**المقدمة**

مشكلة البحث تكمن فى استمرار ية النزاعات وتاثيرها على التنمية البشرية وتعتبر التنمية البشرية العمود الفقرى لتطوير السكان فى اى دولة من الدول ، ولكنها تتاثر ببعض الظروف التى تحدث فى المتطقة من نزاعات وكوارث وازمات ونزاعات علي الموارد وتتعطل الخدمات التعليمية والصحية والمشروعات اتنموبة الانمائية مما يطر السكان الى الهحرة او النزوح اواللجوء الى مناطق اكتر امنا ولابد من حل هذه المشكلة حلا جزريا من توفير للامن وبناء السلام ، والمصالحات وكذلك يؤثر النزاعتأثيراً مباشراً علي التنمية البشرية من حيث الانتاج تتوقف عجلة الانتاج وقلة الدخل وانتشار الاوبئة والامراض والتدهور البيئي وتكدس اللاجئون والنازحون فى اطراف المدن الكبيرة

ا ٍن انسان دارفور يعتمد على دخله على مصدرين( رئيسيين ) هما الزراعة والرعي وهؤلاء المصدر ين لهما معوقات كثيرة تتمثل في قلة الأمطار والجفاف وأمراض الحيوان والإنسان وكان لزاما علينا أن نبحث عن حل لهذه المشكلة الإنسانية في إطارها العام والخاص مع وجود عدد من المواطنين هم نازحون ولاجئون ومستقرون ليس لهم عمل وهماالقو ي البشرية القادرة على العمل والإنتاج، واحياناقد تسبب النزاعات علي المدى القريب أوالبعيد عطالة مقنعة وفقدان فرص عمل و يؤدي بدوره الي توقف عجلة التنمية البشرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية و إلى تأخير نمو الولاية ويجعلها في مؤخرة الولايات في التنمية البشرية كما أن البنيه التحتية قد دمرتها النزاعات القبلية والإثنية وغيرها وان الجهل قد قلل من فرصة الإنخراط في سلم التعليم لرفع مستوى الكفاءات والفعاليات المحلية ورفع درجة الوعي والمعرفة ، وأكثر المتضررين من هذه النزاعات هي المرأة فاصبحت عاملة في الاسواق واصبح الرجل عاطلاً . وأن المرأة هي مصدر دخل الأسرة وهي ألتي تواجه صعوبة في تربية الأطفال0ا ٍن ضغوط الحياة كثيرة عليها ومتعددة ، واصبح الشاب يعاني من قلة الدخل ومجهول المستقبل في وجه تدفق المعلومات والثقافات الوافدة وأصبح غير قادر على التكيف والتعامل معها واصبح المجتمع عاطل ينتظر المساعدات من الجهات الداعمة والمانحة ،ولم تتوفر معينات البيئة الصحية للأفراد، مما تسبب في التهدور البيئي وانتشار الأمراض والأوبئة داخل المعسكرات وهذا بدوره يؤدى تدهور البيئة الصحية المحيطة. علماً بأن التنمية البشرية هي تنمية قدرات المجتمع من حيث الاكتفاء الذاتي وتحسين مستوى المعيشة والتطلع الى المستقبل وعليه يرى الباحث أن اسباب تفعيل التنمية البشرية هو اعتماد الإنسان على نفسه وصنع مستقبله وذلك من خلال الانخراط في التعليم لزيادة المعرفة والكفاءة والفاعلية وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع **0**

إن النزاع القائم في دارفور له أبعاد كثيرة، وأسباب متعددة تمثل الظروف والعوامل الاقتصادية احدي أهم الأسس التي تقوم عليها المجتمعات البشرية، والظروف الطبيعية في إي بلد او إقليم هي التي تحدد نشاطات السكان وطرق حياتهم المعيشية ، والاقتصاد هو المحرك الأساسي للمجتمع وهو السبب الرئيسي لقيام نزاعات او حروب علي مستوي الأفراد أوالجماعات أوالدول، وفي ضوء هذا المفهوم، فان دراسة النشاط الاقتصادي والإمكانيات المادية والبشرية لإقليم دارفور والتي تعتبر مدخلاً في غاية الأهمية لفهم أبعاد مشكلة دارفور وللإقليم إمكانيات اقتصادية ومادية وبشرية هائلة – يمثل في المراعي الواسعة والثروة الحيوانية الضخمة والأراضي الزراعية ذات المساحات الكبيرة والمعادن المختلفة.

ولعل مما ساعد علي تفاقم أزمة دارفور ازدياد النمو السكاني بشكل سريع في العقدين الأخيرين مع عدم وجود إمكانية كبيرة لتأهيلها مادياً مما ترك أثراكبيراً علي التنمية البشرية في دارفور وخصوصاً ولاية غرب دارفور. [1]

لقد أصبح بناء الأمم. يتوقف إلي حد بعيد علي تنمية مواردها البشرية، وتنظيم نشاطها تنظيما علمياً يفضي بها إلي مشارف التقدم والتطور في عالم اليوم . وبما ان هنالك عوامل كثيرة تقوم بدور مهم في كل نمو اجتماعي واقتصادي كراس مال والموارد المالية والطبيعية والمواد التكنولوجية . إلا ان ما من احد من هذه العوامل يفوق في الأهمية عنصر القوي البشرية فهي تعتبر أهم عناصر الإنتاج[2]، بل التنمية هي الزيادة والنمو،وغالباً ما يشير هذا المعني إلي التغيير نحو الأفضل والأحسن وتعنى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية والتعليمية والتنمية البشرية 0

إن التنمية البشيرية واحدة من اهم الموارد البشرية فى القطاعين العام والخاص وهى لاتقل اهمية عن التنمية الاخرى اذ ان حسن استغلال ثروة اى بلد يعتمد على قدرتها فى تنمية الموارد البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا الحديثة وتقديم السلع والخدمات كما تحتاج الى الجهد الانسانى الماهر المخطط والفنى والمدرب عبر تخطيطالقو ي البشرية العاملة وتكوين راس المال والموارد والاراضى والمعدات وعوامل الانتاج الاخرى ولايزال تخطيطالقو ي العاملة مهملاً فى خطط التنمية البشرية بالبلدان النامية ويعتقد بعض الاقتصاديون القوة الاقتصادية لاى مشروع تنموى يمكن ان يدار بصور أو بأخرى حيثما يكتمل المشروع من الناحية البنائية والتشيدية وبعد استجلاب المعدات ونقل التكنولوجيا اللازمة **0**توفير فرص العمل الكريمة التي تضمن تحقيق

---

([1] )0 الدكتورزكى البحيرى ،مشكلة دارفور ، الجزورالتاريخية، الابعادالاجتماعية،التطورات السياسية، ،مكتبة مدبولى،القاهرة،2006 م،ص28.

([2])0البروفيسور، احمد ابراهيم ابوسن ،ادارة الموارد البشرية، ،الطبعة التانية،الخرطوم 02008ص13

مستوي ملائم من الدخل العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث وإتاحة الفرصة لكافة الأفراد المشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع

فأفراد المجتمع لابد وأن يحصلوا علي الموارد اللازمة لتحقيق مستوي معيشي لكي يحيوا حياة كريمة ، ولذا فإن رفع مستوي الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر من أهم الخيارات التي ترتكز عليها إستراتيجية التنمية البشرية .[1]

فالرعايةالصحية ضمان للأفراد للتمتع بحياة خالية من العلل والأمراض ، وتسهم في زيادة إنتاجيتهم في الوقت نفسه . (1)

و التعليم فمن المسلم به أن القدرة الإنتاجية لأي دولة تعتمد علي الر صيد المتوفر لديها [2]من رأس المال البشري . - التي تقاس بمتوسط نصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي – ترتبط ارتباطا وثيقا بالثروة التعليمية . ،

والوظائف المرتبطة بالتطور التكنولوجي والقدرة علي استخدامه ، ولذا يكتسب التعليم أهمية خاصة في سياسات التنمية لتحقيق هدف مزدوج ، يتمثل في تلبية طلب ، وفي نفس الوقت فإن التعليم يلعب دورا حاسما في تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ركز ت بعد الدول في التنمية خلال القرن العشرين علي الاهتمام بالقطاع الصناعي ودورة الأساسي في عملية التنمية بوجه عام ، وقد ساعد علي ذلك التقدم التكنولوجي ووفرة الموارد الطبيعية ، وذلك بدون قيود علي عملية الاستخدام لهذه الموارد الطبيعية أو مراعاة للآثار الجانبية الناتجة عن التوسع في النشاط الصناعي وما ارتبط به من زيادة درجة التلوث بأشكاله المختلفة . وقد أسهم النمو الاقتصادي المرتفع هذا في زيادة مستويات الدخول والارتفاع بمستويات المعيشة والارتفاع بالمستوي الصحي ، ومن ثم ، أسهم في ارتفاع معدلات النمو السكاني ، مما مثل ضغط علي استخدام الموارد الطبيعية ، وبالتالي ترتب عليه تدهور ملحوظ في ألأوضاع البيئية التي لم تقتصر آثارها علي الدول الصناعية فقط بل امتدت لتشمل كل البيئة العالمية ، والمتمثلة في تركز نسبة الغازات السامة بالهواء وارتفاع درجة حرارة الأرض ، وزيادة درجة التصحر ، وتدهور الغابات وتدهور نوعية المياه ،

إن أي جهاز إداري لابدله ان يهتم بتنمية العنصر البشري و يتوقف عليه تحقيق أهداف الجهاز. فإدارة الموارد البشرية تعمل أو تدور حول محور قوامه زيادة الاهتمام بالموارد البشرية

---

( 1 ) الدكتور/محمد عبدالعزيز عجيمة واخرون، التنمية الاقتصادية بين االنظرية والتطبيق : .كلية التجارة جامعة الاسكندرية. 2010م ص87-91

بما يضمن الاستخدام الأمثل لهذا المورد و بالتالي نجاح المنظمة. وعلي الأفراد أو العاملين فيها لتقديم أفضل ما لديهم مع توفير التدريب المناسب للحصول على موارد جديدة مؤهلة عن طريق تفعيل برنامج تطوير القطاع العام وتوفير التدريب المستمر لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب بناء على أسس الجدارة والاستحقاق الوظيفي.

**مشكلة البحث:**

تعد التنمية البشرية من اهم ركائزالمجتع فى التقدم والتحضر والتطور والتمدن وهى بمناسبة العمود الفقرى لتطوير السكان فى اى دولة من الدول ، ولكنها تتاثر ببعض الظروف التى تحدث فى المتطقة من نزاعات وكوارث وازمات ونزاعات وفى ندرة الموارد وقلة مستوي الدخل وانتشار الاوبئة والامراض والتدهور البيئي فتتعطل الخدمات التعليمية والصحية والمشروعات التنموبة الانمائية مما يطر السكان الى الهحرة او النزوح اواللجوء الى مناطق اكتر امنا ولابد من حل هذه المشكتة حلا جز[1]يا من توفير الامن وبناء السلام ، والمصالحة وفتح المدارس والاسواق القريبة والبعيدةو كذلك يؤثر النزاعتأثيراً مباشراً علي التنمية البشرية من حيث الانتاج حيث توقفت عجلة الانتاج وتكدس الافراد في قطعة جفرافية ضيقة لاتصلح للسكن تسمي( معسكرات )اللاجئون والنازحون فى اطراف المدن الكبيرة

تعتبر مشكلة العطالة وعدم توفر فرص عمل مناسب فى اثناء النزاعات هي من اهم المشكلات التى تواجه المتضررين من النزاعات 0واذا نظرنا الى عملية التنمية البشرية هنالك عطالة بين المتعلمين فى كثير من الدولة النامية التى اخذت بمنطق التوسع فى التعليم دون خطط مسبق بذلك ودونما ربط بين متطلبات سوق العمل وبين محتوى االمواد التعليمية وفى اثناء النزاع ان الافراد المتعلمون يقبلون اعمالاً لا تتناسب مع مستوى تعليمهم وايضاً من المشاكل عمالة الاطفال الهامشية وانتشرهم فى الاماكن العامة دون رقيب ودون مسئوليةواحياناً يتسولون 0وتتفرع مشاكل البحث الي عدد من الجوانب الاتية-

1-يسبب النزاع العطالة والفقر والتشرد وضياع للزمن والوقت وسوء الحالة المعيشية مما يودي إلي تعطيل وتوقف التنمية. بالولاية0

2-ومن حيث السيولة المتداولة :- هنالك قلة في التعاملات التجارية بين الافراد وانتقال رؤوس الأموال إلي مناطق أخري أكثر امناً وأستقراراً .

3- ومن حيث المشروعات التنموية حيث يترك السكان مواقع المشروعات لعدم وجودالأمن مما يؤدي إلي إهمال الأراضي الزراعية وتركها بور حيث تتخلص المساحات الزراعية وتحويلها إلي ارض سكنية علي حساب الأرض الزراعية .

4-ومن حيث التنظيم الإداري: أي الإدارة حيث تكون ألادارة إدارة حرب وكوارث وفض النزاعات،.

5-ومن حيث الإدارة تكون الإدارة خالية من الكفاءات وهجرة العلماء ووذوي الخبرات الى مناطق خارج الولاية أو خارج القطر وذلك لتوفيق الأوضاع المعيشية علي مجتمع دارفور مسئولية رتق النسيج الإجتماعي والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع الواحد حتى يعيشيون في سلام وأمان سبين الافراد.

**6-** ومن حيث التخطيط الإداري في أثناء النزاعات يكون هنالك تخطيط عشوائي غير مدروس ولا يلبي طموحات المؤسسات والأفراد والجماعات حيث يكون التسيب وعدم الإنتظام في مواعيد العمل وعدم متابعة العمل وتقييمه حيث تنعدم العدالة وتنتشر الأمية وتصبح القبلية والإثنية هي المعيار للعمل السياسي والإجتماعي وبدوره يؤدي الى تخلف الفرد و اهمال التنمية البشرية في المنطقة.

**اسباب ا ٍ ختيار البحث :**

1.الحاجة الماسة فى مجتمعنا السودانى ولاسيما المجتمع فى دارفوروولاية غرب دارفورالى دراسة علمية تحاول تحديد ابعاد تاثيرات النزاعات واثرها على التنمية البشرية التى ينبقى ان توضع فى الحسبان عند وضع استراتيجية علمية للتنمية البشرية فى ولاية غرب دارفور.

2ندرة البحوث والدراسات التى تتناول بالدراسة والتحليل ابعاد تاثيرات النزاعات علي التنمية البشرية.

3لقد نال الباحث درجة الماجستير فى دراسات السلام والتنمية وعرف تاثيرات النزاعات على التنمية البشرية وحاجة المنطقة لمثل هذا النوع من الدراسات فى المستقبل ألقريب اوالبعيد0

**أهداف البحث :-**

يهدف هذا البحث الى معرفة الآتي:

1 0الوصول لحقيقة فى تأثير النزاعات على التنمية البشرية ومعرفة الأهداف العامة الخاصة بتلك التأثيرات.

2 0التعرف على التاثيرات الايجابية للنزاعات واثرها على التنمية البشرية لتحقيق الاهداف الانمائية للتنمية البشرية فى المنطقة 0

3 0لتعرف على التاثيرات السالبة للنزاعات واثرها على التنمية البشرية والحد من دورها كمعيق للتنمية البشرية في الولاية0

5 0توضيح الآثار التي أحدثتها النزاعات علي التنمية البشرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والصحية والثقافية .

6 0معرفة الافرازات ، والمشاكل والاضرار التي أحدثتها النزاعات علي التنمية البشرية .

7 0يهدف هذا البحث إلي معرفة حجم التدفقات المالية مثل النقود والسيولة المتداولة بين الأفراد في أثناء النزاع وتاثيرها علي التنمية البشرية .

8 0بيان أهمية عاملي الزمن والوقت وضرورة ذلك في زيادة الإنتاج وأثر ذلك على تحقيق اهداف التنمية البشرية.

9 0معرفة العوامل المساعدة لزيادة الدخل من جانب المواطن وأثر ذلك في زيادة او رفعمستو اه المعيشى وبالتالي دعمه للناتج المحلي مما يؤدي إلي زيادة الدخل الاقتصادي المحلي و الولائي و العالمي.

**أهمية البحث:**

تمثل هذه الدراسة محاولة علمية ،ومن اهميتها القاء الضوء على ماهي النزاعات واثرها على التنمية البشرية فى دار فور ، وخاصة ولاية غرب دارفور والى الكشف عن الدور الذى تلعبه النزاعات واثرها على التنمية البشرية على السكان او المجتمع سواء عن دورها السلبى اوالايجابى

1 0 فع كفاءة الافراد والجماعات فى زيادة الانتاج ورفع القدرات وذلك من خلال الاستفادة من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة فى زيادة انتاج المشروعات فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتثقيف

02 ان تكون هنالك مشروعات كبيرة تدر ربحاً تساعد فى عمليةالاستثمارو الادخار،

3- ان تكون هنالك ادارة موارد تخطيطية للتنمية البشريةو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية

4 0 تحقيق مستوى مرتفع للدخل وتوفير فرص العمل عن طريق ازالة العقبات .

**فرضيات البحث :**

قام الباحث بدراسة فرضيات النزاعات وأثرها على التنمية البشرية بمنهج تحليلي وذلك من خلال ألاجابة على التساؤلات التالية-

1 0ما هي تاثيرات النزاعات على التنمية البشرية فى ولاية غرب دارفور في المدى

**2** 0ماهي تاثيرات النزاعات على البنية التحتية بولاية غرب دارفور؟

03ماهو الدورأوالمهام التى تلعبه الدولة اولافراد او الجماعات اوالموسسسات فى عملية دعم التنمية البشرية فى النمطقة ؟

4 0كيف اثرت النزاعات على المشروعات التنموية رغم المجهودات المتضافرة لاعمار ولاية غرب دارفور في المجالات المختلفة؟

5 0هل للنزاعات آثار تعيق مسيرة التنمية البشرية ومشروعات التنمية الانتاجية؟

6 0ما هي الاثار الموجبة للنزاعات على التنمية البشرية والمشروعات التنموية ؟

07 وما تأثيرات نشوب النزاعات في تحقيق التنمية المستدامة والكفاءة الانتاجية ؟

8 0ماهي مهددات النزاعات على التنمية البشرية والمشروعات التنموية بولاية غرب دارفور؟

**منهج البحث**:

إتبع الباحث المنهج التاريخي والوصفي لإلقاء الضوء علي ماضي وحاضر ومستقبل المشكلة والحلول المقدمة حيالها.

**المنهج التاريخي:-** يستخدم الإنسان التاريخ لتفسير الوقائع والأحداث الماضية للتنبؤ عن إحتمالات المستقبل ، ويقصد بها بيان أثر عوامل معينة على العمليات الفنية والإجتماعية المختلفة من الماضي وتقديم ما سبقه من ممارسات في هذا المجال مما يوحي بوضع برامج وأساليب جديدة للمستقبل ، هذا وتتم دراسة الماضي وفق أسس علمية منهجية دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق ونتائج ذات براهين واضحة ، وتأتي أهمية هذا المنهج في الآتي:

حل المشكلات المعاصرة على ضوء خبرات الماضي .

يساعد على إلقاء الضوء على إتجاهات حاضرة ومستقبلية .

يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة للفروض البحثية .

**المنهج الوصفي:-** يستهدف تصوير وتحليل وتقديم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التجديد ، أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع ، ويقوم على أساس تحديد الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين المتغيرات ، وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة ، ، والمقصود بها وصف الموقع الإجتماعي والإقتصادي والسياسي من حيث العلاقة القائمة والظروف المحيطة بهذا الموقع وما يسوده من إتجاهات أو سلوك أو التطورات الحادثة ، وتحليل الملاحظة 0

**أساليب جمع المعلومات (أدوات البحث)**

قام الباحث بإجراء استبانه لعدد(29) سؤلا تم الاجابة عليها وتحليل نتائجها، كأداة مهمة في جمع البيانات ثم استفاد الباحث من أجراء المقابلة واستعان من البحوث السابقة والكتب العلمية والمجلات والدور يات ومواقع الإنترنت.

**حدود البحث :**

**الحدود المكانية : ولايةغرب دارفور.**

**الحدود الزمانية : الفترة من 2003-2014م .**

**مجتمع البحث:-**

يتكون مجتمع الدراسة من مفردات ذات صلة بالمشكلةوهم سكان ولاية غرب دارفور تم اختيارهم عشوائيا وقد بلغ عدد المبحوثين (200 شخص)تم توزيع الاستبيان وإجراءالدراسة عليهم بنسبة مئويةحسب تحليل البيانات وهم:-

1- متخصصين فى مجال النزاعات و التنمية والتنمية البشرية.

2- العاملين والباحثين في مجال دراسات السلام.

3-اساتذة وطلاب

4-الجمهور العام عشوائيا.

**عينة البحث:-**

استهدفت العينة لعدد (200 )شخص تم اختيارهم عشوائياً لقياس آرائهم حول دور النزاعات وأثرها ا علي التنمية البشرية بولاية غرب دارفور0

**مصطلحات البحث:-**

**السلام** :-هو عملية انتهاء العداوة وا ٍعلان التجانس بين وحدات المجتمع المختلفة وهو بذلك لا يعني فقط غياب العنف ورغم المعنى السامي للسلام الذي ارتبط باسم من أسماء الله الحسنى فإن السلام يمكن أن يكون موجباً وسالباً 0

**الثقافة** "هي الوصول الفكري أو العلمي والديني والإداري والفني لأمة من الامم ويشكل المحصول أو التراث المكتسب الخصائص والصفات التي تميز شعباً عن شعب وأمه عن أمة فهي بذلك تحدد نمطاً متميزاً من السكون والمثل العليا والقيم التي تجمعت وتكونت نتيجة للخبرات والتجارب التاريخية لهذه الشعوب والتي برزت في شكل الممارسات الابداعية والفنية ومن معتقدات وأساطير . [1]

**المصالحة** :- المصالحة يقصد بها إعادة العلاقات الى سابق عهدها كذلك تعني العودة الى السلم والتعاون والانسجام كذلك تعني تسوية النزاع وبالتالي المصالحة عملية طويلة تشمل كل أطراف المجتمع . [2]

**ثقافة السلام :-**تعني الجهد المعنوي والعلمي الذي يبذل للوقاية والحيلولة دون نشوب النزاعات أو الحرب أو حتى بعد نشوبها لتحويل سلوك الناس من سلوك حرب الى سلوك سلام .

**بناء السلام :-**

هو سلسلة من الأعمال المدنية والسياسية والاجتماعية تهدف الى إعادة بناء المجتمع الذي فرقته الحرب وبرامج إعادة تأهيل البنيات الأساسية والخدمات وبناء المؤسسات السياسية والتعليمية وتكريس حقوق الإنسان الى آخره .(3)

**هيكلة البحث:**

يحتوي هذا البحث علي الاطارالعام ويشمل:

---

( 1 ) منهج المهارات الحياتية –منظمة طفل الحرب الكندية وحدة ادارة النزاع 0(2009 م) ص10 -11

(2)أ/ د /حاج ابا ادم الحاج ، 3009م ص مفهوم ثقافة السلام 0 جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مركز دراسات السلام وثقافة السلام

(3 )سالدكتور/ عثمان مجمد بابكر الجزولى/ ورقة بعنوان / النزاعات وطرق تسويتها 0جا معة زالنجي فرع الجنينة ، 2008م ص5

المقدمة, مشكلة البحث ،اهداف البحث، اهمية البحث ,فروضيات البحث ، ، اسئلة البحث ،منهج البحث ،حدود البحث ,هيكلية البحث ،ادوات البحث ،مصطلحات البحث، الدراسات السابقة 0وعدد خمسة فصول ومباحث وفقرات اساسية ثم فقرات فرعية

**الفصل الاول:** : يحتوي علي (طبغرافية غرب دارفور ) واسباب أزمة دارفوروسرتفاقمها **وافاق الخروج من ازمة دارفور**

**اما الفصل الثاني**: يشمل النزاعات و نمازج النزاعات فى افريقيا و السودان و أسباب النزاعات القبلية فى دارفور 0

**الفصل الثالث** :0يشمل ، مفهوم التنمية ،أ لتنمية الاجتماعية ،ألتنمية البشرية، 0

**الفصل الرابع:0** يشمل عوامل التنمية البشرية ودوافعها، ادارة الموارد البشرية تاريخيها ونشأتهاوتطوير ها ة0دور التدريب و التخطيط في تنمية القدرات البشرية

أ **لفصل الخامس:-: ( الدراسة الميدانية )**

يتحتوى علي ا جراءات البحث والتحليل ونتائج ، الخاتمة ، المقترحات ،التوصيات. المصادروالمراجع و الملاحق والخرائط والصور التوضيحية 0

## الدراسات السابقة

أطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة في منطقة البحث بهدف الإ ستفادة منها في معرفة النزاعات وأثرها على التنمية البشرية والتعرف على اتجاهات هذه الدراسات وبيان موقع الدراسة الحالية منها ، وقد استرشد الباحث بالأهداف التي حددتها الدراسات واستناد بالأساليب المنهجية التى تم اتبعناها والأدوات التي استخدمتها والمعالجة الإحصائية التي سارت عليها النتائج والمناقشات التي توصلت إليها المقترحات والتوصيات التي استخلصتها واهتم الباحث بجوانب أغفلتها الدراسات السابقة وسعى ورائها للوصول الى توصيات ونتائج ومناقشات من شأنها تذليل العقبات والمشاكل التي تواجه التنمية البشرية بالمنطقة0

### الدراسة الاولي

1/**اسم الدراسة**: **بناء السلام وتحويل النزاع عبر تخفيف حدة الفقر،**

**2/إسم الدارس**: سيف الدين عبد الرحيم محمد احمد

3/**نوع الدراسة:** ماجستير،

4/**مكان وتاريخ الدراسة:** ولاية السودان المختلفة ،2002-2005 م

**أهداف البحث :**

1- يهدف البحث الى دراسة الظاهرة وأسباب اتساعها رغم النمو الاقتصادي الزائد .

2- دراسة العلاقة تربط الفقر بالنزاعات المسلحة في المناطق المستهدفة .

3- دراسة أثر بعض المشروعات والبرامج والسياسات التنموية في محاربة الفقر ونشر السلام .

**النتائج :-**

1) بالنظر عن الدول التي ينتشر فيها الفقر بصورة في الهند واليمن ولبنان كدول أسيوية والنيجر والصومال والسودان كدول أفريقية يرى الباحث أنه يوجد علاقة بين نشوب النزاعات التي تشهدها تلك المناطق وانتشار الفقر بين سكانها نتيجة للتوزيع غير العادل للموارد والتنمية غير المتوازنة والكوارث الطبيعية.

2) ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب نلؤ اعات الداخلية وامتلاك تلك الدول لموارد أولية (خام) هو ما مثلته الخبرة الأفريقية في حالات عديدة لعل آخرها حالة النيجر مراراً من السودان والصومال شرقاً ومروراً بالكنغو الديمقراطية في الوسط وأنجولا وموزمبيق جنوباً وانتهاءاً بنيجيريا وسيراليون غرباً وكذلك بعض الدول الأسيوية خاصة مع غياب آليات ومؤسسات

فاعلة تتضمن العدالة في التوزيع لتلك الموارد وا ٍدارتها بشكل رشيد مما يؤكد بأن السبب المباشر في نشوب الن اعات في هذه الدول هو الفقر المتفشي نتيجة للتوزيع غير العادل.

3 /من المسلمات هو أن الفساد ظاهرة عالمية ومرتبطة ارتباطاً أساسياً بالطبيعة البشرية 0بل يشمل تقريباً مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومرتبط بسلوك الفرد والجماعات بالغش والخداع مثلاً فساد الاختلا لات الاجتماعية بين الفرد والمجتمع داخل الاسرة الواحدة و الذي بدوره يقود الى نشوب النزاعات بين الجماعات والأفراد داخل تلك المجتمعات

**الدراسة الثانية**

**1/إسم الدراسة**: السلام وأثره في تنمية المرأة النازحة في مدينة السلام أمدرمان

**2/اسم الدارس**: رباب عمر الفاروق محمد خير

**3/نوع الدراسة:** ماجستير

**4/مكان وتاريخ الدراسة**: مدينة السلام بأمدرمان 2010م

**أهداف الدراسة:**

1. مراجعة المفاهيم والدراسات الخاصة في السلام والتنمية وأهميتها في تنمية المرأة النازحة اقتصاديا واجتماعياً .
2. التعرف على وضع المرأة النازحة في أماكن النزوح
3. توضيح اثر النزوح على وضع المرأة إجتماعياً واقتصادياً .
4. وضع آليات للنهوض بالمرأة النازحة اجتماعياً واقتصادياً .

**النتائج:**

1. وجدت المرأة نفسها بلا عمل مما أضطر بعضهن للدخول في القطاع الهامشي 0على أن الحروب والنزاعات المسلحة علاقة سلبية لتنمية المرأة.
2. تخوف الكثير من النازحات من العودة الطوعية لعدم جدو اها وخلوها من الضمانات حسب رأيهن.
3. صعوبات تواجهها الأسر عند رغبتها في العودة خاصة التخطيط والاستقرار وتمليكهم قطع سكنية وارتباط ازواجهن بالعمل ودخول اطفالهن المدارس ؟.
4. اختفاء روح التكامل التي كانت تسود المجتمع الذي عشنا فيه وظهور ظاهرة الاستقلالية والفردية والخوف من المصير عند العودة.
5. الشعور بالانتماء للمدنية اصبح سائدا عند بعضهن مما ساعدهن على البقاء.

6. معاناة للنازحين من نقص كبير في الخدمات التعليمية خاصة معدل محو الأمية. وبعض النقص في الخدمات الصحية و أن الخدمات التعليمية والصحية المقدمة للمرأة النازحة في مناطق النزوح ليست كافية.
7. رغم المعاناة لكن لا يزال هنالك أمل في العودة للاقليم الاصلي خاصة عند توفر جميع الخدمات خاصة فرص العمل التقليدي (كالزراعة والرعي).

**الدراسة الثالثة**

**1/اسم الدراسة**: التعايش السلمي والتنمية في دارفور- منطقة كبم – ولاية جنوب دارفور

**2/اسم الدارس**: سعد الدين السيد محمد الطيب

**3 /نوع الدراسة**: ماجستير

**4/مكان وتاريخ الدراسة**: منطقة كبم ولاية جنوب دارفور 2008-2010م

**أهداف الدراسة:**

1. تحليل الوضع الراهن لعوامل التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام بمحلية كبم بولاية جنوب دارفور.
2. دراسة تاثير الوضع التنموي الراهن على التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام بمحلية كبم بولاية جنوب دارفور.

**النتائج:**

1. بسط هيبة الدولة باعتبارها مدخلاً أساسيا للتنمية بدارفور.
2. أن تعمل الحكومة على الاهتمام بالريف بجميع مناطق دارفور بصفة خاصة والسودان بصفة عامة 0كما أن التهميش هو الذي يقود الى هجرة أهل الريف الى المدن الأمر الذي يوقف عملية التنمية بالريف نتيجة هجرة الايدي العاملة.
3. أهمية استمرار جهود التنمية بدارفور حتى تنعم دارفور بالأمن.
4. العمل على بذل الجهود من أجل اكمال طريق الإنقاذ الغربي0.
5. ضرورة اكمال التنمية كمدخل أساسي للتنمية بالاقليم.
6. نشر ثقافة التعايش السلمي في إطار قانون جديد يحقق الرضا والعدالة.

7. العمل على تحسين نسل الماشية واحتواء الرحل.
8. تطوير وتنمية الزراعة والإستفادة من مصادر المياه الهائلة.
9. مكافحة الجفاف والتصحر واكمال إقامة الأحزمة الغابية خاصة حزام الصمغ العربي.
10. تنمية الخدمات البيطرية وادخال تقنيات الإنتاج الحيواني والحديث.
11. العناية بالمراحيل ورسمها

**الدراسة الرابعة**

**1/اسم الدراسة: الحروبات القبلية والبيئية المحيطة،**

2/ **إسم الدارس: الاستاذ /** ايدام عبد الرحمن ادم ،

3/**نوع الدراسة**: بحث عن **الحروبات القبلية والبيئية المحيطة**

**4/مكان وتاريخ الدراسة:**ولاية جنوب دارفور 0 ابريل 2001م

**الاهداف:**

1- توضيح حجم الحروبات القبلية في دارفور وما تنطوي عليه من خطورة ومهددات أمنية .
2- توضيح الأسباب السياسية والإدارية والاقتصاية المتعلقة بإفرازات الصراع السياسي لدول الجوار .

**أهم النتائج :**

1-الصراع السياسيي المسلح في تشاد المجاورة لدارفور والمجاعات عام 1984 – 1985م ، ادى الى اختلال التوازن الإداري والقبلي في دارفور وبالتالي الى النزاعات القبلية في المنطقة .

1- للسياسات القومية دور كبير في الحروبات القبلية في دارفور ذلك أن الحكومات المتعاقبة أهملت دارفور وكرست الجهل والمرض والفقر وأصبحت الطاقة الانتاجية لمواطني دارفور معطلة مما جعله يشكو من الفراغ .

**الدراسة الخامسة**

**1/ اسم الدراسة**: اثر البيئة في نشر ثقافة السلام – محلية التضامن بولاية النيل الأزرق 2005-2009م.

**2/اسم الدراس**: اسماعيل ابراهيم محمد .

**3 /نوع الدراسة**: دكتوراة.

**4/مكان وتاريخ الدراسة**: محلية التضامن بولاية النيل الأزرق 2005-2009م

**الأهداف:**

1. فهم العلاقة بين البيئة وعملية ثقافة السلام
2. توضيح مدى تاثير البيئة على عملية نشر ثقافة السلام.
3. التعرف على أثر العادات والتقاليد في انتشار النزاعات والصراعات.
4. التعرف على مواسم النزاعات.
5. التعرف على الدور الحكومي والأهلي في النزاعات.
6. التعرف على اثر النزاعات في العلاقات الاسرية.

**ألنتائج**:

1. هناك علاقة طردية بين اثر العوامل البيئية وتدهورها في إذكاء نوع النزاعات وعدم الاستقرار مما ساعد على اذكاء نوع النزاعات بين الرعاة والمزارعين.
2. يمكن للموارد والعوامل البيئية أن تلعب دورا إيجابيا في خلق وبناء ثقافة السلام
3. يمكن الاستفادة من العوامل البيئية في بسط الأمن ونشر ثقافة السلام 0
4. هنالك علاقة وطيدة بين الانسان والبيئة هي مصدر دخله أو تدهور البيئة يؤدي الى خلق نزاعات وعدم استقرار واستخدام الانسان الغير مرشد في البيئة يؤدي الى عدم الاستقرار.
5. هناك تعايش سلمي اجتماعي بين قبائل منطقة الدراسة مما عكس الاستقرار البيئي.
6. تحدث النزاعات في فصل الخريف.
7. تلعب الإدارة الأهلية دوراً بارزاً في فض النزاعات بمنطقة الدراسة.
8. بالرغم من ان النزاعات قليلة بمنطقة الدراسة الا انها لها تاثيرها في العلاقات بين الاسر.
9. الأراضي في منطقة الدراسة لم تكن فيها مشكلة "حاكورات" كما هو الحال في باقي مناطق السودان.

**الدراسة السادسة**

**1/سم الدراسة: <u>أثر النزاع المسلح على الانشطة الاقتصادية</u>،**

**2/إسم الدارس** : لطيفة ادم محمد السيد،

**3/نوع الدراسة**:بحث ماجستير

**4/مكان وتاريخ الدراسة :** كلية دراسات المجتمع والتنمية الريفية**:** جوبا السودان 2010م

**الأهداف :-**

1- معرفة الاثار السالبة المترتبة على النزاع المسلح ومدى تأثر الانشطة الاقتصادية بشأن الريف والنازحين به .

2- الوقوف على أشكال وانماط الانشطة الاقتصادية التييمارسها سكان الريف النازحين .

3- معرفة المعوقات والصعوبات التي تواجه النازحين وسكان الريف .

**النتائج :-**

1- من الأسباب الرئيسية لتطور النزاع المسلح في دارفور هو غياب التنمية .

2- النزاع والنزوح عمليتان مدمرتان للاقتصاد بالولاية لأنه يؤدي لهجرة الأرض وفقدان الثروة الحيوانية وهما المصدران الأساسيان للاقتصاد بالولاية .

3- انهيار الاقتصاد المعيشي للسكان وتدني مستوى المعيشة .

**الدراسة السابعة**

**1/اسم الدراسة:** : دور تعليم الكبار في تنمية مجتمع نازح،

**2 /إسم الدارس:همام احمد عثمان، ،**

**3/نوع الدراسة :بحث ماجستير**

**4/ مكان وتاريخ الدراسة** بمعسكر ودكثير. **2002**م

**الأهداف**

1. أبراز دور تعليم الكبار في التنمية .
2. دراسة برامج تعليم الكبار التي ساعدت في تنمية المهارات وانسيابها كطرف جديد أو تدعيم دور تلك البرامج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في معسكرات النازحين خاصة في قطاعات الشباب والأسر المنتجة .
3. توضيح مفهوم النزوح والتعرف للمشكلة الصحية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية .
4. الإشارة فقط من خلال النتائج والتغيير الحضاري والثقافي الذي حدثته تعليم الكبار في مجتمع نازح .
5. من أهداف هذه الدراسة تسليط الضوء على قضية التجاهل المعتمد والتهميش المقصود من قبل الدولة لتعليم الكبار .

*** النتائج :**

01تساهم برامج الأسر المنتجة بالمعسكرات في رفع المستوى المعيشي من خلال إضافة مصادر جديدة للدخل كما أنها تساهم في خلق خصائص حضارية جديدة للمجتمع النازح في التعليم عموماً وتعليم الكبار خصوصاً في تعزيز فرص العمل للنازحين .

2 0سرعة التكيف الاجتماعي الناجح من خلال تبني عادات أهل المدينة كالزواج وثقافات أهل المدينة كالأزياء وخلافه .

03مساعدة النازحين للإنفكاك من عزلتهم الاجتماعية والانفتاح على الآخرين بتكوين الصداقات الناجحة والمتنوعة في المجتمع المضيف 0

04استنباط ظروف جديدة للتمويل الذاتي المشاركة السياسية الفاعلة : يعمل التعليم عموماً في استقرار الأوضاع الاجتماعية للنازحين بالمعسكرات من خلال إرساء العلاقات الأسرية الجيدة وتكوين الأسر المصالحة .

**الدراسة الثامنة**

1/**اسم الدراسة**: دراسات في الإقتصاد والتنمية في السودان،

**2/اسم الدارس**: بروفسير محمد عبد القادر محمد خير

3 /،**نوع الدراسة**: بحث.في دراسات في الإقتصاد والتنمية في السودان

4/ **مكان وتاريخ الدراسة**: 2013م : الخرطوم.

**البروفيسور/ محمد عبد القادر محمد خير**

## الأهداف:

1-رصد الجهد التخطيطي الموزون في السودان ونتائجه بشكل عام عبر الحقب التاريخية المختلف بحثاً عن دروس مستفادة يمكن استخلاصها من التجارب التي اشتمل عليها ذلك الجهد لأغراض تحقيق الهدف

2/ الجهد التخطيطي المبذول في السودان .

3/ الدروس المستفادة من تجربة التخطيط التنموي في السودان

**نتائج الدراسة**:

1/ هنالك اختلاف كبير في الأوضاع التنموية بين دولتي السودان وجنوب السودان ، مما يعني بالضرورة اختلاف الجهد التنموي المطلوب لمواجهة تلك الأوضاع في كل دولة من الدولتين.

2/ مستقبل التنمية في كل دولة من الدولتين يتوقف على مدى نجاح كل واحدة منهما في السيطرة على الأوضاع الداخلية فيها، وعلى مدى نجاحهما معاً في بناء علاقات قوية قائمة على الإعتراف بالمصالح المشتركة بينهما والإيمان بضرورة العمل على تحقيقها.

3/ التحدي التنموي بالنسبة لجنوب السودان أكبر بكثير من التحدي التنموي الذي يواجه الدولة القائمة في شمال السودان، لا سيما وهي يأتي متزامناً ومتلازماً مع تحديات بناء الدولة في الجنوب.

4/ إن مواجهة التحدي التنموي الكبير في جنوب السودان بالاعتماد على مساعدة الآخرين أمر تحيط به العديد من المحاذير، وما فشل المجتمع الدولي في تقديم الدعم عقب توقيع اتفاقية نيفاشا إلا دليل على ذلك.

5/ إستمرار المواقف السالبة تجاه دولة السودان القائمة في الشمال من قبل العناصر الفاعلة والمؤثرة في العلاقات الدولية سيبطئ من نتائج اي جهد تنموي يبذل فيه.

**الدراسة التاسعة**

**1/نوع الدراسة:** دراسات في الإقتصاد والتنمية في السودان

**2/إسم الدارس الدكتور / ابراهيم ابو عوف،**

**3/نوع الدراسة:بحث في** دراسات في الإقتصاد والتنمية في السودان

**4/مكان و تاريخ الدراسة ا**:،ولاية جنوب دارفور بنيالا ،: في الفترة من 22 الى 1997/12/7م.

أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة :

1- تقوية الادارة وذلك بمنحها السلطات الإدارية والأمنية والقضائية وتحسين أوضاعها
2- أن يكون معيار اختيار رجل الإدارة الأهلية علىلقو ي والأمانة 0
3- عقد مؤتمرات دورية لزعماء الإدارة الأهلية بالولاية مع تبادل الزيارات فيما بينهم .
4- تصميم بطاقات شخصية لحرص الإدارة الأهلية وتمييزهم بزي معين .
5- خلق روابط بين الإدارة الأهلية والأجهزة الأمنية الواقعة على حدود دول الجوار لتفعيل الدبلوماسية الشعبية والاسهام في حل مشاكل الحدود .
6- الابقاء على الحواكير والديار القائمة بحدودها الجغرافية مع تأكيد المواطنة وكفالة حقوق الأفراد في السكن والاستقرار في أي مكان من أرض السودان 0
7- إزالت زرائب الهواء والهوامل ووسائل الموانع الأخرى التي تعيق حركة المراحيل
8- تنظيم الزراعة المتنقلة عن طريق رجال الإدارة الأهلية حتى لا يكون التوسع عشوائياً وضاراً بالمرعى والبيئة .
9- تنظيم التوسع في الزراعة الآلية خاصة في مناطق الرعي التقليدية .
10- توفير مصادر مياه وخدمات كافية للزروع والرعاة بما يحافظ ويحفظ علاقات التعايش السلمي بينهم .
11- إنشاء مؤسسات استثمارية لاستقطاب رأس المال المحلي والعمل على استخراج البترول وتنقيب المعادن والاستثمار في مجال السياحة .

تنشيط هيئة تنمية دارفور ودعمها بالمتطلبات اللازمة لتلك التنمية

**الدراسة العاشر**ة

**1/سم الدراسة:**: القوى العاملة بديوان الزكاة،

**2/إسم الدارس: احمد عبد الله احمد نقد ،**

**3 /نوع الدراسة:** ماجستير ،

4 /،**مكان وتاريخ الدراسة:** جامعة افريقية العالمية. 2006م

توصل البحث الى عدة نتائج هامة يمكن اجمالها فى الاتى :

1- تعانى عملية تخطيط القوى العاملة بديوان الزكاة من عدة مشكلات منها ما يتصل بعملية الاختيار والتعيين حيث لايتم وفقاً للاسس والمعايير العلمية الواضحة ومنها ما يتصل بسياسةالاجور والحوافز التى يبين نظامها بعدم العدالة والقدرة الى ابقاء الحاجات الاساسية للعاملين و ما يتصل بسياسة التدريب ورفع القدرات حيث تفتقر عمليات وبرامج التدريب الى الكفاءة والفعالية االلازمة0

2-المشكلات التى تعانى منها عملية تخطيط القوى العاملة بالديوان انعكست سلبياً على استقرار القوى العا ملة ويظهر ذلك من خلال التعيين المستمر0

## الدراسة الحادية عشر

1 /اسم **الدراسة** : مؤتمر الصلح بين قبيلة المساليت وبعض القبائل العربية ،

2/**إسم الدارس: الزبير محمد صالح ،**

**3/ نوع الدراسة:بحث في مؤتمرات الصلج بين قبيلة المساليت وبعض القبائل العربية**

**4/مكان و تاريخ الدراسة:** ولاية غرب دارفور الجنينه، في الفترة من 18-25 نوفمبر 1996م .

**ومن اهم والاهداف**

1- ضرورة قيام الدولة برعاية هذا الصلح وا ٍ ظهار هيبتها وردع كل من يخل به وتوقيع عقوبات جزائية مغلظة

2- ان تعامل الدولة الاحداث التى تقع بعد التوقيع على الصلح معاملة فردية وبحسم ومنع الاطراف من التعاطف مع المجرمين 0

3- نزع السلاح من كافة القبائل والجهات غير الرسمية دون استثناء

4- تكوين قوات طوارئ لتغطية الاحداث فى حينها 0

5- **أالنتائج التى توصلت اليه الدراسة :**

6- إعادة النازحين الي القرى والفرقان لمواقعهم السابقة0

7-تنظيم الادارة الاهلية وفقاً للقانون والاعراف المتفق عليها والشورى فى المسا ئل الهامة0

8-تزويد الادارة الاهلية بالمعينات اللازمة للاطلاع بدورها مع محاسبة المقصريتن منهم

**الدراسة الثانة عشر**

**1/اسم الدراسة:** تنمية الموارد البشرية وأثرها في نمو الاقتصاد/

**2/إسم الدارس: السرف عبد السني حسن**

**3 /،نوع الدراسة:** بحث دبلوم عالي.

**الاهداف:-**

1/التخطيط الاستراتيجى لتطوير المؤسسات العلمية0

2/ اضاافة بحث الى المكيية العلمية0والتاهيل لتكون لبنة من لبنات الجهود الخاصة فى تنمية الموارد البشرية فى نمو الاقتصاد0

3 /التعرف على كيفيت تنمية الموارد0

4/التعرف على نما زج تطبيقية للموارد البشرية مع دول معاصرة 0

**النتائج:-**

1 /تعميم محو الامية الوظيفى والتدريب لمواجهة العولمة 0

2 /التوزيع العا دل للثروة لتكون التنمية متوازنة 0

3 /تهيئة الفرص لتمو القدرات والتشجيع والتحفيز عليها

**ا لدراسة الثالث عشر**

**/اسم الدراسة:** دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية بالسودان ، حالة برنامج أوكسفام للتنمية – شمال طوكر.

**2/اسم الدارس**: الطيب محمدين عبد الله.

**3/نوع الدراسة**: ماجستير.

**4/مكان وتاريخ الدراسة**: شمال طوكر 1999م

**الأهداف:**

1. التعرف على التنمية الريفية وكيفية احداثها بأدبيات التنمية
2. الوقوف على مدى مساهمة المنظماتن الطوعية العاملة في احداث تنمية ريفية
3. المساهمة الإيجابية في تطوير أداء المنظمات الطوعية العاملة في الريف.

**النتائج:**

1. مشاركة المجتمع في إدارة التنمية.
2. استيعاب المرأة في عملية التنمية.
3التغذية وا ٍنماء الدخل.
4. استدامة التنمية.
5. العدالة في توزيع الفرص الاقتصادية:
6. التخطيط للتنمية:

**الدراسة الرابع عشر**

**1/اسم الدراسة:** مسببات الصراع القبلي في دارفور

**2/اسم الدارس:** الدكتور/ التجاني مصطفى محمد صالح

**3/نوع الدراسة:**بحث عن مسببات الصراع القبلي في دارفور

**4/مكان وتاريخ الدراسة:**دارفور – 1998م

**الاهداف** : تهدف هذه الدراسة على إظهار وحسب اعتقاد معظم المتخصصين والمهتمين بقضايا ومشكلات علم الإجتماع الريفي أن هنالك أسباب مباشرة لهذه الصراعات وأخرى غير مباشرة ولكنها توفر الظروف والبيئة والبنية التحتية التي يصبح فيها الصراع القبلي أمراً واقعيا0.

**النتائج**:

1/ المراحيل والمراعي عبارة عن السبب التقليدي للصراع بين الراعي والمزارع .

2/ التنافس حول موارد المياه الشحيحة والأراضي الصالحة للزراعة .

3/ كثرة أعداد الماشية التي تمر حول المرحال والأخطاء الإدارية التي تتضمن في عدم متابعة السلطات الإدارية المحلية لحركة المراحيل .

4/ التوسع الزراعي في المراحيل .

5/ محاولة بعض القرويين لخفض المسارات أو الطرق المؤدية إلى مشارب المياه .

6/ قيام بعض المواطنين المحليين بحجز موارد المياه وآبار السبخة (الجندقة) . بتسويرها بالشوك .

7/ حجز بعض السكان المحليين مساحات كبيرة من المراعي لغرض الإستفادة التجارية من العلف والتي تعرف بزرائب الهواء.

**الدراسة الخامس عشر:**

**اسم الدراسة**: دور المرأة في بناء السلام الاجتماعي بدارفور

**اسم الدارس:** منال عبد العزيز احمد علي

**نوع الدراسة:** ماجستير

**مكان وتاريخ الدراسة**: ولاية غرب دارفور – الجنينة 2010م

**الاهداف**

1 /تقديم إضافة علمية في مجال المرأة في السلام التي تتسم بالعناية

2/ التحقق من مدى صحة فرضيات البحث وأخطاؤها ومن خلال التعرف عن قرب على دور المرأة في السلام بقصد توثيقه والاستعانة عن ذلك بهدف تطوره.

3/ إضافة شخصية للباحث في مجال التدريب على البحوث مع استخدام مناهج البحث خاصة (المسح الاستطلاعي).؟

**النتائج**:

1/ وأن أعظم ما قامت به المرأة السودانية من أجل قضية السلام والتنمية هو تحملها الفقر او الإعاقة في صبر وجلد، بالإضافة لتجملها لأعباء الاسرة وتربية الأبناء في غياب الآباء، حيث أنها تبحث عن الرزق وتوجه وتغرس قيم الدين والفضيلة

2/ إن المرأة السودانية بما حباها الله من صفات قادرة على تقديم المزيد من القيم من أجل قضية السلام وتسوية النزاعات 0

**وجه الالتقاء**:-

1- التقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة فى جزء من العنوان وكذلك مع اخرى فى جزء كبير من العنوان ا و موضوع من الدراسة واختلفت منها فى منطقة الدراسة التى مثلت ولاية غرب دار فور0

2- التقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسة السابقة فى تصميم الاستبيان لاثبات فرضية الدراسة 0

3-التقت الدراسة الحالية مع جل الدراسات السابقة فى اتباع المنهج التحليلى والمنهج الوصفى والمنهج التاريخى 0

4- التقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فى عملية التحليل الاحصائى

5- جميع اوجه اللالتقاء تنصب فى فروض البحث وبالتالى فهى جميعاً تحقق فروض البحث

**الانفرادات:**

1-تسعى هذه الدراسة ان تصبح مثالاً يتناول النزاعات واثرها على انتمية البشرية 0

**2-** بينما الانفرادات فيمكن ان تصاغ كتوصيات للاستفادة منها كمقترحات حلول فى النزاعات واثرها على التنمية البشرية

**الاستفادة من الدراسات السابقة :-**

1.مكنت هذه الدراسة الباحث فى اٍجراءات البحث الميداني فى البناء المعرفى لدى البحث0

2.اعطت هذه الدراسة السابقة على دعم واثراء الجانب النظرى والمنهجى للدراسة الحالية

3. الاستفادة من الدراسات السابقة فى مناقشة وتفسير نتائج الدراسات الحالية0

4ساهمت ايضاً فى عملية اِختيارأدوات الدراسة التى تناسب فعلاً مفردات مجتمع العينة الحالية0

## الفصل الاول

### المبحث الاول

### طبغرافياولاية غرب دارفور

تقع ولاية غرب دارفور في أقصي غرب السودان بين خطي عرض (11-14) درجة شمالا تحدها من الجنوب والشرق ولاية جنوب دارفور ومن الشمال ولاية شمال دارفور وتجاورها غربا دولتا تشاد وأفريقيا الوسطي علي شريط حدودي يبلغ 750كيلومتر. تبلغ مساحة ولاية غرب دارفور حوالي 75 ألف كيلومتر مربع . ويبلغ تعداد سكان الولاية 1308228نسمة أي ما يعادل حوالي 5% من سكان السودان ونسبة نمو سنوي تقدر ب(2.5%) . ينتمي سكان ولاية غرب دارفور إلي قبائل عديدة ذات أصول أفريقية وعربية تصل إلي أكثر من 46 قبيلة تتحدث بأكثر

من 26 لهجة ولكن اللغة العربية هي لغة التخاطب بينهم جميعا ، يعتمد سكان الولاية علي الزراعة التقليدية والرعي وقليل من التجارة وخاصة تجارة الحدود وتعتبر هذه الولاية من الولايات الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية حيث يتميز شمالها بالأراضي الرملية وجنوبها بالأراضي الطينية ويتخللها بعض الوديان أشهرها وادي كجا.و تم تأسيس ولاية غرب دارفور بموجب المرسوم الدستوري العاشر في مستهل عام 1994م

**التركيبة السكانية والاجتماعية والنشاطات المختلفة:-**

يبلغ عدد سكان الولاية حوالي 1308228 نسمة 0تعداد عام 2008 م يغطي 40% منهم الحضر ويتمركزون في كبرى مدن الولاية (الجنينة – زالنجي – قارسلا – فوربرنقا ) وكان 60% منهم يقطنون الريف –وبعد الأحداث لجأ كثير من أهل الريف الى المدن في أطرافها عند المعسكرات

يسكن ولاية غرب دارفور عدد من القبائل ذات الأصول الأفريقية والقبائل ذات الأصول العربية وقد تداخلت هذه القبائل مع بعضها البعض حتى كونت إنسان دارفورو يعتبر التعايش السلمي الاجتماعي هو السائد في تعاملات الناس في شتى مناحي الحياة .[1]2

**أما القبائل ذات الاصول الافريقيةبولاية غرب دارفور هي:**

هي – الفور – المساليت –البرتي – الميدوب – التاما – الارنقا – المراريت – البرقو – التنجر – الداجو– الزغاوة – الدناقلة – المحس ... الخ .وهنالك كثير من القبائل لم يرد ذكرها لأننا ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر . [2]

**اما القبائل ذات الأصول العربية بولاية غرب دارفور هي :-**

اولاد زيت – المسيرية – التعايشة – الهوارة –أولاد راشد – النجعة – الماهرية – أولاد جنوب – الجلول – أولاد عيد – أولاد مالك – النوايبة – الترجم – الهبانية – الحوطية – السلامات – الشنابلة – الخزام – البني هلبة – العطرية – العريقات – بني حسين – الزبلات –

---

( 1 ) منى محمد ايوب :الصراعات بين المزارعين والرعاة فى ولاية غرب دارفور محاضر بكلية الاقتصاد جامعة الخرطوم 2001

(2 ) عمرعبدالرحمن محمد اغبش، النزاع واثره على عوامل الانتاج – ما جستيرفى دراسات السلام والتنمية0جامعة زالنجى0د ، 2006 -2008 م ص47 -48

( 1 ) نعس المصدر :ص48 -49

الشقيرات – الشطية – ام سيف الدين – أولاد مرمي – الزيادية – البديرية – الحمر – الكبابيش – الكروبات – المهادى – التعالبة –– العطيفات –- ا... الخ وهناك كثير من القبائل العربية لم نذكرها وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

**الدين واللغة :-**

يدين أهل دارفور بالدين الإسلامي الحنيف وأن أهل دارفور من أكثر الشعوب المسلمة اهتماماً بتعاليم القرآن وتلاوته ومعرفة أحكامه منذ العهد السابق وحتى الآن في مؤسسات دور العلم عرف بالخلاوى أي مكان يدرس فيه مجموعة من طلاب العلم وطالب علم الدين يكون محترماً ومكرماً ومحبوب بين الناس وبها عدد من أهل الطرق الصوفية وهم ( التجانية – البرهانية – السمانية – القادرية ... الخ ) وجماعة أنصار السنة المحمدية ويتحدث أهل دارفور اللغة العربية والتعامل بها في دواوين الدولة والمجالس وبعض اللهجات الأخرى .

**النشاط الاقتصادي :-**

يمارس سكان ولاية غرب دارفور الأنشطة الزراعية والرعوية والتجارية والأنشطة المهنية

**الزراعة :-**

تعتبر الزراعة من الركائز الهامة التي تحقق الأمن الغذائي ورفع معدلات النمو الناتج المحلي من خلال الاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية حيث درجة حكومة الولاية بالتنسيق مع وزارة الزراعة على تهيئة بيئة العمل للعاملين بالحقل الزراعي والاستعدادات المبكرة والتحضير للموسم الزراعي –من خلال توفير التقاوى المحسنة مبكراً وتدريب المزارعين على استخدام المبيدات والإرشاد الزراعي كما تعمل الوزارة على فتح المسارات وتوفير المعلومات الضرورية لمواجهة احتمال حدوث فجوة وتوفير الآلات الزراعية .

**الثروة الحيوانية :-**

تعتبر ولاية غرب دارفور ذات الكثافة العالية من الثروة الحيوانية مما جعل حكومة الولاية تقوم بإنشاء وزارة لهذه الثروة الهامة 0حيث تعمل الوزارة لتقديم خدمات بيطرية أفضل لترقية خدمات صحة الحيوان والحفاظ على جودة الصادر السوداني بالأسواق العالمية بالإضافة الى تنفيذ استراتيجية الدولة في قطاع الثروة الحيوانية مما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية بتنمية القطيع القومي وفيما يلي نورد بعض الإحصائيات الخاصة بالثروة الحيوانية .

**اعداد الثروة الحيوانية** : أبقار 3.813.671 ، ابل 299.443 ، ماعز 3.360.285 ، ضان 3.610.200

المؤسسات الادارية: المستشفيات 4، المراكز 1، الشفخانات 18، الصيدليات **24**،

الكوادر البيطرية : الأطباء 30 ، مهندس الإنتاج الحيواني 35 ، الفنيين 19 ، الممرضين 54 .

**النشاط التجاري :-**

يمارس سكان ولاية غرب دارفور تجارة المواد الغذائية الاستهلاكية مثل الدقيق و السكر و الصابون و الشاي والبلح والحلويات والمشروبات الغازية والزيوت ووقود السيارات والأحذية والأدوات المكتبية .

**النشاط المهني والوظيفي :-**

أما النشاطات المهنية الذهنية تتمثل في أعمال الهندسة والطب والمحاماة والتعليم والوظائف في المصالح الحكومية والقطاع الخاص .

**الخدمات:-**

**التعليمية :-**

شهدت الولاية استقراراً في الأعوام الدراسية والذي انعكس بدوره في زيادة نسبة الطلاب وتم فتح عدد من الجامعات مثل جامعة السودان للتنمية البشرية وجامعة زالنجي وجامعة السودان المفتوحة وجامعة بخت الرضا . وذلك لما تبذله حكومة الولاية ووزارة[1] التربية والتعليم من جهود مقدرة من تهيئة عمل التعليم من تعيين وتدريب المعلمين . وأن عدد المدارس الثانوية 48 مدرسة ، والأساس 947 مدرسة ، ورياض الأطفال 193 .

**الصحية :-**

تعمل وزارة الصحة عبر إداراتها المختلفة على تحسين الأوضاع الصحية والاهتمام بالرعاية الصحية الأولية والصحة الانجابية وصحة البيئة والتثقيف الصحي بإقامة المحاضرات التثقيفية والإنذار المبكر عن طريق الرصد للوبائيات والأمراض المعدية والقيام بالحملات الروتينية للتحصين ضد أمراض الطفولة والوبائيات .

إحصائية المرافق الصحية بالولاية ( مستشفيات 6 ، الشفخانات 36 ، الوحدات الصحية العاملة ، 46 ، المراكز الصحية 12 ) والكوادر الصحية (الأطباء العموميين 36 ، الأخصائيين 14 ، القابلات 426 ، المساعدين الطبيين 118 ، الممرضين 374 ) . [2]

**الثقافة والشباب والرياضة :-**

أن لدرافور إرث ثقافي تفاخر به الآخرين لذلك عمدت حكومة الولاية والجهات المعنية على [1]إنشاء أكبر مسرح على مستوى ولاية غرب دارفور وهو مسرح (عزة) بمدينة الجنينة والذي

[1] ( 1 ) مصدر سابق: ص49- 50

نعول عليه كثيراً في نشر ثقافة السلام كما يوجد عدد من مراكز الشباب المرأة والتي تعمل على تنمية القدرات الشبابية وقدرات المرأة ومحو الأمية التقنية ودعم وتعزيز ثقافة السلام الاجتماعي بين مكونات المجتمع .

**المياه :-**

تمثل المياه أولوية لحكومة الولاية ويدار أمر المياه عبر هيئة مياه الشرب التي تم إنشائها بقانون حكومة الولاية عام 1998م وتتكون هيئة مياه الشرب من إدارة مياه المدن وا ٍدارة مياه الريف وا ٍدارة مشروع المياه وا ٍصحاح البيئة ، حيث تعمل هذه الإدارات لتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان عن طريق حفر الآبار الجوفية والسطحية وتركيبها وصيانتها وتركيب الطلمبات الغاطسة والصهاريج وا ٍنشاء الحفائر وحفر المضخات اليدوية بالإضافة الى إجراء الدراسات الجيوفيزائية .

**الكهرباء :-**

الإنتاج الفعلي لمحطة كهرباء الجنينة وهي المحطة الوحيدة التي تتبع للهيئة القومية للكهرباء حوالي 1.5 ميقاواط ويعمل بهذه المحطة عدد أربعة مولدات منها اثنين صينية الصنع أما في مجال كهرباء الريف فإن محطة مدينة زالنجي تنتج حوالي 800 كيلواط بعدد اثنين مولد ويجري العمل لتركيب محطة زالنجي الثانية وضمن مشروع كهرباء الريف فقد وصلت مولدات محطات كل من فوربرنقا وقارسلا وكرينك ودليج .

**الطرق الداخلية :-**

تم التعاقد مع شركة عبد المحسن للطرق والجسور ولأول مرة في تاريخ الولاية في تنفيذ وسفلتت مشروعات الطرق الداخلية بمدينة الجنينة وزالنجي بطول 30 كيلومتر بواقع 2 كيلومتر داخل مدينة الجنينة وتم تنفيذ أكثر من 55% من الحجم الكلي من المشروع و10كيلومتر داخل مدينة زالنجى.

**المحليات : (1)**

الجدول رقم (1-1) يوضح عدد المحليات بالولاية وعاصمة كل محلية بالإضافة الى المسافة من الجنينة حاضرة الولاية الى كل محلية –ك-م

| الرقم | المحلية – من | العاصمة – الى | المسافة من حاضرة الولاية –ك-م |
|---|---|---|---|
| .1 | الجنينة | الجنينة | حاضرة الولاية |
| .2 | الجنينة | كلبس | 125 |
| .3 | الجنينة | هبيلا | 85 |

( 1 ) مصدر سابق: ص50

| | | | |
|---|---|---|---|
| .4 | الجنينة | بيضة | 130 |
| .5 | الجنينة | كرينك | 50 |
| .6 | الجنينة | سربا | 40 |
| .7 | الجنينة | فوربرنقا | 170 |

المصدر: أمانة حكومة ولاية غرب دارفور إدارة المعلومات 2008م

## الآثارالاقتصادية ولاجتماعية والصحية والتعليمية والأمنية والسياسية للنزاعات:

### 1/ الاثار الاقتصادية للنزاع:-

أدى النزاع الى نزوح مجموعات بشرية كبيرة الى إفراز آثار اقتصادية واجتماعية وصحية وأمنية وسياسية في مناطق المنشأة والاستقبال وتتفاوت هذه الآثار من منطقة الى أخرى حسب كثافة النازحين، وأدى ذلك الى نقص في الأراضي المزروعة وقلة الإنتاج الحيواني وندرة المحاصيل وقلة الصادرات وأدى الى القلق والإحباط وعدم الاستقرار النفسي والبطالة والجنوح الى الجريمة وزعزعة الأمن كما تفشت الأمراض الوبائية والمستوطنة . يعاني السودان مثل بقية دول العالم الثالث من المشاكل الاقتصادية . الأقطار الأقل نمواً في العالم حيث تأثر القطاع الاقتصادي تأثيراً بالغاً بظاهرة النزوح من مناطق الإنتاج الى مناطق الحضر.[1]

تعتبر الثروة الحيوانية من القطاعات الهامة في السودان . حيث أنها تساهم في الدخل القومي بحوالي 20% كما تساهم بحوالي 10% من صادرات السودان . كما تأتي الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة 44% من مساحة السودان .[2] وانخفض الانتاج الزراعي بنسبة 15% كما نقصت أكبر من 4 ملايين من الزراعة الآلية في غرب السودان . والولاية الشرقية بين عامي 89 – 1990م . ينتج السودان 85% من الصمغ العربي في العالم ويلعب الصمغ دوراً بارزاً في الاقتصاد القومي كما تحمي أشجار الهشاب والطلح والأرض من التعرية وتحسين التربة وتتغذى منها بعض الحيوانات وتثبت الغطاء النباتي وتمد المواطنين بحطب الوقود والبناء .

### 2/ الآثار الاجتماعية للنزاع :-

كان النازحون قبل دخولهم المدن يعيشون حياة اجتماعية مترابطة تحكمها روح القبلية وتحدها الأسرة الممتدة ويتحكم فيها المجتمع . يتكافأ فيها القوي مع الضعيف ويتكافل فيها الغني مع الفقير وتسير الحياة الاجتماعية بوتيرة منتظمة يتحكم فيها الشيخ الذي يعتبر السلطة العليا .

---

(1 ) د/حسن مكى محمد احمد0 النازحون او الهروب الي الهامش: 0 1992 م ص43-48

( 1) نفس المصدر: ص 49

[1] عند انتقال النازح الى (المدينة) يشعر بالفرق بين مجتمعه والمجتمع الجديد الذي وفد إليه فبعد أن ترك حياة القرية الوديعة الهادئة جاء الى حياة المدينة الصاخبة حيث تسود علاقات من نوع جديد .2 حيث تتبدل الأحوال وتتغير فالرئيس يعد مرؤوسا ويجد شيخ القبيلة أو رئيسها نفسه عاطلاً عن العمل.

## 3/ الآثار الصحية للنزاع :-

تعرض النازحون في مساكنهم الى الإهمال في شتى النواحي الصحية وظلوا لسنين عدداً لا يعرفون المستشفيات وكان الأطباء الاختصاصيون منه يتهربون من الذهاب الى الريف كما كان الدواء يضل طريقه إليهم ويذهب الى أصحاب النفوس المريضة الى السوق السوداء . وتتعرض مناطقهم الى الأمراض المعدية وأمراض تلوث البيئة .

## 4/ الآثار المترتبة على التعليم :-

وهناك أعداد كبيرة من الأطفال في سن التعليم لا تستوعبهم مرافق التعليم فاصبحوا مشردين ويعيشون طفولة بائسة بين البرك وأكوام الأوساخ والنفايات والنافورات وارتفع عدد تلاميذ الفصل الواحد الى 75 تلميذاً وهو فوق العدد المقرر بكثير . (1)

## 5/ الآثار الأمنية للنزاع :-

أدى نزوح موجات متتالية تجاه المدن الى اكتظاظ المدن بشتى أنواع البشر الذين تختلف عاداتهم وتقاليدهم وتتفاوت عاداتهم وقبائلهم وهم خليط من الأجناس والعشائر المتنافسة مما أدى الى زعزعت الأمن والاستقرار وترويع المواطنين . أن مشاركة النازحين لمواطني المدن في حصصهم التموينية والمواصلات والخدمات الصحية أدت الى الإخلال بالأمن .

## 6/ الآثار السياسية للنزاع

أدى نزوح مجموعات بشرية الى حدوث خلل في التكوين السياسي القاعدي بالمناطق الأصلية وارتباطاً في التكوين السياسي بمناطق الاستقبال . لعدم قدرة المناطق الأصلية على تعويض هذا المفقود البشري ، وأصبحوا الآن يؤثرون بصورة فعالة في الحياة السياسية والحكومات المختلفة تعطي هؤلاء اعتباراتهم وتنحاز لجانب الريف والفقراء حتى تستطيع أن تكسب شعبية كبيرة وأن القروض والمعونات لم تعد ذات طابع اقتصادي بل لها جوانب سياسية وأمنية وأصبحت الإغاثات والجمعيات الطوعية بعضها تلعب دوراً خطيراً .(احمد1992م). [2]

---

(1)مصدرسابق:ص50

## 7/ النزاعات القبلية :-

تعد النزاعات القبلية من الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمع السوداني منذ فترات طويلة وكانت أحد العوامل المؤثرة في التركيبة القبلية من حيث ، التداخل القبلي والتمركز الجغرافي للقبيلة ثم التحالف بين القبائل في مواجهة الأخرى ، هذه الصراعات تثور من حين لأخر لأسباب تقليدية تتعلق بالمرعي والمزارع والأرض ولأسباب أخرى ذات أبعاد سياسية وثقافية وعرقية . ولكن ربما تلاحظ بوضوح انحسار ظاهرة الصراع القبلي في كثير من أجزاء السودان المختلفة وتمركزها بصورة واضحة في الجزء الغربي من البلاد متدرجة في حدتها من كردفان إلي دارفور حتى أصبحت في بعض الأحيان تكاد تمس كيان الدولة ومقدرتها في السيطرة علي أطرافها ومواضع التماس القبلي فيها .

من هذا المنطلق أصبحت قضية الاقتتال القبلي تلفت الأنظار وتلح في البحث عن الوسائل والحلول لمحاصرتها وحسمها .

النزاع بسبب هذا العامل نتيجة لتطور القبيلة في خلال الثلاث عقود الماضية بصورة سلبية. أخذ هذا التطور أشكالا متعددة بعضها شكل التمدد الرأسي للقبيلة التي ارتبطت ببروز شريحة اجتماعية ظهرت بصورة واضحة في الستينيات وهي شريحة المتعلمين في المدن ، أصبحت هذه الشريحة بعد بروزها مؤثرة جدا في الصراع القبلي داخل القبيلة والخارجي أيضا صراع القبيلة مع القبائل الأخرى . (1)

بدأت هذه الفئة صراعها داخل القبيلة مع الإدارات الأهلية ثم خرج ذلك الصراع من إطار القبيلة إلي مجالات أوسع وأرحب لتشمل كل الوظائف السياسية علي جميع المستويات . فأصبحت القبيلة هي التي تأتي بعضو المجلس وقيادة التنظيم السياسي وممثل الدائرة في المجلس التشر يعي الولائى وهي أيضا تأتي بالنائب علي المستوى الولائي . أما وظائف الإدارة الأهلية داخل القبيلة فأصبحت ميدانا نشطا للعراك بين بطون القبيلة يلعب فيها المتعلمون الدور الرئيسي حتى أصبحت مفاتيح الإدارة السياسية داخل القبيلة وخارجها في يد هذه الشريحة .

هذه العوامل آنفه الذكر تشكل في مجموعها عوامل تقليدية وأساسية في إثارة النزاع القبلي وهناك عوامل استجدت أدت إلي تطور النزاع نبحث عن التطورات التي حدثت في المجتمع أثرت بدورها علي إستحفال ظاهرة النزاعات القبلية . أضف إلي ذلك هناك [1]التنظيمات الشعبية المرتبطة ببيئة المجتمع القبلي نفسه وتشكل أيضا عوامل مساعدة لإثارة النزاع . (1)

### دور ألآليات التقليدية في حل النزاعات القبلية:-

---

( ا)مصدر سابق:ص50

حتما وجود النزاعات المتكررة في المجتمعات الرعوية وشبة الرعوية و وجود آليات تقليدية لمقابلة الإشكالات التي تحدث بين ألإفراد والجماعات نتيجة المنافسة حول المصادر الاقتصادية . وهذه ألآليات مستمدة من البيئة القبلية بموروثاتها وتقاليدها وأعرافها . ورغم اختلاف عمل هذه ألآليات من منطقة إلي أخرى إلا أنها تشترك وتتشابه في كيفية عملها ، من حيث أن هذه ألآليات تهدف إلي تحقيق الصفاء القبلي وا زالة الغبن بين ألإطراف المتنازعة ، وسرعان ما تعود الحياة صافية بين الأطراف .

ألأثر الإسلامي للعرف يتضح من خلال تطبيق ألإحكام العرفية لقانون دالي في دولة الفور . وكان هذا القانون هو خيار المتخاصمين قبل قيام السلطنات والممالك ، وحتي بعد أن أدخل القضاء الإسلامي الشرعي في محاكم السلطنة . ومن أهم إحكام هذا القانون العرف أن الملك يكون وراثياً للابن الأكبر وأن لم يمكن لائقاً يولي غيره ممن تتوفر فيه الكفاءة من أفراد العائلة المالكة . وتنص إحكامه في حالة السرقة فالقصاص غرامة قدرها ست بقرات ، والديه مائه بقره للبقارة ومائه من الإبل للأبالة. وهناك غرامة تقدر بثوب من الدمور في حالة الجروح والإصابات الاخري التي لم تصل حد القتل .

من خلال إحكام قانون دالي العرف يتضح لنا ألأثر الإسلامي في حياة مجتمع دارفور وقبائله المختلفة مع تأثير واضح للبيئة وظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ويظهر العامل الاقتصادي للعرف من خلال قيمة الديات فالقبائل الغنية كالرزيقات ترتفع عندها قيمة الدية إلي سبعين بقرة بينما تنخفض عند الفور والفلاتة إلي مابين 30-50 بقرة . كما نجد تأثير البيئة والعامل الجغرافي من خلال الاتفاقيات الثنائية التي تعقد بين القبائل المجاورة في السكن والتي يحدث بينها أحكام بصورة تكاد تكون يومية ففي هذه الحالة يتم عقد اتفاقيات بين هذه المجموعات تخفض فيها قيمة الدية نتيجة الأحداث المتكررة . وهنا يدخل العامل الجغرافي في عرف الديات ، فالقبائل التي تضمها مساحة جغرافية مشتركة وتشترك أيضاً في الموارد الاقتصادية مثل المراعي وموارد مياه – وتكثر النزاعات بين القبائل بسبب استغلال هذه الموارد –نجد أن الأعراف تكون مشتركة ومتداخلة . [1]

## 1/ المؤتمرات القبلية :-

عرفت القبائل السودانية المؤتمرات منذ القدم كآلية لحل النزاعات ، كانت تمثل هذه المؤتمرات تجمعات للقبائل التي تجمع بينها موارد مشتركة تجعلها تحتك ببعضها البعض . فكانت المؤتمرات السنوية التي تعقدها القبائل بمثابة مؤتمرات أمنية تناقش فيها قضايا النزاعات القبلية وتحدد فيها الديات بين القبائل المتداخلة . وقد عقد أول مؤتمر قبلي لهذا الغرض في

( 1 ) مصدرسابق:ص30-31

دارفور عام 1922م ، بعد أن بدأت الإدارة البريطانية فكرة تنظيم الإدارات الأهلية للقبائل وتجميع شمل القبائل المتفرقة .

في هذه المؤتمرات يتلقي رجال الإدارة الأهلية وزعماء القبائل سنوياً في ديار أحدي القبائل المجتمعة لعرض مختلف أنواع النزاعات والاتفاق علي كيفية حلها عن طريق الأعراف والسوالف المتبعة .وتحدد المسارات للرعاة ومناطق الزراعة تجنباً للاحتكاك . من أميز الإعمال التي تقوم بها هذه المؤتمرات أنها تعمل كجهاز إنذار مبكر لتفادي ما يمكن أن يحدث بسبب الظروف الطبيعية.

توقفت هذه المؤتمرات بعد حل الإدارة الأهلية التي كانت تقوم بتنظيمها كما كانت لها القدرة علي فض النزاع ، لما تمتازه به من قبول وسط الإفراد . وقد أمنت جميع مؤتمرات الصلح المنعقدة لحل النزاعات القبلية علي ضرورة إعادة مثل هذه المؤتمرات نسبة لفاعليتها في حل المشاكل القبلية. وجاءت هذه التوصيات بإعادة المؤتمرات القبلية من ضرورة أهميتها وفعاليتها في حسم النزاع والتقليل من حدثه .

## 2/ مؤتمرات الصلح :-

تقوم هذه ألآليات تحت إشراف الدولة ، وتتكون من ممثلين لأطراف النزاع بجانب الوسطاء والمحايدين والأعيان والتجار والمتعلمين بمنطقة النزاع ويترأس المؤتمر ممثل الدولة

وبما أن المؤتمرات القبلية كانت تقوم بنفس المهمة تحت إشراف الإدارات الأهلية لفض النزاع ، لم نجد في الفترة من 1930 إلي 1970 غير ثلاثة مؤتمرات صلح فقط بينما شهدت الفترة من 1971- 2000م أكثر من سبعة وثلاثين مؤتمراً . بالرغم من نجاح بعض المؤتمرات في حل النزاع إلا أن الفشل في بعضها يعزي إلي :-

أ. إن مقررات هذه المؤتمرات لا تصل في أغلب ألأحيان إلي ألأطراف الحقيقي علي مستوي القاعدة.

ب. -في كثير من ألأحيان يؤدي التباطؤ في تنفيذ مقررات الصلح وبنوده إلي انهيار[1] المؤتمر برمته مما يتسبب في تجدد الصراع مرة أخرى . والشاهد أن التباطؤ في تنفيذ مقررات المؤتمر يكون دائماً في الجانب المنوط بتنفيذه علي الدولة . وهي أهم أسباب الفشل.

ج. غالبية الصراعات القبلية مثل صراع الفور والعرب والمساليت والعرب ليس في مقدور الإدارة الأهلية والزعامات القبلية عمل أكثر من تهدئة الخواطر وفض النزاع مؤقتاً وأن مايحدث ليس حلا وا نما أشبه ما يكون بالهدنة حيث لا تستطيع الإدارة الأهلية توفير الماء ، المرعي ، التعليم والصحة ، وبالتالي إن الاكتفاء بآلية فض النزاعات يمكن أن تكرس وتطور

---

( 1 )مصدرسابق:ص31-32

النزاع بدلاً من معالجتها . حيث أن معالجتها تعني المعالجة الجذرية للصراع القبلي بأحدث التنمية ،وتجنب كل العوامل التي أدت إلي تكريس الصراع القبلي .

## 3/ آلية الصلح والتعايش السلمي :-

ظهرت هذه ألآلية بعد صراع الفور والعرب عام 1989م الذي خرق كما ذكرنا في سبتمبر من نفس العام ولتأمين الصلح أنشئت آلية الصلح بعد مؤتمر تأمين الصلح الذي عقد في زالنجي . وكونت هذه ألآلية مرة أخرى في الجنينة بعد مؤتمر الصلح الذي عقد بين المساليت والعرب تحت رئاسة وزير الشؤون الهندسية بالولاية ثم آلت رئاسته إلي محافظ الجنينة وتكون من ممثلين لأطراف النز اع كل طرف ممثل بثلاثة أعضاء ، ووكيل نيابة غرب دارفور[1] كمستشار قانوني ، لكن يؤخذ علي هذه الآلية أنها لم تقم بعملها وهي تنفيذ مقررات الصلح القبلي إذ تجدد النزاع مرة أخرى في يناير 1999م . بعد مؤتمر صلح .

**مستويات النزاع على الموارد :**

**اولاً : النزاع على المستوى العالمى :**

ويشكل قمة الصراع بين القوى العظمى ممثلة فى الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاروبى وبقية دول العالم . فبعد ان تمكنت هذه القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية واصبحت كل موازين القوى فى مصلحتها بدأت الهيمنة على موارد العالم لكسب المزيد على موارد العالم لكسب المزيد والقوة . وقديما قيل ان الولايات المتحدة الامريكية تستخدم سياسة العصا والجزرة . ومعظم الصراع اليوم بين القوة العظمى والدول النامية هو صراع على الموارد حتى بقى هذه القوى الكبرى فى مركز الصدارة اقتصاديا وعسكريا وسياسيا دون اى منازع . فاذا نظرنا الى المورد النفطى مثلا[2] هو المحراك الاساسى للاقتصاد والة الحرب نجد ان معظم المخزون منه موجود فى الدول النامية خاصة الدول الشرق االاوسطية . وتمثل هذه الدول اكبر المصدرين للنفط فى العالم . والعجيب فى الامر ان اسعار النفط لاتتاثر بقانون العرض والطلب الذى يقوم عليه النظام الاقتصادى الراسمالى ولكنها تخضع لضغوط الدول العظمى السياسية التى تسعى دائما لخفض الاسعار لمصلحتها وكثيرا ما تضغط الولايات المتحدة على الدول المنتجة لزيادة الضخ فى سبيل المحافظة على تدنى الاسعار .

ليس هذا فحسب فقد صرح وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية هنرى كيسنجر فى السبعينيات فى القرن العشر الميلادى بان بلاده ستضطر لاحتلال ابار النفط بالقوة فى حالة

---

( 1 )مصدرسابق:ص32-33

المساس وكان ذلك بعد ان اوقفت الدول العربية المنتجة للضخ ابان حرب السويس فى عام 1973م مما ادى الى ارتفاعه 0 وقد حدث الاحتلال بالفعل بعد ثلاثة عقود من ذلك التصريح .

فاتخدت الولايات المتحدة الامريكية قواعد عسكرية لها فى كل دول الخليج والبترولية وكانت السبب فى حرب الخليج الاولى بين العراق وايران ودخول العراق والكويت واخيرا حرب الولايات المتحدة الامريكية على العراق وتدميرها واحتلالها . كل هذا حدث فى بسط نفوذ الولايات المتحدة الامريكية على حقوق النفط وجعل دول المنطقة خاضعة لها . والسيطرة على منابع النفط تجعل الولايات المتحدة فى وضع القوة حتى مع الدول الصناعية المتحالفة معها .

كذلك فان الاحتلال الامريكى لافغانستان يجعلها متاخمة لدول نفطية اخرى وهى جمهورية الاتحاد السوفيتى سابقا ودول القوقاز مما يجعلها تهيمن على الثروات النفطية فى هذا الجزء من العالم كما ان وجود القوة العسكرية الامريكية فى هذه المناطق لها فوائد اخرى بالنسبة لاستراتيجتها بعيدة المدى .

ففى الشرق الاوسط بالاضافة الى الهيمنة على منابع النفط تقوم القوات الامريكية بحراسة وحماية اسرائيل اكثر الدول العضوية فى العالم . اما الوجود الامريكى من التخوم الجنوبية لروسيا فمن شانه ان يمنع الاخيرة من تطوير قوة كبيرة منافسة وبذلك تضمن الولايات المتحدة تفردها بالقوة . اما الوجود العسكرى الامريكى فى كوريا الجنوبية واليابان وتايوان والفلبين ناهيك عن الاساطيل الحربية الضخمة فى اعالى البحار فالهدف منه تحجيم دور الصين واحتوائها حتي لاتصعد فى القرن الحادى والعشرين .

النفط التى تسعى الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة الكاملة عليه سلعة لها اهميتها فى الحرب والسلم حيث ان الة الحرب تدار بتقنيات مصممة على استخدام النفط ومشتقاته كما ان الحياة الاقتصادية العصرية تعتمد على النفط كمصدر للطاقة والمواد الخام . والنفط ومشتقاته يشكلان الاساس فى الصناعات الحديثة المرتبطة بالثورات المعلوماتية وتقنيات الاتصال . [1]

فالصراع على الموارد النفطية صراع عالمى تتنافس عليه القوى الكبرى الامر الذى قاد ويقود الى اشعال الحروب فى منطقة الشرق الاوسط وغيرها من مناطق العالم . وقد راينا كيف حاولت الولايات المتحدة الامريكية قلب نظام الحكم فى فنزويلا وهى من اهم ا الدول المصدرة للنفط فى امريكيا الجنوبية وذلك لان الحكومة الفينزويلية لم تخضع للضغوط الامريكيةوتسير على الخط المرسوم . ففى سبيل الاستحواذ على السلعة الاستراتيجية تستخدم الدول العظمى وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية وكل الضغوطات السياسيةو الاقتصادية والعسكرية للحصول عليها الامر الذى جعل العالم اقل امنا فى ظل هيمنة القطب الواحد

---

( 1 ) مصدرسابق: 0 ص34- 35

**ثانياً :النزاع على المستوى الاقليمى :**

ويمكن ان ياخذ الصراع على المورد مستوى اقليميا عندما تتعارض مصالح الدول المتجاورة كما هو الحال فى النزاعات على الحدود السياسية . فالصراعات على الحدود تعنى الصراع على الارض تعنى الموا د الإ ضية . فقد شهدت نهاية القرن العشرين صراعات دامية على الحدود بين كثير من الدول معظمها فى العالم الثالث . والمشكلة هنا ان الاستعمار الاوروبى رسم حدوداً للمستعمرات لاتستند الى واقع تاريخىاوا ٍثنى او اقتصادى فلما حصلت المستعمرات على استغلالها بدات النزاعات على الحدود التى تركها الاستعمار .ونشير الى الحرب الاخيرة بين اثيوبيا وارتريا والنزاعات الكامنة بين السودان ومصر على مثلث حلايب وبين ليبيا وتشاد على اقليم أوزو وبين الصومال وبين الهند وباكستان على اقليم كشمير وغيرها من النزاعات .

ومن المشكلات التى بدأت براسها خاصة فى نهاية القرن الماضى وتتواصل فى القرن الحالى مشكلة المياه المشتركة ممثلة فى الانهار الدولية.فاذا نظرنا الى الانهيارات الدولية فى المنطقة العربية فنجدها كلها محل نزاع بين الدول المشتركة ممثلة فى الانهار الدولية . فى المنطقة العربية نجدها كلها محل نزاع بين الدول المشاركة فى احواض الانهار . ويمثل نهر الاردن نهر صغير اكبر المشكلات حيث قامت اسرائيل بالسيطرة الكاملة عليه مما يحدد الامن المائى بالنسبة للأردن وفلسطين ..

## المبحث الثاني

## أسباب أزمة دارفور وسر تفاقمها

ا ٍن تفاقم مشكلة دارفور في السنوات الأخيرة يرجع الى أسباب مختلفة، وعوامل متعددة داخلية وخارجية وسوف نعرض بالتفصيل فيما يلي لأهم هذه الأسباب والعوامل

**اولاً :العوامل الاقتصادية : -**

ا ٍن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للأحداث والوقائع في كل زمان ومكان فإن أحوال دارفور الاقتصادية تأتي على رأس مسببات أزمة الإقليموا ٍذا كانت الزراعة والرعي يمثلان أهم نواحي النشاط الاقتصادي هنالك فإن ندرة المياه وقلة الأمطار وما يترتب عليها من جفاف وقحط وتناقص في إنتاج المحاصيل الزراعية كانت السبب الرئيسي في قيام النزاع في دارفور . والحقيقة أنه لا يتوفر في دارفور مشاريع تنموية زراعية أو صناعية بالمعنى المعروف للتنمية رغم كثرة موارد الإقليم الطبيعية واتساع مساحته والتي تبلغ 20% من مساحة السودان الكلية.

ولعل مما ساعد على تفاقم أزمة دارفور ازدياد معدل النمو السكاني بشكل سريع في العقدين الآخرين مع عدم وجود إمكانيات مادية تكفل معيشة لكل هؤلاء السكان خاصة في ظل استمرار القوانين القبلية الموروثة التي أعطت لكل قبيلة (حاكورة) أو إقطاعية محددة لاستقلالها دون مراجعة لنظم هذه الحواكير أو الاقطاعيات القائمة منذ أيام سلاطين الفور بشكل يتناسب مع تطور االظروف الاقتصادية القائمة سواء في مجال الزراعة أو الرعي أو الإسكان والإقامة ) ولسبب إهمال الحكومات المتعاقبة لهذا الإقليم خاصة النواحي الزراعية فإن المزارع في دارفور لا زال يزرع بطريقة بدائية وبنفس التقنية التي كان يمارسها أجداده القدماء مثل استخدام الجراية (محراث يدوي) في عمليات حرث الأرض ونثر البذور ومكافحة الآفات بطريقة بدائية ، ولا زال المزارع يحصل على جزء ضئيل من جهد عملي الزراعي بسبب عدم توفر سياسة تسويقية سليمة تخدم مصالحهم حيث يقع فريسة لسيطرة الرأسمالية المحلية والحكومية وجشع التجار0

ا ٍن حكومات السودان المتعاقبة منذ الاستقلال عام 1956م قد أقامت بعض المشروعات التنموية في دارفور مثل مشروع تنمية جبل مرة، ومشروع ساق النعام ومشروع الغزالة ،وهيئة تنمية غرب السافنا ، ومشاريع تنموية أخرى في كبكابية وكتم وأم عجاجة إلا أن هذه المشاريع كلها توقفت وأصبحت ولايات دارفور الثلاثة خالية من أي مشروع تنموي.[1]

كما أن دارفور لم تنشئ فيها الدولة إلا مصنعاً واحداً وهو مصنع نسيج نيالا المتوقف عن العمل الآن . وكان من الممكن للحكومة إنشاء مصانع لتعبئة الخضر والفاكهة المتوفرة في جنوب الإقليم مما قد يساهم في نقل وتسويق الإنتاج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة .

ا ٍن دارفور ظلت منطقة مهمشة خلال الحكم الثنائي وخلال الحكومات الوطنية بعده، وأدت الحروب الأهلية بين شمال وجنوب السودان الى ضياع كثير من المبالغ المالية التي كان يمكن استغلالها لتنمية مناطق السودان وفي مقدمتها دارفور وجنوب السودان تلك المناطق التي تفتقر الى وجود بنية تحتية فيها فعاصمة الإقليم التاريخية (الفاشر) لم تنعم بالإمداد الكهربائي المستقر إلا ؤخراً ولم تتوفر في الفاشر ولا تتوفر مياه نقية للشرب ويسود الفقر ، وتتفشى العطالة بين الشباب ولذا تعددت حالات النهب والسرقة حتى في الأوقات العادية ولهذا فإن التدرج السكاني دائم منذ بداية عقد الثمانينات مع زيادة في السنوات الأخيرة الى خارج دارفور خاصة الى العاصمة (المثلثة) الخرطوم والى مدن الوسط لذلك خرجت أعداد كبيرة الى خارج السودان متوجهة الى الجماهيرية العربية الليبية ومصر وبعض الدول العربية الأخرى وتشاد وبعض الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية .

[1] - مصدرسابق: ص 10 -11

ا ٍن دارفور في وسط هذه الظروف الصعبة لم يعد يتوفر فيها للشباب الا حرف بسيطة مثل الرعي والزراعة المحدودة وجمع الصمغ وصناعة الأحذية وصناعة البروش والعنقريب (سرير النوم) ... الخ . مما دفع الكثيرون الى هجرة الإقليم . وجدير بالذكر في هذا المقام وعلى الرغم مما أكدنا عليه من إهمال الحكومات السودانية المتعاقبة الا أن مشكلة الحرب الأهلية في جنوب السودان التي استمرت لعقود طويلة منذ عام 1955م ،وحتى عقد اتفاقية السلام النهائي في عام 2005م باستثناء فترة سريان شروط اتفاقية اديس أبابا من 1973م وحتى 1983م قد أدت الى قتل ما لا يقل عن مليوني شخص من سكان السودان في الجنوب والشمال من المدنيين والعسكريين والى تهجير أكثر من ملوني شخص آخرين الى شمال السودان وخارجه ، بل والى إنفاق أكثر من مليون دولار يومياً في الجانبين في السنوات الأخيرة وقد انعكس ذلك بالطبع على برامج الحكومة التنموية التي تقلصت تماماً ، فبدلاً من انشغال الحكومة والشعب السوداني بالتطور والتنمية انشغل الجميع بالحرب الأهلية وكان لذلك آثاره على دارفور بالذات التي كان من المفترض أن تخصص لتنميتها مبالغ كبيرة وأن تنفذ بها مشاريع عديدةلتعويضهاً عن فترات الإهمال والتجاهل. [1]

## ثانياً : مشكلات الملكية وحيازة الأرض :-

استمر نظام ملكية الأرض وحيازتها في دارفور لفترة طويلة يسير حسب التقاليد الموروثة فلكل قبيلة حاكورة خاصة بها تسمى( دار )،وغالباً ما تكون ملكية الأرض جماعية لجميع أفراد القبيلة على المشايخ وكان هناك نظام( الحواكير) الذي بموجبه تستولى الصفوة ورجال السلطة ومشايخ القبائل على مساحات من الأرض لنظام الحكر ،وفي نظام الحكر في الوقت الحاضر يسمح لبعض الأفراد بإمكانية استقلال واحتكار المساحات المخصصة لهم في الزراعة أو غيرها لعدة سنوات قد تصل الى 15 سنة وربما أكثر من ذلك مقابل إيجار رمزي يدفع للحكومة( 1) والواقع أن ظهور الدولة الحديثة بعد الاستقلال وما تبع ذلك من إطلاق لبعض الحريات في ممارسة النشاط الاقتصادي ووقوع بعض المتغيرات البيئية التي أدت الى نزوح لبعض القبائل ،أو في المدن الكبرى مما أدى الى تغيير التشكيلة السكانيةإ حلال النظام القبلي القديم وطرح مفاهيم حديثة كالمساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات على أساس حقوق المواطنة وغيرها قد ألقى بظلاله على مسرح الأحداث في منطقة دارفور ولما كانت معظم القبائل التي تملك (الحواكير) ليس لها مصلحة في إجراء أي تغيير في الأوضاع الموروثةحفاظاً على ما تستحوذ عليه من أرض وحواكير لذلك فهي ضد أي محاولة لانتزاع أراضيها بحجة الحداثة ،أو إقامة مشاريع زراعية وتطالب بعدم المساس بالنظم والأعراف التقليدية حفاظاً على مصالحها، وأدى

[1] - مصدرسابق: ص11-12

هذا المناخ الى نشوب الصراعات المسلحة وظهور الاتجاهات العنصرية في السنوات الأخيرة بين الرعاة والمزارعين ،

**ثالثاً : إلغاء الإدارة الأهلية :-**

كان إلغاء الإدارة الأهلية سبباً آخر من أسباب تفاقم مشكلة دارفور وتاريخياً كان الإنجليز خلال فترة الحكم الثنائي قد طبقوا نظام الحكم غير المباشر الذي بموجبه لا يقوم الرجل الأبيض بإدارة وحكم السكان الأفارقة،وا ٍنماء تستعين بزعماء القبائل الأفريقية لكي تدير شئونها لحسابه وتنفيذ أوامره ، وتطور هذا النظام الى ما يسمى (بالإدارة الأهلية) حيث ظل لزعماء القبائل دور هام وأساسي ليست فقط في إدارة الإقليم والمناطق بل وفي كل المشاكل التي تنشأ بين القبائل والأفراد عن طريق مجالس الكبار أو مجالس (الأجاويد) وقد بدأت الدعوة لإبعاد الإدارة الأهلية في أكتوبر 1964م وهي دعوة يتبناها بعض المثقفين الذين لا يعرفون الواقع الاجتماعي لبعض مناطق السودان ومنها دارفور وعندما جاءت حكومة نميري تبنت الدعوات السابقة لحل الإدارة الأهلية 0 [1]

مما حرم زعماء وشيوخ قبائل دارفور من كيثر من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم مما حرم القبائل من أداء دور في تسيير النظام الإداري ، وقام نميري بإصدار قانون الإدارة المحلية للأقاليم فانفرط عقد الأمن في إقليم دارفور لأن الإدارة الجديدة استخدمت شرطة ضعيفة إضافة الى عدم وجود قوات جيش إلا للضرورة القصوى لذلك غابت سلطة الدولة من الناحية الفعلية وفي وسط هذا الفراغ الأمني كان من الضروري أن يحل السلاح الشخصي والصراع القبلي والعنف محل القانون ورأى مجالس الشيوخ الكبار ولسوء الحظ فإن عقد الثمانينات الذي جاء عقب إلغاء الإدارة الأهلية قد عمق الجفاف والمجاعة مما أدى الى مزيد من التنافس والصراع حول الموارد المحدودة وفي وسط هذه الظروف كانت دارفور تحتاج الى إدارة قوية من حيث الإمكانيات الأمنية والمؤسسات الحكومية التي تستطيع التعامل مع مشاكل الإقليم ليس فقط الإداريةوا ٍنما أيضاً الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وهذا لم يكنمتوفراً خلال هذه الفترة بالنسبة لإمكانيات دارفور ولا بالنسبة لإمكانيات السودان . حرير، (1993م) ، ولعل ما زاد الامتعاض لدى بعض القبائل في دارفور أنه في عام 1994م عندما أعيد تنظيم إقليم دارفور إدارياً ثم تخصيص مناصب عديدة لأفراد المجموعة العربية في السلطة الجديدة وهو ما رأته قبائل مثل المساليت والفور بمثابة تجاهل أو تقويض لدورها.

**رابعاً :النزاع بين القبائل الزراعية والقبائل الرعوية :-**

[1] - نفس المصدر :ص11-12

أدت عوامل طبيعية وتاريخية مختلفة الى تهميش جماعات، وقبائل سودانية تركزت في مناطق جنوب وغرب السودان . وأدى الإحساس بالتدني والتهميش الى تحدي تلك الجماعات والقبائل لسياسات الحكومات التي أدت الى ذلك واستنفرت تلك العناصر حديثاً أدنى الغرائز التي شحذت الوعي العرقي وقد أدت عوامل مختلفة الى زيادة الاحتكاكات بين القبائل الزراعية والرعوية في دارفور منها أن السلطات المحلية لم تعد تتابع حركة المراحيل الموسمية كما لم تعد تهتم بتخطيط مسارات الترحل قبل وصول القبائل المترحلة الى المناطق الزراعية في الأجزاء الجنوبية من الإقليم وتم هجر الرعاة المسارات للأعوام السابقة خاصة مع زيادة الزحف الصحراوي الذي ضرب هذه المناطق بالإضافة أن الإداريين لم يعودوا يحددوا تاريخاً مناسباً لحركة الرعاة أو أن يخططوا مراحيل جديدة لمسيرة قطعانهم حيث بدأ اجتيازها لأراضي المزارعين مما يجعل الرعاة في حالة رغبة عارمة للوصول الى الوديان بغض النظر على اكتمال عملية حصاد المحاصيل من عدمه مما جرلز يادة حالات التعدي والصدام المباشر والمسلح بين الرعاة والمزارعين أيضاً إعاقة مسارات الرعاة الرحل أثناء ترحالهم من الشمال الى الجنوب من قبل المزارعين0 [1]

وذلك بإنشاء بعضهم من قبائل الفور والمساليت والبرتي (زرائب الهواء) وهي زرائب يقيمها السكان بغرض إبعاد مواشي الرعاة وحصرها في أضيق نطاق.

وعندما تتعدي الحيوانات الرعوية على هذه الزرائب يجب أن يدفع أصحابها تعويضات مالية ضخمة ، وقد درج بعض المزارعون على حرق المراعي لمسافات شاسعة لإبعاد الرحل عن مزارعهم وقراهم مما حرم الرعاة من توفير المراعي لقطعانهم . ومن أسباب النزاع بين مهنتي الرعي والزراعة التعدي المعتمد وكذلك إقامة المزارع العشوائية من قبل المزارعين حتى على مناطق مرور المراحيل والمزارعين يتهافتون باستمرار على البحث عن أرض بكر لزراعتها.إ ن مجتمع دارفور يتكون من قبائل عددها 70 قبيلةإذا اعتبرنا البطون ضمن عدد القبائل يكون عددها 145 قبيلة بعضها ذات أصول عربية وبعضها ذات أصول أفريقية ولكن كلهم مسلمون ويتحدثون اللغة العربية بجانب لغتهم المحلية ويوجد بينهم تزاوج وتداخل كبير لا نستطيع أن نفرق بين شخص ينتمي لقبيلة ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول أفريقية ويؤكد أن القول بأن الصراع الذي يجري الآن في دارفور هو صراع بين قبائل عربية وأخرى أفريقية قول لا أساس له من الصحة ويذكر أن نحو 46نزاعاً وقع في دارفور منذ 1930 حتى عام 2002م وأن أغلب هذه النزاعات كانت ما بين القبائل العربية وبعضها أو بين القبائل الأفريقية بعضها البعض وكان أقلها ما بين قبائل أفريقية وأخرى عربية .

[1] - مصدرسابق: ص-13 -14

**خامساً :تشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم :-**

تمتد حدود إقليم دارفور بغرب السودان لمسافة طويلة وتشترك مع ثلاثة دول هي ليبيا وأفريقيا الوسطى وتشاد ورغم أن هذه الحدود طويلة بدرجة ملحوظة فلا توجد عليها حراسات أمنية كافية وكافة هذه الحدود قد رسمها الاستعمار بطريقة عشوائية مما أدى الى تقسيم بعض القبائل مع دول الجوار فأصبح جزء من هذه القبائل في دارفور وجزء آخر منها موجودة في هذه الدولة وقد ساعدت هذه الأوضاع على سهولة الانتقال على جانبي الحدود من دولة الى أخرى والجدير بالذكر هنا أن الحكومة الثنائية عندما أعادت ضم دارفور الى حكومة الخرطوم عام 1916م لم تنزع السلاح من أيدي القبائل في هذا الإقليم النائي فاستمر وجود جماعات مسلحة دون وجود رقابة أمنية عليهم مما خلق دائماً جواً من الصراع والقتال في هذه المنطقة منذ وقت مبكر الفقيه (2005م)وأهل دارفور يتميزون عن كل الجماعات السودانية في ضرورة حمل الرجل الدارفوري للسلاح بما في ذلك العصا كلما أراد الخروج من بيته [1] 0

وتفشي هذه الظاهرة في ظروف المجتمع البدوي في دارفور وفي الخلفية التاريخية للمنطقة بالحروب والغارات بين القبائل والى الحملات التأديبية التي تقوم بها جيوش السلاطين في الماضي لتأديب القبائل التي تشق عصا الطاعة فلقد خلقت تلك الظروف القاسية ما يعرف بثقافة الحرب حيث أصبح حمل الرجل الدارفوري للسلاح ما هو إلا تأكيد لرجولته وشهامتهوا إمكانية دفاعه عن نفسه ومن حوله . إن أول دخول السلاح الحديث بشكل مكثف في دارفور جاء في منتصف السبعينات عندما كانت الجبهة بقيادة الصادق المهدي تقود المعارضة ضد حركة مايو بزعامة جعفر نميري وتعد رجالها لانتفاضة 1976م حيث خزنت السلاح لهذا الغرض في دارفور فلما جرى الحوار فيما بعد بين الجبهة الوطنية ونظام نميري حول المصالحة وتنازلت الجبهة عن السلاح لجيش الحكومة وذهبت قوات الجيش للاستيلاء عليه وجد أن كميات كبيرة منه قد تسربت لأهالي دارفور ثم هرب عدد من قوات الجبهة ومعهم سلاحهم الى شمال دارفور قد قدر بحوالي 300 فرد وكان أغلبهم ممن لا مهنة له وتمثل تلك المجموعات أولى بذور نشأة عصابات النهب المسلح والسرقات المنظمة في دارفور

وأدى النهب المسلح بصورة أساسية لتأجيج نيران الفتنة في الإقليم فكلما تمت عملية من عمليات النهب المسلح تقوم القبيلة المنكوبة لتقصي أثر الجناة الذين يتبعون الي قبيلة أخرى مما يجعل قبيلة الجناة تتمسك بمواقف أبنائها وتصر على حمايتهم مما يحدث الاحتكاك ويقع المزيد من أعمال النهب المسلح والصراع والحروب بين القبائل وقد يكون من أسباب انتشار النهب المسلح في الإقليم الرغبة في الثراء العاجل والانتقام من القوات النظامية خاصة مع عدم قدرة السلطات

[1] - مصدرسابق: ص14-15

الحكومية على ملاحقة الجناة في معظم الأحيان ولعل مما ساعدهأيضاً على زيادة حالات النهب المسلح دخول فكرة التعدي والنهب في النسيج الثقافي وفي الأغاني الحماسية للمرأة والتي تمجد هذه الظاهرة . مما ساعد على انتشار السلاح في الإقليم قيام ليبيا بإدخال السلاح في تشاد ومن ثم دخوله في دارفور، ومما زاد من كمية السلاح المتدفق الى الإقليم أيضاً تفكك جيش جمهورية أفريقيا الوسطي ودخول معظمه الى دارفور حيث كان كثيراً من الأفراد والواقع أنه نتيجة لهذا الوضع أصبح لدى الكثير من مواطني دارفور احساس بأن الحكومة وأن حاولت أن توفر الحماية لهم ولممتلكاتهم من مرتادي الإجرام وعصابات النهب المسلح فإنها لن تستطيع لأن السلاح الذي تحوزه هذه العصابات أكثر تطوراً مما في أيدي الشرطة والقوات النظامية في كثير من الأحوال ودفع هذا الشعور السكان للتسابق في الحصول على السلاح الحديث لحماية أنفسهم خاصة [1]

وأن الإقليم صار قبلة لتجار السلاح الذين يقومون بتهريب أحدث أنواع الأسلحة إليه مثل الكلاشنكوف وجيم فور والمدافع الرشاشة الثقيلة وأربي جي والقنابل اليدوية والمنقستو والصواريخ المضادة للطائرات والقرنوف .

ويرى البعض أن عدد قطع السلاح الموجودة في الإقليم عند بدء الصراع المسلح عام 2001م بلغ نصف مليون قطعة سلاح وأن عدد قطع السلاح الموجود في الإقليم في الوقت الحالي تبلغ مليون قطعة سلاح وقال أن كل قبيلة دارفورية مسلحة تسليحاً حديثاً خاصة أن معظم أبناء الإقليم خدموا في القوات المسلحة السودانية ولديهم الخبرة الكافية لاستخدام السلاح

ومن الأسباب التي ساعدت على تفاقم مشكلة دارفور أيضاً زيادة حالة الجفاف في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات في مناطق دارفور وفي الدول المجاورة لها من ناحية الغرب مما أدى الى نزوح نحو مليون من سكان هذه الدولة الى دارفور بثقافته التي لا تحترم القانون خاصة في غياب الإدارة الأهلية وضعف قوات الشرطة في الإقليم ولقد أدخل هؤلاء الوافدون ما يسمى بعادات العنف وقطع الطرق فسادت حالات النهب والسرقة والصدامات والمشاكل .

لقد أدى التشابك الجغرافي والتاريخي والسياسي بين دارفور والمحيط الإقليمي الى إضعاف اقتصاد سكان دارفور بالبعد القومي وغلبت الاتجاهات الجهوية والقبلية فاتجهت القبائل في نزاعات لخارج الإقليم فعلى سبيل المثال عندما اندلع النزاع بين العرب والمساليت خلال فترة بين سنتي 1998 و 2001م لجأ كثير من أبناء المساليت الى تشاد وتشكلت الحركات المسلحة التي أعلنت التمرد على الحكومة من جانب قبائل سودانية لها امتداد في تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطي مثل قبائل الزغاوة والفور التي تشكل أغلبية رجالها حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة .

[1] - مصدرسابق: ص15-16

## أملسادساً : العطالة الناتجة عن السياسة التعليمية :-

لما كانت دارفور منطقة بعيدة ومتطرفة عن وسط السودان ولما كانت فترات خضوعها للحكومة المركزية في الخرطوم أقل من غيرها من بقاع السودان بأكثر من 70 عاماً ولما كانت قد تعرضت للإهمال والتهميش من جانب الحكومات الثنائية والوطنية من بعد الاستقلال ،فإنه ليست غريباً أن تصبح جميع نواحي الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية غير كافية وفي أحيان كثيرة غير موجودة بالمرة . ويظهر مستوى تعليم المرأة في أي مجتمع جانباً هاماً من جوانب التقدم والثقافة والواقع أن عملية تعليم البنات كان أمراً مرفوضاً في السودان لأن الخلوة (الكتاب أو المدارس الأولية) 0 [1]

كانت مكان للرجال فقط منذ ما قبل القرن التاسع عشر واستمر نفس الوضع خلال حكم الدولة المهدية 1885 – 1899م .

وجدير بالتنويه هنا أن عملية تنقل الرعاة بمواشيهم ويرفقهم ابنائهم من بنين وبنات كانتو لا زالت عائقاً كبيراً في تحقيق السياسات التعليمية التي سعت حكومات البلاد في بعض الأحيان لتنفيذها فكان الرعاة يرفضون إرسال أبنائهم الى المدارس لحاجاتهم إليهم خلال الترحال والرعي مما ساعد على زيادة الأمية بينهم وذلك في جو القصور الدائم في الخطط الخاصة ببرامج الخدمات التعليمية للمناطق البعيدة خاصة في دارفور .

وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين أدارت الدولة سياسة تعليمية طموحة سعت من خلالها لتوفير التعليم العالي فقامت بفتح الجامعات بالذات في العاصمة وبعض المدن الكبرى للراغبين فيه من كافة أنحاء البلاد بيد أن هذه الجامعات لم يقتصر دورها على تخريج الأعداد الفعلية التي تحتاجها البلاد لسوق العمل بل على العكس من ذلك زادت أعداد خريجيها من الجامعات الخاصة من الذين تخصصوا في الدراسات الإنسانية والنظرية دون أن تتوفر لهم فرص العمل لانشغال الحكومة عن إقامة مشروعات تنموية في إقليم دارفور ومعظم أنحاء السودان وفي هذا المناخ أصبحت دارفور أهم الركائز الأساسية للعمالة المؤهلةومصدراً للرجال المجندين في جيش السودان في وقت اشتدت فيه الحرب مع الجنوب ومع أن دارفور من أهم المناطق التي قدمت السند السياسي لحزب الأمة ومع أن سكان إقليمها يعتبرون من أكثر المؤيدين لهذا الحزب في الانتخابات البرلمانية وبالتالي في تولي هذا الحزب للوزارات الحزبية أو المشاركة في تشكيلها فقد ظلت ولايات دارفور تعاني من الإهمال والتجاهل من خلال الحكومات التي تولاها حزب الأمة . وقد مثلت الهجرة الى البلاد العربية خاصة ليبيا منفذاً هاماً لجزء من فائضي الأيدي العاملة في دارفور ومع ذلك ظل آلاف الخريجين بلا عمل نتيجة لعجز الدولة في إيجاد فرص

[1] - مصدرسابق: ص16-17

عمل لتوظيف تلك الطائفة البشرية الكبيرة في الإقليم وفي هذا المناخ بدأت الاتهامات والشكوك حول اتجاه الحلول لجماعات دون أخرى في منح فرص العمل والتوظيف وأصبح شباب الخريجين الذين رجعوا من دارفور الى الخرطوم وغيرها مصدر قلق للدولة لأنهم لم يندمجوا في مجتمعهم الريفي الذي أتوا منه كما أنهم لم يستطيعوا الانخراط في مجتمع المدينة الذي حرمهم من فرص العمل بعد أن رحلوا إليه ، فوجد هؤلاء الشباب في روابطهم القبلية والجهوية الملاذ الذي يمكن أن يحتموا فيه ، فلما تفجر الصراع في دارفور وجد العديد من هؤلاء أن التمرد ضد الدولة يشكل حلاً لمعاناتهم الممتدة مع العطالة فكان لهم دور فاعل في تنشيط الحرب والصراع في دارفور . [1]

**تاسعاً : عزلة الإقليم وصعوبة المواصلات :-**

يوضح التاريخ السياسي أن إقليم دارفور ظل معزولاً عن أقاليم السودان الأخرى لا سيما في الوسط والشمال لذلك أصبح أكثر ارتباطاً بالمجتمعات والدول المتاخمة له سواء داخل جمهورية السودان مثل كردفان وبحر الغزال أو خارجه مثل تشاد وليبيا ومصر الأمر الذي أحدث تداخلاً اجتماعياً وسكانياً بين دارفور وسكان تلك المناطق مما عزل نسبياً عن أقاليم السودان الأخرى خاصة في مثلث الوسط . ومما زاد من عزلة دارفور عن كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي جرت في بقية أنحاء السودان فهو عدم وجود طرق حديثة بين هذا الإقليم النائي وبين وسط السودان وعدم توفر وسائل المواصلات السهلة وتاريخياً عندما أقامت حكومة الإدارة الثنائية خطوط السكك الحديد في بلاد السودان أوقفت الخط المتجهة غرباً عند مدينة الأبيض عاصمة كردفان لكي يأتي بالصمغ العربي اللازم للعناية البريطانية ، ولم يصل هذا الخط الى مدينة الفاشر عاصمة إقليم دارفور كما سبق أن أشرنا وحتى عندما جرى مد هذا الخط خلال الحكم الوطني عام 1960م الى ما بعد مدينة الأبيض توجه نحو الجنوب الغربي الى مدينة الضعين وزالنجي دون أن يمر على الفاشر وظل الأمر هكذا حتى الآن . والإقليم بولاياته الثلاثة لا يوجد به سوى طريق واحد مسفلت يربط بين نيالا وكاس وزالنجي أما طريق الإنقاذ الغربي والذي يعتبره البعض من أسباب النزاع فلا زال العمل جارياً فيه حتى الآن وأنه توقف خلال النزاع الدائر حالياً في الإقليم كذلك لا تتوفر في دارفور خطوط حديثة لربط هذا الإقليم ربطاً سريعاً بعاصمة السودان . لقد أعاقت كل هذه الظروف أي تطورات اقتصادية خاصة في مجالات التجارة والتسويق والتنمية مما عمق من أسباب الخلاف بين دارفور والخرطوم

**عاشراً : تجاهل الحكومة للازمة:-**

[1] - مصدرسابق: ص17-18

ومما جعل حركة التمرد في دارفور تبلغ هذا الحد من العنف أن الحكومة قد استهانت بها أول الأمر واعتبرتها عملية خارجة عن القانون وانشغلت بمشاكل حربها وصراعها وتفاوضها مع الجنوب ووصفت الحكومة متمردي دارفور بأنهم قطاع طرق وأخطأت في إدارة الأزمة سياسياً وا ٍعلاميا ولم تشترك في حلها في البداية قوى التجمع السوداني المعارض وأصحاب المشكلة أنفسهم ولما أصبحت المفاوضات الجارية في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على وشك أن تنتهي حيث يتحقق لأهالي الجنوب بموجبها كيان ذاتي وامكانات اقتصادية معتبرة ونصيب في الثروة والسلطة تطلع زعماء حركات التمرد في دارفور والمسلحين منهم0 [1] الى إحراج الحكومةوا ٍرغامها على الدخول في محادثات مماثلة معهم للحصول على نفس المميزات التي يتحصل عليها الجنوبيينوا ٍسماع صوتهم وشكواهم للعالم حتى يتعاطف مع قضيتهم . ويرى البعض من المحللين السياسيين في الشأن السوداني أن ما وقع من خلافات سياسية في صفوف حكومة الإنقاذ والحزب الحاكم فيها . وانقسام هذا الحزب الى حزبين هما حزب المؤتمر الوطني الذي استمر حاكماً للسودان بزعامة الرئيس عمر حسن احمد البشير وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي قد ساعد على تأزم الوضع السياسي في إقليم دارفور بدرجة كبيرة وذلك لأن معظم القيادة الشابة وبعض زعماء القبائل في الإقليم كانوا أساساً من أنصار التوجه الإسلامي وزعيمه الروحي حسن الترابي ، ولذلك يرجع البعض زيادة تأزم مشكلة دارفور الى تأثير الترابي على بعض جماعات التمرد 0

## الحادى عشر:تدخل القوى الخارجية في الأزمة :-

مما لا شك فيه أن مشكلة دارفور محلية في أساسها وقد بدأ ذلك من خلال تحليلنا لأسبابها إلا أن تدخل القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأسرائيل وغيرها كان له أثر سلبي . أدى الى تفاقم الأزمة وانتقالها من أزمة محلية الى مشكلة إقليمية ودولية بل أن القوى الغربية قد اعتبرت هذه الأزمة أسوأ كارثة إنسانية في مطلع القرن الحادي والعشرين . والحقيقة أن جميع ولايات السودان ظروفها الاقتصادية صعبة وبالنسبة لدارفور من الطبيعي أن تكون أكثر تخلفاً لسبب ليس فقط لظروفها الطبيعية والبشريةوا ٍنما بسبب عزلتها التاريخية وقد أتعتبر الحكم الثنائي دارفور منطقة متمردة ونائية لذلك لم يتح لها فرصة التنمية النسبية التي عمت بلاد السودان وأقاليمه الأخرى خاصة وأن الإقليم لم يكن متوفراً فيه نشاطات اقتصادية تغري المستعمرين وقتها الا أنه إذا كانت أسباب الثورة المباشرة في دارفور هي الفقر وسوء الأحوال الاقتصادية فإن دارفور ليست الوحيدة فكثير من ولايات السودان تعاني من نفس الظروف تقريباً ، ولكن بصورة وبنسب مختلفة بعض الشيء ومع ذلك تشير جميع الوثائق

[1] - مصدرسابق: ص18-19

والدراسات الى أن إقليم دارفور بعد ضمه الى الإدارة الثنائية قد شارك في التطورالنسبي الذي عم أنحاء السودان وأصبحت دارفور ممثلة في المجالس التشريعية وأصبح لأبناء دارفور مناصب كبيرة في السلطة والإدارة المركزية خلال الحكم الوطني حتى أصبح لهم تأثير في اتخاذ القرار السياسي في البلاد وكانت الحكومة تميل الى أن يكون حكام الأقاليم من نفس أبنائه بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والعصبية. وقبل تدهور الأوضاع وتعقيد [1]

مشكلة دارفور في السنوات القليلة الماضية كانت حكومة السودان قد أخذت في تحقيق بعض الإنجازات الاقتصادية خاصة في ولايتي جنوب دارفور وشمال دارفور مثل إنشاء مطار نيالا الدولي الذي يربط بين دارفور بالعالم الخارجي مباشرة ، والبدء في إنشاء طريق الإنقاذ الغربي الذي بدأ العمل فيه على محاور إلا أن اندلاع التمرد وقتل المهندسين والعمال هناك أدى الى توقف العمل في واتساقاً مع هذه الحقائق نجد أن السبب هو إعلامي في المقام الأول فالإعلام الغربي قد ضخم المشكلة وعرضها بالصورة التي تخدم مصالحه . ([2])

يخلص هدا الجزء ان اسباب تفاقم ازمةدارفور هي نتيجة للاسباب المدكورة0

## الثاني عشر: النزاعات على الموارد

االنزاع على الموارد ازلى قديم ضاربة جذرية فى عمق التاريخ الانسانى على الارض وقد برز الص اع فى العصر نتيجة لتزايد اعداد السكان بصورة لم يسبق لها مثيل من قبل . فقد زاد عدد سكان الارض خلال القرنين الماضين من 900 مليون نسمة فى عام 1800م الى اكثر من 6000مليون نسمة فى عام 2000م حسب تقديرات الامم المتحدة , الى اكثر من 6000 مليون نسمة فى عام 2000م حسب تقديرات الامم المتحدة , هذا يعنى ان سكان العالم قد تضاعفوا اكثر من ستة مرات خلال الفترة . ان الزيادة السكانية بهذه الصورة المتسارعة ويظهر تعنى المزيد من الطلب على كل الموارد وعلى المستويات المحلية والاقليمية والعالمية .

## الموارد الطبيعية:

وتشتمل كل ما خلقه الله سبحانه وتعالى على سطح الأرض من بعض المعادن والتربه[3] والنباتات والمياه والحيوانات وتشمل ما اوجب الله في باطن الأرض ومن ذلك المعادن الفلزية وغير الفلزية ومن المعادن الفلزية الحديد معدن له استخدام واسع ومنافع كثيرة ومن اهم منافعه ان المعدن الموجود في الدم على هيئة الهمقولوبين الذي عنطر يقه تتم الأكسدة التي تولد الطاقة

---

(1)- مصدرسابق: ص19-20

( 2) مصدرسابق:ص20-21

([3]) أ 0د0السيد البشرى محمد احمد، الصراع على الموارد- ابعاده العالمية –والاقليمية والمحلية 0 0قسم الجغرافية 0كلية التربية 0 جامعةا الجرطوم0 – دراسات افريقيةد 0ص9 – 10

التي بدونها لا [1]تكون الحياة ومن المعادن غير الفلزية النفط وعن هذه الموارد الأرضية والموارد القومية او الوطنية فإننا نتحدث عن كل الموارد البشرية والفكرية والتقنية ام الموارد الموجودة من حول الأرض وسخرت لمنفعة البشر فتشتمل الرياح والطاقة الشمسية.

**اولاً : الموارد البشرية:**

البشر اهم الموارد على الإطلاق حيث انهم يمثلون الوسيلة والغاية والقوة البشرية هي التي تستغل الموارد البشرية وتكون لفائدتها ومنفعتها لذا لابد من النظر في اعداد السكان وكثافتهم و مستو ى تعليمهم ومهاراتهم التي اكتسبوها اضافة الي مستواهم الصحي وأمنهم الغذائي والموارد البشرية تفوق في اهميتها بالموارد الأخرى كما اثبتت اليابان ذلك وهي ثاني اكبر اقتصاد في العالم على الرغم من شح مواردها الطبيعيه.

وتشتمل على رأس المال والتقنيات التي تستخدم لإستغلال الموارد الإستغلال الأمثل من ما يزيد من عملية الإنتاج ويؤدي الي توفير السلع والخدمات ورواج التجارة هذه الموارد الفكرية هي التي ادت الي اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في المجالات العلمية والتقنية والإقتصادية.(1)

**ثالثاً :علاقات االكائنات الحية بالموارد : .**

بما ان كل الكائنات الحية التى تحتاج الى الموارد الطبيعية لضمان عيشها وحياتها فان الموارد الطبيعية التى تشكل مقومات الحياة بالنسبة للكائنات . فاذا نظرنا الى المورد المائى مثلا فتحتاجه كل الكائنات الحية من انسان وحيوان ونبات . فلا حياة بدون ماء وبما ان البشر والحيوانات هى من اهم الموارد حتى يعيش الجميع فى سلام ووئام. ومن بين اكبر مشكلات الصراع فى العصر زيادة اعداد السكان والحيوان وما نتج عنه من ضغط على الموارد حتى يعيش مما ولد الاحتكاك بين المجموعات البشرية ثم قاد الى النزاع والحروب . ويصبح الوضع حيث يزداد التنافس والصراع على الموارد ، ومعلوم ان الموارد الارضية لها قدرة استيعابية معينة لاعالة الكائنات .فمثلاً مع الاخذ فى الاعتبار المستويات التقنية التى وصلت اليها المجموعات البشرية فيمكن للأرض الزراعية ان تستوعب عدد محدد من السكان فى الوحدة المساحية . فأذا ازدادت الاعداد مع الابقاء على المستويات التقنية على حالها فقد يودى ذلك الى تناقص الانتاج ويشكلخطر ا على الحياة وباء ً على ذلك و يمكننا النظر الى ثلاثة حالات من العلاقات بين السكان والموارد(1)

**الثالث عشر:- النزاع علي المعادن**

المعادن يشمل0البترول0يورانيوم0زئبق0كبريت0رصاص0زنك0حديد0كروم يأتي على رأس هذه الثروة البترول ، وكانت عمليات استكشافه قد بدأت في السودان منذ الخمسينات ويوجد البترول في المناطق والأحواض الواطئة التي ترجع لترسيبات العصر الطباشيري ، وتتوفر كميات ضخمة من البترول في المناطق الممتدة من وسط السودان حتى حدوده الغربية بما في ذلك مناطق جنوب دارفور وجنوب كردفان وشمال بحر الغزال يقدرها البعض بأكثر من 2بليون برميل ، وكان البترول معروفاً وجوده في باطن أراضي منطقة دارفور منذ وقت مبكر ، وكانت الإداراات الأمريكية ومجلس الأمن القومي ، ووزارة الداخلية ، ووكالة الاستخبارات على علم دقيق بالأبحاث الجيولوجية التي أجريت عن دارفور في جامعة برلين بألمانيا في عقد التسعينات من القرن الماضي تحت إشراف البروفيسور "كلتش" والتي تمت حول الجزء الشمالي الغربي من السودان قرب مناطق التمفصل الحدودية بين السودان ومصر وتشاد ، وأكدت أحدث الأبحاث على عمق الطبقات الجيولوجية في وسط السودان وبعدها في التاريخ ، كما دللت دلالة ذات مصداقية عالية على التراكيب الجيولوجية لأراضي السودان تحمل في باطنها واحدة من أفضل المناطق البكر في العالم المحملة بالبترول المرتفع الجودة ، ويوجد البترول السوداني المكتشف حتى الآن في مديريات النيل الأزرق ، وأعالي النيل ، وبحر الغزال ، ودارفور ، وكردفان ، ويعتبر إقليم دارفور واحد من أهم مناطق وجود البترول الخام في السودان ، وتتوزع ثروة هذا الإقليم في مساحة قدرها 52 ألف كيلومتر مربع ، ويمكننا متابعة مناطق تواجد الثروة البترولية أو النفطية في دارفور والسودان في الخريطة الخاصة بذلك الواردة في نهاية الدراسة . [1]

ومما يؤكد على حقيقة وجود البترول بكميات وفيرة في دارفور هو اكتشافه بكميات كبيرة في أماكن مجاورة لدارفور في الجنوب تقوم باستغلاله في السنوات الخمسة عشر الأخيرة شركات من دول جنوب شرق آسيا ( الصين ، الهند ، ماليزيا)، ومما يؤكد أيضاً على توفر البترول في دارفور بكميات كبيرة استخراجه على نطاق واسع في منطقة شرق تشاد المجاورة لدارفور(1) [2]مباشرة والذي تقوم على استغلاله الشركات الغربية التي مدت خط أنابيب ضخم لنقله الى مناطق التصدير على المحيط الأطلنطي ، وهنالك شركات صينية تعمل في جنوب دارفور الآن

ويوجد في دارفور أيضاً معادن كثيرة ذات قيمة اقتصادية عالية ياتي في مقدمتها اليورانيون الذي يوجد في السودان في مناطق جبال النوبة بجنوب كردفان ، وفي منطقة حفرة النحاس بجنوب دارفور ، وتحمل شركة Minex الأمريكية على ترخيص للكشف واستخراج اليورانيوم في دارفور في مساحة بلغت 48 ألف كم2 عام 1979م ، كما تتوفر في شمال الإقليم كميات من الحديد الذي تبلغ نسبة نقاء المعدن فيه من 80 الى 90% ، ويقدر الاحتياطي الموجود منه بحوالي 10مليون طن ، كذلك يوجد معدن الزنك في شمال دارفور مختلطاً مع معادن أخرى كالحديد والرصاص ، ويوجد الذهب في منطقة حفرة النحاس أيضاً ، وتعمل في انتاجه شركة Ariab Mining Company Ltd ، كذلك توجد معادن أخرى في دارفور كالنيكل والحديد والبوكسيت وغيرها . ومما لا شك فيه أنه بعد عرض الإماكنات الاقتصادية الهائلة لإقليم دارفور ليس غريباً أن يكون مطمعاً للقوى الرأسمالية الغربية التي ساهمت في تضخيم أزمة

(1) مصدرسابق:ص78-79
(1)مصدرسابق:ص79

دارفور وجعلت منها قضية تشغل الرأي العام الدولي ، بل وتدفع تلك القوى الأمم المتحدة الى التهديد بفرض عقوبات على السودان كمدخل للسيطرة على الثروات المتوفرة فيه خاصة في دارفور والجنوب ، وإبان اشتداد الأزمة في شهر أغسطس عام 2004 أكدت جريدة "الجارديان" البريطانية" أن النفط سيكون القوى الدافعة الرئيسية لأي غزو للسودان " . وقد اتهمت الحكومة السودانية دولاً أجنبية بالسعي للتدخل في دارفور ودعم المتمردين فيه بهدف السيطرة على ثروات هذا الإقليم وغيره من باقي أنحاء السودان . (1)

## المبحث الثالث
## آفاق الخروج من أزمة داروفور :

وبعد مناقشة المؤثرات الإقليمية والدولية فيها ، ومتابعة الموقف الرسمي والشعبي السوداني منها – أن نطرح هذه الرؤية لحل قضية دارفور ، والخروج من النفق المظلم الذي دخله السودان بسببها ، في النقاط التالية [1].

**أولاً** : اعتراف الحكومة السودانية بوجود مشكلة في إقليم دارفور : الخطوة الأولى لحل مشكلة دارفور تبدأ من اعتراف الحكومة السودانية أولاً وقبل كل شيئ أن لأهل الإقليم قضية منذ القرن التاسع عشر على الأقل ، وأن قضيتهم تتمثل في تجاهل الحكومات السودانية المتوالية لعملية التنمية وعدم الاهتمام بإقامة المشروعات في هذا الإقليم ، ولذلك فإن أهالي الإقليم جميعاً لديهم إحساس بالظلم والمهميش مما ساعد على إيجاد حالة الصراع حول الأرض والثروة وبروز التباين العرقي والقبلي بين السكان ، وقد وقع هذا التهميش لإقليم دارفور ومن فيه رغم الثقل السكاني له ورغم دوره الملموس في النضال الوطني والدفاع عن وحدة السودان القومية ورغم المشاركة بقسط كبير في الاقتصاد الوطني ، إن هذا الموقف المتناقض جعل سكان دارفور يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية ، فهم يعانون من الجهل والفقر والحرمان والظلم الاجتماعي ، وتفتقد دارفور لوجود بنية تحتية من طرق ومواصلات واتصالات ومدارس وجامعات ومستشفيات ... الخ ، أي أن كل مظاهر التخلف الاقتصادي والانساني غالبه على الإقليم مما يؤكد على أن قضية دارفور – التي وصلت من خلال تعقدها الى حروب دموية بين القبائل على اختلاف مشاربها والى انتشار حالة السلب والتشرد والهجرة – تستحق الاهتمام والسعي الجاد من جانب الحكومة السودانية لمعالجتها معالجة واقعية في إطار تنمية حقيقية للإقليم مع الحفاظ على وحدة السودان القومية .

ثانياً : وقف إطلاق النار وتسهيل العمل الإنساني : المدخل العملي لحل الأزمة يقوم على الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار ولحمامات الدم التي تراق في اقليم دارفور ، والعمل على إعادة حالة الوئام بين الأهالي وتوفير مناخ التصالح والتراضي الاجتماعي بين القبائل والسكان ، ونشر فكرة أن الدين الإسلامي نفسه يرفض قتل المسلم لأخاه المسلم وأن من قتل نفساً بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومنع التعديات من جانب كل الأطراف وإعادة المشردين من لاجئين ونازحين الى ديارهم والعمل على إيصال المساعدات الانسانية لهم ، ومعالجة المظالم التي لحقت بهم ، وإعلان دارفور منطقة كوارث ، ولقد كانت تلك المقترحات والآراء تتفق مع ما

(1) دكتور زكي البحيري – مشكل دارفور (الجذور التاريخية – الأبعاد الاجتماعية – التطورات السياسية) مكتبة مدبولي – القاهرة 2006م ص 285

توصل إليه الاجتماع الشامل للنخب والقيادات القبلية والسياسية المنعقد حول دارفور في 2004/2/15م .

ولذلك فمن الطبيعي الترحيب بإنشاء مفوضية لوقف إطلاق النار في مدينة الفاشر في التاسع من يونيو 2004 ، ومن الواجب دعم الحكومة لانتشار مراقبي الاتحاد الأفريقي الذين يعملون على تحقيق المحور الإنساني في الإقليم ، والعمل معهم على مضاعفة الجهد لرفع المعاناة عن المواطنين وإزالة شبح الحرب وتحقيق الأمن والسلام وإعادة تأهيل القرى المدمرة ، ومساعدة المحتاجين في معسكرات النازحين وإعادتهم الى محال إقامة قبائلهم وقراهم ، وكذلك يلزم مساعدة المنظمات الدولية ، وقبول المساعدات التي تخدم عملية استتباب الأمن من جانب الدول الأفريقية المجاورة ، وقبول أية إغاثة عاجلة لإعادة تعمير المناطق المدمرة ، وتأهيل مرافق الخدمات الأساسية التي انهارت بسبب الحرب .

ويدخل في إطار حل أزمة دارفور معالجة المظالم التي لحقت بالأبرياء من السكان من قتل وحرق ونهب وذلك بإجراء تحقيق شامل وعادل ومحاسبة المسئولين عن ذلك وإزالة الغبن وإزالة الآثار النفسية التي ترتبت على ما حدث في دارفور ، وهذه مقدمة لرتق النسيج الاجتماعي لسكان الإقليم .

ويجب الاستمرار في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السودانية لحماية المدنيين ، ودعم هيبة الدولة وأجهزتها الأمنية كالشرطة والجيش وعلى الجانب الآخر فإن على الحكومة السودانية أن تقوم بدور أكثر فاعلية في مسألة إغاثة سكان دارفور بالتنسيق مع منظمة (إسكوفا) وهي منظمة رابطة المنظمات الطوعية السودانية ، كما يجب التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى إذا كانت تسعى بالفعل لحل الأزمة .

ثالثاً : المحور السياسي والطريق لحل المشكلة : بالنسبة للمحور السياسي ، يلزم الأخذ بالرؤية القومية التي يراها الشعب السوداني بجميع فئاته لحل مشكلة دارفور ، ولقد أوصى المجتمعون – من السودانيين على كافة اتجاهاتهم وأقاليمهم بما فيها دارفور ومن النخب والقيادات القبلية والسياسية ومن العلماء والأكاديميين – في الاجتماع الكبير في مدينة الخرطوم في 2004/2/15 لبحث الأزمة التي تعاني منها دارفور بضرورة حل المشكلة عن طريق التفاوض السلمي بين الحكومة وحاملي السلاح في الإقليم مباشرة في مكان يتفقان عليه مع وجود الاتحاد الأفريقي كوسيط مثلاً ، وأن تتم المفاوضات بشروط توفر الثقة والأمان لجميع المتفاوضين على أن تتم التسوية السياسية النهائية للنزاع في إطار رؤية قومية شاملة تشارك فيها الى جانب الحكومة والمتمردين كل القوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في السودان .

ويجب على حكومة السودان أن تفوت على القوى الخارجية فرصة التدخل في شئون البلاد ة – وذلك بالعمل على ايجاد اتفاق سياسي بينها وبين المعارضين ، وقد سعت حكومة السودان بالفعل مؤخراً لعقد اتفاق ، وعليها أن تواصل محاولتها لإزالة أوجه الخلاف بينها وبين المعارضة ، للوصول لاتفاق نهائي مع المتمردين في دارفور وفي شرق السودان ،.

تكوين منبر قومي جامع – يضم ممثلين عن الأحزاب والقوى السياسية وزعماء القبائل وشخصيات من دارفور – تتوفر له الحرية الكاملة في العمل على معالجة قضية دارفور بكل أبعادها مع ممثلي الحكومة . [1]

، ولا بد من دعم الإدارة الأهلية في إقليم دارفور كخطوة مرحلية تساعد على استقرار الأمور وعودة الأمن اليه . (1)

ومن الضروري تطوير مفاهيم المجتمع المدني بما فيه من جمعيات تنموية لكي تسهم في بناء إقليم دارفور وتنميته كجزء من تنمية كل السودان بحيث يتم استيعاب جميع التشكيلات الأهلية والقبلية والطائفية حتى يكون للمجتمع المدني بمؤسساته دور في تخفيف حدة الصراعات الداخلية .

خامساً : التمثيل المتوازن في المناصب الحكومية : من الضروري تأسيس الحكم في الأقاليم السودانية المختلفة على أساس الحرية والمساواة والعدل والشورى ، ونبذ كل أشكال التعصب والشمولية ، وأن تكون حقوق المواطنة هي الأساس في جميع الحقوق والواجبات والمسئوليات السياسية .

وإذا ما كان نظام حكومة السودان المركزية ديمقراطياً ومحايداً ومنصباً على المصلحة القومية ، فإن من الطبيعي أن يتم اختيار حكام الولايات ومنها دارفور بالطبع على أساس الكفاءة والالتزام القومي وليس على أساس القبلية أو العنصر أو الجهة

سادساً : حل مشكلات المزارعين والرعاة : إن مشكلة الأرض في دارفور سواء أكانت أرضاً زراعية أو أرض بور مشكلة عميقة الجذور ، وإذا ما أريد لها الحل فلا بد من التراضي الاجتماعي ، واتباع العادات والتقاليد والأعراف الموروثة الضاربة بجذورها في ثقافة شعب دارفور قدر الإمكان جنباً الى جنب مع تطبيق العدالة باتباع شعار "لا تظلمون ولا تظلمون" ، وفي هذا المجال لا بد من احترام سلطة الإدارة الأهلية وإعادة هيبتها كما كانت سابقاً 0

وتوزيع الحواكير والدارات في نطاق أعراف مجتمع الإقليم ، ، وخلاصة القول أن نيران الفتن والمشاكل في دارفور لن تخمد ما لم تعالج من جذورها،.

ولتحقيق التعايش بين المجموعه القبليه الزراعيه والرعويه لابد من:

أ: تنميه وتطوير القطاع الزراعي التقليدي بالطرق العلميه من تحسين للبذور واخصاب للارض لزياده الانتاجيه راسيا، والعمل علي تنميه المراعي من خلال حفر الابار في مسارات الرحل حتي يتم تجنيب الاحتكاك بين الرعاه والمزارعين .

ب: ادخال نظم الرعي الحديثه من خلال خطه استراجيه تعمل علي توطين واستقرار الرحل وتوفير احتياجات في مناطقم .

(1) مصدرسابق:ص285-388

ج: ضروره تخطيط الممرات وتحديد مساراتها بعلامات محدده ووضع خريطه واضحه للمسارات في ولايات دارفور الثلاث بواسطه رجال السلطات المحليه والادارات الاهليه مع عم انشاء القري او المزارع في مناطق المراحيل والممرات ، واخطار المزارعين بمواعيد وصول المراحيل والقطعات الرعويه حتي يتمكنوا من اتمام عمليات حصاد محاصيلهم. (1)

د- عدم تحديد مواعيد ثابتة لمرور القبائل الرعوية الراحلة ، وربط وقت وقت مرورهم بأوقات سقوط الأمطار لكي يتزامن ذلك مع اتظيم عمليات الزراعة والحصاد . [1]

هـ- معاقبة كل من يقوم بحرق المراعي أو ينشئ زرائب الهواء أو يحجز موارد المياه ، أو يفصل المسارات والطرق المؤدية الى أماكن المياه أو ردمها .

و- ولتحقيق ذلك لابد من استعادة وتنمية الثقافة المحلية في التعايش وفض المنازعات واستخدام الموروثات التي تنظم العلاقة بين القبائل وأصحاب الحواكير والعناصر الوافدة مع تأكيد حق المواطنة لكل سوداني .

سابعاً : الإقرار بمبدأ التعددية الثقافية : لابد من العمل على إصدار ميثاق للتعددية الثقافية يخاطب إشكاليات التباين الإثني والثقافي بصورة جادة ويشخص الواقع ويقترح الخطوات العملية لتجاوز تلك الإشكاليات مع ضرورة النظر الى التباين الإثني من زواياه الثقافية والاجتماعية المختلفة ، والنأي به عن التسييس ، والاهتمام بالقبيلة كرباط وواقع اجتماعيين ، وكوعاء ثقافي يحمي الخصوصيات المحلية ويسعى للذوبات الطوعي والاندماج في الكيانات الوطنية ، كذلك يجب تفعيل دور المؤسسات الشعبية التراثية التي يمكنها العمل على دمج القبائل وبث الإخاء الروجي بين أفرادها .

ويجب وضع الخطوات العملية المدروسة لتأسيس هندسة اجتماعية وثقافية تسعى لاستيعاب أهل دارفور في مناطق النزوح والشتات التي شملت كل مناطق السودان لاسيما العاصمة القومية وذلك لتفادي جعل وجودهم في تلك المناطق على هامش الحياة .

وينبغي العمل على نشر قيم الوحدة القومية وتأكيد حقيقة أن التنوع الاجتماعي والثقافي هو مصدر غني وقوة

ثامناً : دور الإعلام السوداني في حل القضية : يجب العمل على توجيه تلك الثقافة التي تؤدي الى سيادة مفاهيم المساواة والحريات العامة والديمقراطية والعمل بشفافية لتحقيق العدالة الاجتماعية والاندماج الوطني لكل كيانات ومجتمعات السودان سواء في الوسط أو الأطراف ، ومن الضروري تنمية وجود الوسائل والوسائط الاعلامية كالراديو والتلفزيون وتوفير ما يلزم من الأجهزة للمواطنين خاصة في الحلل أو القرى النائية ، وتقوية أجهزة الإرسال لإشاعة مفاهيم السلام والتعايش بين المجموعات السكانية للسودان ونبذ ثقافة الاختلاف والحرب والعنف

ولابد من حث المؤسسات الأكاديمية والتربوية والمنابر السياسية والإعلامية على التعرف على الواقع الاجتماعي والثقافي على وجه الصحيح حتى لا تأتي التأثيرات السلبية من الخارج فتزعزع المفاهيم السائدة . (1)

(1) مصدرسابق:ص288-293

ولقد تعرض السودان في الشهور الأخيرة لمزيد من الضغوط والمشكلات عملت وتعمل على تعويق محاولاته الجادة لتحقيق التوحد القومي ، وتنفيذ برنامجه التنموي ، وإنهاء الأزمة المعقدة في دارفور وأهم هذه المشكلات هي : [1]

(أولا) مشكلة جديدة وهي أن الاتحاد الأفريقي –المشئول حالياً عن استقرار الوضع في دارفور ، [2]

## الفصل الاول

### المبحث الأول: مفهوم النزاعات ( Conflict Definition)

النزاع هو عدم التوافق بين الأهداف و التناقض و ينتج عنه الاصطدام و الحرب لعدم التوافق في الأهداف، و السلوك و يبرز من خلاله الحرب و الاصطدام و التوتر الاجتماعي ، في مسائل كالزواج و الميراث و أي خصومات أخرى تنتج عن النزاعات و بهذه تكون حملات التعبئة الاجتماعية، بغرض إثارة عواطف الأفراد و يمكن من التوترات و الاضطرابات بسهولة، قبل أن تتحول الي منحنى خطير و يتسم بالعنف الذي يؤدي الي تفكك المجتمع[(1)] 0 من المتغيرات التي يعرف بها العلماء النزاع : هي العلاقة بين الطرفين فأكثر، أفراد او جماعات تتصارع في الأهداف غير المتوافقة نتيجة لظلم أو ابتزاز .

أ هناك نظم و هياكل تأخذ في طريقهأيضاَ اتجاهات و أحداث تخلق مرارات اجتماعية وفقاً لمقتضيات الحال و تفشي ظاهرة العنف التي تسبب في الأذى الجسماني أو التفكك و التدهور البيئي ، تؤدي الي حرمان المجتمع من الوصول الي حقوقهم المشروعة و تدهور إمكانياتهم البشرية .للنزاع أنواع منها النزاع السطحي ، و قد يكون هذا النوع من النزاعات ذات جذور سطحية ضحلة لا تتعمق و تنتج بسبب سوء الفهم أو تفسير خاطئ لبعض الأهداف و في هذه الحالة ، التعامل يكون الحوار و التواصل و السعي بين الأطراف و عقد مؤتمرات مصغرة لاحتواء الظاهرة أو عند جلسات مثل الجودية و تقديم النصح و الإرشاد لأصحاب النزاع السطحي و هو يزول بزوال المؤثر إذا ما استخدمت آلياته المبسطة مبكراً و يستعصى إذا لم يجد الاهتمام منذ البداية .النوع الأخر من أنواع النزاعات ، النزاع المفتوح و هو غالباً ما تكون له جذور عميقة و هو النوع الذي تتطور الي نزاعات قبلية ذات الأثر الواضح و يحتاج إلي مخاطبة الأسباب الحقيقية لاحتواء المشكلة التي تتبلور إلي نزاع في المستقبل و يتطور إلي احد المهددات الأمنية التي تستنزف ميزانيات ضخمة و تكلف الحكومات ما لا طاقة لها و تمتص ميزانيات التنمية التي ترصدها الحكومات للمناطق أو الأقاليم و تؤخر التنمية بسبب هذه

---

(1) مصدرسابق:ص293-296

2

النزاعات القبلية و يتطور إلي صراعات من أجل السلطة و كثير من النزاعات بدأت بهذه الكيفية و أصبحت أثر على المجتمع . [1]

موقعاُ مهماً لدي الباحثين و المهتمين في كافة مجالات الحياة لأن النزاعات في القارة أُريد بها نظم تعليمية مستوردة تسود القارة و تغير اتجاهات شعوبها و هذا نمط من أنماط الاستعمار المحلية و لا تلبي احتياجات إنسان أفريقيا هذا التعليم الوافد التي افتعلها المستعمر و التي أُريد له التحقيق في القارة لا يتلاءم مع واقع الأمر في ضروريات المجتمع و حاجياته الأساسية و التي يتلخص في النقاط التالية :.

1- مرجعية هذا النظام التعليمي في ظل النزاعات غريب على البيئة في القارة

2- أهداف غير معلنة و مستمرة

3- تجاهل تركيبة القارة من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية ا

فالنزاعات عند حدوثها في موقع من مواقع القارة تكون المنطقة ملتهبة و من أثار ذلك التدهور البيئي و تفكك المجتمع و الأسر و ينعكس ذلك سلباً على العملية التعليمية و يؤدي ذلك إلي تأخر الدراسي و فقدان المدرسة و التسرب أحياناً و التأثير على الصحة النفسية للتلميذ

و لما كانت العملية التعليمية قد تأثرت جراء النزاعات و آثارها المترتبة عليها لابد من إصحاح أن يقوم به أهل الاختصاص و الحماس و الاحتساب لأنها لا تقبل بأجر دنيوي الذي لا يرضاه إلا المعلم و لا يسد الرمق للقائمين بأمر التعليم 0

و لإصحاح العملية التعليمية و التي شابها التدهور و التحلل و الفساد الخلقي و عقبات و مشاكل لابد لنا من تضافر لجهود لسد الثغرات و التي يدخل من خلالها الخلل الي البيئة التربوية و يتطلب ذلك (خبرة الكفاءات المقتدرة في المجال التربوي و توفير أفضل الإمكانات و الميزانيات) [(1)] 0

و اختيار من هم يقومون بالعملية التعليمية التربوية ، و لا يأتي ذلك الإصحاح إلا أن تعطى القوس لبارئها توفر له ما يقيمه و يحترم ذاته و رعايته و توفير احتياجاته و ذلك تأميناً

لظروفه المستقبلية لأن المعلم هو محور العملية التعليمية و إصلاحها و إزالة كافة التوترات التي تشوبها جراء ذلك. لأن المعلم يعلم و يربي و يشكل التلميذ و يجعله نموذجاً و قدوة صالحة لمجتمع قادم لذلك لابد من الاهتمام بادني المتطلبات الحقيقية التي يحتاجها المربي في ظل النزاعات بظروفها و متغيراتها التي تطراء على القارة و تجعل التعليم في مهب الريح ، فالاهتمام بالمعلم و الحط من قدره أو سوء معيار اختياره إذا لم يصاحبه الصواب بعيدا عن المجاملات أو إهدار قيمته الاجتماعية بين شرائح المجتمع أو عدم توفير الدعم المادي و المعنوي له ([2])

---

1- ياسر ساتي–ورقة بعنوان النزاعات –مركز دراسات السلام و التنمية – الجنينة 2008م

([2]) كتاب الأمة ، السنة العاشرة العدد الربع – 1427هـ

للتعليم في ظل النزاعات وفقاً للمتغيرات و العولمة بشكلها القادم و الموفد إلينا من الغرب و لأجلنا و لتحطيم قيمنا و مستقبلنا ، و لا شك أن العملية التعليمية هي عملية متراكمة و شاملة و تخص الدول الإفريقية و شعوبها و أن الأجيال 0 ([1])

المتعاقبة و فيمها المتوارثة و خيراتها التراكمية يجب الاستفادة منها في الإصلاح و بناؤها عبر مؤسساتنا التربوية و التي شلتها الصراعات العرقية والسياسية حين جعلت من مدارسنا بور صراع و منصات تنطلق منها الأعيرة النارية مما جعل التلاميذ يشعرون بالرعب و التوتر و الإصابة بالأمراض النفسية .

لذلك لابد لنا إصحاح ما حث و مراجعة التعليم من ذوي الاختصاص من كافة الجوانب الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية و الأخلاقية . بل أكثر من ذلك تشارك الأسر و المجتمعات و المؤسسات التربوية في كل موقع من مواقع الحياة المختلفة لإزالة كافة أسباب التوتر و آثاره السالبة لتجعل التعليم تنمية حقيقية و أن يجد كل فرد ضالته في مستقبل الأجيال القادمة لتجعل المسؤولية تضامنية لكافة الشرائح الذين يهمهم أمر التعليم و مستقبله في إفريقيا لتلافي صراع النزاعات و الذ يحدث نتيجة لجهل يزرع وسطنا و أن نسعى بكل ما نملك لمكافحة حدوث التدخل الذي يؤثر في النظم التعليمية . أن عملية التعليم والتعلم قضية تضامنية لا تنجح إلا بتضافر الجهود الرسمية و الشعبية لذلك يحتاج إصلاح حال التعليم لخلق قاعدة مشاركة واسعة من ذوى الاختصاص للوصول للأهداف المرجوة([2] )

**تكثيف النزاع: (intersecting conflict)**

والمقصود به جعل النزاع الخفىواضحاً ومفتوحاً لنهايات مستهدفة وغير عنيفة

**تاجيج النزاع : (scaling conflict)**

المقصود بها الوضع الذى يزداد فيه مستوى التوتر والعنف

**اللانزاع : (no conflict)**

(الانتزاع) هو الافضل ولكنه اى مجتمع مسالم للابد ان يكون حيوياً ومتحركاً بدمج نزاعات السلوك والأهداف.

**النزاع الخفى :** (telnet conflict )

النزاع الخفى يكون تحت السطح ويحتاج الى ان يتم اظهاره للعلن قبل ان يتم التعامل معه بشكل فاعل .

---

([1] )عمر عبيد حسن – النظم التعليمية الواحدة في أفريقيا – قراء في البديل الحضاري – كتاب الأمة العدد33 السنة الثانية للعام 1419هـ

([2] )عبد الرحمن محمد دويدي – وصايا معلم متقاعد – وزارة التربية – غرب دارفور – إدارة الأساس بتاريخ 2011/10/17م الجنينة

**النزاع السطحى : (surface conflict)** 0قد لايكون له جذور او يكون له جذور ضيلة وقد يكون فقط سوء الاهداف الذى يمكن التعامل معه عبر وسائل تحسين التواصل .

**النزاع المفتوح : ( open conflict )**:هو الذى يكون عميق الجذور وواضح الاثر فى نفس الوقت قد يحتاج الى الى افعال تتعامل مع الاثار الجذرية للاثار الواضحة .

## إخماد قمع النزاع : (suppressing conflict)

متى ما تم اخماد قمع النزاع فإن ذلك يقود الى مشكلات فى المستقبل النزاع نفسه قد يكون جزء من الحل بقدر ما هو جزء من لمشكلة .

**تصاعد النزاع:** عندما لاتكون قنوات مناسبة للحوار او الاتفاق .الاصوات المخالفة والمضاة العميقة المحسوبة لايتم سماعها او التعامل معها .,, والعنف والالام طالما ان هنالك حال كل الناس فانه يكون اكثر تدمواً واستمرارية فى حالات الحرب والإبادة الجماعية يمكن هذا الاذى ان يستمر او فى حالة عدم الاستقرار بوعى او بدون وعى منا اذا لم يتم التعرف عليه والتعامل معه .عندما تكون هنالك مثل المعوقات او تم ابطاءها فى سلسلة من المستوى الفردى الى المستوى القومى فانها تختلف اوضاعاً يقوم فيها الناس ببساطة باللجوء عندما يكونوا محيطين ومقموحين([1] )

**سمات النزاع :-**

أن النزاع سمة طبيعية في حياة البشر وبذرة الاختلاف في الطبائع والمصالح والإفهام والموافقة ولولا بذرة التنوع والتعدد والاختلاف ما جرى تيار الحياة الصاخب. إلا أنه إذا تجاوز حدوده السلمية الى العنف وحدود المنافسة الى الاقتتال فقد إيجابيته وتحول إلى أداة دمار وخراب وما يعاد للحيوية والديناميكية الاجتماعيةودافعاً نحو التجديد والتقييد مجتمع مسالم للابد ان يكون حيوياً ومتحركاً بدمج نزاعات السلوك والأهداف ويتعامل بشكل فاعل .

أن النزاع قرين العنف في درجاته المختلفة وفي أشكاله سواء كان عنفاً مباشراً ( overt violence )وعنفاً مؤسسياً أو هيكلياً (structural violence )عنفاً بدنياً أو لفظياً أو معنوياً إيجابياً أو سلبياً مباشر أو غير مباشر ودرجات العنف يرتبط بها طرداً درجة حدة النزاع ونوعه. اللغة والكلمات حبلي أو مجملة بمختلف الدلالات والإيحاءات والصنوف فالاختلاف قد يتطور الى خلاف ثم ربما خصام فصراع فعراك فنزاع فإلى نزاع عنيف ثم ربما الى قتال أو اقتتال وفي الجانب السلمي قد يتطور شيوع وتقدير وتذوق وانتماء مغايرة, ثم الى منافسة الى رفض إلى إشاعة أو تجاهل أو إقصاء الى إدغام الدلالات ومن ثم خلط المراحل والمواقف. نتاج ذلك قد يكون تفويت الفرص التاريخية أو رفع وتائر حدة النزاع, إغلاق منافذ التعرض ( Entry )

([1] )محاضرات بجامعة زالنجى:فرع الجنتينة/الاستاذ/ياسرحسن ساتى/2006 -2008 م

point وتمكين المنشودين واللغة لمصطلح والإشارات والتسميات أدت شخصيتها العاطفية والتعصبية والدلالية الى اعادة انتاج النزاع وانا الى استطالته وانتقاله الى أجيال لا رغبة لها في تفهم إطاره التاريخي والظرفي.

**أطراف النزاع:** قد تنشب النزاعات على المستوى الشخصي الفردي0 (interpersonal) أو بين المجموعات والجماعات (inter group) فالخلاف والصراع قد يقع بين أفراد الأسرة الواحدة الزوج والزوجة الآباء والأبناء وقد يقع بين الأصدقاء والزملاء والأطفال أو بين النازحين أو اللاجئين كما أنه يقع بين المجموعات غير المؤسسية أو التقليدية وفي داخلها المؤسسات أو الحكومة أو الدولة . قد ينشب الصراع بين المؤسسات أو الحكومات أو الإدارات أو يأخذ الأمر منحى آخر فيخاصم الأفراد المؤسسة أو الحكومة أو غير ذلك مجمل القول أن إمكانية وقوع النزاع تظل كامنة . أن من مقومات وعناصر المجتمع وهي قد تتفجر بعض مسببات فكرية أو أيدولوجية أو عاطفية أو سلوكية ؛أو إدارية يحدث ذلك الخلل الدقيق الذي ينقل بالمجتمع من أوضاع الرضى ألى أوضاع النزاع والصراع إذا نظرنا الى هذا الأمر من منظور إن بذرته كامنة في الحياة الاجتماعيةوا إنها قد تقوم لأي سبب وفي كل حيز رأيناه ، الحقيقة التي سنعود لها مجدداً وهي ضرورة المقاربة المتواصلة بين ظروف السلم والنزاع فالعملية الاجتماعية المسماة فض النزاع هي عملية دائمة

**مسببات النزاع :-**

يتفق الناس ويختلفون ويصطرعون في قضايا ذات علاقة بالإيديولوجية والفكر والمعتقدات وما يتصل بها من مفاهيم وقيم وأخلاقيات وتقاليد ويختلفون في المنافسة على الموارد والموارد الطبيعية وفي حالة تنظيم التراكم وقنوات التبادل والكسب في قسمة الثروة ويختلفون في النظام الاجتماعي والتداخل والعلاقات والمسئوليات والواجبات وما نشير إليه عموماً بقسمة السلطة ويتنازعون لسبب ما ينجم عن تهديدات ومواقع وأوضاع في المورفولوجيا الاجتماعية ولسبب الحراك الاجتماعي المقيد أو المنحاز المؤدي لترتيبات ودرجات وسلام اجتماعي والغبن الثقافي والعاطفي يؤدي الى نزاع (ديناميكية للعلاقات) ورهن لمداها في مواطن الغضب والكراهية وطبيعة الانتماء والهوية الجامعة والمفرقة من مسببات النزاع وكما أسلفنا للتاريخ مساربه التي الأسرية والاجتماعية ونزاعات العمل بين المخدمين والنقابات والنزاعات العنصرية في المدن تنقل بعض أطواره للحاضر والمستقبل وقد تختفي وحدة درجة النزاع وحتى وجوده وما نراهطبيعياً قد الصناعية الكبرى من مستصغر الشرر وربما يعبر الناس على التعالي العنصري والاستقلال إلا أن الأمر مختلفتماماً عندما يبلغ حد الإقصاء والذوبان الثقافي والعنف ونعودكثيراً للحديث عن لا يكون كذلك وانتشار الظاهرة وتمدده رهين حجم الخلل المسبب لها واحتمالات تفشيه أو تصاعده إن الكثير من الأدبيات الأولى في مجال فض النزاعات جاءتنا من جهة النزاعات

الأسباب الجذرية للنزاع أو المسببات الرئيسية أو الغالبة ( Root causes) وتطول القائمة وتقصر تلك التي تضمنها لأسباب الجذرية وتقديم بعضها أو تأخيرها وما تناله من حظ من الاهتمام والتوكيد وقد يكون وليد رؤيا موضوعية واقعية صرفة وقد يأتي من باب صياغة الموقف التفاوضي أو الكيد أو التضليل أو قد تصاغ لاعتبارات منهج التفاوض المتبني . هل هو كلي أو قاعي أو جزئي واختلط الأمر جنباً على

هذه المشاكل تمثل تحدي قوى يواجه قادة الدولة الأفريقية والمنظمات الدولية والأفريقية لأن خصوصية وغرابة طبيعة النزاعات ما بعد الحرب الباردة وتعقد العوامل الخارجية والداخلية التي تغذي النزاعات. الخلفية التاريخية تنقسم النزاعات الأفريقية الى سبعة مجموعات :-

**المجموعة الأولى** نزاعات ناجمة عن فشل الدولة خاصة الفشل في تحقيق التكافل والوحدة الوطنية كالعراق واالسودان واثيوبيا**0([1])**

**المجموعة الثانية :** تنبعث من إرث ( Ligancies ) الحرب الباردة خاصة تلك النزاعات التي أخذت تشكل الثورة الاجتماعية أو الصراعات الداخلية والتي تحتاج للتدخل مع أطراف الحرب الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والدول الاوربية0

**المجموعة الثالثة :**

تشمل النزاعات الحدودية التي خلفها الإرث الاستعماري اثيوبيا وإرتيرياواسرائيل

**المجموعة الرابعة :**

تشمل الحروب التي صنعتها الحروب التقليديةا.يران والعراق

**المجموعة الخامسة**

تضم النزاعات العرقية والوطنية .رووانديي وبورندي

**المجموعة السادسة :**

تضم النزاعات الدينية والعلمانية .افغانستان والولايات المتحدة الامريكية

**المجموعة السابعة :**

تضم نزاعات صنعتها الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية ومترافقة مع العملية الديمقراطية وان المجموعة السابعة تمثل مسببات النزاع فى دارفور وذلك من خلال الدراسات الميدانية والواقع فى الصراعات فى دارفور.

و لما كانت العملية التعليمية قد تأثرت جراء النزاعات و آثارها المترتبة عليها لابد من إصحاح أن يقوم به أهل الاختصاص و الحماس و الاحتساب لأنها لا تقبل بأجر دنيوي الذي لا يرضاه إلا المعلم و لا يسد الرمق للقائمين بأمر التعليم.

و لإصحاح العملية التعليمية و التي شابها التدهور و التحلل و الفساد الخلقي و عقبات و مشاكل لابد لنا من تضافر لجهود لسد الثغرات و التي يدخل من خلالها الخلل الي البيئة التربوية

([1])السلام الاجتماعى ودواعى الوحدة: جمال محمد على0 /2006 م/ ص11

و يتطلب ذلك (خبرة الكفاءات المقتدرة في المجال التربوي و توفير أفضل الإمكانات و الميزانيات)

و اختيار من هم يقومون بالعملية التعليمية التربوية ، و لا يأتي ذلك الإصحاح إلا أن تعطى القوس لبارئها توفر له ما يقيمه و يحترم ذاته و رعايته و توفير احتياجاته و ذلك تأميناً لظروفه المستقبلية لأن المعلم هو محور العملية التعليمية و إصلاحها و إزالة كافة التوترات التي تشوبها جراء ذلك. لأن المعلم يعلم و يربي و يشكل التلميذ و يجعله نموذجاً و قدوة صالحة لمجتمع قادم لذلك لابد من الاهتمام بادني المتطلبات الحقيقية التي يحتاجها المربي في ظل النزاعات بظروفها و متغيراتها التي تطراء على القارة و تجعل التعليم في مهب الريح ، فالاهتمام بالمعلم و الحط من قدره أو سوء معيار اختياره إذا لم يصاحبه الصواب بعيدا عن المجاملات أو إهدار قيمته الاجتماعية بين شرائح المجتمع أو عدم توفير الدعم المادي و المعنوي له أو أي احتياج مادي لتحركه و الانخراط في اتجاه يشغله عن الأداء الرسالي التربوي يعني ذلك الدمار الشامل للتعليم في ظل النزاعات وفقاً للمتغيرات و العولمة بشكلها القادم و الموفد إلينا من الغرب و لأجلنا و لتحطيم قيمنا و مستقبلنا ، و لا شك أن العملية التعليمية هي عملية متراكمة و شاملة و تخص الدول الإفريقية و شعوبها و أن الأجيال .المتعاقبة و فيمها المتوارثة و خيراتها التراكمية يجب الاستفادة منها في الإصلاح و بناؤها عبر مؤسساتنا التربوية و التي شلتها الصراعات العرقية والسياسية حين جعلت من مدارسنا بور صراع و منصات تنطلق منها الأعيرة النارية مما جعل التلاميذ يشعرون بالرعب و التوتر و الإصابة بالأمراض النفسية[1].

لذلك لابد لنا إصحاح ما حث و مراجعة التعليم من ذوي الاختصاص من كافة الجوانب الاجتماعية و الثقافية و الإعلامية و الأخلاقية . بل أكثر من ذلك تشارك الأسر و المجتمعات و المؤسسات التربوية في كل موقع من مواقع الحياة المختلفة لإزالة كافة أسباب التوتر و آثاره السالبة لتجعل التعليم تنمية حقيقية و أن يجد كل فرد ضالته في مستقبل الأجيال القادمة لتجعل المسؤولية تضامنية لكافة الشرائح الذين يهمهم أمر التعليم و مستقبله في إفريقيا لتلافي صراع النزاعات و الذ يحدث نتيجة لجهل يزرع وسطنا و أن نسعى بكل ما نملك لمكافحة حدوث التدخل الذي يؤثر في النظم التعليمية . أن عملية التعليم والتعلم قضية تضامنية لا تنجح إلا بتضافر الجهود الرسمية و الشعبية لذلك يحتاج إصلاح حال التعليم لخلق قاعدة مشاركة واسعة

---

([1]) عمر عبيد حسن – النظم التعليمية الواحدة في أفريقيا – قراء في البديل الحضاري – كتاب الأمة العدد33 السنة الثانية للعام 1419هـ

من ذوى الاختصاص للوصول للأهداف المرجوة (2) أن رأي الموجه المتقاعد قد أصاب لأن التوجيه و الإشراف يقوم بدراسة ميدانية و يقيم وفق دراسات ميدانية يقوم بها[1] .

**فوائد النزاع:**

من فوائد النزاع يجبر الحكومات و القائمين على الأمر لتوضيح أماكن النزاع و التي ينتج عنها الحروبات و الحقوق و تكتسب التجربة و الحكمة و كيفية التعامل مع النزاعات مستقبلاً وذلك من خلال المنتديات والمؤتمرات و الأعراف (الرواكيب) .

هذه النزاعات بجانب أضرارها التي تؤدي إلي الحروبات و إزهاق الأرواحوا ٍهدار المال والوقتوا ٍيقاف عجلة التنمية و تفكك المجتمع و تؤثر على الأطفال والنساء خاصة الجوانب السلوكية و التأخر الدراسي و لكن بقدر ما كانت هناك أضرار تجد جوانب إيجابية تؤدي في النهاية إلي الاستقرار إزالة المظالم عندما يجلس المتنازعون إلي طاولة المفاوضات تأتي بنود يتفاوض عليها بمثابة مشكلات حقيقية والتي يتفق الأطراف عليها و توضح خريطة التعايش السلمي بين أطراف النزاع و هنا تبرز حقوق كانت مهضومة للأطراف سوء كانت جوانب اقتصادية أو اجتماعية كقيام مشروعات التنمية و ترتيب الأولويات من خلالها لترتيب الخدمة التعليمية و الصحية و الاجتماعية و ترقية و تطوير التعليم مثل بناء المدارس والاهتمام بالورش لرفع قدرات المعلمين و مناقشة قضايا التعليم و بناء الهياكل والمؤسساتوا ٍستيعاب عدد من الفاقد التربوي و تشغيل الأيدي العاملة و إتاحة الفرص للخريجين ومجمل القول في هذا المنحى بناء الدولة و مؤسساتها على نظم يكتسب من خلالها الأفراد و الجماعات حقوقهم مثلما حدث لاتفاقية نيفاشا (جنوب السودان)2005م[2].

هذه الاتفاقية أعطت الجنوب أكثر مما يتوقع و ما يستحق و ما يكن في الحسبان في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بذلك انهاءصراعاً طويلا في السودان و تقرر بموجب حق تقرير المصير للجنوبيين والذي بان حقيقته في 9/يوليو/2011م إلي نتيجة الانفصال أو ما يسمونه بالاستقلال .

أما النزاعات في دارفور فتطورت من النزاعات ذات الطابع المحلي القبلي إلي صراع دموي ذات مواجهة بين الحكومات و الجماعات المسلحة . و السبب في ذلك كانت دارفور تعاني من التهميش و النسيان في كثير من الأحيان و العالم لم يعرف دارفور و لا موقعها و لا عدد

---

([1]) عبد الرحمن محمد دويدي – وصايا معلم متقاعد – وزارة التربية – غرب دارفور – إدارة الأساس بتاريخ 2011/10/17م الجنينة.

([2]) مقابلة مع مديري المدارس و رئيس المجلس التربوي – وزارة التربية 2007م

سكانها و لكن مجرد بذور النزاع المسلح بين الحكومة و الجماعات المسلحة أدى ذلك إلي تصعيد المشكلة إلي الأمم المتحدة و تدويلها و على الرغم من الحرب قد أزهقت الأرواح و فككت المجتمع في دارفور و شردت الأطفال و النساء على وجه الخصوص و قد أوفدت ثقافات على مجتمع دارفور لم تكن مألوفة من قبل و لكن بقدر ما كانت هناك جوانب سالبة إلا لأن الجوانب الايجابية فيها قد طقت لأن المجتمع بأثره عرف دارفور و توجه المجتمع الدولي بمنظماته الدولية و الطوعية إلي دارفور وتدفقت رؤوس الأموال و استوعبت المنظمات الكثير من الشباب العاطلين والأيدي العاملة و تغير نمط الحياة التقليدية وظل أهل دارفور على اتصال بالعالم عبر نوافذ الفضائيات المقروءة و المسموعة و المرئية و ارتفاع دخل الفرد و تغيرت معالم المدن بشكلها القديم و التعليم وجد حظاً أوفر و كذا الخدمات الصحية فهذان المرفقان كانا في السابق يعانيان من الإهمال لضعف الميزانية و قلة الاهتمام ، و ألان أصبحت بيئة المدارس جاذبة في كثير من مدن الإقليم و القرى فالمنظمات قد أجلست التلاميذ و حسنت بيئة المدرسة و كنتيجة لتحسين الوضع المادي كثرت أنماط التعليم من حكومي إلي تعليم خاص و مراكز لتطوير و تدريس اللغات الأجنبية .

إن فوائد النزاع التي اكتسابها في ظل النزاعات التي يستصعب أحياناً إخمادها أو قمعها ما لم تستخدم الجهة المناط بها الأمر بالحكمة و الصبر لوقف الصراع بالوسائل السلمية[1].

**ابعاد النزاعات:-**

**الابعاد السياسية للنزاع:**

بدات السياسة تتدخل فى النزاعات القبلية فى عهد مايو (1969م) عندما قامت الحكومة انذاك بحل الادارة الاهلية واستبدالها بنظام الحكم الاقليمى الذى ساعد بدوره على المنافسة بين المجموعات للحصول على المناصب على اساس قبلى . وقد تميزت الادارات الاهلية السابقة لمايو بقوتها وصرامتها فى تطبيق القوانين مما جعلها محابة الجانب . واستطاعت الادارات بما لديها من حنكة وحكمة منع النزاع والصراع والحرب بين المجموعات المتنافسة على الموارد الارضية . هذا فى الوقت الذى فشلت فيه الادارات الجديدة منذ مايو فى استتباب الامن ومنع الصدمات المسلحة بين القبائل مما ادى الى انقلاب الاوضاع الامنية .

وقد تصعد الصراع فى دارفور فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تولى جل اهميتها لمشكلة جنوب السودان . وقد ساعد المتمردون فى جنوب السودان فى اشعال نار الفتنة فى دارفور لتوسيع جبهة القتال مع الحكومة . وقد ادى ضعف الاجهزة الامنية الرسمية الى ان سعت

---

([1]) ورشة التعليم ورقة قضايا التعليم دقة قضايا التعليم – إدارة تعليم الأساس في مايو 2011م

المجموعات المتنازعة للحصول على السلاح دفعاً على النفس وقد ساعد تدفق السلاح على الولاية من الدول المجاورة على انتشار ظاهرة النهب المسلح نفسه فله علاقة بشح الموارد يعتبره بعض ضعاف النفوس طريقة سهلة للحصول على دخول ولكن من الناحية الشرعية فهو اخذ اموال الناس بالباطل . وتتبع عمليات النهب المسلح عمليات الثأر خاصة وان الاجهزة الا منية اصبحت غير قادرة على مطاردة الجناة ومعاقبتهم وقد ساعدت كل من الحرب الليبية التشادية والحروب الاهلية التشادية فى توفير السلاح وتداوله بين المجموعات المتنازعة فى دارفور مما اشعل فتيل الحروب كما ان القبائل الممتدة بين السودان وتشاد ساعدت فى تأجيج الاوضاع الامنية حيث انها تقدم على الغزو والنهب تم التسرب سريعاً عبر الحدود التشادية .

**الابعاد الإثنية والثقافية للصراع :**

ا ٍن النزاعات بين المجموعات القبلية اما القبيلة والعصبية فتمثل ابغض انواع الصراع بين البشر وقد جاء الاسلام للقضاء عليها ، وقد ركز الاسلام على الاسرة نواة الامة الاسلامية وحارب العصبية

**الابعاد الخارجة للصراع** :

ان معظم النزاعات الاقليمية والمحلية هى صراعات على الموارد .ويشتد الصراع العالمى على الموارد التى اشرفت على النضوب مثل مصادر الطاقة اما معظم الصراعات العالمية فهى بين الدول العظمى المهيمنة على القوة الدول النامية التى تملك الموارد [1], كما ان معظم النزاعات الاقليمية بين دول العالم الثالث التى تكثر فيهايضاً النزاعات الداخلية او المحلية . ( 1)

تحولت ازمة دارفور بشكل متسارع من نزاع محلى كان يتكرر بين القبائل سنوايا الى صراع اقليمى ثم دولى ولعبتالقو ى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الاروبى دورا بارزاً فى تدويل الازمة وبناء على اجندة خاصة بها تدور كلها حول الموارد المعدنية فى عموم السودان وخاصة الموارد النفطية . ولعب الاعلام الغربى والمؤسسات الغير الحكومية الغربية مثل اوكسفام و الامم المتحدة الدور الاكبر فى تصعيد ازمة دارفور والبالغ حجمها بهدف تدويلها على الرغم من ام الاتحاد الافريقى بدأ فى ايجاد الحلول للمشكلة وارسل اول دفعة من جنود حفظ الامن الى الاقليم دون ان يمنح الاتحاد الافريقى الفرصة الكافية فى التعامل مع الاوضاع سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاروبى فى استصدار قرار مجلس الامن (رقم1539) للضغط عى حكومة السودان ولوح القرار باستخدام القوة ومعاقبة مرتكبى جرائم ضد الانسانية فى دارفور مما اعطى اشارة خاطئة للمتمردين وجعلهم مرتكبى الجرائم لا يرغبون فى الوصول الى حل سلمى مع الحكومة بهذه الطريقة وتم تدويل المشكلة. وقد حدث هذا التصعيد مع السودان فى الوقت الذى توصلت اليه القوى الشمالية والجنوبية الى حل سلمى لمشكلة جنوب السودانوا يقاف

( 1 ) مصدرسابق: دراسات افريقية0ص28 -31

نزيف الدم الذى دام اكثر من عشرين عاما .فكان بإمكان القوى الخارجية تشجيع اطراف النزاع فى دارفور للوصول الى نفس الحل السلمى اذا ما كانت نواياها سليمة وصادقة ولكن ان الامر ليس بهذه البساطة ولايتعلق بالنواحى الانسانية ولا الابادة الجماعية كما يقولون بل يتعلق بالهيمنة على موارد السودان النفطية . ولكل من الولايات المتحدة والاتحاد الاروبى اطماع لها علاقة بموارد السودان عامة وموارد اقليم دارفور خاصة أما الولايات المتحدة فتطمع فى وضع يدها على النفط فى السودان واقصاء الصين التى تحصل على 6% من الاحتياجات النفطية من السودان . اما الاتحاد الاروبى فمثلا المانيا فقد دلت دراسات جامعة برلين الاستكشافية فى شمال غرب دارفور على وجود كميات كبيرة من البترول عالى الجودة فى 13موقعاً اضافة الى وجود اليورانيوم والنحاس والحديد الذى يصل تركيزه فى الصخر 80% وتشير دراسات اخرى الى ان السودان غنى بالمعادن وعلى راسها النفط عالى الجودة فى شماله ووسطه وغربه . وتقول بعض التقارير ان مخزون النفط السودانى سيفوق المخزون السعودى الامر الذى جعل البلاد محط انظار القوى الصناعية الكبرى فى العالم .[1(1)]

اذا تداخلات القوى الكبرى فى الشان السودانى لها علاقة بالموارد والحصول على الموارد يستدعى اضعاف الحكومة او حتى تفتيت البلاد الى دويلات صغيرة لاحول لها ولاقوة فسياسة فرق تسد0

يتبعها الاستعمار قديماً وحديثاً . لهذا كان التصعيد ضد حكومة السودان معتمداً فوصفت الازمة فى دارفور بانها وصلت الى حد الابادة الجماعية للسكان من اصول افريقية [2]ومن المسلم ان الازمة فى دارفور لم تصل باى حال الى مستوى الابادة الجماعية والتطهير العرقى مثل الذى حدث فى رواندا او البوسنا او كوسوفو . ويبدو ان اكبر خطأ وقعت فيه الحكومة السودانية انها فتحت الباب على مصراعيه لعشرات الوفود الاجنبية من امريكيا وأوربا والمنظمات الدولية والطوعية لدخول دارفور الامر الذى ادى الى تصعيد وتضخم الازمة

**التعايش السلمي والتركيبة الاجتماعية فى دارفور:**

---

( 1 ) مصدرسابق :دراسات افريقية0 ص31 -32

( 1 ) مصدرسابق :دراسات افريقية0 ص -32

ا ٍن الشخصية السودانية وليدة بيئات متعددة وعوامل مختلفة مثل النيل وفروعه والمياه الجوفية والجبال والسهول وأن أطراف السودان متصلة ببلاد مأهولة وظل السودان طوال القرون يستقبل أفواج وكانت هذه الأفواج حضارات متفاوتة داخل إطارها الطبيعي البشري.

أنه لا يوجد في السودان كله إقليم يتميز بالتنوع العرقي والثقافي مثل دارفور فعشرات القبائل والشعوب ذات الأصول العربية والأفريقية تعيش في بوادي وأرياف ومدن هذا الإقليم وكان هذا العدد الكبير من القبائل والشعوب عاشت وتداخلت مع بعضها البعض وتصاهرت وأوجدت إنسان دارفور بكل خصائصه وثقافته الحالية. (1)

## المبحث الثاني

## نماذج للنزاعات في إفريقيا

النزاعات في إفريقيا قد أحتلت حيزاً كبيراً في الإعلام العالمي و المحلي و قد أزدادت أهميتها بازدياد التدفق الهائل للمعلومات عبر ثورة الاتصالات الفضائية و بزوغ فجر النظام العلمي الجديد أصبحت النزاعات مشكلة كبرى و ظاهرة تهدد أمن القارة الإفريقية التي عانت الشعوب من ويلاتها .

و رغم خطورة النزاعات في القارة التي خلفت المئات ألاف من الضحايا و ملاين من النازحين و اللاجئين فما زالت المعرفة محدودة بسبب طبيعة هذه النزاعات و أسبابها الموضوعية و الذاتية فالتحليلات التقليدية للنزاعات الدموية تؤدي بصورة كلية تقريباً إلي المؤامرات على (السلام و الهوية والدين و الثقافة).

لقد أثرت النزاعات في تركيبة الشعوب في القارة السمراء نتيجة للتمزق التي تعيشه القارة بسبب النزاعات و الهروب الأهلية . و قد سعى الاتحاد الإفريقي لتسوية هذه النزاعات من خلال آلية فض النزاعات على المستويين الإقليمي و العالمي بالتنسيق مع المجتمع الدولي ،آملاً في قدرة الأفارقة في حل مشاكلهم بعيداً عن التدويل و التدخل في شؤون القارة لأن طابع النزاعات

طابع إفريقي إقليمي و أن النزاعات داخلية من الدرجة الأولى .لذلك يرى الاتحاد الأفريقي أن الآلية التي تسعى لفض النزاعات بجب أن تكون ذات طابع إفريقي 0

و ترتبط النزاعات في إفريقيا إما لأسباب سياسية أو مطالبة اقتصادية او اجتماعية أوتز احم حول الموارد الطبيعية أو النزاع من أجل السلطة أو الحدود و هي عبارة عن بؤر ملتهبة زرعها الاستعمار و أدت إلي تأجيج النزاعات و من مهداد النزاع عدم التوافق في الأهداف بين الجماعات التي تعيش في منطقة واحدة أو الظروف المناخية أدت لحراك ديمقرافي ، فالنزاعات بهذه الكيفية لا يمكن أن تتوقف إلا إذا توفرت ثلاثة عوامل و متغيرات سياسية،عودة الرغبة في التعايش المشترك معاً – ثم العمل على وقف العنف – توقيع أتفاق سلام في حالة النزاع الداخلي.أن فشل الأنظمة في إفريقيا لإيجاد وسائل أو اتخاذ آليات جديدة مبتكرة لفض النزاعات يعد مؤشر خطير لتلافي مثل هذه النزاعات التي أزهقت الكثير من الأرواح في القارة 0فإذا لم تكن هنالك أنظمة عادلة تعمل على توزيع السلطة و الثروة بعدالة فإن النزاعات تظل تؤرخ القارة و تعقدها عن مسيرة التنمية و أن الأنظمة الديمقراطية فشلت في معظم أنحاء القارة مما جعلت أغلب الشعوب اهتدت بالأنظمة الشمولية ذو الحزب الواحد . و بالجملة أن النزاعات الطابع الذي يدفع القارة حسب النماذج التالية :-

**أولاٍ :-النزاع الاريتري الأثيوبي :-**

تعود أسباب النزاع لهذا الجزء بين الأطراف المتنازعة (إثيوبيا – اريتريا) لعدة أسباب داخلية في ترسيم الحدود فقد نجحت إثيوبيا في وقت سابق في عهد الإمبراطور هيلا سلالي على وجه التحديد بضم إريتريا عام 1962م.

على الرغم من جهود الأمم المتحدة عام 1952م قد سعت أن يقوم نظام كنفدرالي بين الأطراف و ذلك للوصول إلي منطقة البحر الأحمر كمنفذ للطرفين مما أدت إلي قيام حركة احتجاج إريترية 1962م بعد مقاومة طويلة أدت في النهاية لانفصال إريتريا عام 1991م بعد سقوط نظام منقستو، اضطرت إثيوبيا إلي قبول الوضع الجديد، و بعد عامين من تكوين حكومة إريترية انتقالية أقرت إثيوبيا باستفتاء حق تقرير المصير لإريتريا في ابريل عام 1993م و تم لها المنى .

أما العوامل الخارجية فتعود جذورها إلي أن الدول الغربية في سياستها لتطبيق العولمة و محاربتها المعسكر الاشتراكي و اقتلاعه. والولايات الأمريكية في عهد الإمبراطور ترفض سياسة فصل إريتريا عن أثيوبيا و بعد وفاة الإمبراطور جاء النظام الاشتراكي على سدة الحكم و سعت لدعم قضية إريتريا مما أدى في نهاية الأمر لإطاحة بالنظام الاشتراكي و نجاح الثورة في تحقيق

مطلباً (الانفصال) عن إثيوبيا و أصبح هناك تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و التي كانت استعمرت جيبوتي في السابق و كلا النظامين يطمع في مياه البحر الأحمر و مضيق باب المندب الاستراتيجي [2] . و في عام 1999م أعد الإتحاد الإفريقي خطة سلام بين الدولتين (إثيوبيا – إريتريا) لم يفلح و دارت بينها معارك عام 2000م أدت إلي انتصار إثيوبيا و إجبار إريتريا الانسحاب من الأراضي الإثيوبية و لمحاولة عدم تجديد الحرب بين الطرفين و لحل النزاع من الناحية السياسية لجأت كل من الدولتين إلي التحكيم الدولي و قررت الأمم المتحدة إلي ترسيم الحدود ، لكن إثيوبيا رفضت الانسحاب من الأراضي التي احتلتها سابقاً و خشية إريتريا اندلاع الحرب مرة ثانية سعت لتطبيع علاقتها مع السودان لتحييده في الحرب القادمة و التي تشير بعض المؤشرات وقوعها لا محالة .هذه النزاعات بين الدولتين في القرن الإفريقي قد أدت إلي تدهور الوضع الأمني و نزوح الشعب الإثيوبي إلي السودان أدى إلي تفكك الأسر و هجرة المواطنين و لجوئهم إلي بعض دول الجوار قد أفقدت الكثير من الاطفال فرص التعليم في كافة المستويات فنجد أن سمات الحرب و النزاعات في القارة الإفريقية في فترة النظام الدولي الجديد بعداً مختلفاً عن فترة الحرب الباردة إضافة إلي حملها لغالبية مشاكل دول ما و ما بعد الاستقلال . بل نجدها قد تمدد ت

إلي دول الجوار محدثة آثار اجتماعية و سياسية سالبة كتجنيد التلاميذ في الحروب بدلاً من التعليم و مخرجاته[1].

## ثانياً :- النزاع في منطقة البحيرات :.

تشمل منطقة البحيرات العظمى كل من (رواندا – بوروندي – يوغندا – كينيا – تنزانيا – الكنغو الديمقراطية) هذه الدول ترتبط بشرق إفريقيا و لها علاقات تجارية واقتصادية و هي عضو في السوق المشترك لدول شرق و جنوب إفريقيا المعروفة (بالكوميسا)0

بدأت شرارة الحرب في رواندا عام 1994م بين الهوتو و التوتسي و امتدت شرارة الحرب بعدها لتشمل الكنغو الديمقراطية و يوغندا يوغندا كانت في الماضي و بعد مؤتمر برلين 1885م خضعت لألمانيا و بعد الحرب العالمية الثانية و هزيمة ألمانيا انتقلت إلي الانتداب الفرنسي أم السكان الهوتو يمثلون 90% و التوتسي أقلية بنسبة 10% إلا أنهم يتمتعون باقتصاد جيد جداً مما أتاح لهم الوصول للسلطة بأسهل الطرق عن طريق تقديم قوات الجبهة الشعبية الرواندية المدعومة من يوغندا و ما أن تحطمت طائرة الرئيس (هاي ريما) الرواندي و الرئيس البورندي (ميلشوار) كانت الجبهة الشعبية التي يقودها يورو كأمي و هي اغلب أفرادها من التوتسي و

---

([1]) حسن سيد سليمان – مصدر سابق – ص 122

كانت تجد الدعم من يوغندا لأن قائدها تلقى تعليمه في يوغندا و له صلات بالرئيس يوري موسفيني و كذلك له علاقة مع تنزانيا التي أيضاً تلقى جزاءاً من تعليمه هناك .

تمكنت الجبهة الشعبية بدعم يوغندا و قامت بعمليات إبادة جماعية لقبائل الهوتو الفقيرة و أن دول الجوار لم تقدم أي دعم للهوتو لأن التوتسي يتهمونها بإسقاط الطائرة التي كانت تقل الرئيسين مما أدى إلي قتله عام1994م أدى ذلك للجوء عدد كبير من قبائل الهوتو إلي دول الجوار خاصة الكنغو الديمقراطية و تنزانيا و لهذا الموقف تدخلت فرنسا و إيطاليا لحماية المذهب الكاثلوكي الذي يعتنقه الهوتو و أصبحت المواجهة بين يوغندا و فرنسا . و فرنسا التي دخلت بطريقة غير مباشرة أما بريطانيا كانت تحارب بالوكالة لحماية المذهب البروتستاني و الذي أيضاً تعتنقه الولايات المتحدة الأمريكية و بأن التنافس واضحاً بين فرنسا و بريطانيا والتي تدعم يوغندا لاعتناق سكانها المذهب البروتستاني. و قد أرتبط الوضع في الكنغو الديمقراطية بقيام حكومة التوتسي في بورندي و أثر ذلك الوضع في مجريات الأمور داخلياً للكنغو الديمقراطية مما أدى إلي مقتل الرئيس كابيلا الذي رفض احتلال التوتسي لمنطقة كسنغالي الكنغولية و رفض يوغندا الانسحاب من تلك المنطقة لو لا تدخل بعض الدول مثل زمبابوي و ناميبيا و أنجولا و وقوفهم مع كابيلا في بادي الأمر قبل مقتله و سقوط موبوتو سيسكو 1996م (1).

هذه النزاعات أصبحت هي المشكلة الكبرى التي تعاني فيها دول هضبة البحيرات نتيجة لإفرازاتها التي تمثل المهدد الأكبر لتنمية البشرية خاصة العملية التعليمية في هذا الجزء من القارة فالنزوح و اللجوء إلي دول الجوار خلف وراءه تدمير للبنية التحتية للتعليم و نقص في الوسائل و مخرجاته ثم استقلال الشباب والأطفال في سن التعليم بغرض التجنيد و حرمانهم التعليم ثم أن الجامعات في منطقة هضبة البحيرات غير مستقرة بسبب الاضطرابات و الاحتراب القبلي و السياسي ، ثم ضمور موارد البلاد هي احد معوقات التعليم و تأخر في القارة و على المنطقة بصفة خاصة.

## للو اع فى السودان

يعتبر السودان من أكثر دول القارة الأفريقية التى شهدتنز اعا وحربا أهلية شرسة و مريرة, راح ضحيتها حوالى اثنين مليون نسمة وشردت حوالى خمسة ملايين آخرين من مناطقهم الاصلية نازحين داخل السودان ولاجئين بدول الجوار, وقد كلفت هذه الحرب الشعب السودانى الكثير, حيث قضت على كافة البنيات التحتية والتى كانت ضعيفة فى الاساس , وشردت جيلا كاملا نشأ وترعرع فى فترة الحرب وبالتالى فقد حقه فى التعليم , وقد فشلت كافة الأنظمة السياسية و

(1) حسن سيد سليمان – نفس المصدر – ص 119

الحكومات التى تعاقبت على السلطة فى وضع حدا للصراع الطويل, وذلك لعجزها عن فهم طبيعة الصراع وعدم تعاملها معه بشكل علمى وبصورة سليمة .

والعنف بدوره أنواع ،العنف (المادى) والعنف (الهيكلى) والهيكلى هو الأخطر لأنه يمثل فرض الأنظمة والامزجة والسيادة على الآخر وهو أكثر قوة وعنفا من المادى . اذا فالص اع سمة أساسية ملازمة للمجتمع البشرى لوجود التناقضات وقيام المجتمع على الاختلاف.

**مفهوم طبيعة الص اع في السودان :-**

يعد السودان من اكبر دول القارة الأفريقية مساحة وتباينا فى الطبيعة والمناخ والتضاريس , تتراوح ما بين الصحراوى وشبه الصحراوى والسافانا الفقيرة والغنية والمناخ الاستوائى، أضف الى ذلك التنوع الاثنى والعرقى والثقافى , حيث توجد حوالى ( 56) مجموعة اثنية تتحدث أكثرمن ( 500) لغة 0

ولا زالت الحرب مستمرة فى دارفور وشرق السودان. فالسودان يعانى من مشاكل متعددة كالتنمية غير المتوازنة والديمقراطية وغيرها من المشكلات ,

## بنية الص اع في السودان:-

مع نشأة الدولة السودانية المركزية بصورة حديثة في فترة الاستعمار التركي المصري , وتشكل الوضعية التاريخية للدولة السودانية التي سميناها بصورة منهجية جدلية المركز والهامش ومن خلال التناقضات الإقتصادية والسياسية والجيلية والإثنية/الثقافية، والتحولات التي تمت مثل توسع أشكال الحياة المدنية وتوسع قاعدة التعليم والإنفتاح علي العالم، ومن ثم تطور وعي الهوية ووعي المصلحة , تطورت بنية الصراع في السودانوا ٍنقسمت الي مستويين:

( أ ) مستوي فوقي: مستوي الص اع حول كر اسي السلطة

(ب) مستوي تحتي : مستوي الص اع الإثني الثقافي بابعاده الإقليمية:

**نظرة الاحزاب السياسيةالص اع السودان :-**

تعاقبت على حكم السودان منذ خروج الانجليز عدة انظمة وأحزاب سياسية حيث تراوحت أنظمة الحكم ما بين الانظمة الدكتاتورية الشمولية العسكرية والحكومات التى سميت جزافا بالديمقراطية , والحكومات الانتقالية التى تلت الانتفاضات الشعبية , واتيحت الفرص لمعظم الأحزاب السياسية لحكم السودان غير انها أخفقت جميعها فى ادارة وحكم البلاد, وتحقيق الاستقرارالسياسى, ومعالجة أزمة الحكم, وحسم مسألة الصراع والحرب الطويلة التى امتدت لعدة عقود من الزمان , فالاحزاب السياسية السودانية تعاملت مع الصراع الدائر فى السودان بفهم ونظرة خاطئة, فبعضها كانت تصور الصراع بانه سعى نحو السلطة كما صورها نظام مايو فى اتفاقية اديس ابابا (1972) , وكان هذا ايضا رأى بعض الاحزاب ايضا . وبعضهم كان يعتقد

ان المشكلة تكمن فى تطبيق قوانين سبتمبر المستسقاة من الشريعة الاسلامية ، السودان, وقد اتفقت فى هذا ايضا معه بعض أحزاب السودان القديمة , باعتبار انها حرب تحركها الصهيونية الصليبية الغربية وان الحركة الشعبية تدعمها المنظمات والدوائر الكنسية لفصل جنوب السودان واقامة دولة زنجية مسيحية فى الجنوب, لايقاف المد الاسلامى فى القارة الافريقية, ومنع انتشار الثقافة العربية فيها ,

فالحكومات السودانية كافة فشلت فى تشخيص مشكلة السودان الحقيقية وتحديدها, ولذلك استمرت الحرب طيلة هذه السنوات , وهذا بالطبع لا يستبعد معرفة بعض الاحزاب للمشكلة الأساسية ومناورتها ورفضها للحلول الجزرية ,فحاولت كثيرا استقطاب أبناء المناطق المهمشة واشراكهم فى السلطة كواجهات لتأكيد المشاركة العادلة فى السلطة بغرض اسكات المهمشين باعتبار انها منصفة للجميع ولا داعى للحرب والتمرد , غير انها كانت تخصص للهامش على الدوام مواقعا هامشية , ووصل حد هذا الاستقطاب درجة توقيع اتفاقيات سلام بغرض اضعاف النضال المسلح المستمر ضد السلطات والحكومات المركزية.

## لنِّ اع القبلي في دارفور:

ان مؤتمرات الصلح يستدل بها على نوع الاحتراب القبلي الذي يعوق في مداه قدرة مؤسسات المجتمع الأهلي ويلاحظ عليها ابتداء أنها نمطية الأفكار تتميز في شكلها ولا في فقراتها كما أنها لا تفرق بين الاحتراب العرقي القبلي – في أحدث دراسات قام بها أحد طلاب الدراسات العليا بمعهد الدراسات الأفريقية الآسيوية وجد أن المؤتمرات قد بلغ عددها 39مؤتمراً للفترة (1924 – 2003م) كما تبين من هذا الجدول رقم (1)

**الجدول رقم(1-2 )مؤتمرات الصلح الا ثنى القبلى(1924م-2003م)**

| الرقم | العام | مسمى المؤتمر | أطراف النزاع | المسببات |
|---|---|---|---|---|
| .1 | 1924م | الرزيقات و الدينكا | الرزيقات والدينكا | الموارد الطبيعية |
| .2 | 1932م | أم قوزين | الكبابيش والكواهلة ضد الزيادية والبرتي شمال دارفور | الموارد الطبيعية |
| .3 | 1943م | | الكبابيش والكواهلة شمال كردفان ضد الزيادية والبرتي شمال دارفور | الموارد الطبيعية |
| .4 | 1957م | المالحة | الكبابيش والكواهلة شمال كردفان ضد الزيادية والبرتي شمال دارفور | |
| .5 | 1968م | الفاشر | المعاليا والرزيقات | التبعية الإدارية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .6 | 1974م | الفاشر | الزغاوة والبرقد | موارد قيادات سياسية |
| .7 | 1975م | سفاها | الرزيقات والدينكا | الموارد والمعاداة الثأرية |
| .8 | 1976م | الفاشر | الزيادية والميدوب | موارد |
| .9 | 1976م | نيالا | الماهرية وبني هلبة | موارد |
| .10 | 1980م | نيالا | الماهرية وبني هلبة | موارد |
| .11 | 1980م | نيالا | تعايشة وسلامات | تبعية إدارية |
| .12 | 1980م | الدلنج | المسيرية (كردفان) والرزيقات (دارفور) | الموارد |
| .13 | 1981م | بابنوسة | الرزيقات والدينكا | الموارد |
| .14 | 1982م | نيالا | تعايشة وسلامات | الموارد |
| .15 | 1982م | مليط | قبائل شمال كردفان وقبائل شمال دارفور | الموارد |
| .16 | 1984م | نيالا | المسيرية (كردفان) والرزيقات (دارفور) | الموارد |
| .17 | 1984م | أم كدادة | شمال كردفان وشمال دارفور | الموارد |
| .18 | 1987م | مليط الثاني | شمال كردفان وشمال دارفور | موارد |
| .19 | 1987م | نيالا | الفلاتة والقمر والمراريت | حدود إدارية |
| .20 | 1989م | كبكابية | الفور والزغاوة | الموارد |
| .21 | 1989م | الفاشر | الفور والعرب | الموارد والمعاداة الثأرية |
| .22 | 1989م | كبكابية | البديات والزغاوة | الزعامة |
| .23 | 1990م | الفاشر | القمر والزغاوة | الموارد |
| .24 | 1990م | الجنينة | القمر والزغاوة | الموارد |
| .25 | 1990م | نيالا | القمر والبرقو | الموارد |
| .26 | 1991م | نيالا | القمر والتعايشة | الحدود |
| .27 | 1991م | الضعين | الزغاوة والمعاليا | موارد + القيادة |
| .28 | 1991م | الفاشر | الزغاوة والميما والبرقو | موارد + القيادة |
| .29 | 1991م | كبكابية | الزغاوة وبني حسين | موارد |
| .30 | 1991م | نيالا | الزغاوة والبرقو | موارد + القيادة |
| .31 | 1991م | نيالا | الفور والترجم | تبعية إدارية |
| .32 | 1994م | كتم | الزغاوة والرزيقات | حواكير |
| .33 | 1996م | الجنينة | المساليت والعرب | الموارد والحواكير |
| .34 | 1997م | الفاشر | شمال كردفان و شمال دارفور | الموارد والمعاداة الثأرية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| .35 | 1997م | الضعين | الرزيقات والزغاوة | القيادة |
| .36 | 1999م | الجنينة | المساليت و العرب | الموارد والمعاداة الثأرية |
| .37 | 2000م | الفاشر | الميدوب والبرتي | الموارد – الحدود |
| .38 | 2003م | نيالا | الرزيقات والمعاليا | التبعية الإدارية المعاداة الثأرية |
| .39 | 2003م | كاس | الفور والعرب | المعاداة الثأرية |

**المصدر:ادم الزينو آخرون،التنمية مفتاح السلام فى دار فور،2003م،ص37-39**

**جدول رقم(1-3) تكرار اشترا ك القبا ئل فى مؤ تمرات الصلح**

| القبيلة | الجلوس للمؤتمرات |
|---|---|
| الزغاوة | 11 |
| الرزيقات ( البقارة ) | 9 |
| الرزيقات (الأبالة )<br>الزيادية و الميدوب | 7 |
| البرتي | 5 |
| الفور والقمر | 4 |
| بني هلبة والمعالية والبرقو والتجمع العربي | 3 |
| المراريت والتعايشة<br>البديات والمساليت | 2 |

**المصدر : التنمية مفتاح السلام فىدار فور ،ص39-40**

البيانات الواردة في هذا الجدول تبرز مجموعة من النقاط ومجموعة من الملاحظات .

**أولاً :** أن مجمل مؤتمرات الصلح (39مؤتمراً ) لا تتطابق مع مجمل أحداث الاحتراب تلك الإحداث تفوق عدد المؤتمراتكثيراً فالمؤتمر لا يعقد إلا في أعقاب سلسلة من أحداث الاحتراب والاقتتال .

**ثانياً :** مجموع القبائل التي كانت طرفاً في هذه المؤتمرات بلغ ثلاثة وعشرون (23) قبيلة هي (الفور ، الزغاوة ، البديات – الرزيقات – القمر – البرقو – التعايشة – الميما – البرقد - بني حسين – الترجم – الماهرية – الجلول - العريقات – المساليت – الميدوب – الزيادية – البرتي – المعاليا – السلامات – الفلاتة – المراريت – بني هلبة )

**ثالثاً :** تتفاوت القبائل في مدى اشتراكها المتكرر في الاحتراب وبالتالي في مؤتمرات الصلح الجدول رقم (2) يبين هذا التفاوت .

**رابعاً :** إذا نظرنا الى هذه المؤتمرات في حقبها التاريخية فإننا نجدها أقل حدوثاً في حقبة الحكم الأجنبي إذ بلغت في مجموعها ثلاثة مؤتمراً فقط في مدى الأربعين عاماً (1916 – 1956م) وتتوقف عند ظاهرة التصاعد المريع للاحتراب في الأربعين عاماً التي تلت حقبة الحكم الأجنبي . إذا بلغ عدد المؤتمرات التي عقدت خلال الفترة (57 – 1997م) اثنين وثلاثينمؤتمراً . كما ترى أن الوتيرة متزايدة عبر الزمن حسب الأرقام في الجدول (3) [1]

([1]) **المصدر : ادم الزين آخرون :التنمية مفتاح السلام فى دارفور 2003 م،ص39-40**

**جدول(1-4) التوزيع التكراري لمؤتمرات الصلح بالعقود الزمنية :**

| العقد | العدد |
|---|---|
| 60 – 1969م | 1 |
| 70 – 1979م | 4 |
| 80- 1989م | 13 |
| 90 – 1999م | 14 |

**المصدر:التنمية مفتاح السلام فى دارفور،ص41**

نجد أن في عام 1991م عقدت ستة مؤتمرات ولا يتسع نطاق هذه الورقة لتفسير فرق المتوسطات بين عهدي الحكم الأجنبي والحكم الوطني ، كما أنه لا يكفي لتفسير الزيادة المذهلة للاحتراب عبر الزمن . ولا سيما في حقبة التسعينات من القرن الماضيوأخيراً نلاحظ **من الجدول رقم (1-5) أن هناك مؤتمرات قد تكررت لنفس أطراف النزاع مرتين أو أكثر.**

| الأطراف | عدد المؤتمرات المتكررة |
|---|---|
| قبائل شمال دارفور وقبائل شمال كردفان | 7 |
| الرزيقات والدينكا والزغاوة والبرقو – الماهرية والبني هلبة | 3 |
| المعالية والرزيقات و الرزيقات والمسيرية كردفان و القمروالزغاوة و المساليت و العرب | 2 |

**المصدر:التنمية مفتاح السلام فى دار فور ،ص41**

ظاهرة عقد مؤتمرات الصلح لأكثر من مرة بين نفس أطراف النزاع تشير الى ضرورة إعادة النظر في مؤتمرات الصلح وفاعليتها كآلية لفض النزاع . هناك منازعات عامة حول هذه المؤتمرات من حيث كفايتها وكفاءتها أول ما يعاب عليها هو نمطيتها واضح من تصنيفات مسببات الاحتراب أنها تختلف من صراع حول الموارد (وهو الحالة الغالبة) الى الصراع حول التبعية الإدارية الى النزاع حول الحدود الى الصراع حول القيادة والى المعاداة الثأرية (feuds) وكان يتعين أن يكون أجندة المؤتمر مربوطة بنوع المشكلة ولكن النمطية الغالبة في هذه المؤتمرات هي حشد (الأجاويد) وممثلي أجهزة الدولة للضغط على أطراف النزاع لإبرام الصلح بينهم دون معالجة لجذور المشكلة (ممثلاً تناقص الطاقة الاستيعابية للأرض ومواردها في مقابل التزايد المضطرد للمجموعات البشرية والحيوانية المتنافسة على ذات الموارد) بدلاً عن ذلك يفترض المؤتمرون العلة تكمن في : (1)[1]

1/ المعاداة الثأرية 2/ ضعف هيبة الدولة 3/ غياب أو ضعف الإدارة الأهلية

(1) نفس المصدر:ص41

4/ قيام طرف ما باستفزاز الطرف الآخر من حقوقه أو احتياجاته وبالتالي فإن توصيات المؤتمرات تكرر أيضاً في نمطيتهامثلاً :

1- جلب الإخاء والمحنة بين المتحاربين وتذكيرهم بما درج عليه آباؤهم وأجدادهم من التعايش السلمي . وترويج ثقافة السلام بين المتحاربين .

2- إظهار هيبة الدولة بمختلف الوسائل .

3- التأكيد على دور الإدارة الأهلية في حفظ الأمن الاجتماعي .[1]

4- إيقاف الأعمال الاستفزازية بين المجموعات .

5- في حالة كون الرعاة طرف في النزاع تكون التوصية بمنع إغلاق المساراتوا يقاف (زرائب الهواء) من جانب ومن جانب آخر تحديد زمان دخول الحيوان في الأرض الزراعية وخروجه منها .

لأن المؤتمرات لا تتصدى لمشكلة الاختلال المتزايد بطاقة الأرض الاستيعابية في مقابل حاجة الإنسان والحيوان ولا تتعدى لضرورة استبدال كسب العيش بالنسبة الى الكثرة الغالبة من أهل الريف وهي الرعي المتنقل من جانب والزراعة المتسعة من جانب آخر ، فإن أقصى ما تحققه مؤتمرات الصلح هو التأجيل الموقوت للأزمة ريثما تتفجر من جديد . إن الحاجة تدعو الى تجاوز حالة الاحتراب في دارفور ( conflict transformation) وليس الى تسكين الأزمة مؤقتا ( conflict postponement) أو تهدئة الأوضاع (pacification) 0 (1)

وبما ان هنالك عمليات تداخل فى عمليات الزراعة والرعى نجد ان هذين العاملين من اقوى اسباب النزاعات خاصة بين المستقرين والرحل .يعد الصراع بين المزارعين والرحل والتنافس حول موارد المياه الشحيحة للارض الصالحة للزراعةصراعاً تقليديا فرضته موجات الجفاف والتصحر التى التى ضربت منطقة ا لساحل الافريقى منذ اواخر الستينيات والتحولات البيئية التى نجمت عنها , فانحسرت نطاق المراعى والموارد المائية كما قلت الرقعة الزراعية نتيجة لانجراف التربة الخصبة , ومما زاد الامرسوءً فى هذه الظروف وفى الوقت الذى يزاد فيه الطلب على هذه الموارد الشحيحة نتيجة للزيادة فى عدد السكان ولتو اوح اعداد كبيرة من الرعاة بمواشيهم سواء كانو من القبائل الحدودية او من دولالجو ار خاصة تشاد وذلك لتفادى التجنيد القسرى لابناءهم فى قوات الشمال . وكان محصلة هذا كله زيادة الضغط على الموارد الشحيحة اصلاً والتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة والذى يتطور فى احيان كثيرة الى اصطدام مسلح وصراع قبلى .ادى التوسع الى قفل المراحيل الرئيسية للمسارات واماكن نزول الرعاة , وكذلك كان لدخول الرعاة الى المناطق الزراعية قبل المواعيد لها دوراً اساسياً فى حدوث النزاع ولكن كانت النزاعات

(1) مصدرسابق:ص42

بين المزارعين والرعاةمتكررة بصورة موسمية ولم تصل الى حد النزاع الدموى الذى نشهده اليوم , وذلك لان الادارات الاهلية فى الماضى كانت تقوم بتنظيم الرعاةوفقاً لمراحيل ومساوة محدودة لايتخطاها إفراد القبائل , كما كان رؤساء الادارات الاهلية وزعماء البطون القبلية يصطبحون جماعاتهم لضبط سلوكهم فى الحفاظ على معالم المراحيل بعملات واضحة وتحديد مشارب محدودة لهم وحسن ضيافتهم نسبة لاهمية العرف فى التعايش السلمى بين المزارعين [1]على فتح مراحيل ومسارات محدودة يتبعها الرعاة فى رحلاتهم الموسمية من الشمال تتمثل فى الاتى

1- تقيد الرحل بالاعراف المحلية واحترام رؤساء الادارات الاهلية التى يمر بها المرحال بمناطقهم

2-احترام حرمات القرى بحيث يمر المرحال بعيداً عنها

3- احترام المزارعين والرعاة لمواعيد دخول وخروج الرعاة من المنطقة

4-الحفاظ على معالم المراحل بعلامات واضحة

5-عدم التعرض للرعاة وتحديدمشار ب رحل معينة لمواشيهم وقت الحصاد

6-احترام مواسم الحصاد ليتمكن المزارعون من حصاد مصالحهم

7-حماية حقوق المزارعين بعدم اتلاف محاصيلهم وتعويضهم فى حالة حدوث تجاوزات

8-التزام الرحل باصطحاب زعماء العشائر لضبط سلوكهم ومنعهم من التجاوزات

وقد ظل هذا النظامالعر فى يحظى من كل الطرفين لعدة اسباب اهمها :

-قلة كميات الماشية مما يسهل ضبطها , كما ان اصحابها كانو اشد حرصاً على عدم إلحاق الضرر بمصالح المزارعينتفادياً للاحتكاكات البلية

-اهتمام السلطات المحلية بتخطيط وتنظيم المسارات للرحل قبل حلول الموسم وذلك تجنباً للنز اعات واثار المشاكل القبلية المتوقعة .

-التزام الرحل بمواعيد الدخول والخروج من المنطقة مراعاة للمصلحة العامة

-حرص المزارعين على عدم إنشاء قرى او مزارعين فى المراحيل تفادياً للصراعات القبلية التوقعة

## المبحث الثالث

## اسباب النزاعات القبلية فى دارفور

---

([1])- مصدرسابق: ص4-5

**أولاً : الرعى والزراعة :**

النزاع بسبب الارض واستخداماتها من العومل المتحركة للنزاع القبلى وتعتبر مشاكل الزراعة والرعى من المشاكل المعقدة التى تواجه السلطات الامنية والتنفيذية , والادارة القبلية باعتبار ان مهنتى ترفض بشدة ارغامهم والباسهم ثوبا لا يناسبهم , فكان يمكن للسودان أن يكون دولة عظيمة، متقدمة ومستقرة لولا الفشل الزريع السذى لحق بالنخب والحكومات التى تعاقبت على السلطة فى السودان، ومحاولة فرض النموزج الأحادى الذى يلغى الآخر ويحوله لمواطن من الدرجة الثانية متغربا فى وطنه.

الزراعة والرعى هما النمطان السائدان للانتاج واسلوب كسب العيش لقطاعات كبيرة من القبائل . وبما ان هنالك تداخل فى عملية الزراعة والرعى هما النمطان السائد ان للانتاج واسلوب كسب العيش لقطاعات كبيرة من القبائل وبما ان هنالك عمليات تداخل فى عمليات الزراعة والرعى نجد ان هذين العاملين من اقوى اسباب النزاعات خاصة بين المستقرين والرحل .يعد الصراع بين المزارعين والرحل والتنافس حول موارد المياه الشحيحة للارض الصالحة للزراعة صراعاً تقليديا فرضته موجات الجفاف والتصحر التى التى ضربت منطقة لساحل الافريقى منذ اواخر الستينيات والتحولات البيئية التى نجمت عنها , فانحسرت نطاق المراعى والموارد المائية كما قلت الرقعة الزراعية نتيجة لانجراف التربة الخصبة ,وإن مما زاد الامرسوءً فى هذه الظروف وفى الوقت الذى يزاد فيه الطلب على هذه الموارد الشحيحة نتيجة للزيادة فى عدد السكان ولتو اوح اعداد كبيرة من الرعاة بمواشيهم سواء كانو من القبائل الحدودية او من دول الجو ار خاصة تشاد وذلك لتفادى التجنيد القسرى لابناءهم فى قوات الشمال . وكان محصلة هذا كله زيادة الضغط على الموارد الشحيحة اصلاً والتنافس الحاد بين المزارعين والرعاة والذى يتطور فى احيان كثيرة الى اصطدام مسلح وصراع قبلى .ادى التوسع الى قفل المراحيل الرئيسية للمسارات واماكن نزول الرعاة , وكذلك كان لدخول الرعاة الى المناطق الزراعية قبل المواعيد لها دوراً اساسياً فى حدوث النزاع ولكن كانت النزاعات بين المزارعين والرعاة متكررة بصورة موسمية ولم تصل الى حد النزاع الدموى الذى نشهده اليوم وذلك لان الادارات الاهلية فى الماضى كانت تقوم بتنظيم الرعاةوفقاً لمراحيل ومسارات محدودة لايتخطاها إف اد القبائل ([1]) كما كان رؤساء الادارات الاهلية وزعماء البطون القبلية يصطبحون جماعاتهم لضبط سلوكهم فى الحفاظ على معالم المراحيل بعلامات واضحة وتحديد مشارب محدودة لهم وحسن ضيافتهم

( 1 ) المصدر : مهددات التعايش السلمى فى دارفور0منى محمد طه ايوب/الخرطوم/ب /ت/ص3 -4

نسبة لاهمية العرف فى التعايش السلمى بين المزارعين [1]على فتح مراحيل ومسارات محدودة يتبعها الرعاة فى رحلاتهم الموسمية من الشمال تتمثل فى الاتى

1- تقيد الرحل بالاعراف المحلية واحترام رؤساء الادارات الاهلية التى يمر بها المرحال بمناطقهم

2-ان يكون المرحال بعيداً عن القري0

3- احترام المزارعين والرعاة لمواعيد دخول وخروج الرعاة من المنطقة

4-الحفاظ على معالم المراحل بعلامات واضحة

5-عدم التعرض للرعاة وتحديد مشارب رحل معينةلمو اشيهم وقت الحصاد

6-احترام مواسم الحصاد ليتمكن المزارعون من حصاد مصالحهم

7-حماية حقوق المزارعين بعدم اتلاف محاصيلهم وتعويضهم فى حالة حدوث تجاوزات

8-التزام الرحل باصطحاب زعماء العشائر لضبط سلوكهم ومنعهم من التجاوزات

وقد ظل هذا النظام العرفى يحظىبتقدير من كل الطرفين لعدة اسباب اهمها :

01قلة كميات الماشية مما يسهل ضبطها , كما ان اصحابها كانو اشد حرصاً على عدم إلحاق الضرر بمصالح المزارعين تفادياً للاحتكاكات القبلية

02اهتمام السلطات المحلية بتخطيط وتنظيم المسارات للرحل قبل حلول الموسم وذلك تجنباً للنزاعات واثار المشاكل القبلية المتوقعة .

03التزام الرحل بمواعيد الدخول والخروج من المنطقة مراعاة للمصلحة العامة

04حرص المزارعين على عدم إنشاء قرى فى المراحيل تفادياً للصراعات القبلية التوقعة

**اسباب النزاعات حول المراحيل والمسارات :**

اضافة الى التوسع الزراعى ودخول الرعاة قبل المواعيد المحددة لهم فان هنالك بعض الاسباب التي تحد من تزيد احتكاك المزارعين والرعى مثل الاخطاء الادارية و حل الادارة الاهلية ادى الى اثارة العديد من النزاعات تسبب السلطات المحلية ايضاً ونتيجة لعدم فهم التنفيذين والادارين لطبيعة مشكلةالمر احيل وتعقيد الرعاة دون مراعات للتغيرات المناخية من مواسم الامطار فيقوم الرعاة عادة بدخول الاودية قبل ان يجتمع المزارعون محاصيلهم ومن هنا يحدث الاحتكار بين الطرفين او كذلك بعض الممارسات من قبل المزارعين مثل حرق المراعى لابعاد الرعاة او حجز مساحات كبيرة من المراعى بغرض الاستفادة من العلف تجارياً او قفل المسارات او الطرق المودية الى مشارب المياه , اضافة الى ذلك المبالغ التى تقييم خسارة

2- نفس المصدر : ص4-5

المزارعين التى تتلفها الماشية والاصرار على ضرورة دفع الراعى الغرامة قبل استلام بهائمه . فى الجانب الاخر نجد ان تحرك الرعاة فى مجموعات كبيرة بمواشيهم ومرورهم فى المرحال ذو العرض المحدود حوالى الميلى تقريباً والذى اتسع الى عشرين ميلاً فى بعض الاحيان , الامر الذى يودى الى الاشتباكات الفردية التى تعود الى المشاكل القبلية كما يوجد ان بعض المجموعات الرعوية لاتخضع عادة لسلطات محلية كالعمدة ومشايخ القرى وتجنب إتلاف المزارعين ممايؤدى الى للاحتراب والتشاجر , مثل احترام حرمات القرى وتجنب اتلاف المزارع مما يؤدى الى الاضرار بمصالح المزارعين والدخول معهم فى اشتباكات يومية نتيجة لتكرار دخول الحيوانات فى المزارع . أيضاً فتح الرحل للمراحيل بقوة السلاح دون طلب الاذن من الاخرين . لكل هذه الاسباب اصبح النزاع بسبب الارض واستخداماتها من اهم العوامل المحركة للنزاع القبلى فى الحفاظ على معالم المراحيل بمعاملات وتحديد مشارب محدودة لهم ولحين ضيافتهم . نسبة لأهمية العرف فى التعايش السلمى بين المزارعين والرعاة اتفق اهل دارفور منذ زمن بعيد على فتح مراحيل ومسارات محددة يتبعها الرعاة فى رحلتهم الموسمية من الشمال للجنوب ' وكذلك وضعت اعراف خاصة بالمسارات والمراحيل تمثلت فى الاتى

1- دعم التعرض للرعاة وتحديد مشارب معينة لمواشيهم وقت الحصاد 0

2- حترام موسم الحصاد ليتمكن المزارعين من حصاد محاصيلهم 0

3-حماية حقوق المزارعين بعدم اتلاف محاصيلهم وتعويضهم فى حالة حدوث تجاوزات

4-أ لزام الرحل واصطحاب زعماء العشائر لضبط سلوكهم ومنعهم من التجاوزات 0

وقد ظل هذا النظام العرفى يحظى بالقبول من كلا الطرفين لعدة اسباب اهمها :[1]

1- قلة كمية الماشية مما يسهل فى ضبطها , كما أن اصحابها كانو اشد حرصاً على عدم الحاق الضرر بمصالح المزارعين تفادياً للاحتكاكات القبلية .

2- اهتمام السلطات المحلية بتخطيط وتنظيم المسارات للرحل قبل حلول الموسم وذلك تجنياً للنزاعات واثار المشاكل القبلية المتوقعة .

3-التزام الرحل بمواعيد الدخول والخروج من المنطقة مراعا للمصلحة العا **مة**

**رابعاً : النزاع بسبب القيادة القبلية:**

يرتبط القيادة حول القيادة القبلية بكافة جوانبها بثلاثة عناصر , تبدأ بالصراع حول القيادة التقليدية ممثلة فى الزعامات القبليةالعشائر ية وهيمنتها على قيادة القبيلة والادارة الاهلية مروراً بالصراع حول القيادة الشعبية على مستوى الوحدات المحلية وصولا الى الصراع حول القيادة السياسية فى مستوى القيادة السياسية التنفيذية المحلية والولائية .

---

([1])مصدر سابق ص5-6

**خامساً : الص اع حول القيادة التقليدية :**

هذا النوع من القيادة التنفيذية ذات الافكار القيديمة التى يتمردعليها الجيل الجديد . هنالك عوامل اخرى لها تاثير كبير على وضع القيادة التقليدية كعامل الولاء والتحالفات الناتجة عن تغير اسلوب كسب العيش واشكال ملكية الارض ووسائل الانتاج والولاء السياسى التى احدثت تغيرات فى البنية الاجتماعية للمجتمع القبلى ادت الى تكوين روابط جديدة غير رابط الدم والنسب . هذا الرابط الجديد حسمت كثيرا من الصراعات حول القيادة مثل الصراع فى دائرة كاس فى انتخابات المجلس الوطنى للعام2000م هذه الدائرة كان يفوز بها الشرتاى منصور عبد القادر منذ برلمان 1958مو الى اخر برلمانا للانقاذ 0لكن فى انتخابات 2000م تحالف ضد المتعلمون وبالتالى 0( [1])

فاز منافس دائرة كان يفوز بها لاكثر من ثلاثين عاماً كان البرلمان فى كل نظم الحكم المدنية منها والعسكرية وهذة خطوة لسحب البساط من تحت اقدام الشرتاى بحكم الغلبة التى تكونت بالولاية والتحالف وسط مجموعة نفسها .

## الص اع كظاهرة محورية في المجتمع :

وفقاً لنظرية الص اع الطبقي فأن القوانين الاقتصادية تؤكد أن جميع الجماعات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي سوف تنقسم إلي طبقتين متصارعتين هما الطبقة الرأسمالية البورجوازية وطبقة العمال ، فقانون تناقص الغلة والاحتكار وفائض الإنتاج والدورات الاقتصادية والبطالة سوف تؤدي جميعها إلي كارثة اقتصاديه لغالبية المواطنين .

وفي نفس الوقت فان التقدم التكنولوجي والتغير الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي سوف يؤديان إلي القضاء علي التقاليد المحلية وأسلوب الحياة في كل من الريف والحضر وذلك نتيجة حرص النظام الرأسمالي – من وجهة نظر ماركس – علي الاحتفاظ بجميع المزايا للطبقة البورجوازية المسيطرة علي أدوات الإنتاج كما يحرص في نفس الوقت علي حرمان ملايين العمال من حقوقهم ، وبذلك فان النظام الرأسمالي يزيد من عمق الانقسام بين الطبقات بدرجة يصبح معها الص اع الطبقيأمراً محتوماً . [(2)]

إلا أن الص اع عند الباحثين يتخذ عدة مراحل حتى يصل إلي حالة النضج ، ففي المرحلة ألأولي توجد حركة معارضة محلية وغير مترابطة بين العمال ضد مخدوميهم إلا أننا لا نلاحظ في نفس الوقت أيمعار ضة للنظام الرأسمالي ، فالعمال وقد أضيروا نتيجة إدخال التكنولوجيا والتغيرات التنظيمية الحديثة لا يجدون أمامهم سوى تحطيم الآلات أو أي إجراء مشابه إظهار

---

([1])- مصدرسابق:ص 8-9

[2] - A. S. Makhov and A.S. Frish , ***Society and Economic Relations*** , Translated by Leo Lempert , Printed in the Union of Sevier Socialist Republics First Printing 1969 , p 201 .

الاحتجاج ، والهدف هنا هو محاولة استعادة حريتهم المفقودة كعمال مهرة والرجوع إلي نظام ما قبل الرأسمالية في الأجور والأسعار وهذا يوضح إصرار هذه الطبقة علي إعادة خلق النظام الاجتماعي السابق ، وفي المرحلة التالية يزيد تركز العمال في المدن الكبرى والمدن الصناعية ومع انتشار استخدام الأسباب الحديثة في الإنتاج يتم الاستغناء عن العديد من العمال الذين يبدأون في الانخراط في تجمعات ضخمة مثل اتحادات العمل والتجارة والصناعة ، إلا أن هدف العمال من التحاقهم بهذه التجمعات يظل سعياً وراء رفع الأجور وتحسين شروط العمل وليس الغرض منه القضاء علي الرأسمالية ، إلا أن المرحلة التالية تشهد إضرابات صناعات بأكملها سرعان ما تنتشر من منطقة إلي أخري ورغم أن العمال غالباً ما تخسر خلال هذه المواجهات إلا أنهم يستطيعون تكوين قيادات لهم يكتسبون خبرة تنظيمية .

وفي المرحلة النهائية فأن الكوارث الاقتصادية تقضي علي قطاعات كاملة من الطبقة الحاكمة ومؤسسي البورجوازية كما إن الجانب الأكبر من الطبقة المثقفة وقد فقد إيمانه بالرأسمالية لفشلها في إشباع الحاجات الإنسانية يصبح مؤمناً بأن الاشتراكية هي الحل الأوحد والأكثر قبولاً ومن ثم تتحول طاقات هذه الجبهة إلي برامج اقتصادية وسياسية بناءة للتخلص من النظام الرأسماليوا إقامة مجتمع اشتراكي جديد . [1]

وقد وضع الباحثون تحليلاتهم للنزاع الطبقي والثورة كنموذج نظري بحيث كان أي تقدم رأسمالي محدود الأثر، كما أن هذا النموذج لم يعطي أهمية كبيرة إلي تنوع ودور العوامل الاجتماعية التاريخية القائمة ، فالمحلية والريفية الحضرية والعقيدة لازالت قوي اجتماعية واضحة في المجتمعات الصناعية المتقدمة ولازالت تعمل من خلال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك المجتمعات ، كما أصبحت القومية وليست صلابة الطبقة العالية هي التعبير الإيديولوجي الغالب في هذا العصر . [2]

كما أننا نلاحظ أن نمو التكنولوجيا والصناعة خلق نوعا من التخصص والتمايز في بناء المراكز لجميع الطبقات الاجتماعية بصورة لم يتوقعها ماركس وفقا لنظريته ، فالمكاسب الاجتماعية الاقتصادية لبعض الجماعات قد لاتكون بالضرورة علي حساب جماعات اخري ، ولقد انداحت الطبقة الوسطي في مجتمعات آخر ى في الاجابه عن المشكلة الاقتصادية والاجتماعية بالإصلاح وليس بالثورة بحيث تطور هذا من أسلوب للعلاج إلي مبدأ راسخ يزداد إتباعه يوما بعد يوم ، وطالما استمرت الملكية الرأسمالية في قصر المزايا علي طبقة دون اخري فان العلاقات بين هذه الطبقات تظل متوترة مشدودة ، فالرأسمالية كنظام اقتصادي لا يعنيها إزالة

1 - Karl Marks: ***The Poverty of Philosophy***. Third Press, Progress Publishers, Moscow 1966, p.149.

2 - B. Dahrendof: ***class and Class Conflict in Industrial Society***. Sabford University. Press 1959, p16.

التوتر القائم بين ملاك أدوات الإنتاج والمحرومين في المجتمع ، بل أن الرأسمالي – من وجهة نظر الماركسية – تعمق من أسباب هذا التوتر ، فعلي جانب تسبب الرأسمالية في أقامة المتناقضات فإنها أيضا تزيد من الاختلاف بينها ، وهذه الاختلافات يعبر عنها بوضوح تمركز الاحتكارات البورجوازية الضخمة في أيدي فئة ضئيلة تعيش جنبا إلي جنب مع ملايين المطحونين من البروليتاريا .

ومع نمو النظام الاقتصادي الرأسمالي تزداد الفروق الاجتماعية أيضا وذلك نتيجة للملكية الخاصة في النظام الاقتصادي والذي يؤدي بدورة الي تفكك العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وتشتت[*] أفراده في جماعات اجتماعية مختلفة ويجعل من الصراع الطبقيامر ا لا مفر منه .

وما يقال عن الملكية الخاصة في النظام الاقتصادي الرأسمالي يمكن ان يقال أيضا عن البناء الاجتماعي للمجتمع ، فالتغييرات الأساسية في شكل الملكية سوف تجلب معها تغييرات مماثلة في التنظيم الاجتماعي للمجتمع فإذا كانت الملكية الخاصة سببا في قيام التناقض بين الطبقات فان الملكية العامة تسعي إلي أسباب هذه التناقضات كما أنها تسهم في إقامة البناء الاقتصادي اللازم من اجل تحقيق المجتمع اللاطبقي .

## للز اع والنظام الاقتصادي:

تعتبر العلاقة بينللز اع الاجتماعي والعوامل الاقتصادية من العلاقات المعقدة فالحقيقة أن التغيرات الاقتصادية التي قد تسهم في ثراء وأمن بعض الجماعات قد تخلق أيضا التعاسة والمعاناة للبعض الآخر .

لذلك يري جورج سمبسون أن هناك ارتباطا ايجابيا بين نللز اع والنظام الاقتصادي ، ذلك أن النظام الاقتصادي بطبيعة تكوينه الديناميكي يفرض علي أطراف العملية الاقتصادية الدخول في حالة صراع ، كما قام سمبسون بتصنيف نللز اع وفقا لنوع النشاط الذي يقوم فيه ، فالصراع الذي يقوم داخل النشاط السياسي يعتبر صراعا سياسيا وذلك الذي يتم داخل النشاط الاقتصادي يعتبر صراعا اقتصاديا وهكذا . [1]

هذا وتقوم العلاقات الاجتماعية عادة علي أساس من التعاون والمصالح المتبادلة داخل المجتمع ، إلا أن فشل النظام الاقتصادي في تحقيق العدالة في الإنتاج والتوزيع قد يؤدي في البداية إلي قيام حالة من التنافس بين أفراد المجتمع أو بين احدي الجماعات وجماعات أخري ،

---

Karl Mannheiu,: ***Systematic Sociology, an Introduction to The Study of Society,***. edited by J. S. Eros & W. A. C. Stewart, Routledge & Kagan, Paul, London, 1954, p. 103.

.

Gladys Sellew, ***Sociology and Its Uses in Nursing Service,*** W. B Suuders Co. London, 1962, p.p 238-240

1 - George Simpson, ***Conflict and Community – A Study in Social Theory*** T.S Simpson, N. Y, 1937, p.24

والتنافس يعتبر أحد أشكال التفاعل الاجتماعي سواء بين الإفراد أو الجماعات . وهو يعني في هذه الحالة أن هناك احتياجات معينة سواء بالنسبة للإفراد أو الجماعات إلا أن الموارد المتاحة لا تستطيع الوفاء بهذه الاحتياجات ، ومن ثم ينشأ التنافس للفوز بهذه الموارد النادرة .

والتنافس يعتبر أحد خصائص المجتمع الحديث بتعقد تركيبة وأتساع رقعته وتزايد حجمه ، تلك الأمور التي تؤدي بدورها إلي تزايد الحاجات والمطالب وارتفاع مستوي الطموح والذي يقابله في نفس الوقت ندرة في الموارد وعدم القدرة علي إشباع هذه الحاجات . [1]

وكما تتسبب العوامل الاقتصادية في قيام الصراع داخل المجتمعات فأنها قد تكون سببا في قيام الصراع بين مجتمع وآخر ، ولقد شهد الماضي العديد من الغزوات الاستعمارية للسيطرة علي الدول الغنية بمواردها الطبيعية . والصراع في هذه الحالة يأخذ أكثر من مسار، فهو صراع بين الدول الاستعمارية والدول الغنية بالموارد ، كما أنه صراع بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض للفوز بأكبر نصيب من هذه الموارد .

كما أن العصر الحديث لا يزال يشهد نزاعا اقتصاديا بين أكثر دول العالم تقدما ولاسيما بين الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية واليابان، إلا أنه مع تطور المجتمعات فأن بعضها بدأ في السعي الي تكوين بناءات اقتصادية تجمع بين عدد من الدول ذات الاهتمامات الاقتصادية المتبادلة ، وتعتبر السوق الأوربية المشتركة خير مثال لهذه البناءات الاقتصادية وعلي الرغم من أن وجود مثل هذا السوق لا يمنع من قيام خلافات بين الدول الأعضاء ، إلا أن وجود سلطة عليا لهذا السوق يتكفل بعلاج أسباب هذه الخلافات .

إلا أن أخطر أشكال الص اع ذلك الذي يأخذ شكل العقوبات الاقتصادية مثل إيقاف التعامل التجاري بين دولة ودولة أخري أو منع بيع سلعة معينة إلي دولة بالذات ،ذلك أن كل دولة تضع نظامها الاقتصادي علي أساس ما تتيحه مواردها الطبيعية من إمكانيات وعلي أن يتكفل هذا النظام الاقتصادي باستيراد احتياجاته الاخري من دول معينة ، لذا فأننا نلاحظ أن كلا من القوتين العظميين يحرص علي توافر نوع من الاكتفاء الذاتي والذي يكفل عدم رضوخ احدهما لضغط الآخر، ورغم سبق استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لسلاح حظر تصدير القمح للاتحاد السوفيتي كعقوبة اقتصادية إلا أن الملاحظ أن العقوبات الاقتصادية بين القوتين العظميين لا تحقق النتائج المطلوبة حيث تستطيع كلا منهما تعويض السلع المحظورة بمساعدة الدول الصديقة لكل معسكر .

إلا أن العقوبات الاقتصادية تصبح ذات أثر كبير بالنسبة للدول الأخرى والتي لا يملك حلفاؤها وأصدقاؤها القدرة علي تعويضها عن السلع المحظورة .

1 - Emery S. Bogardus, ***Sociology*** , The Mecmillan Co; N.Y, 1654, p.31.

والخطورة التي تكمن في فشل العقوبات الاقتصادية أن الخطوة التالية قد تكون استخدام القوة المسلحة . [1]

كما قد يأخذ النزاع شكل الحرب الأهلية أو الانفصالية في بعض المجتمعات حين تختلف وجهات النظر بين الفئات المتصارعة حول المصالح الاقتصادية ، فبينما يري اليساريون أن الطبقة الغنية قد باعت نفسها للدولة في مقابل الحصول علي المزايا الاقتصادية والمكانة الاجتماعية وأن عليهم لاسترداد حقوقهم المسلوبة أن يقاوموا هذا الاتجاه ، فإننا نجد الطبقة الغنية في نفس المجتمع قد تري أن ارتباطها بالنظام القائم لا يمنحها مزايا بالقدرة الكافي وأنها تستطيع أن تحقق وضعا أفضل في حالة انفصالها من هذا البناء ،وبذلك يمكن أن يؤدي الصراع حول المزايا الاقتصادية إلي تفتت الدولة الواحدة إلي دويلات . [2]

هذا بينما يشير أيان رو كسبورو إلي أن هناك نوعان من التناقض والصراع يسودان دول العالم الثالث ، النوع الأول هو صراع ضد التبعية ومن اجل الحرية الوطنية والتنمية الاقتصادية ، والنوع الثاني صراع ضد الطبقة الحاكمة ،ورغم أن كلا من هذين الشكلين ينتمي ألي أصول تاريخية لطبقات اجتماعية مختلفة هما الاغنياء والعمال إلا أنه من الصعب الفصل بينهما وخاصة في دول العالم الثالث حيث يتضمن البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات كلا الشكلين في نفس الوقت ،وإذا ما حاولنا استرجاع ظروف الأوضاع الاقتصادية للعديد من هذه الدول نجد ان معظمها قد عاني الاستقلال الشديد في فترة ما قبل الاستقلال السياسي حيث كانت وظيفة النظام الاقتصادي لدول المستعمرات هي توفير المواد الخام وفتح الأسواق أمام منتجات الدولة إلام، وهي الوظيفة التي عبر عنها بصدق السياسي الفرنسي جول فيري عام 1885 بقولة (( أن أهمية وجود المستعمرات هو خلق الأسواق )) ، فالمستعمرات توفر وجود أسواق تستوعب إنتاج الدولة إلام وتساعد علي تنمية اقتصادها ، ومع تزايد ارتباط النظام الاقتصادي للمستعمرات بالدولة إلام تصبح السيطرة السياسية غير ذي بال حيث يتكفل النظام الاقتصادي القائم بإحكام السيطرة علي هذه المستعمرات . [3]

والملاحظ أن العديد من الدول التي نالت استغلالها والتي لا يزال يتوفر لديها نفس الموارد أنها لم تحاول إجراء أي تغييرات في بنائها الاقتصادي الذي لا يزال يحتفظ بارتباطاته القوية بالدولة ألام ، بل لا زالت فروع الشركات الاستعمارية المختلفة تمارس فيها نفس الوظيفة التي كانت تمارسها في ظل ظروف الاستعمار مما يجعل هذه الدول تواجه العديد من أشكال الصراع

---

1 - John Rex, ***Social conflict*** , Published in the United States of America. By Longman Inc., New York, 1981, pp.76-79.

2 - Ibid. p.84

3 - Jon Boxborough: ***Theories of Underdevelopment,*** printed in Great Brain by Redwood burn limited, Trowbridge & Esher, 1979. P159

فالملاحظ أن ثلاثة أرباع صادرات دول العالم الثالث تتكون من المواد الخام بينما تمثل السلع المصنعة أكثر من ثلثي وارداتها ، هذا بالاضافه إلي اعتماد صادرات هذه الدول علي سلعة واحدة أو اثنين مما يجعل نظامها الاقتصادي عرضة للتقلبات العالية للأسعار والتي تلقي بظلالها علي مشروعات التخطيط والتنمية في هذه الدول وذلك باعتبار ان صادرات هذه الدول تمثل مصدر العملات الأجنبية الرئيسية التي تشكل ركنا هاما في ميزانيات التخطيط .

يضاف إلي هذا أن ارتفاع أثمان الواردات بجانب أنه يحد من قدرة هذه الدول علي تكوين رصيد من العملات الاجنبية فان عبء هذا الارتفاع غالبا مايقع علي عاتق المستهلك ومن ثم فان الاضطراب لا يصيب النظام الاقتصادي فقط بل يمتد أثرة ليشمل أفراد المجتمع كمستهلكين

كما تجدر الإشارة إلي حقيقة أنه طالما أن إنتاج دولة ما من سلعة معينة ليس بالدرجة التي تسمح لها بالتحكم في سوق هذه السلعة فأنة يصعب التنبؤ بما سوف تحققه هذه السلعة من عائد ، ومع التزام الدولة بسداد إقساط القروض الأجنبية فان أي تدهور في أسعار الصادرات سوف يمثل تهديدا كبيرا للنظام الاقتصادي لهذه الدولة وما ينتجه من آثار سلبية علي المجتمع.(*)

وربما يتساءل البعض : لماذا تصيب التقلبات الاقتصادية أسعار المواد ولا تصيب السلع المصنعة بنفس الدرجة ؟ والإجابة علي هذا التساؤل تشير إلي أنه في ظل النظام الاقتصادي العالمي فان الأسعار تعكس العلاقة بين العرض والطلب ، وفي حالة دول العالم الثالث فان الإنتاج فيها لا يخضع لنظام اقتصادي دقيق يتحري صالح المجتمع بحيث يستطيع تحديد كمية العرض التي تحقق السعر المناسب ، لذلك فإننا نلاحظ أن بعض هذه الدول تطرح في الأسواق كميات أكبر من أن يستوعبها الطلب العالمي ومن ثم تنخفض الأسعار ، وربما كانت الدول الغربية واستراليا ونيوزيلندا هي الدول الوحيدة التي تراعي ذلك وخاصة في إنتاجها الزراعي.

إما بالنسبة لإنتاج دول العالم الثالث من الموارد الأولية فانه يتعرض أيضا للكثير من التقلبات نتيجة عدم الاستقرار السياسي أو عدم توافر الخبرة الفنية اللازمة لتوفير الصيانة الضرورية لأجهزتها للمحافظة علي نفس معدلها في الأداء .

كما تعتبر غالبية دول العالم الثالث مسئولة عما يصيب اقتصادها من تقلبات ، ذلك أن النظام الاقتصادي السائد في معظم هذه الدول يعطي دورا كبيرا لفئة الوسطاء والذين يهمهم تحقيق أقصي ربح ممكن بصرف النظر عن النتائج المترتبة . وهذا يوضح الفارق بين نظام اقتصادي يتمتع بدرجة عالية من التنظيم كما نلاحظ في العالم الغربي ، ونظام اقتصادي يفتقد أساسا عنصر التنظيم بحيث يصبح مناخا مناسبا لقيام أشكال عديدة من الصراع . (1)

---

Paul Harrison: ***Inside the Third World,*** printed in Great Britain, by Richard Clay (The Ghauser Press) Ltd. Bongary, Safiolic, Second Edition, 1982, p338

L ibid, p340 :١

1 - Ibid, pp. 341-345

كما أن العديد من صور الصراع قد تنشأ داخل المؤسسات الصناعية نفسها بين العمال والإدارة أو بين مختلف الأقسام حيث تنتظم الجماعات – وفقا لدوافعهم – في بناءات قوية من أجل الدفاع عن حقوقهم مثل اتحادات العمال أو إتحاد التجارة أو النقابات المهنية .

والملاحظ بالنسبة للمؤسسات الصناعية الضخمة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أنها غالبا ما تكون ملكية خاصة، إلا أن إدارة هذه المؤسسات تتولاها طبقة من المديرين الذين يتمتعون باستغلال كبير في اتخاذ ما يرونه من قرارات طالما أن هذا يتم في نطاق النظام السياسي للمجتمع ومتطلبات السوق. هذا بينما علي من يلي طبقة المديرين هذه الانصياع لما يصدر منها من قرارات .

ومع أتساع أنشطة هذه المؤسسات الصناعية تعددت المناصب والمسئوليات والذي أدي بدورة إلي تفاوت كبير في المكانة والسلطة والدخل بين العاملين في تلك المؤسسات ، وبينما تستأثر فئة معينة بمستوي ملحوظ من المكانة والسلطة والدخل فأن الغالبية لا تحظي إلا بالقليل

والنظام الاقتصادي القائم بهذه الصورة هو المسئول عن تدعيم هذه التفاوت ، وحتى مع وجود بناءات قوية مثل اتحادات العمال فأننا نلحظ أن قدرتها التفاوضية محدودة ولا يستطيع أن تشارك في صنع العديد من القرارات سواء المتصلة بالإنتاج أو الادخار ، بل أن قدرتها علي المساومة علي رفع الأجور لازالت تترك الكثير للتمني . [1]

والسطور السابقة توضح أهمية إيضاح العلاقة بين الصراع الاجتماعي والاقتصادي ودور الأخير في عملية التفاعل الاجتماعي ، فالتفاعل الاجتماعي هو صلب الحياة الاجتماعية حيث يمثل العمليات التي تجري في الحياة الاجتماعية ، والسلوك الانسانى تجاه تلك العمليات حيث يتأثر بها الإفراد والجماعات كما أنهم يؤثرون فيها . [2]

1 - Lwuis Riesberg: ***Social Conflict.*** Prentice – Hall, Inc, Englewood Cliffs, N. J. Second Edition 1982, pp42-45

2 - Robert L Sutherland,: ***Introductory Sociology.*** N. Y , 1961, p98

# الفصل الثالث

# التنمية

## المبحث الاول: مفهوم التنمية

بدات التنمية كمفهوم نظرى وتطبيق وعملى يظهر على مسرح الفكر العالمى بوصفه ادراة او كوسيلة من خلالها تستطيع الدول النامية مواجهة عوامل التخلف والسعى الى تبنى بعض خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة. [1]

وقد بدأت محاولات عدية لتحديد التنمية , الذى شاع استعماله بكثرة منذ أوائل القرن العشرين , سواء فى الدول الصناعية المتقدمة او الدول النامية المختلفة , وعلى الرغم من الشيوع والاهتمام , فماز ال هذا المفهوم يحوطه الغموض والالتباس[2] وهذا فى حد ذاته يرجع لتعدد وتباين الاتجاهات النظرية حول هذا المفهوم , حيث اهتم بعض العلماء بتحديد مدلول هذاهذا الفهوم من النواحى اللغوية سواء العربية او الانجليزية , فى حين اهتم البعض الاخر منهم بالتركيز على ابعاد معينة من ابعاد التنمية مثل : البعد الاقتصادى او الاجتماعى , او مجموعة ابعاد معينة

---

([1]) - السيد/ الحسيني واخرون: دراسات في التنمية , ط1, القاهرة , دار المعارف 1994م ,ص ص 139-14-27.

([2]) - novace.d.lekachmam.ar.devolopmnt.and.society.press.newyourk.1964.pp7-8.

من ابعاد على حسب الابعاد الاخرى , بينما اشار البعض ايضاً اليه فى ضوء مايسمى بالتنمية الشاملة , كما تبين من التحليل التالى لاهم هذه الاراء .[1]

اهتم فريق من العلماء بتحليل مدلول كلمة التنمية فى اللغة العربية , كما جاء فى بعض قواميس اللغة العربية , ان تنمية الشئ تعنى ارتفاع موضعه الى موضوع اخر ومعنى اخر (نما المال) اى زاد او اكثر[2] اما كلمة التنمية فى اللغة الانجليزية فتعنى (Devolopment) بمعنى توسيع او تطوير وهى الاصل ماخوذة من الانماء والتطور ، ومفهوم التنمية بهذا المعنى يبدو مرادفاً للنمو Groth, والذى يعنى النمو الطبيعى فى مراحل متعدة ، وهذا يرجع نتيجة للجهود التى بذلك من اجل تحويل هذا المفهوم من اللغة العادية الى العلوم.

**العلاقة بين التنمية والتطور**

اكدت آراء المفكرين التطورين أن مفهوم التطور أرتبط بالنظرية الدارونية ، وهذا على الرغم من محاولات تطبيقه على المجتمعات البشرية ، للتوصل الى معرفة المراحل التطورية التي مرت بها المجتمعات ، والأسباب التي جعلتهم يستخدمون بعض المفاهيم البيولوجية الأخرى مثل الانتخاب الطبيعي والتكيف والتنازع وبقاء الأصلح وغيرها من المفاهيم البيولوجية الأخرى (4) وهذا على حد تعبير (هربرت سبنسر H, Spencer) أحد رواد هذا الاتجاه ، والذي أشار الى أن مفهوم التطور استعيرت فكرته من نظريات التطور البيولوجية ، والتي تم تدعيمها في القرن التاسع عشر نظراً لاهتمام علماء الاجتماع به ، كما استطاع (سبنسر) تعريف مفهوم التطور بأنه يشير الى التطور الحضاري الذي يحدث في مراحل مختلفة ، وأنه يعبر عن مسيرة المجتمع خلال فترة زمنية معينة .

وقد ازداد الاهتمام بمفهوم التطور في القرن الحالي ، خاصة بعد انتشار استخدام مفهوم التنمية ، وظهور بعض الآراء التي خلطت بينهما أحياناً ، باعتبار أن استخدام مفهوم التنمية يشير في محتويات الى التطور الذي يحدث في المجتمع المراد تنميته ، كما يشير معظم الآراء السابقة التي أهتمت بمفهوم التنمية ، بأن التنمية تسعى بكل أهدافها الى إحداث تغييراً في شكل التطور الموجود في المجتمع ، حتى يتلاءم مع المتغيرات السريعة التي تعرض لها المجتمع الدولي ، كما أوضحت بعض الآراء التطورية أيضاً أمثال (أوجست كونت A. Comte) الى أن مفهوم التطور يشير الى الانتقال من مرحلة حضارية معينة الى مرحلة اخرى ، ومثل انتقال المجتمع من المرحلة اللاهوتية للميتافيزيقية والعلمية ، بمعنى أيضاً انتقال المجتمع من الحالة التقليدية الى هو عليها في المجتمعات الأولية البسيطة الى المجتمعات الحديثة المتقدمة خلال

---

([1]) - محمد سيد محمد , الاعلام والتنمية مرجع سابق ,ص ص34-35.

([2]) - لويس مألوف : المنجل الطبعة 13 , بيروت , المطبعة الكاثوليكية 1951, ص ص918-919

فترة زمنية معينة ، وهذا التشابه في المعنى جعل بعض الآراء نخلط بينهما ، مما يشير الى وجود علاقة بينهما ، كما استغل بعض أنصار النظر ية التطورية الحديثة هذا التشابه لتوضيح العلاقة بين مفهوم التنمية والتطور أمثال (بارسوثر ، سان سيمون) وغيرهم من العلماء ، وأشاروا في هذا الصدد الى التشابه الموجود بين أهداف كلاً من التنمية والتطور ، حيث أجمعت كل التحليلات الخاصة بالمفهومين الى حدوث تطور في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، كما أن هذه الآراء ساهمت في الوقت نفسه الى كثرة الخلط بينهما ، وأحياناً ما يستخدم البعض منهم المفهومين بمعنى واحد تقريباً ، وهذا يوضح مدى العلاقة بين كلا من مفهوم التنمية والتطور .

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل ظهرت آراء أخرى أكثر تطوراً ، أهتمت بتوضيح العلاقة بين مفهوم التطور وبعض المفاهيم الأخرى القريبة الشبه منه ، والتي خلط بعض العلماء بينهما مثل أراء (بورتمور T .B. Bottommore) والتي من خلالها رفض (دور كايم) لنظرية (كونت) التطورية ، ورغم ذلك كان تصوره في تصنيف المجتمعات يتركز على إطار تطوري ، مثلما جاء في تقسيم العمل في المجتمع عنده ابتداء من المجتمعات البدائية وحتى الحديثة كما لاحظ الكتاب المحدثون الفروق بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي ، كما أشار بذلك (ويليام أوجبرن) رغم أنه لم يرفض مفهوم التطور الاجتماعي كلية وفي الحقيقة أن هذا مجال للشك جعل البعض يثير بعض التساؤلات في هذا الشأن مثل هل التنمية هي التطور ؟ وهل يمكن استخدام أحد المفهومين بمعنى واحد تقريباً دون أي تأثير على المعنى ؟ وتؤكد الآراء الحديثة في هذا الشأن أن التنمية بالفعل تشير لى التطور ولكنه تطوراً مقصوداً ومخطط له ، وفقاً لبرامج معينة ، كما أنه لا يمكن حدوث أية تنمية تلقائية في أي مجتمع ، بينما يمكن حدوث تطور تلقائي دون تدخل الانسان ، مما يوضح الفرق بين مفهوم التنمية والتطور ولا يعنى ذلك عدم وجود علاقة بينهما ، حيث توجد بعض الاتجاهات النظرية الحديثة في التنمية تركز على النواحي التطورية ، مثل : (الاتجاه التطوري المحدث للتنمية) ، وأهم رواد هذا الاتجاه (دانكورات0 T. Parsons، ورستو Rostou) ويهدف هذا الاتجاه الى إحياء نظرية التطور الكلاسيكية القديمة ، والتي تعنى إحداث تطوراً في المجتمع المراد تنميته خلال فترة زمنية ، وكل مرحلة من هذه المراحل يجب أن تكون أكثر تطوراً من الراحل السابقة لها مما يوضح أيضاً مدى العلاقة بين مفهوم التطور والتنمية.

**أ لعلاقة بين التنمية والتقدم:**

رأى بعض علماء الاجتماع أن مفهوم التقدم قد ازداد انتشاراً في الآونة الأخيرة ، بالرغم أن التقدم يمكن أن يحدث في جانب أو جوانب معينة من جوانب المجتمع مترابطة وليس منفصلة عن بعضها البعض ، وأنها في الوقت نفسه متشابكة ويؤثر كل منها في الاخر ويتأثر به أيضاً ، وأي تقدم يحدث في أحد جوانبها يؤثر في الجوانب الأخرى ، وفي الوقت نفسه استغل فريق ثالث

من علماء الاجتماع هذا النقاش والجدل ، لتوضيح العلاقة بين مفهوم التنمية والتقدم ، وأشاروا الى أن المعنى السابق لمفهوم التقدم ، والذي يعني حدوثه في أحد جوانب المجتمع، يكون قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية السابق الإشارة إليها ، والذي يعني إحداث تقدماً في احد جوانب المجتمع مثل : (مفهوم التنمية الاقتصادية) ، والذي اهتم به علماء الاقتصاد، و (مفهوم التنمية السياسية والثقافية) وهذا يعني وجود علاقة بينهما لتشابه أهداف كل من المفهومين في بعض الحالات .

وقد حاولت هذه الآراء تدعيم ذلك من خلال تحليلها لمفهوم التقدم ، الذي يتضمن في معناه توجيه كل القوى والإمكانيات المتاحة في المجتمع لخدمة أفراد هذا المجتمع ، والعمل على تقدمه وتطوره وتحقيق أكبر قدر من التكامل الشامل ، وهذا المعنى قريب الشبه أيضاً من مفاهيم التنمية الشاملة التي تتطلب أيضاً تضامن كل القوى والإمكانيات في المجتمع من أجل تنميته ، وهذا في حد ذاته يشير الى مدى العلاقة بين مفهوم التقدم والتطور ، وذلك من خلال تحليل بعض معاني التقدم التي تشير الى عملية تحسين المجتمع ، ونقله من حالة مختلفة الى حالة أفضل مما هو عليها ، والتقدم بهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التطور ، وهذا ما أوضحه (وتومور T. B. Bottomore) في بعض مؤلفاته وأضاف قائلاً : إن مفهوم التقدم بهذا المعنى يعد بمثابة عملية تكيف منظم لمورد النتاج وا ٍمكانياته وحسن استغلالها ، وهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية ، وأن كلا من المهومين (التنمية والتقدم) يرتبط بالمستوى العلمي والتكنولوجي في المجتمع ، وكلا منهما يحدث في المجتمع خلال مراحل معينة ، وهذا ما أوضحه (أوجست كونت A. Cmte) وغيره من علماء الاجتماع .

ومن جانب آخر حاولت بعض الآراء ، الاستفادة من تحليل المعاني لكل من مفهوم التنمية والتقدم ، لتوضيح بعض الفروق مستغلة هذه المعاني وخاصة التي تشير الالسعادة والرخاء وترى على سبيل المثال أن مفهوم التقدم أحياناً ما يشير ويؤدي للتقدم لارتباطه بواقع المجتمع ، وأحياناً ما يؤدي للتفكك والانحلال ، لبعده عن الواقع الحقيقي للمجتمع ، وهذا يعني أنلتقدم أمر نسبي على الرغم من أن ارتباطه بواقع وا ٍمكانيات المجتمع ، بينما تشير التنمية في كل مراحلها الى التطور والتقدم ، وهذا يوضح الفروق في المعنى بين المفهومين ، على الرغم من وجود العلاقة بينهما .

**العلاقات بين مفهوم التنمية والتحديث :**

شاع استخدام مفهوم التحديث في النصف الثاني من القرن العشرين ، خاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة مثل : (أمريكا واليابان) وغيرهما من هذه الدول وكان هذا المفهوم حتى وقت قريب قاصراً عليها ، لصعوبة تطبيق أبعاده على الدول المختلفة ، لأنه يحمل بين طياته سمات هذه المجتمعات مثل : الارتفاع في المستوى العلمي والتكنولوجي والدخل القومي

وغيرها من السمات الأخرى ، علماً بأن هناك بعض دول العالم الثالث تحاول الآن الاهتمام بالتحديث ، عن طريق استيراد الأساليب العلمية الحديثة ، أو من خلال عملية النقل أو المحاكاة لبعض النظم والتنظيمات القريبة ، كما أدى الاهتمام بعملية التحديث الى انتشار مفهوم التحديث ، وهذا ما أوضحه (ماريون ليفي M. Levey) من خلال تحليله لمفهوم التحديث وتفسير لأهم مظاهره والسمات المصاحبة له في المجتمع ، وكما أشار (دانكورات رستو D. Rostou) (سيريك بلاك C. Black) تحليل أسضاً مفهوم التحديث ، وقالوا أنه يساعد على التحكم في ظروف البيئة الطبيعية ، وهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية ، مما جعل بعض المهتمين بالإشارة لوجود علاقة بين مفهوم التنمية والتحديث .

وكما حاول (نيل سلمرز N. Smelser، اليكس انجلز A. Ankalis ، بندكس Bendix) تحليل مفهوم التحديث ، ويشيرون الى أنه يعني استخدام الشيئ القديم وتحويله الى صورة حديثة ، من خلال استخدام الأساليب العلمية الحديثة ، بمعنى تشكيل شيء جديد يتناسب مع متطلبات العصر الحديث ، بينما يرى (ألبرت مور Albertt Moore) أن مفهوم التحديث يتضمن في محتواه التحول الشامل بالنسبة لبناء وتنظيم المجتمع التقليدي الى المجتمع الحديث عن طريق التكنولوجيا ، وهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية ، ما جعل البعض يشير الى وجود علاقة بينهما ، وتوضح بعض الآراء هذه العلاقة بأعتبار أن التنمية تؤدي الى التحديث ، وأن التحديث ما هو إلا حالة من حالات التنمية ، وأن التنمية تتطلب الوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة ، وأحياناً ما يعرف البعض التنمية بأنها عملية ملازمة للتحديث ، ويحاول أنصار مفهوم التحديث تحليل مفهوم التنمية والتحديث ، من خلال محاولتهم الربط بين مفهوم التنمية و التصنيع والتحديث ، بأن عمليات مترابطة ، ويرون أن عملية التحديث ما هي إلا عبارة عن حالة معينة للتنمية ، وأن التصنيع أحد أوجه التحديث ، وفي الوقت نفسه أشاروا للعلاقة بين مفهوم التحديث والتقدم ، باعتبار أن التحديث.

**دور وسائل الإعلام بالتنمية البشرية :**

تطورت وسائل الاتصال والاعلام الجماهيرية تطوراً كبيراً في السنوات القليلة الماضية ، وقد أثر هذا التطور في حياة الأفراد والمجتمعات سواء في الدول النامية أو المتقدمة على حد سواء ، ومن هنا أيقن المهتمين بالتنمية على أنه يمكن استخدام هذه الوسائل وخاصة المتطورة منها مثل التلفزيون دفع برامج التنمية لتحقيق أهدافها ، وهذا في حد ذاته يتطلب معرفة الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الوسائل بصفة خاصة ، من أجل النهوض بالمجتمعات النامية والمتخلفة عن طريق التقدم ، ومن خلال الاهتمام بالتنمية الشاملة ، والتي تتطلب استخدام كل الإمكانيات والموارد المتاحة في تلك المجتمعات سواء النامية أو المتخلفة أحسن استغلال ، والعمل بكل الطرق الممكنة على تنمية هذا الاستغلال من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة والحديثة ،

والتي تتلائم مع طبيعة وواقع هذه المجتمعات ، حتى يمكن أن تؤدي التنمية الغرض منها وتحقيق أهدافها دون التعرض لأية معوقات تحد من الأسراع منها أو تعوق مسيرتها ، وذلك على اعتبار أن متطلبات العصر الحديث ، قد جعلت من التنمية قضية إنسانية ملحة ومشكلة إنسانية معاصرة ، وقد أشار الرئيس الراحل (جمال عبد الناصر) عبر وسائل الإعلام في خطابه أمام ممثلي معظم دول العالم عام 1960م ، وفي الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة بقوله :

" إن الشعوب الحديثة الاستقلال تؤمن بأن حريتها الحقيقية ، هي توفير مستوى لائق من المعيشة لأبنائها ، وعلى هذه الشعوب أن تتعجل الطريق لتحقيق التنمية ، حيث أنها لم تعد تمتلك الوقت لتضيعه بعد فترة التخلف الطويلة ، مع أن البعض قد يرى أن العجلة في طريق الخطأ ، ولكن إذا سلمنا بذلك نكون قد ارتكبنا خطأ كبيراً ، ذلك بسبب طبيعة الظروف التي نعيشها الآن ، والتي تجعل من الانتظار أمر لا تتحمله الشعوب ، نظراً لظروف وطبيعة التغيرات التي يتعرض لها المجتمع العالمي ، والتي تتسم بالسرعة الكبيرة في التغيير ، لذلك يجب على هذه الدول الإسراع بعملية التنمية ومضاعفتها ما أمكن ملاحقة سرعة هذه التغيرات "

ومن ناحية أخرى يرى العلماء أن التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي تعرض له العالم في الآونة الأخيرة بلـفيه من وسائل اتصال وا ٍعلام متطورة من أهم هذه الظروف التي نعيشها الآن ، حيث يستطيع أي إنسان في أي مكان في العالم أن يدير أحد أجهزة الاعلام مثل التلفزيون ، ويرى بعينيه مستوى المعيشة المرتفع الذي وصل إليه المواطن الأمريكي العادي ، أو يسمع ويشاهد ما وصلت إليه اليابان من تقدم ، ويشاهد الأعمال الباهرة التي يقوم بها شعوب الاتحاد السوفيتي سابقاً ) وغيرها من دول العالم المتقدمة ، ولذلك اصبح الإنسان الآن يقارن بين حاله وبين ما وصل إليه غيره ، وهذا كله من خلال التطور الهائل الذي حدث في مجال الاتصال والإعلام .

ويشير بعض علماء الاجتماع والإعلام والسياسة الى أن دور الإعلام والاتصال ، لا يبدأ فقط عندما تبدأ التنمية ، وا ٍنما ينبغي أن يبدأ قبلها ، خاصة عندما تحدث في مجتمعات نامية مثل مجتمعنا المصري ، الذي يحس بمرارة موقفه الحضاري مقارناً بالمجتمعات المتقدمة ، والتي تمتلك الآن العديد من أسباب التقدم والرخاء وبعد مرور ربع قرن من الزمان من موقف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1960/9/27م بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، وقف الرئيس محمد حسني مبارك أيضاً يخاطب المجتمع الدولي من فوق منبر الأمم المتحدة ، وأمام ممثلي الدول في الأمم المتحدة في 1985/9/25م قائلاً : " هدفنا هو إصلاح نظام الأمم المتحدة بما يتلائم مع الاحتياجات المتطورة بالنسبة لشعوبنا ودول العالم الثالث ، حيث نرى أن الأوضاع الاقتصادية فيها تزداد سوءاً وتفاقماً كل يوم ، وذلك على الرغم من أن التحديث لا يتقطع عن وجوب إصلاحات بها ، ومحاولة الحد من اتساع الفجوة

بينها وبين الدول المتقدمة ، وحدوث وضع لا يبشر بالخير لمستقبل هذه الدول ، ويكفي أن ديون هذه الدول قد بلغت نسبة كبيرة جداً ، وأصبحت تمثل جزءاً كبيراً من أعبائها ، وأصبح الأمر أكثر صعوبة مع انخفاض المساعدات الرسمية التي تمنحها الدول الغنية للدول النامية .

وعلى جانب آخر تشير بعض الآراء بضرورة اهتمام الدول النامية بالتنمية الشاملة لإصلاح نظامها الاقتصادي وذلك في ضوء حسن الاستغلال الامثل لمواردها المتاحة ، وتعبئة كل طاقات الجماهير على المشاركة الإيجابية ، باعتبارها السبل الوحيدة للنهوض بهذه المجتمعات ، ويجب عليها أن تستغل وسائل الإعلام والاتصال لدورها الفعال في إحساس الشعب على المشاركة التنموية ، كما أنها أحد السبل الأساسية نحو التقدم وعلى هذه الوسائل توضيح ما وصلت إليه الدول المتقدمة ، والطرق التي اتخذتها هذه الدول من أجل التقدم ودور هذه الوسائل في هذا الصدد ، وحتى تتمكن شعوب ودول العالم الثالث أن تستفيد منها بما يتلائم مع طبيعة واقعها الاجتماعي ، زهذا يعني أن هناك علاقة وترابط بين وسائل الإعلام والاتصال والتنمية .

وحاول بعض العلماء في مجال الاجتماع والإعلام التركيز على وسائل الإعلان والاتصال في عملية التنمية ، خاصة في الربع الآخير من القرن العشرين ، وذلك من خلال التواجد الإعلامي المتطور والذي ازداد فعالياته بعد انتشار التلفزيون في معظم أنحاء العالم ، وزيادة الإقبال عليه وتعدد قنواته الرئيسية وكذلك التطور الهائل الذي حدث في مجال الاستقبال ، والذي تأثر بطبيعة التغيرات الدولية التي حدثت خلال تلك الفترة .

ومن ناحية أخرى نجد أن الامة العربية والافريقية تمثل طرفاً في هذه التغيرات الدولية ، وجمهورية مصر العربية تعد طرفاً رئيسياً في الأمة العربية ، لذا فهي تأثرت بهذه التغيرات ، وكانت هذه التغيرات أكثر تأثيراً على المواطن المصري ، لأنه ظل فترة طويلة يعاني من قوته الضروري بسبب الحروب والأزمات المتلاحقة في الآونة الأخيرة ، مما جعله أكثر إقبالاً على التنمية أكثر من ذي قبل، حيث أن موضوع التنمية لم يعد الآن يشغل تفكير رجل الشارع وحده ، بل أصبح الشغل الشاغل أيضاً لتفكير القيادات ورجال الحكومة والسلطة في البلد ، وكذلك الدول النامية كلها .

**دور التلفزيون بالتنمية البشرية:**

يرتبط دور التلفزيون باعتباره أحد وسائل الإعلام الجماهيرية المتطورة ، ازاء قضية التنمية بتقدم المجتمعات النامية ، وذلك من خلال إحداث تغيرات في اتجاهات **الأفراد** وسلوكهم وميولهم ، من أجل زيادة رغبتهم نحو التنمية ، وتقديراً لأهمية هذا الدور الذي يمكن أن تؤديه ويقدمه التلفزيون في تنمية الشعوب والأخذ بها على الطريق الصحيح ، وقد سارعت منظمة اليونسكو الى إنشاء غدارة خاصة ، تكون مهامها الرئيسية في الاتصال بوسائل الاتصال الجماهيري ، والعمل في نشرها على أوسع نطاق ، كما قدمت المساعدات اللازمة والممكنة في مجال

الدراسات والبحوث وعقد المؤتمرات الإقليمية ، خاصة في الدول النامية المناقشة استخدام وسائل الاتصال ولا سيما التلفزيون لخدمة القضايا وأغراض التنمية[1] .

وقد بدأت بعض الدول النامية الاتهمام بالتلفزيون ، وتوجيه اهتمام المسئولين عن البرامج الإعلامية في هذا الاختراع العملاق نحو التنمية ، نظراً لما يتمتع من خصائص ومميزات عديدة ومتنوعة ، تجعله أكثر قدرة في التأثير عن غيره من وسائل الاتصال الأخرى ، كما تبين في الفصل الثاني من هذا البحث ، حيث يمتد تأثيره في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية ، وكلها ذات أهمية بالغة للتنمية بصفة عامة ، وذلك من خلال الصوت والصورة التي ترشد الناس نحو المعلومات السليمة والأفكار النافعة ، وتعمل على رفع مستوى معارفهم ، ودعم اتجاهاتهم الاجتماعية والنفسية وتقرر قيمهم ومعتقداتهم ، وتسهم في تعديلها لخدمة قضايا التنمية ، وتجعلها تتكيف مع المواقف الحديثة المطلوبة ، والتي ترغب الدول في احداثها ، باعتبار أن التنمية عبار ة عن تغير واضح ومقصود ومتفق عليه ، كما أشارت بذلك معظم مفاهيم التنمية السابق الإشارة إليها في هذا الجزء من قبل. [2]

وتشير بعض الآراء أن التلفزيون يساهم بدور كبير في توضيح الصورة العامة للحياة في لمجتمع ، وكذلك المشاكل التي تواجه هذا المجتمع ، والنتائج المترتبة عليها ، وكيفية مواجهة هذه المشاكل ، وأن السبيل في علاجها يتم من خلال التنمية ، وبذلك يزداد الوعي في المجتمع ويؤدي الى الانتقاء الفكري الذي يعمل على تقارب الأفكار داخل هذا المجتمع والأفكار الخارجية ، خاصة عند استيراد التكنولوجيا ، الحديث من الخارج ، مما يجعل أفراد المجتمع يقبلون على المشاركة الإيجابية في عملية التنمية ، كما يؤدي ذلك الى سرعة تغيير أو تعديل اتجاههم للنهوض بالتنمية ، وهذا يؤدي في الوقت نفسه الى الإسراع بعملية التنمية وسرعة تحقيقها لأهدافها ونجاحها بالغرض المطلوب ، وفي الوقت نفسه يوضح العلاقة بين التلفزيون والدور الذي يؤديه من جانب ، واتجاهات الأفراد في المجتمع من جانب آخر وتلك العلاقة تخدم في المقام الأول قضايا التنمية ، كما توضح هذه الآراء أن دور التلفزيون لا يقف عند بداية التنمية ، وا ٍنما يجب على المسئولين بهذا المجال أن يهتموا بذلك قبل بداية التنمية لتهيئة الجو الملائم ونشر الوعي بين أفراد المجتمع إزاء مشروعات التنمية وتوضيح أغراضها وأهدافها والنتائج التي تعود فيما بعد على المجتمع المراد تنميته ، حتى يكون على وعي كامل بها ، كما يمتد هذا الدور أيضاً أثناء عملية التنمية ، بمعنى مواكبة دور التلفزيون لمراحل التنمية وكذلك توضح

---

([1])- السيد الحسينى واخرون : دراسات فى التنمية , ط1, القاهرة : دار المعارف , 1994, ص ص -14-27.- 9 13

2- Novace .D. Lekachman .a.R, Devolopment and society , press ,New York 1964,p,p 7-8

النتائج المترتبة عليها بعد الانتهاء منها ، وبذلك يؤمن الناس بها ويجعلهم مقبلون عليها ويشاركون بإيجابية كبيرة في المشاريع التنمية الأخرى ، وفي الوقت نفسه يكون بمثابة نموذج للمجتمعات الأخرى مستقبلاً .

ويشير (يريجتكسي) الى دور التلفزيون في إحداث العديد من التغيرات الاجتماعية المختلفة والمتداخلة بشكل غير عادي ، خاصة في أنه يجعل الأفراد في مختلف بقاع العالم يتفاعلون باستمرار وبنشاط في نفس اللحظة بالخبرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، ا ، كما أنه في الوقت نفسه يزيد من خبرة الجيل الجديد ، عن طريق التعرف على خصائص العالم والتطورات والتغيرات التي تفرض لها خلال الآونة الأخيرة ، والتي ساهمت في وجود نظام دولي عالمي جديد ، واثر ذلك على الدول النامية واتجاهات الأفراد فيها ومعدل التنمية .

وتتناول بعض الآراء أهم العوامل والسباب التي ساهمت في زيادة أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التلفزيون في البلدان النامية والمختلفة على حد سواء كما يتضح على النحو التالي :

1- قلة التعليم وانخفاض مستواه في تلك المجتمعات ، مما يجعل الكلمة المسموعة والصورة المرئية أسهل بكثير ، وأكثر تأثيراً في المجتمعات الريفية[1] .

**2-** معدل انتشار التلفزيون في هذه الدول خلال الآونة الأخيرة ، وكذلك معدل لنتشار محطات التلفزيون وزيادة ساعات الإرسال وتنوع البرامج أيضاً ، كما يتضح من بعض الإحصاءات الثانوية والأبحاث التي توضح ذلك ، سواء بالنسبة لمعدل انتشار التلفزيون ، والذي وصل حوالي 200 جهاز لكل ألف من السكان في نهاية فترة الثمانينات ، أو بالنسبة لبرامج التلفزيون وتنوعها وزيادة عدد القنوات الرئيسية وكذلك محطات الإرسال وزيادة عدد ساعات المشاهدة كما يتضح من اجدول على التوالي ، حيث يوضح الجدول رقم ( ) عدد القنوات في التلفزيون المصري في نهاية عام 1992م ، علماً بأنه قد تم مؤخراً زيادة عدد القنوات الى ثمانية قنوات ، حيث تم إنشاء القناة السادسة في مدينة طنطا ، أحد مدن وسط الدلتا ، والقناة السابعة والثمانة في الوجه القبلي ، كما يوضح معدل عدد الساعات في كل قناة على حده من عام 1986م وحتى عام 1992م كما يشير الجدول رقم ( ) الى معدل عدد ساعات المشاهدة في جمهورية مصر العربية لعدد من البرامج التلفزيونية المتنوعة ، وذلك في الفترة من نهاية 1990م وحتى نهاية 1992م .

---

([1]) محمد سيد محمد : الاعلام والتنمية , مرجع سابق , ص ص 34-25

**3- الجدول رقم (2-1)**

**معدل انتشار التلفزيون لكل ألف من السكان في الوطن العربي ومناطق أخرى من العالم**

| المنطقة | الإذاعة الرئيسية (التلفزيون) 1986 – 1990 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1965 | 1970 | 1975 | 1980 | 1985 | 1990 |
| الوطن العربي | 8 | 15 | 27 | 60 | 64 | 85 |
| الدول الصناعية | 177 | 237 | 315 | 403 | 437 | 472 |
| الدول النامية | 5 | 9 | 14 | 23 | 26 | 39 |
| أمريكا اللاتينية | 32 | 60 | 84 | 108 | 115 | 145 |
| بقية العالم | 57 | 76 | 98 | 98 | 131 | 145 |

- Unesco Statistically ear book 1985, Tables , 986 – 11
- Unesco Statistically ear book 1985, Tables , 6-11

4- انخفاض المستوى المادي لهذه الدول ، حيث لاتجد الأسرة الفائض المالي للذهاب الى السينما أو المسرح .

5- انتشار المشاهد الجماعية في البلدان النامية ، مما يتيح فرص التفاعل وسرعة رد الفعل الجماعي ، مما يؤدي الى تضاعف وزيادة معدل التأثر.

6- السرعة الهائلة في مشاهدة وسماع الحدث بالصوت والصورة والحركة لحظة وقوعه أو التطورات التكنولوجية والعلمية في وقت قصير للغاية .

7- جاذبية التلفزيون وخاصة بعد انتشار التلفزيون الملون يوماً بعد الآخر.

8- قدرة التلفزيون على مناقشة المشاكل الاجتماعية والمرتبطة بالواقع الاجتماعي ، مما يجعل التلفزيون يساهم في فهم الواقع فهماً موضوعياً، وأن إدراك هذا الواقع هو اول الخطوات نحو تغير هذا الوضع المتخلف، ولذا يشير (ميدلتون) أن الأسباب والعوامل السابقة هي التي جعلت الدول النامية تهتم بالتخطيط الإعلامي،مثلما يحدث في البلدان المتقدمة ، كما أنه أشار ايضاً الى ضرورة ربط هذا التخطيط الإعلامي في هذه البلاد بالتخطيط للتنمية ، حتى يتمكن الإعلام من القيام بدور هام وكبير في هذا الشأن.

ويرى (ميدلتون) أن دور التلفزيون في عملية التنمية، يعد جزء أساسياً من استراتيجيات برامج التنمية، بطرقه المختلفة وبرامجه المتنوعة، سواء من خلال برامجه الإرشادية أو التوجيهية، أو التحليل الواقعي لبرامج التنمية وأهدافها أو الغرض منها، كما أنه أشار أيضاً الى ضرورة وضع الاعتبار عند التخطيط الإعلامي، من حيث وضع استراتيجية التنمية في المجتمع، وهذا خير دليل على وجود علاقة بين التلفزيون والتنمية .

ويشير (احمد كمال أو المجد) أيضاً من واقع تجربته كوزير للإعلام في مصر عام 1974م، عن ضرورة التنسيق بين أجهزة الإعلام والاتصال والتنظيم السياسي، وكذلك مخططي ومنفذي البرامج التنموية. وبدون هذا التنسيق يكون الإعلام في المجتمع بل وأي مجتمع في العالم بعيد كل البعد عن عملية التنمية. ولا يستطيع بأي حال من الأحوال خدمة قضايا وأغراض التنمية ولا يستطيع في هذه الحالة تحقيق أهدافها، كما أنه أضاف في العديد من مقالاته الى أهمية دور الإعلام في مجالات الحياة الاجتماعية، خاصة التلفزيون في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

ومن ناحية أخرى اختلفت آراء العلماء سواء في مجال علم الاجتماع أو الإعلام والسياسة والاقتصاد، حول دور التلفزيون بالنسبة لخدمة قضايا التنمية، وكيفية معالجة التخلف، حيث أشار بعضهم إليها على أنها وظائف خاصة بالتلفزيون، وصنوفها الى وظائف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وغير ذلك من الوظائف الأخرى، مع العلم بأن كل هذه الوظائف تسهم بطريق مباشر أو غير مباشر في عملية التنمية بأنواعها المختلفة ، بينما أشار البعض الآخر منهم الى هذا الدور بشكل عام في كل مجال من مجالات المجتمع على حده[1].

حيث ادرج تحت المدخل التطورى، مثل بعض المفاهيم الاخرى القريبة الشبه منه مثل (مفهوم التطور، التغير ، التحديث) التى كثير ما خلط البعض بينهم[2].

كما جاء فريق اخر بتحليل مفهوم التنمية على البعد الاقتصا دى، وهذا فى ضوء ما يسمى بالتنمية الاقتصادية، وهذه الاراء ترى ان مفهوم التنمية عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الداخل القومى الحقيقى للنظام الاقتصادى خلال فترة طويلة من الزمن، وهذا على اعتبار ان المسائل الاقتصادية تعد من اهم العوامل، تعد من اهم العوامل التى يمكنها ان توثر فى ارتفاع الامم وتاخرها .

ولذا فأنها إهتمت من خلال تحليلها لهذا المفهوم بالتنمية الاقتصادية [3] وكثيراً ما اشار اليه على انها تعنى النمو الاقتصادىاو النمو طويل الامد، وهكذا ما اكد علماء الاقتصاد) وقربهم من علماء الاقتصاد، وكا يرى علماء الاقتصاد ان التنمية الاقتصادية عصب التنمية الشاملة وعموماً فى نفس الوقت , كما يرون ايضا ان التنمية الاقتصادية تعد بمثابة العالم الثالث ضد

---

([1]) لويس معلوف : المنجد ,ط13 , بيروت , المطبعة الكاثولوكية , 1951, ص ص918- 91

([2]) عبد الهادى والى : التنمية مدخل لدراسة المفهومات الاساسية مرجع سابق , 1992, ص ص 45-58

([3]) فؤاد موسى : محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية فى علم الاجتماع , درسة نظرية فى تنمية وتحديث المجتماعات النامية , الاسككندرية : درا المعرفة الجامعية , 1891,ص ص 37-41

الفقر والبؤس والتخلف بصفة عامة , وهذه الافكارر كانت الركيزة الاساسية للنظرية الكلاسيكية فى الاقتصاد[1].

وقد ظهرت اهتمامات اخرى جديدة نتيجة الاهتمام الكبيرة بعملية التنمية , حتى يمكن لهذه الاهتمامات ان تكون اكثر ايجابية فى هذا الشان وهذه الاهتمامات الحديثة ركزت ابحاث فى التنمية على الفرد باعتباره كمنتج يسعى لتحقيق اعلى ربح ممكن , او كمستهلكات يسعى لاقصى اشباع ممكن لحاجاته ، وتدور افكارها ايضا حول السيادة فى المنافسة الكاملة بين المنتجين والحرية الكاملة فى الانتاج والعمل والاستهلاك وهذه الآراء ركزت على على فكرة التوازن الاقتصاى،و أطلق انصارها عليها باسم المدرسة الكلاسيكية المحدثة[2].

## المبحث ألثاني

### التنمية الإجتماعية:

بينما ركزت فريق ثالث من العلماء على الجانب اوالبعد الاجتماعى فى تحليله لمفهوم التنمية الاجتماعية يشير نمو العلاقات الاجتماعية بين الافراد وبين الجماعت فى المجتمعو هذا على اساس ان المجتمع عبارة عن افراد او الجماعات تسود فيما بينهم علاقات اجتماعية[3] كما يضيف انصار هذا الراى ان البعد الاجتماعى و يمثل مكانة هامة بالنسبة للتنمية الشاملة , لان يتضمن فى معناه تحليل القوى الاجتماعية السائدة فى المجتمعع , والتى تتضمن (طبيعة السلطة ونظم الحكم ومشاركة الجماهير فى صنع القرار ,وتحليل طبيعة المجتمع وغير ذلك من الامور الاجتماعية التى يتسم بها المجتمع المعاصر) [4].

ومن الجانب الاخر استطاع بعض علماء الاجتماع امثال(هوبهوس , روجرز , ميتون , محمد الجوهرى , السيد الحسينى) وغيرهم تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية بانها عبارة عن : عملية المشاركة فى التغير الاجتماعى بهدف إحداث تقديم مادى واجتماعى , بما فى ذلك المساواة والحرية , وغيرها من الحقوق التى تخدم غالبية الافراد فى المجتمع , واشار الى ان مفهوم التنمية الاجتماعية بهذا المعنى , يشير الى التغير الشامل لكل القوى الاجتماعية وغير الاجتماعية فى اتجاه محدد لتحقيق اهداف محدودة ومتفق عليها , وهو بذلك يتضمن فى محتواة عمليتى التغير والتغير معاً فى نفس الوقت[5] وتشير الاراء الحديثة فى هذه الاجاه امثال

---

(1) lOng osker < Econamic Devolopment planning and inter national cooperation

(2) بير بالوالدين : التنمية الاقتصادية : ترجمة جرانت اسكندر , القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر . بدون سنة , ص ص5-8-14

(3) محمد الجوهرى :علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث , اللقاهرة : دار المعارف ,1928, ص ص 144-145

(4)علية حسن حسين : التنمية نظرياوتطبيقياً , القاهرة : الهيئةالمصر ية العامة للكتاب ,1977, ص ص 5-7

(5)على الكاشف : التنمية الاجتماعية : المفاهيم والقضايا , القاهرة :عالم الكتب 1985, ص ص 11

(بوسكوف Boskoff) ايضا الى امكانية تحليل مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة اصبحت تستخدم التنمية الاجتماعية الشاملة , من خلال الى التغير المقصود والمستهدف , الذى يقوم على سياسة محدودة وتشرف عليه هيئات قومية وغير قومية وركز انصار هذا الراى على اهمية البناء الاجتماعى , بما فيه من موسسات ونظم اجتماعية وانماط للقيم ونمو العلاقات الانسانية ووسائل الاتصال والاعلام ومدى التحضير والحراك الاجتماعى والمساواة والانسجام العنصرى بين افراد المجتمع [1] وغير ذلك من الامور الاجتماعية .

وظهرت اراء اخرى مصاحبة للتطور الثقافى واالتغيرالاجتماعى الذى تعرض له المجتمع الدولى , اهتمت بتحليل مفهوم التنمية مركزة على النواحى الثقافية الذى يتضمنها مفهوم التنمية واطلقو عليها (مفهوم التنمية الثقافية)والذى يعنى به بناء الانسان معنوياً [2] وهذا يعنى مدى اهتمام علماء الاجتماع بالاهداف الثانوية للتنمية، فضلا عن انصارهذا الراى ركزو على الدور العظيم الذى يمكن أن تؤديه وسائل الاعلام والاتصال فى تحقيق اهداف وخطط التنمية [3] وهذه الاراء تجد ان مفهوم التنمية يشير الى بعض العمليات المعقدة والمتتالية المستمرة ,التى يقوم بها الانسان للتحكم بقدر ما فى اتجاهات وسرعة التغير الثقافى والحضارى فى مجتمع من المجتماعات بهدف اشباع حاجاته وهذا ما اشار اليه بعض الاراء السابقة والتى تعنى بان التنمية تغير مقصود وموجه ويسعى لتحقيق اهداف مرغوبة للنهوض بالمجتمع وتقدمه[4].

وفى ضوء التغيرات الدولية ظهر نظام دولى جديد , اهتمت هيئة الامم المتحدة ايضا بتحليل مفهوم التنمية واشارت اليه بانها عبارة عن :مجموعة الوسائل والطرق التى تستخدم من اجل توحيد جهود الاهالى والسلطات العامة ويهدف فى تحسين المستوى الاقتتصادى والاجتماعى والثقافى فى المجتمعات القومية والمحلية والعمل على خروج هذه المجتماعات القومية والمحلية والعمل على خروج هذه المجتماعات من عزلتها لتشارك بشكل ايجابى الياة القوومية وتسهم فى التقدم العام للبلاد ويركز تعريف الامم المتحدة للتنمية على عنصر اشتراك الاهالى فى كل الجهود التى تبدل فى المجتمع , والعمل على تقديم الخدمات الفنية والاقتصادية , سواء من جانب الحكومة او الهيئات الدولية والاهلية لدعم هذا الجهود.

وهنالك بعض الاراء التى اعتمدت فى تحليلها لمفهوم التنمية لكل ابعاد التنمية , سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية واجتماعية وعلمية وغيرها من الجوانب الاخرى يمكن احداث

---

(1) Paul B . Horton .c . hester . hunt , socloglogy ,fifth education ,london

(2) عمر محى الدين ، التخلف والنتمية . القاهرة : دار النهضة العربية 1971 ص ص 32-23 .

(3) عبد الباسط المعطى : الوعى التنموى العربى : ممارسة بحثية , القاهرة : درا الموافق العربى 1982 ص89.

(4) عبد المنعم شوقى : تنمية المجتمع : القاهرة الحديثة , 1969, ص ص 21-22

تنمية حقيقية تتعود بالنفع العام لجميع افراد الشعب , بالتركيز على جانب واحد وجوانب معينة دون الاخر , ولذا يطلق عليها اسم التنمية الشاملة[1].

ويشير بعض العملاء فى هذا الصدد الى ان مفهوم التنمية يتضمن بعض العمليات التى تبدل , وفقا لسياسات عامة لاحداث تطور وتغيير فى كل الابعاد مع الاعتماد على مشاركة الاهالىو الحكومة لمواجهة مشكلات المجتمع . بمعنى ان التنمية عملية تغير مقصودة وموجهة ولها مواصفات معينة , بغرض الوصول الى اهداف محدودة[2] .

وقد ظهرت الاونة الاخيرة فى القرن العشرين (النصف الثانى منه) بعض التحليلات الهامة لمفهوم منها :الاراءالتى ركزت فى تحليلها لهذا المفهوم على الاثار الناتجة او المصاحبة لعملية التنمية (المترتب عليها).

وهى تنتظر للتنمية من منطق القياس طبقا لمبدا المكسب والخسارة[3] وهذا على اعتبار ان التنمية عملية تودى الى زيادة فرص الحياة فى المجتمع , وقد لقى هذا التفسيراهتماما كبير لدى مخطط ومنفدى او المشرفين على برامج التنميةفى كثير من بقاء العالم كما ان هذه الاراء شجعت فى نفس الوقت على الاهتمام بمقايس حيث بدا معظم الدول الا ن تحسب الحسابات وخاصة التى تساعد فى امكانية التنبؤ با لنجاح ,وهذا ما اوضحه (شارل بتلهيم)فى مولفه (التخطيط والتنمية) كما اوضح ان التنمية بهذا المعنى تسهم فى خلق طرق جديدة ومرغوبة لمعظم الناس [4] دون التاثير على الفرص الاخرى فى المجتمع فى نفس الوقت , تسهم ايضا فى توفير حياة كريمة لافراد المجتمع , لانها تسعى للخير وتحقيق حياة افضل , وتسهم فى تطور المجتمع وتقدمه . ويشير (محمدالجو هرى) فى بعض مولفاته الى ان مفهوم التنيمة ينطوى على توظيف جهود الكل من اجل صالح الكل , وخاصة فى المجتمعات التى حرمت من مراحل النمو والتقدم , كما اوضح (عاطف غيث) ان مفهوم التنمية عبارة عن التحريك الكلى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ذلك من العمليات المرتبطة بالجوانب الاخرى , وهذا من خلال ايدلوجية لتحقيق التغير المستهدف , من اجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها , وذلك المعنى الذى يشير الى ان التنمية التى تستهدف احداث تغير اساسيا فى البناء الاجتماعى , بما تضمنه من تنظيمات

---

([1])محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث , مرجع سابق , ص ص144-145

([2]) شارل بتلهيم : التخطيط والتنمية , ترجمة, اسماعيل صبرى عبد الله : القاهرة : دار المعارف 1966, ص ص 8-9.

([3])عبد المنعم بدر: دراسات فى النمية الريفية , القاهرة , 1979 , ص ص 23,9-24.

([4]) محمد الكردى : التخطيط للتنمية الاجتماعية , دراسة لتجربة التخطيط الاقليمى فى اسوان , القاهرة : درا المعارف ,1977, ص ص 69-72.

مختلفة الاهداف وتعديلات الى الادوار والمراكز وتحريك الامكانية وهذا بجانب العمل الى تغير المواجهات الفكرية والقيمة وبناء القوى فى المجتمع

كما يشير (محمود الكردى) الى ان مفهوم التنمية له هدفا شامل لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع ويتجلى مظاهرها فى تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع المدنى ويتجلى مظاهرها فى تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى تضيف مكونات المجتمع , وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجمونو عية الموارد المادية البشرية المتاحة للوصول الى اقصى استغلال ممكن فى اقصر فترة مستطاعة , بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية العظمى من سكان المجتمع[1].

ويتضح كل التحليلات السابقة لمفهوم التنمية ان هذا المفهوم نال اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والسكان , واصبح الان ينظر اليه من الناحية الشمولية , خاصة بدا التغيرات والتطورات التى تعرض لها المجتمع الدولى فى النصف الثانى فى القرن العشرين , وان التركير على ان بعد او جانب واحد من جوانب التنمية لايفيد المجتمع بالمعنى الشامل , كما اتضح ايضا ان عملية تحديد مفهوم التنمية يتطلب فهم واستيعاب كافة ابعادها وكل موشراتها ومستوياتها ومعرفة التطور التاريخى للتخلف ولهذا يحاول الباحثو للتوصل بقدر الامكان صياغة مفهوم اجرائى للتنمية من خلال التحليلات السابقة ويمكنه ملائمة الواقع الاجتماعى , ويحقق الغرض فى نفس الوقت من عملية التنمية الشاملة , ويخدم ايضا قضايا هذا البحث من الناحية النظرية والتطبيقية كما تبين على النحو التالى .

## المفهوم الاجرائى للتنمية

التنمية عبارة عن مقصود او مستهدفة لاستغلال كل موارد المجتمع المتاحة استغلال جيد, بهدف استغلال جيد , بهدف احداث تغيرات واعية فى كافة جوانب المجتمع الاساسى والفرعية من خلال بناء ايدلوجى معين يتلاءم مع الواقع الاجتماعى , الذى يرتبط بالاتجاهات والمواقف الاجتماعية , والوعى الاجتماعى ومشاركة الاهالى بجانب الحكومة والقدرة على المبادى والتنشئة الاجتماعية والاعتماد على الذات والقضاء على التبعية الداخيلة والخارجية .

امل , ويرتبط بظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياية والثقافية والعلمية والصحية وغيرها من الجوانب الاخرى , كا انه يرتبط بالتصور التاريخى للتخلف , ويشير الى مدى خطورة التبعية فى هذا الشأن .

**العلاقة بين مفهوم التنمية والتخلف**

---

([1]) محمود الكردى : مرجع سابق , ص ص 75 – 77

يحتل مفهوم التنيمة اهمية كبرى بالنسبة لدول العالم الثالث والا انه وحتى وقت قريب لم يلقى اهتماما كبير ا من جانب الغرب , لانهم لم يركزوا اهتمامهم فى دراسة التخلف على منظورالعلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة , وهذا فضلا على سيطرة النماذج الغربية فى التخلف على تفكيرهم , والتى كان معظمها بالقصور والسطحية , وبعيدا كل البعد عن الموضوعية واحيانا ما كان يركز جوانب معينة من جوانب التخلف.

وكانت هذه النماذج تتضمن بعض معانيها خصائص ومفاهيم اخرى مثل التنمية والتدهور والتغير وغيرها من المفاهيم الاخرى القريبة الشبه من مفهوم التخلف[1].

وكان علماء الغرب يهدفون من وراء كل اخفاء اثار التخلف والنتائج المرتبة عليه , وان هذا سوف يجعلهم يلجئون الى تفسير عملية التخلف من حيث نشاتها واسباب تفاخمها[2] وهذا فى حد ذاته سوف يجعل الدول المختلفة تسعى جاهدة للقضاء عليه من خلال الاهتمام بالتنمية.

واوضحت بعض الاراء التى اهتمت بمفهوم التخلف بانه عبارة عن استاتيكية ثابتة , وان التخلف عملية تاريخية نشات بفعل ظروف معينة تفاعت الى نحو يودى الى ظهور السمات والخصائص السلبة المرتبطة به[3].

كما يشير بعض الاراء الاخرى لمفهوم التخلف بانه ظاهرة كلية معقدة الجوانب تتكامل فيما بينها بشكل جدلى , يترتب عليه تماسك الظاهرة وتزيد من مقوماتها للتغير , وهذا ماوضح (سير امين) لمفهوم التخلف من خلاله تحليله لبعض موشرات التخلف فى البلاد النامية والمختلفة على انه : عملية اجتماعية تاريخية متعدة الاغراض اوجدتها القوى الخارجية و الداخيلة ونمت فى اطارها خصائص وسمات خاصة بهذه الدول النامية والمختلفة مثل :

انخفاض مستوى المعيشة والدخل وتركيز النشاط القتصادى على المواد الاولية، انخفاض المستوى العلمى والثقافى والصحى وغير ذلك من السمات الاخرى المرتبطة بالتخلف، وهذه السمات والمؤشرات تسعى الدول النامية والمتخلفة لتغيرها من خلال عملية التنمية وهذا ما وضحته التحليلات السابقة لمفهوم التنمية[4].

---

([1]) اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام عالمى جديد . دراسة قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية , مرجع سابق , ص ص 46-48

([2]) Berstcicn , underder dvorlopment and development , London, op cit p p 25,62,28,30

([3])سمير امين : التراكم على الصعيد العالمى , نقد نظرية التخلف : بيروت : دار بن خلدون , 1978, ص ص 14 - 32-30-27

([4]) فواد مرسى : التخلف والتنمية دراسة التطور الاقتصادى , بيروت دار المستقبل العربى , 1982 ص ص 8 -11 13 -19 23 .

ومن زاوية اخرى يوكد السيد (السيد الحسينى) من خلال تحليله لكثير من نمازج ونظريات التنمية والتخلف، بان هنك علاقة بين مفهوم التنمية والتخلف، وان التنمية هى السبيل الوحيد للقضاء على التخلف، كما اوضح ايضا ان هذه العلاقات وزدادت وضوحاً وبعد اجتماع علماء الاجتماع فى النصف الثانى من القرن العشرين يتحليل ظاهرة التفاول الدولى، لمعرفة اسباب عوامل التخلف فى دول العالم الثالث ومحاولة رسم الاستراتيجية الشمولية الملائمة لتنميتها[1].

وهذا فى الوقت نفسه لن يتم بمعزل عن التشخيص الموضوعي والتاريخى والبنائى لمفهوم التخلف، واضافة الى هذا يتطلب ايضا فهم التنسيق الاجتماعى فهما كليا، مع ضرورة الاهتمام بالاوضاع الداخلية والخارجية، وعن طريق اطار مما يشير الى وجود عاقة ارتباط بين المفهومين، كما يشير الى انهما قضية واحدة ذات بدين مترابطين ويصعب الفصل بينهما[2].

واوضحت معظم دراسات التنمية , بل وكلها انها تناولت فى مضمونها تحليلاً شاملاً لعوامل التخلف واهم اسبابها وموشراته من الناحية الناريخية , لاعتباره عملية تاريخية بنائية كلية شاملة، وانها تتطلب برنامج تنموى متكامل , يسهم فى نقل المجتمع المراد تنميته من حالة التخلف الى حالة اكثر تقدما , وان دراسة التنمية فى اى مجتمع تتطلب من المهتمين بها معرفة مصادر التخلف، وواقع المجتمعات .

يعكس صور التقدم والتنمية فى المجتمع واوضحوا بعض الانتقادات التى يمكن ان توجه للتحديث منها :

1. اختصار تطبيقه على المجتمعات المتقدمة .
2. وصعوبة تطبيقه على الدول المتخلفة .
3. اعتماد مفهوم التحديث على النقل والمحاكاة والتكنلوجيا والتصنيع .
4. اعتماد مفهوم التحديث على نقل النمازج الغربية للمجتمعات النامية .
5. ارتباط مفهوم التحديث ببعض السمات العصرية .
6. ارتباط مفهوم التحديث بالمفهوم الغربى وعجزه عن فهم خصوصيات العالم الثالث وحقيقة النمو فيه وامكانية الذاتية مما جعله عرضة للانتقادات .
7. انه صورة جديدة من صور التبعية على العالم الثالث .

---

([1]) محمود الكردى : التخلف ومشكلات المجتمع المصرى , ط1 , القاهرة : دار المعارف , 1979 , ص ص , 26-27-32-34-74-75

([2]) السيد الحسينى : التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية , القاهرة : دار المعارف 1982,ص ص 133-139-141-143.

8. وعلى الرغم من ذلك كله فانه احياناً ما يستخدم كمرادف للتنمية ، مما يشير لوجود العلاقة بين مفهوم التحديث والتنمية .

**العلاقة بين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعى :**

تعددت الاراء والنظريات حول مفهوم التغير الاجتماعى ، لكثرة استخدامه وشيو عية فى الحياة اليومية ولكثرة التغيرات وتنوعها والنقاش والجدل الذى دار حولها ، وقد اشار انصار النظرية الوظيفية لمفهوم التغير الاجتماعى ، على انه يرتبط بالتيارات والعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،وان مفهوم التنمية يرتبط بنفس هذه العوامل ايضاً مما جعل بعضهم يشير لوجود علاقة بين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعى كما نظر انصار الفكر الماركسى للتغير الاجتماعى من خلال تحليلهم للتغيرات التى تحدث فى مجال الانتاج [(1)]، وهذا المعنى قريب الشبه من بعض مفاهيم التنمية الاقتصادية وذلك لتوضيح العلاقة بين مفهوم التغير الاتماعى والتنمية ، ورأى بعض علماء الاجتماع المهتمين بدراسة التغير الاجتماعى والتنمية ، ان مفهوم التنمية يعبر عن مجموع ظواهر التغير الاجتماعى الواعى والموجه وهذا المعنى هولب عملية التنمية من نواحى عديدة ، فنجد منهم من حاول استغلا ل بعض اهداف التنمية لتوضيح هذه العلاقة باعتباران التنمية تهدف لاحراز تغير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة [(2)]

وهذ مااشار اليه(عاطف غيث ) من خلال دراسته عن التغير الاجتماعى فى الريف المصرى ، وكذلك (محمود عودة ) فى دراسته عن وسائل الاتصال والتغير الاتماعى فى الريف المصرى ، ومنهم من حاول استخدام بعض مفاهيم التنمية والتى تشير فى معناها الى مظاهر النمو والتغير والديناميه الاجتماعية ، ومنهم من حاول استغلال تاثير التغير الاجتماعى على البناء من الناحية البائية والوظيفية ، وعلاقة ذلك بالتنمية ومدى ارتباط التنمية بها ، ومنهم من استغل بعض مفاهيم التغير الاجتماعى بانه عبارة عن التحول والتبدل الذى يحدث فى المجتمع ، وهذا ما اشار اليه (نلسن nelson ) فى تحليله لمفهوم التغير الاجتماعى كما حاول ايضاً (اوجبرن ogbern ) تحليل مفهوم التغير الاجتماعى وربطه بالتكنلوجيا التى تساعد فى حدوث التغير ، وهذا فى حد ذاته احد متطلبات التنمية الشاملة ، والذى يعنى استخدام التكنلوجيا الحديثة لاحداث التنمية المطلوبة، وفى هذ الشان ايضاً اوضحت (علية حسن حسين) من خلال دراستها للتنمية توضيح هذه العلاقات من خلال تحليلها لمفهوم التنمية بانه عبارة عن تغير،[3] مستهدف ومخطط له ( 2

---

[1]- Moore – W. E: ***Socialictange,*** prentice Hall, New Jersy, 1963, p.p. 89-90

[2] - Lundberg and otlicrs, Sociology, New York, 1963, p.p. 975, 977, 979

( 1 ) محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى ، الدار العربية للطباعة والنشر / 1965 م ص96 - 97

) وهو بذلك يتضمن فى محتواه معنى التغير الاجتماعى ، والذى يوضح مدى العلاقة بين مفهوم التنمية والتغير الاجتماعى، كما اوضحت ايضاً ان افة مفاهيم التنمية تتضمن فى محتواها التغير، وان اهداف التنمية فى أي مجتمع تسعى فى الوقت نفسه لاحداث هذا التغير وهذا يوضح العلاقة بينهما .

**العلاقة بين مفهوم التنميةوالمشاركة :**

اهتم العلماء والمفكرون بمفهوم المشاركة لاهميته فى كل جو انب الحياة الاجتماعية وهذا على الرغم من محاولة بعضهم النظر اليه من مفهوم ضيق او جزئى مثل :

عضوية الجماعات والتنظيمات الو عية ، بغرض خدمة التنمية فى المجتمع المحلى ، فى حين نظر اليه البعض الاخر من منظور اعم واشمل على انه استراتيجية شاملة تتجه الى الانسان من حيث قيمة وموجهاته ،وكثيراً ما اجريت دراسات حول موضوع المشاركة بهدف تحديد مفهومها المحورى والكشف عن دورها البارز فى عملية التنمية ، ومعظم هذه الدراسات اشار الى ان ظاهرة اللامبالاة (Apathy الفتور) ، الامتناع السلبى تاثرت جميعها بما ترسب من عادات بين افراد المجتمع المراد تنميته ، وانها شكلت فى الوقت نفسه عوائق كثيرة بالنسبة لمشروعات واهداف التنمية نتيجة عدم تحقيق قدر ملائم من المشاركة ، واوضحت ايضاً ان عملية المشاركة تعد من اهم العمليات التى تسهم فى نجاح الخطط التنموية في أي مجتمع . [1]

ويشير ( نيلز اندرسون N.Anderson ) فى هذا الصدد بقوله : مافائدة التخطيط الديمقرافى للتنمية فى وقت يكون المجتمع المراد تنميته فى موقف سلبى مما يجعل التنمية لا تحقق اهدافها ، وهذا يوضح اهمية المشاركة فى تحقيق التنمية لاهدافها ، وفى هذا الوقت نفسه يوضح ويشير لوجود علاقة بينهما

باعتبار كذلك ان البشر صناع التنمية وهم الذين يتوقف عليهم دور المشاركة ، وهم غاية التنمية وهدفها الاساسى ، مما جعل العلماء يهتمون بالمشاركة ويعتبرونها من العوامل المساعدة فى نجاح التنمية وتحقيقها لاهدافها. [2]

على جانب اخر نظر البعض منهم الى مفهوم المشاركة على انه يعنى تعبئة الجماهير ازاء الفكر التنموى ويجب على مخططى ومنفذى برامج التنمية مراعاة المشاركة الايجابيةو هذا ما اكده ( سيمون براند simon brand ) من خلال اهتمامه بموضوع المشاركة ، وابراز دورها واهميتها فى بلورة مشاريع التنمية ، واضاف قائلاً ان المشاركة تؤدى الى تطور المجتمع وتقدمه ، كما اوضح ان هناك بعض مفاهيم التنمية واهدافها تتضمن فى محتواها معنى المشاركةو ان

---

( 2 ) علية حسن حسين:التنمبة نظرياًوتطبيقاً ، مرجع سابق، ص ص5 -8

[1] - Anderson. N. Uroban community, a world perspective, London, 1960, p.p 977-978

[2] - Colen, M. L. Renewing owt cities twenticth century, Fund, New York, 1963, pp 163

المشاركة تعد احد عناصر التنمية الشاملة(1 ) الامر الذى جعل بعض البشر يشير الى العلاقة بين مفهوم المشاركة والتنمية [1]

**العلاقة بين مفهوم التنميةا وتنظيم الاسرة :**

تعتبر مشكلة تزايد السكان من اكث المشاكل التى تواجه المجتمع العالمى وتعوق بشكل كبير التنمية ، لذا اهتم بها العلماء لمعرفة اسبابها وكيفية علاجها وايجاد الوسائل او الحلول المناسبة لها ، وقد اجتمعت معظم الدراسات على ان تنظيم الاسرة احد العوامل العاملة فى حل المشكلة السكانية ، وهذا من خلال استخدام وسائل الاتصال والاعلام الحديثة ، باعتبارها اكثر الوسائل تاثيراً ، وخاصة فى المجتمعات النامية ، التى تتميز بسرعة تزايد سكانها .

ويشير علماء الاجتماع الى ان مفهوم تنظيم الاسرة ارتبط باقتصادها ومستوى الدخل فيها ، والحالة التعليمية والاجتماعية والصحية وغير ذلك من المؤشرات ذات العلاقة بالتنمية ، وان التنمية هى الطريق الوحيد للنهوض بهذه الاحوال ، مما يشير بالعلاقة بينهما ، لان مفهوم تنظيم الاسرة يساعد التنمية لاهدافها فى مجتمع يتزايد فيه السكان بمعدلات اسرع من معدلات التنمية والاجابة على ذلك توضح العلاقة بين مفهوم تنظيم الاسرة والتنمية كما تشير هذه الاراء الى ان السكان يمثلون اهم عنصر فى البناء الاجتماعى والتنمية هدفها الاساسى النهوض بهذا البناء عن طريق احداث تغيرات ملائمة تهدف لتطوره وتقدمه وهذا ما اشار اليه كلا من ( سبنسر ، كارل ماركس) فى معالجتهم للبناء الاجتماعى وعلاقة هذا البناء بموارد الانتا ج ، وعلاقة ذلك بالتنمية لارتباطها بالعنصر البشرى وموارد الانتاج فى المجتمع.

**العلاقة بين مفهوم التنميةوالامية :**

اهتم علماء الاجتماع بدراسة التنمية وتحليل مفهومها ومعرفة العوامل التى تساعد فى انجازها وتجعل المجتمعات تقبل عليها وكذلك العوامل التى تعوق مسيرتها ، وتحول دون تحقيقها لاهدافها ، ومن هنا اشار هؤلاء العلماء الى مفهوم الامية ( مشكلة الامية ) بأنها تعد من اهم العوامل والاسباب التى تعوق مسيرة التنمية وهذا ما اوضحته العديد من الدراسات الاجتماعية والتى اهتمت بالتنمية ، وخاصة فى دول العالم الثالث ،و التى تتميز بارتفاع نسبة الامية فيها ، وكما اشارت هذه الدراسات الى اهم العوامل والاسباب التى ساهمت فى ارتفاع نسبة الامية فى هذه المجتمعات ولذا نجد ان معظم دول العالم الثالث اهتمت بمشكلة الامية ، ومحاولة معرفة اسبابها ، ومن خلال هذا الاهتمام حاولت هذه الدول تحليل مفهوم الامية واوضحت انه يرتبط بالنواحى الاقتصادية ، وانه يؤثر بشكل مباشر على العمال فى الانتاج ويعوق التقدم الاقتصادى ويرتبط بالنواحى الاقتصادية والعلمية والصحية ، وكل هذه النواحى ذات صلة وثيقة بعملية

[1] - Werren, Rolend: Types of purposive, social change, at the community level , London , p 165. pp 178-179

التنمية ، مما جعل العلماء يهتمون بها ويحاولون القضاء على الامية من خلال التخيط الجيد فى كافة المجالات الموجودة بالمجتمع ، وهذا فى حد ذاته يخدم قضايا فى المجتمع ، لان النهوض بهذه النواحى والمجالات تعنى التنمية ، مما يشير الى العلاقة بين مفهوم الامية والتنمية .

**العلاقة بين مفهوم التنمية ونمط الانتاج السائد فى القرية :**

ارتبط مفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم نمط الانتاج السائد فى المجتمع، وخاصة المجتمعا ت الريفية ، باعتبار ان نمط الانتاج البدائى الذى يعتمد على استخدام الوسائل البدائية ، يؤثر فى كمية ونوعية الانتاج وهذا بالتالى يؤثر فى عملية التنمية لانها ترتبط بنمط الانتاج ، كما ان هدف التنمية الاساسى يسعى لتحسين وتعديل نمط الانتاج السائد فى المجتمع حتى يتلائم مع طبيعة التطور الحضارى فى العالم ، الامر الذى جعل المهتمين بالتنمية يركزون على نمط الانتاج فى المجتمع وتغيره للنهوض بالتنمية وبعض المفاهيم القريبة الشبه منه ، ان مفهوم التنمية متشعب الجوانب ، وتضمن فى محتواه العديد من الابعاد الاساسية فى المجتمع مما جعل بعض العلماء يركزون على بعض هذه الجوانب دون غيرها ، وكما نرى ايضاً مدى مدى تنوع وتعدد اهداف التنمية التى نسعى لتحقيق بعضها ، ويركزون على بعض المفاهيم التى تخدم هذه الاهداف ، وهذا فى حد ذاته جعلهم يخططون بين هذه المفاهيم التى تخدم هذه الاهداف وهذا فى حد ذاته جعلهم يخططون بين هذه المفاهيم ومفهوم التنمية ، مما جعلنا نسع لتوضيح هذه المفاهيم ومدى العلاقة بينهما ، بغض النظر عما اذا كانت هذه العلاقة ترتبط بمفهوم التنمية نفسه او ترتبط باحد ابعاده او جوانبه وكذلك المفاهيم التى ترتبط باهداف التنمية ، او بالعوامل التى تسهم فى تحقيقها ، والتى جعلت المجتمعات تسعى لتحقيقها وكذا العوامل التى تعوق التنمية وتعرقل خططها ، وهذا ما نراه من خلال التحليل السابق ، الذى اوضح المدى بين مفهوم التنمية والتخلف كما انها تسعى لاحداث تطور فى المجتمع المراد تنميته ، الامر الذى جعل البعض يشير لو جود علاقة بين التنمية والتطور ،وكما ان التنمية ايضاً تسعى لتقدم المجتمع ، مما جعل ايضاً بعض الاراء تخلط بينهما ، وتشير فى نفس الوقت للعلاقة بينهما وكما نرى من خلال التحليل السابق ايضاً ان مفاهيم التنمية كلها تتضمن فى محتواها كل من التغير الاجتماعى والتحديث ، وهذا بالتالى جعل البعض يشير للعلاقة بينهم ، ولم يقتصر الامر عند هذا الحد ، بل ان المهتمين بدراسة التنمية ايضاً حاولوا تحليل الاسباب والعوامل التى تعوق مسيرة التنمية من خلال تحليل بعض المفاهيم مثل ( تنظيم الاسرة ، المشكلة السكانية ، الامية المشاركة ، نمط الانتاج السائد ومدى العلاقة بين هذه المفاهيم ومفهوم التنمية من جانب ، ولماذا خلط بعض العلماء بينهم واستخدموا بعضها بمعنى واحد تقريباً ، ولخدمة قضايا البحث النظرية والميدانية.

## الصراع والنظام الاقتصادي:

تعتبر العلاقة بين الصراع الاجتماعي والعوامل الاقتصادية من العلاقات المعقدة فالحقيقة أن التغيرات الاقتصادية التي قد تسهم في ثراء وأمن بعض الجماعات قد تخلق أيضا التعاسة والمعاناة للبعض الآخر .

لذلك يري جورج سمبسون أن هناك ارتباطا ايجابيا بين الصراع والنظام الاقتصادي ، ذلك أن النظام الاقتصادي بطبيعة تكوينه الديناميكي يفرض علي أطراف العملية الاقتصادية الدخول في حالة صراع ، كما قام سمبسون بتصنيف الصراع وفقا لنوع النشاط الذي يقوم فيه ، فالصراع الذي يقوم داخل النشاط السياسي يعتبر صراعا سياسيا وذلك الذي يتم داخل النشاط الاقتصادي يعتبر صراعا اقتصاديا وهكذا . [1]

هذا وتقوم العلاقات الاجتماعية عادة علي أساس من التعاون والمصالح المتبادلة داخل المجتمع ، إلا أن فشل النظام الاقتصادي في تحقيق العدالة في الإنتاج والتوزيع قد يؤدي في البداية إلي قيام حالة من التنافس بين أفراد المجتمع أو بين احدي الجماعات وجماعات أخري ، والتنافس يعتبر أحد أشكال التفاعل الاجتماعي سواء بين الإفراد أو الجماعات . وهو يعني في هذه الحالة أن هناك احتياجات معينة سواء بالنسبة للإفراد أو الجماعات إلا أن الموارد المتاحة لا تستطيع الوفاء بهذه الاحتياجات ، ومن ثم ينشأ التنافس للفوز بهذه الموارد النادرة .

والتنافس يعتبر أحد خصائص المجتمع الحديث بتعقد تركيبة وأتساع رقعته وتزايد حجمه ، تلك الأمور التي تؤدي بدورها إلي تزايد الحاجات والمطالب وارتفاع مستوي الطموح والذي يقابله في نفس الوقت ندرة في الموارد وعدم القدرة علي إشباع هذه الحاجات . [2]

وكما تتسبب العوامل الاقتصادية في قيام الصراع داخل المجتمعات فأنها قد تكون سببا في قيام الصراع بين مجتمع وآخر ، ولقد شهد الماضي العديد من الغزوات الاستعمارية للسيطرة علي الدول الغنية بمواردها الطبيعية . والصراع في هذه الحالة يأخذ أكثر من مسار، فهو صراع بين الدول الاستعمارية والدول الغنية بالموارد ، كما أنه نزاع بين الدول الاستعمارية وبعضها البعض للفوز بأكبر نصيب من هذه الموارد .

كما أن العصر الحديث لا زال يشهد نزاعا اقتصاديا بين أكثر دول العالم تقدما ولاسيما بين الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية واليابان، إلا أنه مع تطور المجتمعات فأن بعضها بدأ في السعي الي تكوين بناءات اقتصادية تجمع بين عدد من الدول ذات الاهتمامات الاقتصادية المتبادلة ، وتعتبر السوق الأوربية المشتركة خير مثال لهذه البناءات الاقتصادية وعلي الرغم من

1 - George Simpson, ***Conflict and Community – A Study in Social Theory*** T.S Simpson, N. Y, 1937, p.24

2 - Emery S. Bogardus, ***Sociology*** , The Mecmillan Co; N.Y, 1654, p.31.

أن وجود مثل هذا السوق لا يمنع من قيام خلافات بين الدول الأعضاء ، إلا أن وجود سلطة عليا لهذا السوق يتكفل بعلاج أسباب هذه الخلافات .

إلا أن أخطر أشكال النزاع ذلك الذي يأخذ شكل العقوبات الاقتصادية مثل إيقاف التعامل التجاري بين دولة ودولة أخري أو منع بيع سلعة معينة إلي دولة بالذات ،ذلك أن كل دولة تضع نظامها الاقتصادي علي أساس ما تتيحه مواردها الطبيعية من إمكانيات وعلي أن يتكفل هذا النظام الاقتصادي باستيراد احتياجاته الاخري من دول معينة ، لذا فأننا نلاحظ أن كلا من القوتين العظميين يحرص علي توافر نوع من الاكتفاء الذاتي والذي يكفل عدم رضوخ احدهما لضغط الآخر، ورغم سبق استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لسلاح حظر تصدير القمح للاتحاد السوفيتي كعقوبة اقتصادية إلا أن الملاحظ أن العقوبات الاقتصادية بين القوتين العظميين لا تحقق النتائج المطلوبة حيث تستطيع كلا منهما تعويض السلع المحظورة بمساعدة الدول الصديقة لكل معسكر .

إلا أن العقوبات الاقتصادية تصبح ذا أثر كبير بالنسبة للدول الأخرى والتي لا يملك حلفاؤها وأصدقاؤها القدرة علي تعويضها عن السلع المحظورة .

والخطورة التي تكمن في فشل العقوبات الاقتصادية أن الخطوة التالية قد تكون استخدام القوة المسلحة . [1]

كما قد يأخذ النزاع شكل الحرب الأهلية أو الانفصالية في بعض المجتمعات حين تختلف وجهات النظر بين الفئات المتصارعة حول المصالح الاقتصادية ، فبينما يري اليساريون أن البورجوازية قد باعت نفسها للدولة في مقابل الحصول علي المزايا الاقتصادية والمكانة الاجتماعية وأن عليهم لاسترداد حقوقهم المسلوبة أن يقاوموا هذا الاتجاه ، فإننا نجد أن البورجوازية في نفس المجتمع قد تري أن ارتباطها بالنظام القائم لا يمنحها مزايا بالقدرة الكافي وأنها تستطيع أن تحقق وضعا أفضل في حالة انفصالها من هذا البناء ،وبذلك يمكن أن يؤدي النزاع حول المزايا الاقتصادية إلي تفتت الدولة الواحدة إلي دويلات . [2]

هذا بينما يشير أيان رو كسبورو إلي أن هناك نوعان من التناقض والنزاع يسودان دول العالم الثالث ، النوع الأول هو النزاع ضد التبعية ومن اجل الحرية الوطنية والتنمية الاقتصادية ، والنوع الثاني النزاع ضد الطبقة الحاكمة ،ورغم أن كلا من هذين الشكلين ينتمي ألي أصول تاريخية لطبقات اجتماعية مختلفة هما البورجوازية والبروليتاريا وخاصة في دول العالم الثالث حيث يتضمن البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات كلا الشكلين في نفس الوقت

1 - John Rex, ***Social conflict*** , Published in the United States of America. By Longman Inc., New York, 1981, pp.76-79.

2 - Ibid. p.84

## ألمبحث الثالث

## مفهوم التنمية البشرية (Human Development)

هي عملية توسيع اختيارات الشعوب والمستهدف بهذا هو أن يتمتع الإنسان بمستوى مرتفع من الدخل وبحياة طويلة وصحية ،بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم. ففى عام 1991 صدر تقرير التنمية والذي أكد فيه ان التنمية البشرية لا تؤدى مهامها بدون أن يكون هناك نموا اقتصاديا مصاحبا وإلا لن يكون هناك تحقيق في تحسن في الأحوال البشرية عموما. عام 1994 صدر تقرير التنمية من الأمم المتحدة الذي أكد فيه ان التنمية البشرية هي نموذج من نماذج التنمية والتي من خلالها يمكن لجميع الأشخاص من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين. وهو يحمى كذلك خيارات الاجيال التي لم تولد بعد. ويخلص التقرير إلى أن التنمية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة.

### :ما هي التنمية البشرية؟

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرخاء للمجتمع، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس وللناس.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات. والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية علي هذه الكوكب وانتمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة .إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها. إن هدف التنمية تعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير

تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداةً للتقدم .

إن المنافسةَ الشرسة بين الشركات الإقليمية والمحلية بشكل عام، والعالمية العملاقة العابرة للقارات، ومتعددة الجنسيات بشكل خاص، فَرَضت منذ عقود زمنية قليلة وتحديداً بعد ظهور مصطلح العولمة للوجود على هذه الشركات الاهتمامَ بالاستثمار في تنمية الموارد البشرية، إذ أصبح يقيناً لديها أن العنصرَ البشريَّ لا يمكن أن يُستبدل بالتكنولوجيا مهما تطورت وتقدمت، فالعنصرُ البشري هوالمفكِّر، وهو المبدعُ، وهو المبتكر، وهو المطور، ولكي تتمكن هذه الشركات من زيادة حصتها في الأسواق، أو المحافظة على حصتها السوقية على أقل تقدير فلا بد لها من تقديم منتجاتٍ ذات جودة عالية، وميزات خاصة، تُرضي من خلالها طُموحَ المستهلكين..وأيقنت هذه الشركاتُ أنَّ هذه الجودةَ، وتلك المميزات الخاصة لن تتحقق بالتكنولوجيا وحدها، بل بفكرٍ ومهارة وفاعلية وسواعد العناصر أو الموارد البشرية، ومن ثم فإن زيادةَ حصة الشركات أو المنظمات في السوق، وبالتالي زيادة أرباحها، لن يتأتى إلا من خلال زيادة الاستثمار في العنصر البشري، الذي يساعد بشكل مباشر وغير مباشر على تحقيق زيادة الأربح.

**اولاً : التنمية البشرية كمفهوم عام :-**

بدأ مفهوم التنمية البشرية يتضح عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج البلدان التي شاركت في الحرب مصدومة من الدمار البشري والاقتصادى الهائل وخاصة الدول الخاسرة. فبدأ بعدها تطور مفهوم التنمية الاقتصادية وواكبها ظهور التنمية البشرية لسرعة إنجاز التنمية لتحقيق سرعة الخروج من النفق المظلم الذي دخلت فيه بسبب الحروب. ومن هذا التاريخ بدأت الأمم المتحدة تنتهج سياسة التنمية البشرية مع الدول الفقيرة لمساعدتها في الخروج من حالة الفقر التي تعانى منها مثل ما قامت به مع كل من : بنجلاديش وباكستان وغانا وكولومبيا وكثير من الدول الأخرى. تطور مفهوم التنمية البشرية ليشمل مجالات عديدة منها : التنمية الإدارية والسياسية والثقافية، ويكون الإنسان هو القاسم المشترك في جميع المجالات السابقة. ولهذا فتطور الأبنية : الإدارية والسياسية والثقافية له مردود على عملية التنمية الفردية من حيث تطوير انماط المهارات والقيم والمشاركة الفعالة للإنسان في عملية التنمية إلى جانب الانتفاع بها. وعلى هذا يمثل منهج التنمية البشرية الركيز الاساسية التي يعتمد عليها المخططون وصانعو القرار لتهيئة الظروف الملائمة لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبعد كل هذا يمكن إجمال القول أن التنمية البشرية هو المنهج الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع وتحسين النوعية البشرية نفسها.

**ثانياً :كلمةالتنمية البشرية:**

من أبسط تعريفات مصطلح أو مفهوم كلمة التنمية البشرية أنها يقصد بها زيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات لدى الأفراد، أي أنها علم تعلم المهارات للوصول إلى النجاح في أي مجال من المجالات، كما يمكننا القول بأنها علم يهتم بـ تطوير الذات .فعلم التنمية البشرية هو مجال يهدف إلى الاهتمام برفع كفاءة الإنسان مع من حوله في شتى مجالات التعامل، سواء أكانت نفسية أم اجتماعية، وتخليصه من أية مشاعر أو تصرفات أو جوانب سلبية، ومحاولة الارتقاء بمستوى تعامله مع الآخرين.

يجب علينا أيضا أن نوضح الفرق بين مصطلح تنمية بشرية (HumanDevelopment) و الموارد البشرية (Human Resources ) والتي يرمز لها اختصارا HR فكلاهما مختلف عن الآخر تماما ، حيث يهدف علم التنمية البشرية إلى تنمية مهارات الفرد بصفة عامة أما علم تنمية الموارد البشرية أو إدارة الموارد البشرية فهو يهدف إلى إدارة وتخطيط وتنظيم العمل بين مجموعة موظفين في إدارة ما للعمل على زيادة الانتاجية بما يخدم المؤسسة التي يعملون بها ، ونحن هنا بصدد الحديث عن دراسة علم التنمية البشرية وليس الموار د البشرية

## لماذا نحتاج إلى علوم التنميه البشرية أو التنمية الذاتية

إن وظيفة علوم التنمية البشرية هي وضع قواعد ومحاكاة التفوق البشري بحيث نرى أمامنا قواعد واضحة لكيفية الحصول على نفس النتائج أو نتائج مقاربة كالتي حصل عليها الناجحون في حياتهم. فكما نحتاج إلى علم النحو لنعرف أن هذا مرفوع وهذا منصوب وهذا مجرور وبالتالي ننطقه النطق الصحيح ، فإننا كذلك نحتاج إلى علوم التنمية البشرية لنعرف كيف فكر فلان وخطط فلان وتصرف فلان وغيره من الناجحين، وبالتالي نتمكن من الوصول للنتائج الإيجابية التي وصلوا إليها.وينقسم علم التنمية البشرية إلى قسمين رئيسيين:الأول: الأول معرفة سلبيات الإنسان وما يعوقه عن الإنتاج ( نقاط الضعف أو الخلل ) ومحاولة إصلاحها ، وذلك بالتخلص من المشاعر السلبية الخوف والقلق والغضب عدم الثقة بالنفس الأفكار السلبية ، عدم وضوح الرسالة والرؤيةو الهدف 0الثاني :معرفة إيجابيات الإنسان وما يساعده على زيادة إنتاجه ( نقاط القوة أو المميزات (ومحاولة تقويتها وتعزيزها ، وذلك بمعرفة التخطيط الجيد وا دارة الوقت والتحكم بالذات و التفكير الإيجابي و زيادة الثقة بالنفس.التنمية البشرية - البرمجة اللغوية العصبية - ما الفرق بين المصطلحين ؟[1] (1)

**التنمية البشرية :-**

[1]

إحتل رأس المال المادي أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي المتعلق بالتنمية الاقتصادية .

وقد ركز الفكر التقليدي علي أن نجاح عمليات التنمية و الجهود الإنمائية للدولة تظهر من خلال تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، استنادا إلي أن هذه الزيادة تضمن في حد ذاتها تحسن مستوي المعيشة والقضاء علي المشاكل التي تعاني منها الدول النامية .

إلا أن التجربة العملية لاستراتيجيات التنمية التي انطلقت من المبادئ السابقة أثبتت أنة علي الرغم من تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، إلا أن مشكلات هذه الدول قد تزايدت وزاد سوء الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول ، حيث عانت من زيادة حدة التضخم وتفاقم مشكلات البطالة والإسكان وانخفاض مستويات المعيشة وزيادة حدة التفاوت في توزيع الدخول ، وقد أكد ذلك علي أن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالتأكيد إلي تحقيق التنمية بمفهومها الشامل .

وقد شهد الفكر الاقتصادي مع نهاية الستينات من القرن السابق اهتماما برأس المال البشري باعتباره أحد العوامل الرئيسية المسؤوله عن حدوث النمو الاقتصادي وأبرزت نظريات التنمية أن الاستثمار في مجال التعليم والصحة يؤدي إلي زيادة القدرات البشرية وارتفاع مستويات الإنتاجية وزيادة الإنتاجية للأفراد ، مما يؤدي إلي تحقيق النمو من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، وقد وجدت دلائل كثيرة علي أن مساهمة رأس المال البشري في النمو أعلي مما تساهم به الموارد الطبيعية ورأس المال أو كلاهما في بعض الحالات ، وشهد عقد التسعينات من القرن السابق منهجا جديدا للتنمية يقوم علي أساس أن التنمية البشرية هي الهدف النهائي لعمليات التنمية في أي دولة ، فالتخلف من وجهة نظر هذا المنهج لا يعتبر افتقارا للدخل ولكنه افتقارا للقدرات البشرية ، ولذا يقوم منهج التنمية البشرية علي أن رفع قدرات الأفراد تعتبر هدفا لعملية التنمية يجب التنمية البشرية التي بدأ إصدارها منذ عام 1990 تحقيقه .[1] ويعني هذا التنمية البشرية تدور حول الإنسان باعتباره تقارير. (1)

– فالتنمية البشرية وفقا لهذا المفهوم تشتمل علي مجموعة كبيرة من الخيارات ، لعل أهمها:

- مستوي معيشي لائق تحقيقه من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل
- مستوي لائق من التعليم
- مستوي لائق من الرعاية الصحية والتغذية الملائمة
- توفير فرص العمل الكريمة التي تضمن تحقيق مستوي ملائم من الدخل

( 2 ) الدكتور/محمدعبدالعزيزعجيمة وا خرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق 0 0 201 م0 ص87

- العيش في بيئة نظيفة خالية من التلوث
- إتاحة الفرصة لكافة الأفراد المشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع
- تمتع الأفراد بالحرية السياسية والاجتماعية

، وتتمثل هذه الخيارات في ثلاثة خيارات أساسية وهي :

أ. الدخل : فأفراد المجتمع لابد وأن يحصلوا علي الموارد اللازمة لتحقيق مستوي معيشي ملائم ولائق لكي يحيوا حياة كريمة ، ولذا فإن رفع مستوي الدخل الحقيقي للأفراد يعتبر من أهم الخيارات التي ترتكز عليهاإستر اتيجية التنمية البشرية .[1]

ب. الصحة : فالرعاية ضمان للأفراد للتمتع بحياة خالية من العلل والأمراض ، وتسهم في زيادة إنتاجيتهم في الوقت نفسه . (1)

ج. التعليم : فمن المسلم به أن القدرة الإنتاجية لأي دولة تعتمد علي الصيد المتوفر لديها [2]من رأس المال البشري . وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الإنتاجية - التي تقاس بمتوسط نصيب العامل من الناتج القومي الإجمالي – ترتبط ارتباطا وثيقا بالثروة التعليمية . فبالنظر إلي سبل المعرفة المتوفرة حاليا والتغير في التكنولوجيا يمكن الربط بين استمرارية النمو الاقتصادي ، والتغير في .

د. الوظائف المرتبطة بالتطور التكنولوجي والقدرة علي استخدامه ، ولذا يكتسب التعليم أهمية خاصة في سياسات التنمية لتحقيق هدف مزدوج ، يتمثل في تلبية طلب الاقتصاد لقوة عاملة قادرة علي تطوير إمكانياتها وتتمتع بقدرات عالية تسهل لها الحصول علي مهارات جديدة تساعده علي توسيع مجال المعرفة بصورة مستمرة ، وفي نفس الوقت فإن التعليم يلعب دورا حاسما في تقليل الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية .

أشار التقرير الأول للتنمية البشرية في عام 1990 إلي أن التنمية البشرية تنطوي علي جانبين أساسيين : (1 )

أ. الجانب الأول: يتمثل في تشكيل وتكوين القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوي الصحة وزيادة المعرفة وتنمية المهارات للأفراد

ب. الجانب الثاني : يتمثل في ضرورة انتفاع الأفراد بقدراتهم المكتسبة ، إما في تحقيق ألأهداف الإنتاجية المرغوبة أو في تنمية القدرات الثقافية والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية أو في التمتع بأوقات الفراغ وحتي يكتمل منهج التنمية البشرية يجب أن يكون هناك تكامل بين الجانبين.

---

( 1 )نفس المصدر: ص87-90

و كما أشار التقرير الثاني للتنمية البشرية سنة 1991- أن منهج التنمية البشرية يقوم علي أساس أن تكون التنمية للأفراد ومن خلالهم ومن أجلهم في الوقت نفسه ، ويعني ذلك أن التنمية البشرية لكي تتحقق لابد و أن يتحقق الآتي :

أ. تكون التنمية للأفراد : بمعني وجود التزام علي المجتمع بأن يستثمر في التعليم والصحة والتغذية وما يلزم من جوانب تخص المستوي الاجتماعي ، حتي يتمكن الأفراد من أداء دورهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل مجتمعاتهم ، بما يمكن الأفراد من المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي . [1]

أ. تكون التنمية من خلال الأفراد : بمعني أن يشترك الأفراد في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية ، من خلال هياكل مناسبة لاتخاذ القرارات مع ضرورة أن توفر هذه الاستراتيجيات فر فرصا كافية لنمو الدخل والعمالة ، حتي يمكن الاستفادة من القدرات البشرية وتتاح لها الفرصة في التعبير عن قدرتها علي الابتكار .

ب. أن تكون التنمية من أجل الإفراد : بمعني أن تشبع التنمية احتياجات الأفراد وأن تكون فرص الإشباع متاحة للجميع .

، أن مفهوم التنمية البشرية يعتبر أكثر مفاهيم التنمية اتساعا فهو يحتوي علي كل الجوانب التي تضمنتها مفاهيم التنمية السابقة ، إذ يحتوي علي تحليل النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية للجيل الحالي وللأجيال القادمة .

## تمويل التنمية البشرية:

يتطلب تحقيق التنمية البشرية حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة لإخري ، ويحتاج إلي تدخل الحكومات بتمويل المجالات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والإسكان والمياه النظيفة والصرف الصحي وتختلف نسبة المخصصات الاجتماعية المطلوبة من دولة إلي أخري ، فما يعتبر ذو أولوية في دولة ما قد لا يعتبر كذلك في دولة أخري ، ففي مجال الإنفاق علي التعليم ([1])

نجد أن الدول التي حققت تقدما في مجال محو الأمية للكبار تري أن الأنفاق علي التعليم العالي ذو أولوية .

في حين أن الدول التي ترتفع فيها نسبة الأمية يجب أن يكون لبرامج محو الأمية أو التعليم الأساسي الأولوية ألكبري في مجال اهتمامها بالتعليم . ولذا، فإن الهدف ليس في زيادة الأنفاق الاجتماعي فقط ، ولكن في فعالية هذا الإنفاق ومدي قدرته علي تحقيق أهداف التنمية البشرية ،

([1])مصدر سابق:ص90-92

ولذلك يستخدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أربع نسب لتحديد مدي فعالية الأنفاق العام الحكومي للخدمات الاجتماعية ، وتتمثل هذه النسب فيما يلي :

أ. نسبة الأنفاق العام : أي النسبة المئوية لما يمثله الأنفاق العام من الدخل القومي .

ب. نسبة المخصصات الاجتماعية : أي النسبة المئوية لما يمثله الأنفاق علي الخدمات الاجتماعية من الأنفاق العام .

ج. نسبة الأولويات الاجتماعية : أي النسبة المئوية للأنفاق علي الأولويات البشرية بالنسبة للأنفاق الاجتماعي .

د. نسبة الأنفاق البشري : وتمثل النسبة المئوية للأولويات البشرية إلي الدخل القومي وهو محصلة النسب الثلاثة السابقة . (1)

ولاشك أن تحقيق أهداف التنمية البشرية يستلزم إنفاقا ضخما إضافيا يقدر بنحو 30 إلي 40 بليون دولار سنويا علي مستوي العالم .

ويساعد البنك الدولي البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوسع في منح القروض التي تراعي البعد البيئي في استثماراته بها ، خاصة في مشروعات الزراعة والصرف الصحي والتنمية الحضرية ، 000 الخ . وقد مثلت هذه المشروعات 8% في المتوسط من أجمالي قروض البنك علي مدي السنوات الخمس الماضية 0

كما هو موضح في الشكل رقم (3-1) .

**شكل رقم (3-1)**

**قروض البنك الدولي الموجهة للحفاظ علي الموارد البيئية والطبيعية خلال الفترة (2004-2008)ص9**

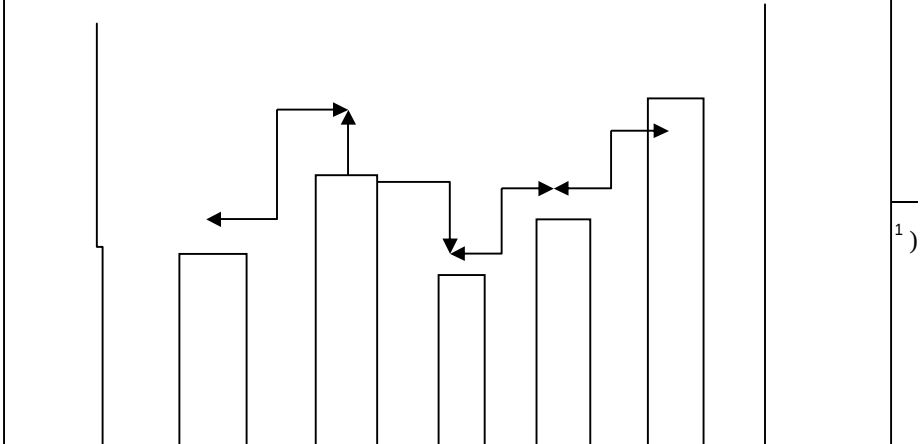

(1)

كما أنة علي مدي السنوات العشر الماضية ، أقرت المؤسسة الدولية للتنمية حوالي 4.5 بليون دولار أمريكي لمساندة الاستثمار في البيئة والموارد الطبيعية . وقد ساعدت هذه المساندة في تخفيض تلوث الهواء في المناطق الحضرية والصناعية ن وتوفرت إمدادات مياه أنظف ويمكن العويل عليها بدرجة أكبر في جعل قدرة الأراضي ألإنتاجية أكثر استدامة ، وبناء المؤسسات البيئية، ومواجهة تغير المناخ ، وحماية التنوع البيولوجي . ([1])

كما أن مفهوم التنمية البشرية بدورة أكثر شمولا وأتساعا من مفهوم التنمية الاقتصادية لأنة لا يقتصر علي الجانب المادي فقط والمتمثل في زيادة الدخل ونصيب الفرد منة بألاضافة إلي العناصر المادية ألآخري[2] ، بل يتضمن جوانب أخري ترفع من رفاهية وكفاءةا إنتاجية الإنسان نفسه باعتباره الهدف الأساسي من عملية التنمية وذلك من حلال الاستثمار في الإنسان نفسه[3] وذلك من خلال التعليم والصحة .

كما أن التنمية المستدامة بدورة مفهوم أكثر أتساعا وشمولا من كافة هذه المفاهيم لأنها لا تهتم برفاهية وارتفاع مستوي معيشة ألأجيال الحاضرة فقط ، بل وأيضا الأجيال المستقبلية ، وبالتالي ، تعمل علي تحقيق رفاهية الجيل الحالي والأجيال المستقبلية من خلال الاهتمام بالبيئة والمحافظة علي استمرارية الموارد الطبيعية خاصة غير المجددة لأطول فترة ممكنة مراعاة لحقوق الأجيال القادمة .

**خامسا : قضية الفقر**

([1])مصدرسابق:ص98-99

(1) مصدرسابق:ص100-102

1- تعريف الفقر : يعرف الفقر بأنه الدخل اللازم للحصول علي الحد ألادني من الحاجات الأساسية ، وعلي ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول علي الحاجات الأساسية – الذي يسمي بخط – يعد فقرا .

وتعرف فجوة الفقر علي أنها النسبة المئوية للفرق بين دخول الفقراء وخط الفقر ، وكلما زادت فجوة الفقر فإن ذلك دليلا علي زيادة حدة الفقر بالجميع .

**2 – تقدير حدود الفقر :**

تقدر حدود الفقر باستخدام مداخل متعددة ، لعل أهمها ما يلي :

أ- عدد السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد من الغذاء ، حيث يعتبر الشخص فقيرا إذا كان استهلاكه يقل عن هذا الحد .

ب – تحديد سلة تضم عددا من الاحتياجات ألأساسية ، التي تشمل بالإضافة إلي الغذاء إنفاق الفرد علي سلع غير غذائية ، مثل ، الملبس والتعليم والمسكن والعلاج والمواصلات 0000 الخ . فإذا انخفض دخل الفرد عن الحد اللازم للحصول عليها يعتبر فقيرا .

وتختلف حدود الفقر من دولة إلي أخرى وفقا لمستوي المعيشة داخلها ، فلا يمكن اعتبار خط الفقر في مصر والولايات المتحدة الأمريكية واحدا نظرا لاختلاف المستوى المادي والاقتصادي ، وكذلك يختلف حد الفقر ما بين المناطق الريفية والحضرية ، ويختلف أيضا من فترة زمنية لأخرى داخل نفس الدولة . (1)

**-العوامل المحددة لانتشار الفقر في دولة ما :**

يعتمد التغير في مدي انتشار الفقر في دولة ما علي عاملين أساسيين : [1]

أ – درجة النمو الاقتصادي : فمن المتوقع – مع بقاء العوامل ألآخري ثابتة – وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ودرجة انتشار الفقر بالمجتمع ، فزيادة معدل النمو الاقتصادي يترتب عليها انخفاض نسبة الفقر ، والعكس صحيح .

ب – درجة العدالة في توزيع الدخل : يرتبط انتشار الفقر – مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة – بعلاقة عكسية مع درجة العدالة في توزيع الدخل ، فكلما زادت درجة العدالة في توزيع الدخل بالمجتمع انخفض انتشار الفقر ، والعكس صحيح ،

ولذلك فمن المتوقع أن تقل درجة انتشار الفقر في دولة ما إذا :

- زاد معدل النمو الاقتصادي المصحوب بحدوث تحسن في طريقة توزيع الدخل .
- حدث تحسن في توزيع الدخل في المجتمع مع ثبات معدل النمو .
- زاد معدل النمو الاقتصادي مع ثبات طريقة توزيع الدخل .

---

( 1)مصدر سابق: ص102 -103

ويمكن التعرف علي درجة انتشار الفقر في دولة ما، باستخدام أحد مدخلين علي النحو الآتي :

1- مدخل الفقر المطلق :

يرتبط هذا المدخل بالمفهوم السابق للفقر ، حيث يحدد حدا معينا للفقر ويسمي هذا الحد بخط الفقر ، وتحسب نسبة الفقر في المجتمع كما يلي :

**نسبة الفقر في المجتمع = عدد الإفراد تحت خط الفقر %**

**إجمالي عدد السكان**

ووفقا لهذا المدخل تكون جهود التنمية الاقتصادية ناجحة إذا أدت إلي :

أ – انخفاض عدد ألإفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر

ب – انخفاض نسبة الفقر أي انخفاض نسبة الفقراء إلي إجمالي عدد السكان

ج – ارتفاع دخول ألإفراد الواقعيين تحت خط الفقر ، ويتضمن ذلك ألا يكون ارتفاع دخول بعض ألإفراد الذين انتقلوا فوق خط الفقر علي حساب الواقعين تحت خط الفقر أي يعني انخفاض فجوة الفقر .

**وضع التنمية البشرية فى السودان يحتاج الي تدخل:**

تعتبر التنمية البشرية هي المحرك والأساس لنهضة الشعوب والأمم بذلك نجد الدول التي تطورت في مجال التنمية والمجال الاقتصادي استثمرت في التنمية البشرية ، وقد حققت [40] دولة من البلدان النامية مكاسب في مجال التنمية البشرية في العقود الاخيرة

في اكبر مما كان يمكن التنبؤ به وفي هذا الاطار نظم مركز / مامون بحيري للدراسات والبحوث بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي مؤخراً ندوة حول التنمية البشرية في السودان وأبدى عدد من المشاركين انزعاجهم من وضعية السودان في التنمية البشرية خاصة في الكوادر الوسيطة خاصة انه يحتل المرتبة المائة والسبعون في ترتيب الدول ، وأشارت د./ ابتسام ساتي ابراهيم نائب عميد كلية الاقتصاد بجامعة الخرطوم الى أن الآثار السالبة والتحديات الديمغرافية التي أثرت على خفض التنمية البشرية عالمياً بنسبة تتراوح ما بين (12 الى 8%) وقالت أن قطاع الزراعة بالسودان يوظف 80% من القوى العاملة ويساهم بنسبة 39% من الناتج الاجمالي ، واضافت أن صادرات السودان كانت تأتي بصفة رئيسية من النفط بنسبة (80%) وكشفت ساتي في الدراسة التي قدمتها عن تفشي البطالة وسط الشباب بنسبة 52,4% منها (76,1% ذكور و 23,9% إناث) وعزت تفشي البطالة الى عدم الربط بين احتياجات سوق العمل الفعلية والدراسة ، لافتة الى الخطورة التي يواجهها سوق العمل من البطالة واشارت الى

ارتفاع معدل الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي لصالح الفقراء من 6.21% في العام 2004م الى 10,22% في العام 2009م،(1)

وزادت أن ديوان الزكاة خصص في العام 2009م نسبة 68,6%من ميزانيته للفقراء بزيادة بلغت 112,2% واشارت ابتسام الى الاثر الايجابي للهجرة في تحويلات المغتربين واضافت أن هذه التحويلات بدأت في التراجع نتيجة لفرق السعر في الدولار مؤكدة وجود موجة من الهجرة ناتجة من الظروف الاقتصادية التي يعان منها السودان.

ومن جانبه قال سفير دولة اندونيسا بالخرطوم تاجودين نور: إن من اكبر التحديات التي تواجه الاستثمار في السودان توفير الامن واضاف : على الحكومة والقطاع الخاص الاهتمام بخلق تربة خصبة وجاذبة للمستثمرين مشيراً الى الموارد الطبيعية والامكانيات الهائلة التي يتمتع بها السودان ، واضاف هذه الامكانيات تساعده في امكانية العودة الى الاعتمادات على الصادرات الزراعية مرة اخرى مؤكداً حاجة السودان الى ايدي عاملة للاستثمار في المجال الزراعي وادخال تقانات حديثة حتى تكون الزراعة قادرة على التصدير ، وأشار من خلال استعراضه تجربة بلاده الى استغلال اندونيسا كل الامكانيات الموجودة عليها لجلب الاستثمارات من الدول الاخرى والسياحة لافتاً الى أن السياح الذين يأتون الى اندونيسيا يبلغ عددهم 7 ملايين سائح واضاف أن هجرة السودانيين الى الخارج تزيد من تحويلات المغتربين وكشف نور أن عدد الاندونيسيين العاملين بالخارج بلغ 3 ملايين عامل ، واكد اهمية التعليم وهو المدخل الرئيسي لتطور الدول وتقدمها خاصة في المجال المهني لربطه بسوق العمال واشار الى أن اندونيسيا في العام الماضي خصصت نسبة 20% من ميزانيتها لدعم التعليم والسودان الآن بحاجة الى تخصيص 20% من ميزانيته للتعليم واصدار قانون يحمي ذلك واردف أن السودان بحاجة الى عدد كبير من المتعلمين وقطعا إذا لم يتم ذلك فلا يمكن أن تحقق الاهداف المنشودة في التنمية والاستثمار. (2)

وقال السفير الاندونيسي أن خلق الوظائف في بلاده يأتي في المرتبة الثانية بعد الزراعة وان معظم الشباب الاندونيسي يعمل في قطاع الزراعة ، وزاد: أن خلق وظائف في الدول الكبيرة ليس حكراً على الحكومة بل يعمل معها القطاع الخاص ودعي القطاع الخاص في السودان ان يساعد على خلق وظائف للشباب.3

ومن جانبه اكد مسئول قسم السلام والتنمية ببرنامج الامم المتحدة الانمائي (بونتس اورستد) اهمية امتلاك رأسمال كاف في مجال الاستثمار الاقتصادي من اجل خلق نشاط القتصادي

2- الكاتبة: وجدان علي : صحيفة التغييرالسودانية .الخرطوم. في العدد الصادر رقم [3] بتاريخ 2013/10/3م ، ص9

(1)نفس المصدر : ، ص9

مستقر ومريح ، مشيراً الى حاجة السودان الى تنويع اقتصاده في عدد من المجالات واشار الى تخوف المستثمرين الاجانب من ضمان استرداد اموالهم وهل سيتم استردادها عبر القانون؟ وكشف عن وجود خلل في التحويلات المالية من المركز الى الولايات ، وقال : من خلال المسح الذي قمنا به في ولايات دارفور وجدنا انها تعتمد على التحويلات الاتحادية التي تنفق على العاملين وصيانة المؤسسات الحكومية مشيراً الى أن نسبة 10% فقط من الدعم تذهب للمشروعات.

مؤكداً حاجة السودان الى زيادة الصادرات الزراعية بالتركيز على المشروعات الزراعية وتطوير الانتاج الزراعي الذي يمكن أن يغطي حاجة السودان وضرورة الاهتمام بتقوية مهارات المزارعين عبر تدريبهم على وسائل متقدمة في الزراعية وكيفية تصنيع منتجاتهم الزراعية مستشهداً بتجربتهم مع شركة دال في مجال الفول السوداني التي ثبتت فائدتها ، وقال أن الصادر يعتمد على تقلبات السوق العالمية مشيراً الى وجود عدد من المزايا التي يمكن أن تحقق من التركيز على سوق الصادر لافتاً الى مشروع التعاون السويسري الذي تم تنفيذه في مدينة نيالا بدارفور في انتاج العسل بقيمة مليون دولار وقال أن انتاج العمل تضاعف 10 مرات واقر أورستد بعدم تطور الاسواق الداخلية.(1)

وفي ذات السياق اوضح مدير عام وزارة المالية أن خروج الاشخاص للعمل بالخارج هو احد الاستثمارات وهذا ينعكس في التحويلات التي تاتي من المغتربين للسودان ، وقال : الدولة الان تعكف على مشروع لاعلان حوافز للمغتربين لارسال تحويلات عبر البنوك من اجل المساهمة في حل المشكلة الاقتصادية للبلاد. (1)

**جدول (2-2) معدل البطالة حسب النوع ونمط السكن** [2]

| العمر | المجموع | | | حضـــر | | | ريـــف | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المجموع | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث |
| 10+ | 18.8 | 13.7 | 32.0 | 23.1 | 15.1 | 43.9 | 16.6 | 12.8 | 25.9 |
| 10-14 | 27.9 | 26.9 | 29.6 | 40.6 | 40.7 | 40.3 | 27 | 25.5 | 29.3 |
| 15-19 | 31.3 | 29.4 | 34.4 | 48.1 | 41.6 | 66.3 | 26.5 | 25.6 | 28.1 |
| 20-24 | 35.3 | 28.0 | 51.7 | 48.9 | 37.3 | 76.5 | 27.3 | 22.9 | 37.1 |
| 25-29 | 28.6 | 20.6 | 44.1 | 37.2 | 26.2 | 56.8 | 23.1 | 17.3 | 35.2 |
| 30-34 | 18.9 | 10.5 | 37.3 | 22.9 | 12 | 46.2 | 11.1 | 9.5 | 30.9 |
| 35-39 | 11.8 | 7.5 | 22.1 | 12.9 | 8.5 | 28.7 | 10.5 | 6.9 | 18.7 |
| 40-45 | 8.2 | 5.2 | 16.6 | 9.3 | 3.9 | 25 | 7.5 | 6.9 | 11.7 |
| 45-49 | 9.1 | 5.1 | 21.0 | 7.6 | 3.7 | 22.9 | 10 | 6.0 | 20.3 |
| 50-54 | 7.3 | 5.8 | 12.2 | 5 | 3.6 | 10 | 8.8 | 7.1 | 15.3 |

(1) مصدرسابق::ص9

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 13.5 | 6.0 | 7.5 | 10.4 | 6.4 | 3.2 | 12.3 | 6.2 | 7.4 | 55-59 |
| 10.5 | 7.3 | 7.8 | 26.7 | 8.2 | 10.7 | 15.3 | 7.6 | 8.8 | 60-64 |
| 6.8 | 9.0 | 8.7 | 6.9 | 8.5 | 8.3 | 6.8 | 8.8 | 8.6 | 65+ |

[1]**المصدر : مسح قوي العمل 2011م – وزارة تنمية الموارد البشرية .الخرطوم**

# الفصل الرابع

## المبحث الاول

## عوامل التنميةالبشرية ودوافعها

### المجتمع الكفء:-

يتوقف نجاح أي دولة في نصف القرن القادم علي معدلات النمو .يٌنظر الى أن تحسين مجتمعات كثيرة –في الجيل القادم من مستوى معيشتها ومن نوعية الحياة فيها ن كما يُتوقع أن تتخبط مجتمعات أخري وقد تتحسن معدلات الدخل فيها قليلا ومع ذلك تشعر أنها تتخلف ، ولكن بعضها الآخر يبدو أنه مصمم علي التخلف وعلي الفشل بكل ما يحويه من بؤس ، يعكسه انخفاض مستوي المعيشة علي شعبه . وقبل استعراض الدول التي ستزدهر وتلك التي ستفشل من واجبنا النظر في العوامل التي كانت سببا في نجاح دول بعينها والأسباب التي يعزي إليها السبب في تخلف أخري ، ليس فقط نجاحها الاقتصادي والمادي بل زيادة قوتها ونفوذها وتأثيرها علي العالم . ويقتضي هذا أن نفحص وضع تلك الدول التنافسي مع الدول الأخرى في الحاضر والمستقبل من ناحية إنتاجها ، مقداره ونوعيته ، وكفاءة الخدمات التي تقدمها (المصرفية ،

والفندقية ، الخدمات الصحية ، والتعليم ،وغيرها) . وفوق كل ذلك نصدر أحكاما علي كفاءة المجتمع ككل .تختلف أمريكا الشمالية عن أوروبا وعن شرق آسيا في تنظيم مجتمعاتها ، ولذا سننظر إلي معايير ثلاثة :-

1.نسبة الناتج القومي الكلي الذي يدخل إلي الخزانة العامة للدولة –ويعطي هذا مؤشرا عن مدي التزام الدولة بمسئولية النواحي الاجتماعية .

2.مستوي الادخار الذي يشير إلي توفر المال للاستثمار .

3.نسبة الشباب في التعليم العالي وهذا مؤشر عن استعداد المجتمع للاستثمار في البشر.

في كل من أمريكا الشمالية وشرق آسيا يبلغ الأنفاق العام جزءاً صغيراً جداً من نسبة الناتج القومي الكلي عنه في أوروبا ، مما يدل علي اهتمام الدولة الأوربية بدعم التعليم والخدمات الصحية ونظم الرعاية الإجتماعيه والتأمينية (والتي قد تبلغ 6% من إجمالي النفقات العامة) . بينما يبلغ الادخار في دول شرق آسيا مستوي شديد الارتفاع عنه في جميع أنحاء العالم (ويبلغ أقل مستوي في الولايات المتحدة الأمريكية ) . بينما تبلغ معدلات الشباب الملتحقين بالتعليم العالي نسباً مرتفعة في كل من دول شرق آسيا وأمريكيا الشمالية عنها في أوروبا . ويلاحظ أن مستوي تعليم الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية – رغم كل الأموال التي تتفق عليه – ليست أرفع مستوى عما يتعلمه الشباب في شرق آسيا وفي أوروبا . في حقل مثل حقل التعليم ينبغي النظر إلي نوعية التعليم وليس الاكتفاء فقط بأعداد الخريجين . فلسفة أمريكا الشمالية أنه كلما قل الإنفاق علي الأمور الاجتماعية ، [2]

وترك الأفراد كي يتكلفوا بمصاريفهم إما مباشرة وا ٍما بنظام تأميني) كلما كان ذلك أفضل ، وبهذا لايتبقي إلا أقل القليل للادخار ، وبذا يلتهم الاستهلاك معظم الدخول . في أمريكا تفتح الأبواب واسعة ليلتقي الجميع قدراً من التعليم ، ولكن مستوي التعليم في الأغلب مستوي منخفض ومنحط . أوروبا تسير علي عكس هذا الاتجاه ، تتحكم الدولة لقدر كبير في تخطيط الأنفاق عن أمريكيا وعن شرق آسيا ، وتؤمن الدول الأوربية بأهمية الادخار (وتختلف دول أوروبا عن بعضها في هذا الشأن) وتؤمن بأهمية التعليم (ولو أن مستواه يختلف من دولة لدولة) . أما دول شرق آسيا فتختلف في نظمها السياسية من ديمقراطيات إلي دكتاتوريات وبذا تختلف في أساليب حكم دولها . ولكنها تتفق في أن الدولة ينبغي أن يكون لها دور ضئيل في مسئولياتها الاجتماعية ، وأن الادخار لأزم وضروري وأساس للتنمية ، وتتفق جميعاً في أهمية التعليم – التعليم الراقي ولا تكتفي بالكم بل تحرص كل الحرص علي الكيف . سيتوقف معدل رفاهية تلك المجتمعات في القرن القادم علي أي اتجاه ستتجه نحوه وعلي مدى التغيير الذي سيحدث في فلسفاتها.هل

---

[1] الدكتور/محمد صادق صبور : مستقبل الحضارة الانسانية : /الطبعة الاولى/القاهرة/2001 م ص239 -241

(1)نفس المصدر:ص242

ستتغير الولايات المتحدة الأمريكية وتبدأ في تشجيع شعبها علي الادخار بديلاً عن الاستهلاك ؟ هل ستقلل دول أوروبا نفقاتها الاجتماعية وتكف أفراد شعوبها بتحمل مزيد من مسئوليات الإفراد نحو التعليم والخدمات الصحية وبقية المسئوليات الاجتماعية التي تعودوا أن تتحملها عنهم الدولة؟ هل ستزيد دول شرق آسيا من مسئولية حكوماتها في تحمل نصيب أكبر من الخدمات الاجتماعية ؟ تتعلم دول العالم من بعضها البعض وقد تقابل دول العالم الغنية بينما زادت الفجوة اتساعاً بينها وبين الدول الفقيرة ، ولم تستطع إلا حفنة صغيرة من دول جنوب شرق آسيا – المسماة بالنمور الأسيوية – في القفز فوق هذه الفجوة المتسعة . (1)

فسر لي كوان يو -حاكم سنغافورة التسلطي –أن أهم أسباب نجاح دول النور ألآسيوية هو انضباطها الشديد وا لي عمل شعوبها الدؤوب ، بينما تعزو اليابان هذا النجاح إلي تراثها الثقافي وتجانسها العرقي (يسبب هذا التفسير ألماً شديداً للولايات المتحدة لاختلاف ألأعراق والثقافات فيها اختلافا كبيراًبينما تفسر النظرية الاقتصادية هذا النجاح باستثمار دول المنطقة قدراً كبيراً من جهودها في التنمية البشرية وخاصة في التعليم الراقي . لكل الشعوب سريعة النمو خصائص عامة تشترك كلها فيها ، وهي أوضح ما تكون في دول جنوب شرقي آسيا . جميعها تستثمر يشده في التعليم الراقي وجميعها تدخر جزءاً كبيراً من دخلها وجميعها حريصة علي العمل الجاد المستمر ولعل هذه أسباب رئيسية لاغني عنها لكل شعب يسعي للرقي ويتطلع للتقدم والرفعة ولعل هذه الخصائص تفسر لماذا تقدمت اليابان اقتصادياً عن الولايات المتحدة ألأمريكية وعن أوروبا في الربع ألأخير من القرن العشرين ولعلنا نتعلم بعض تلك الخصائص من النمور الآسوية 0 التي إذا أضيفت لتراثنا الثقافي العظيم ولحضارتنا الموغلة في القدم تجعل مجتمعنا من أكثر المجتمعات كفاءة في المستقبل القريب .ليس التقدم الناتج من زيادة الكفاءة هو الشئ الوحيد الذي نحرص عليه ، فالتقدم ألاقتصادي المؤدي لرفاهية البشر لايكفي وحده بدون النظر للأحوال الاجتماعية المتخلفة وللبيئة التي يزداد دمارها ويتزايد تلوثها جيلاً بعد جيل . صحيح أن ثراء المجتمع سوف يسهم في حل مشكلاته ألأخرى ، ولكن تركيز النظرية علي النمو الاقتصادي قد يعود بعواقب وخيمة (ويكفي تأمل ما حدث في الكتلة السوفيتية التي ركزت اهتمامها علي النمو الاقتصادي وعميت عن التلوث الزائد الحادث في بلادنا وانخفاض أعمار الناس ، والفساد الذي عاش في مجتمعاتها والبؤس الذي لاقته شعوبها) ،وفي الولايات المتحدة ألأمريكية توجد طبقة مدقعة من المعدمين تعكس أن ثراء الدول الفاحشة الغني لا يضمن أن يحصل جميع الناس علي نصيبهم من ثروة ألأمة ، ولكن لاختلاف علي أن زيادة الثروة القومية للدولة يساهم في إيجاد الحلول لكثير من مشكلاتها زيادة ثراء ألأمه لا يعني فحسب ارتفاع مستوي المعيشة لدي أفرادها ، وشراء مزيد من السلع المعمرة والأنفاق علي التعليم والصحة . ولكن التنمية تعني اكتساب القوة ، لأنها تغير من ألأوضاع السياسية في العالم . يمكن إطلاق اسم (القرن

الأمريكي) علي القرن العشرين الذي تعاظمت فيه القوة ألاقتصادية للولايات المتحدة ألأمريكية علي جميع بلاد العالم مما أعطاهم الحق أن تكون قائدة سياسية للعالم . مع تزايد قوة الاقتصاد الأمريكي بالنسبة لدول العالم تزايد نفوذها السياسي . [1]

في عام 1914 بلغ إنتاج الولايات المتحدة ألأمريكية 34%من ألإنتاج الصناعي العالمي ، وفي عام 1955 تصاعد وبلغ 58%عن ألإنتاج العالمي ولكنه ارتد في عام 1990 وانخفض ثانية إلي 33%. في بداية القرن ارتفعت الولايات إلي قوة سياسية عالية يجب حسابها – شأنها في ذلك شأن بريطانيا العظمي وفرنسا وألمانيا . ويعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت سيدة العالم ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية قد صارت القوة العظمي الوحيدة في العالم وصاحبة أقوي اقتصاد عالمي .ولكن سر عان ما ارتفع شأن السوق ألأوروبية المشتركة واليابان حثيثاً لتشاركها في السيادة . والمتوقع حالياً أن يستمر الانخفاض في النسبة التي تساهم فيها الولايات المتحدة في اقتصاد العالم وقد تتفوق الصين عليها.في ثمانينات القرن العشرين وضعت الصين لنفسها مخططاً أن تصير أكبر قوة اقتصادية في العالم ، فقد أدرك زعماء الصين أنه خارج الصين نفسها صار الصينيون من أنجح أفراد العالم . الصينيون في تايوان وفي سنغافورة وفي هونج كونج . كشف الصينيون كيف تحقق ألازدهار لليابان. ولكنهم داخل الصين لم يحققوا نمواً اقتصادياً ولم تتمكن تلك البلاد الشاسعة أن تكفى إطعام شعبها 0 وكانت دولة لا يحسب حسابها في المحافل الاقتصادية ولا الدولية . لشعورها بفشلها علي المستوي القومي قررت أن تتخلي عن نظامها الاقتصادي الذي أودي بها وأن تجرب نظاماً بديلاً . أدخل دنج زيا وبنج طائفة من الإصلاحات الاقتصادية أخرجت البلاد 0من ركودها ومكنتها من أن تصبح أكثر دول العالم نمواً في الثمانينات . سمحت الحكومة – بحذر – أن تحرر أسواقها تدريجياً ، حيث سمحت بقدر متزايد _ بالاقتصاد الحر الذي سرعان ما انطلق بالبلاد حتي وصل بالصين – وتعدادها 1.2بليون نسمة – أن يصل مجمل دخلها القومي إلي معدلات مرتفعة للغاية و(يُ توقع أن يصل إلي الدخل القومي الأمريكي في عام 2003) ثم يتفوق عليه وتصير أكبر قوة اقتصادية عالمية في عام 2020 مما سيمنحها قوة سياسية عظمي ونفوذاً مائلاً في السياسة العالمية . وعلي مستوي الدول الصغرى ينتظر أن يتضاعف دخل بعضها ممن أتبع الطريق السليم للنمو الاقتصادي – إلي مستويات عالية الغاية أو يضمحل أو يفسده ويدمجه . ولنأخذ مثالاً لذلك ألأرجنتين وسنغافورة . قبل قيام الحرب العالمية ألأولي كانت الأرجنتين من أغني دول العالم – تلي مباشرة الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن تكأكأت عليها العوامل (حكم عسكري جاهل ومتسلط ، فساد الحكام ، انعدام الديمقراطية واختفاء المعارضة الخ) فتقهقر اقتصادها بدلاً من أن

---

، مرجع سابق 243

يصير في حجم اقتصاد بريطانيا أو إيطاليا ، وتدني مستوي معيشة أفرادها بدلاً من أن يعيشوا في مستوي ألألمان أو اليابانيين . [1]

اقتصاد ألأرجنتين حالياً يماثل اقتصاد دولة قليلة السكان (كالنرويج التي يبلغ تعداد سكانها 4 ملايين نسمة) ويبلغ عشر اقتصاد سويسرا ، ويعيش أهلها في مستوي معيشية منخفض عن مستوي معيشة أهل المجر.ويؤكد هذا أن الحكومة الرديئة يمكنها أن تفسد اقتصاداً ناجحاً وتعود به القهقري . علي عكس المثال – سنغافورة – المستعمرة البريطانية والقاعدة البحرية بتعدادها الصغير الذي بلغ 220ألف نسمة في عام 1900، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعقب الغزو الياباني كان عدد سكانها لا يتجاوز المليون نسمة .ظل اقتصادها راكداً – تحت الحكم البريطاني من عام 1950 حتي أوائل الستينيات من القرن العشرين ، وكانت متوسط الفرد من الدخل القومي 950دولاراً أمريكياً فقط عام 1930. تحولت سنغافورة فجأة إلي دولة ذات اقتصاد صناعي حديث عقب انفصالها عن ماليزيا عام 1965،

مضي ثلاثة أرباع القرن حتي تتخلف ألأرجنتين من المركز الثاني إلي المركز الخمسين في نصيب الفرد من الثروة القومية في العالم ولكن لم يمضي ربع قرن لتنقل سنغافورة .من دولة نامية إلي دولة راقية وثرية بالمستويات العالمية . ولعل هذا يؤكد لنا أن تغير الدولة من حال إلي حال قد يتم في مختلف دول العالم بسرعات متفاوتة . [2]

كيف يحدث النمو الاقتصادي في دول العالم ؟ لو أدركت الشعوب السبيل إلي نموها لاتبعه ، ولكن ليس لدينا – للأسف الشديد – الوصفة الكاملة للإجابة علي جميع التساؤلات . نعرف أولاً أن النمو الاقتصادي قد تحقق بوسائل مختلفة وأندفع بطرائق متباينة في دول العالم ، ولنأخذ لذلك أمثلة أربعة ، فرنسا قبل التصنيع ، دول البقية التي قامت علي مدينة واحدة ، وهونج كونج الحديثة ونيوزيلندا . في عام 1500كانت فرنسا تبلغ ضعف بريطانيا في ثرائها (بالنسبة لمتوسط دخل الفرد)لأن إنتاجها الزراعي كان وفيراً وأراضيها خصبة تنتج الكثير . ولكن مدينة البندقية كانت أكثر ثراء من فرنسا –رغم أنها لا تمتلك أرضاً زراعية البتة ؛ وكان ثراء تلك المدينة يعود إلي جهد صناعها وعمل تجارها . كذلك كان دخل الفرد في مدينة هونج كونج يعادل دخل الفرد في نيوزيلندا عام 1991. ولكن كانت هناك أسباب مختلفة لثراء كلا المجتمعين . تمتلك نيوزيلندا أراضي فسيحة ويقطنها سكان قليلون وتنتج منتجات زراعية وفيرة بأقل تكلفة وتصدر حوالي 20%من منتجاتها مواد خام أولية (كالخشب والمعادن) ، بالإضافة للحم ومنتجات ألألبان والسمك والفاكهة والخضروات والمشروبات ؛ لتصل إلي 70% من صادراتها . هونج كونج –

(1)مصدر سابق :ص243 - 244

(1) مصدرسابق:ص245 -246

علي خلاف ذلك ليس لديها أي أرض وهي أكثف مناطق العالم ازدحاماً بالسكان ؛ ولذا فإن اقتصادها قائم علي التصنيع وكونها مركزاً تجارياً لتوزيع السلع ؛ ويبلغ من صادراتها من السلع المصنعة . تشبه نيوزيلندا فرنسا في القرن السادس عشر كما تشابه هونج كونج البندقية –أيضاً في القرن السادس عشر . وفي أوروبا نفسها تكتسب دول متشابهة في خلفياتها الثقافية ومتقاربة في مستويات معيشتها دخولها بطريقة مختلفة .دخل ألمانية يأتي أساساً من صادراتها الصناعية بينما دخل فرنسا ألأساسي من السياحة . ويبلغ 33% من دخل النرويج من البترول والغاز في حين أن جارتها السويد لا تتحصل علي أي دخل من هذين المصدرين . . بمقدم الثروة الصناعية أضافت بريطانيا أولي الدول الصناعية وأوسبقها في التصنيع ثروة طائلة لهذا الجيل وأثبتت لجميع دول العالم قوة نظام المصنع ، فتبعها بقية بلدان أوروبا ثم باقي الدول الصناعية في العالم ، أمريكا الشمالية (السابق) ولا في شرق أوروبا ولا في كثير من دول العالم النامية ولا بالسعادة والرخاء لشعوبها بقدر ما حمل إليه فاليابان، وخيل للجميع أن طريق الثراء السريع هو التصنيع الكثيف والسريع الذي سرعان ما تبين أنه كثيراً ما يؤدي إلي الكوارث .(1) لم يأت التصنيع بالعافية في الاتحاد السوفيتي والشقاء وافسد البيئة فساداً 0 ليس كل ما يصلح لدولة لغيرها من الدول .ثاني ما تعلمناه أن دوافع التنمية تتغير مع الزمن .كلما حدث تقدم تقني زاد الإنتاج ، أولاً في مجال الزراعة ثم في الصناعة وأخيراً في الخدمات . كلما تطورت المجتمعات وتقدمت يتغير بنيانها الاقتصادي وينقص دور الزراعة تدريجياً في حجم منتجاتها ، ويتعاظم حجم الصناعة إلي حين ، ثم يعقبها عدد عديد من صناعات الخدمات ( التي قد تبلغ حالياً 70%من دخل الدولة المتقدمة) . ويلاحظ أن الدول التي بلغت صناعات الخدمات فيها أعلي مستوي (كالولايات المتحدة ألأمريكية ، وبريطانية) عائقا من انخفاض دخلها مؤقتاً وفاقتهما ألمانيا واليابان إلي حين ، ولكنها ستتراجعان في القرن القادم وتعود بريطانيا والولايات المتحدة للتفوق عليها . لا تستطيع الدول الصناعية الكبرى الاحتفاظ بقصب السبق طويلاً إذ سرعان ما ينتقل التقدم التقني عبر الحدود ولا تستطيع تلك الدول احتكاره لمدة طويلة . نقل التقنية في غاية السرعة في الصناعات ألإلكترونية ، إذ يكفيه تقليد المنتج الأصلي وهكذا نري أن منتجاً إلكترونياً مبتكراً بدعته الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان لا يستغرق سوي أسابيع محدودة حتي تنقله كوريا أو تايوان) وتتجه بسعر رخيص . تأمل مقدار ما صنعته تايوان من شطف الكمبيوترات وغزوها للأسواق العالمية (حتي عملت شركات الكمبيوتر متعددة الجنسيات علي تصنيع تلك الأجزاء لحسابها في تايوان . بدأت شركات عالمية متعددة الجنسيات تصنيع معداتها – لحسابها – في دول أخري . صانعو السيارات اليابانيين نقلوا مصانع بكاملها للولايات المتحدة ألأمريكية ولأوروبا (خاصة إلي بريطانيا) لتصنع لهم سياراتهم ، وهذا يفرض وييسر علي بقية دول العالم من منتجي السيارات تقليد التقنيات اليابانية (وكذلك نظم ألإدارة اليابانية) . كلما تيسر لتقنيات التصنيع عبور الحدود بين

الدول سيصبح من العسير علي دولة بعينها احتكار سر الصنعة . وسيصير التنافس بين مختلف المنتجات يقوم أساساً علي التصميمات المبتكرة والتسويق والتوزيع (حتي ولو كانت المنتجات مصنعة في دول أخري) . ولن يبقي في ألأسواق سوي من يتقن إنتاج سلعة صعبة التقليد والنقل . قد لا تكون هذه سلعاً بل خدمات ، وسيصير التنافس في الجيل القادم بين منتجي الخدمات (لا السلع) . تبادل الخدمات وتصديرها عبر العالم يرتفع حثيثاً ، في عام 1991 صارت بريطانيا أولي دول العالم في تصدير الخدمات وصارت صادراتها من الخدمات.(1)

---

(1 ) مصدرسابق::ص346

**التنمية دوافعها:**

في الماضي كانت دوافع التنمية تكمن في امتلاك الأرض ورأس المال وفي وفرة المواد الأولية ، ولكن تلك العوامل جميعها بدأت تفقد أهميتها في عالم الغد . ارتفع الإنتاج الزراعي في العالم الصناعي – بطرق التقنية الحديثة – إلي مستويات تكفيه وتفيض عن حاجته وبدأ يصدرها لمن يحتاج إليها من دول العالم (ويتحكم فيها) .وامتلاك المال لم يعد أساساً لأنه دائماً متوافر بالاقتراض ممن يمتلكه ويمكن تسديد القروض وفوائدها من عائد المشروعات الناجحة التي تدر أكثر كثيراً مما تستفيد . المواد الأولية (كالبترول)أعطي وفرة هائلة لبعض المجتمعات (خاصة في الشرق الأوسط) ولكنهم أضاعوها ولم تتم تنميتهم بعد. استبدلت تلك الأسس التي كانت الدافع الأكبر للتنمية في العصور السابقة بمعالم كيفية (وليست كمية) تتلخص تلك الميزات في حسن ألإدارة وجودة الأداء ودافعية العمل والانضباط الشديد للأفراد والعمل الشاق الدؤوب . كلما ازدادت مهارة القائمين بالعمل وارتفعت دافعيتهم كلما حسن الإنتاج (قارن بين مستوي الإنتاج في القطاع الخاص ومستواه في القطاع العام) .

مصانع السيارات مازالت تنتج سيارات ومصانع الإلكترونيات استمرت تنتج أجهزة للتلفزيون ، ولكن قارن بين سيارات التسعينيات وسيارات الخمسينيات من القرن العشرين تجد أن السيارات الحالية أكثر رفاهية ومزودة بكافة الكماليات وأكثر تنوعاً عن مثيلاتها المنتجة منذ نصف قرن . كذلك أجهزة التلفزيون صارت تصنع في جنوب آسيا بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا ولكن الأسس العلمية التي قامت عليها تلك الصناعات ، والتقنيات المستخدمة في تركيب أجزائها ما زالت كما هي . حدث التغير داخل المصانع ذاتها ؛ فبدلاً من استخدام أعداد كبيرة من العمال تقوم بعمل رتيب متكرر، صار عدد العمال أقل كثيراً وصار ما يقوم به العامل اشد مهارة بكثير عما كان يقوم به من قبل . تتضح تلك التغيرات أوضح ما تكون في صناعة السيارات – اكبر صناعة في العالم قاطبة . فقد حدثت تغيرات ثلاثة كان لها اكبر الأثر .

*- صار الإنسان الآلي يقوم بالعمل المتكرر الرتيب

*- صار المستهلك يتطلب أنواعاً متباينة من المنتج النهائي ، وذوقه سريع التغير ز

*- يجمع جهاز الكمبيوتر أذواق المستهلكين المختلفة ويوصلها للمصانع التي تقوم بعمل المنتج حسب الطلب . وهكذا يتحول الصناع إلي الطريقة القديمة وهي عمل السلعة حسب رغبة الزبون ، وتنتج البضائع حسب الطلب ولكن بتكلفة الإنتاج الوفير بهذا لا تحتاج المصانع لأعداد كبيرة من العمال بينما تحتاج لأعداد أكبر من المصممين (1)

---

( 1 ) مصدرسابق: ص246 - 247

وهكذا تقل قيمة المنفذين وتزداد قيمة المخططين والمبتكرين المبدعين . تزداد الحاجة إلي أفراد أحسن تعليمهم وأتقن تدريبهم ، وتزداد أهمية التدريب المتقن علي مهارات العمل عن التعليم الحسن علي معرفة أسرار العمل (وهذا يوفر أعداد من أحسن تعليمهم ذوي الرواتب شديدة الارتفاع ويزيد من عدد من أحسن تريبهم ذوي المرتبات والأجور المنخفضة) . في مجال الخدمات الصحية تقل الحاجة إلي الأطباء ذوي التعليم الرفيع وتزداد الحاجة إلي الممرضات والممرضين ذوي المهارة العالية ، ومساعدي المعمل والكيميائيين ، ومساعدي الأشعة وأخصائيي العلاج الطبيعي والعلاج الإشعاعي وغيرهم من الفئات المعاونة في الخدمات الصحية والذين يقومون بخدمات المسنين والمعوقين ، علي أن يكون تعليم كل تلك الفئات مستوي مرتفعاً بالإضافة إلي إتقانهم التدريب علي المهارات المكلفين بها .وينطبق شرط إتقان المهارات أيضاً علي المعلمين .المدرسون ما زالوا يستخدمون تقنيات عفا عليها الزمن ،التقنيات التي كانت مستخدمة منذ مائة وخمسين عاماً .تغيرت العلوم التي يقومون بتدريسها ولكن لم تتغير طرق التدريس .بدأت بعض المدارس في إدخال الوسائل الإلكترونية في الإدارة وفي طرق التعليم ولكن مازالت الطرق القديمة هي المتبعة ؛التحدي القادم هو جعل التعليم في معظمة تعلماً ذاتياً لايعتمد الإ على أقل عدد من المدرسين .لو أخذنا التغيرات التي حدثت في العالم بين عامي 1960و1990 وتخيلنا امتدادها للأمام لجيل قادم فسيكون من السهل علينا تصور شكل العالم في عام 2020 .من الناحية الاقتصادية ستصير الصين أقوى دول العالم اقتصادياً وستصبح اليابان أغنى دول العالم وسوف تكون بلدان شرق آسيا أهم من بلاد أمريكا الشمالية وأوروبا اقتصادياً .ستظل كثير من بلاد العالم مدقعة الفقر خاصة في أفريقيا وفي شبة الجزيرة الهندية . بينما ستستمر غالبية أمريكا الشمالية من الدول الغنية وثراء معظم دول أوروبا سيفوق الدول الأمريكية . ينتظر أن يبلغ دخل الفرد في أوروبا ضعف دخلة الحالي باستثناء روسيا ودويلات الاتحاد السوفيتي السابق الذين تنتظرهم معاناة وبؤس شديد . سيصير أثرياء الصين أغنى الأغنياء في العالم وينتظر أن تصير هونج كونج العاصمة المالية للعالم ، تقترض منها أمريكا الشمالية وأوروبا (في عام 1992 وتعداد سكانها 5 مليون نسمه ، أي 11/1 من تعداد سكان

بريطانيا العظمى كانت مبيعات السلع الترفيهية تفوق مبيعاتها في بريطانيا كلها). من الناحية الاجتماعية ستتزايد الفروق بين مستوى الدخول في أمريكا الشمالية ،ويصبح أكثر ثراء والفقراء اشد فقراًسيتزايد معدل الجرائم في أمريكا ويصير المجتمع اقل استقراراً وثباتاً . ستنتهي غالبية الزيجات بالطلاق وتصبح عقود الزواج عقوداً مؤقتة – هدفها الرئيسي هو رعاية الأطفال حتي يشبوا . في أوروبا ستختلف الأحوال الاجتماعية من بلد لبلد (1)

ولكن الطابع الغالب عليها سيكون تزايد الفروق بين معدلات الدخول وتصاعد عدم المساواة وزايدة التوترات الاجتماعية .وسترتفع معدلات الطلاق في بلدان جنوب أوروبا ، وتصير معادلة لمثيلاتها في أمريكا الشمالية . والعكس صحيح في الصين واليابان فستبقي مجتمعاتهما منضبطة اجتماعياً مكرسة للعمل الجاد ومتفانية في أداء العمل ولكن سيتزايد استهلاك شعوبها عنه الآن . ولما كانت قوة الدول مستمدة من قوة اقتصادها ستتصاعد سلطة الصين واليابان ويزداد نفوذهما السياسي في العالم ويستمر نفوذ روسيا في التدهور – رغم امتلاكها للسلاح النووي وسيصبح مماثلاً لدول أمريكا اللاتينية في عصرنا الحالي . لن تحدث كل هذه التغيرات كما وصفتها لأن أمم العالم تتعلم من أخطائها وتتعلم من بعضها البعض وهناك احتمال في حدوث بعض التغيرات في الصورة التي صورتها . سيزداد تبادل بعض الخدمات بين البلدان المختلفة (مثل الرعاية الصحية والخدمات المالية الشخصية) وستتقلص حدود الحرية بين البلدان بتأثير القوي الاقتصادية (مثل أسواق النقد العالمية) والهيئات فوق الحكومية (مثل السوق ألأوروبية المشتركة) وأخيراً فإن المعلومات تتسرب بسرعة البرق بين مختلف البلدان ونجاح السياسة القومية لأي دولة سيكون عاملاً ضاغطاً علي بقية حكومات العالم لتحذو حذو الأمة الناجحة (انظر لمسارعة دول العالم كافة في اعتناق مبدأ الخصخصة) . لقد حلت سياسات السوق الاقتصادية في التسعينيات محل الاقتصاد الموجة في كافة دول العالم ، في حين أن تخطيط الاقتصاد مركزياً كان وما زال متبعاً في كثيراً من بلدان العالم حتى الثمانينيات ، وصارت الأسواق العالمية هي مجال التجارة وليست بيروقراطية الدولة ، وسيتزايد هذا الاتجاه سريعاً في السنوات القادمة . سيقل نفوذ الحكومات تدريجياً في توجيه اقتصاديات دولها خلال الثلاثين عاماً المقبلة وسيقتصر عمل الحكومات أساسا علي الشئون القانونية والقضائية في مجتمعاتها وستعظم مسئولياتها الاجتماعية خاصة لتحسين أحوال معيشة الطبقات المطحونة من شعوبها . ستتوقف الحكومات عن فرض القوانين المناهضة للاقتصاد الحر بكل معني الكلمة ولن يكون لها دور في تغيير مسار الاقتصاد ولا حتى بمجرد التوجيه أو الاقتراح .

(1)مصدر سابق:ص247-248

معني هذا هو تقلص السلطة الحكومية . بعض القرارات ستأخذها الهيئات الأعلى مثل المنظمات الإقليمية أو العالمية وبعض السياسات والقرارات التنفيذية ستنتقل إلي مستويات أقل مثل مجالس المحافظات أو مجالس المدن أو السلطات المحلية . وستخطط هيئات النقد العالمية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، السياسات المحلية لمختلف بلدان العالم وسوف تعترض علي أي سياسة محلية تتدخل في حرية التجارة العالمية (1)وأخيراً

---

( 1 ) مصدرسابق: ص248 -249

سوف تخطط الشركات والمؤسسات الكبرى متعددة الجنسيات أين تستثمر أموالها

بناء علي تقديرات مختلفة منها الضرائب المفروضة في الدول المختلفة علي سبيل المثال –وبهذا تحد من قدرة الحكومات علي أخذ ضرائب كبيرة من أموال تخص دولاً أجنبية وتستثمر في بلادها .

ستتزايد تلك الضغوط في الأجيال القادمة لأن حرية الحركة والتنقل والهجرة ستجتذب مزيداً من الأفراد ذوي المهارة الفائقة . سوف تتنافس حكومات الدول المختلفة لاجتذاب المواهب الفذة في مختلف المهن سواء في الأمور الاقتصادية أو الشئون الإدارية أو الأعمال الترفيهية أو القانونية أو العلمية وفي تهيئة كل الفرص لهم لتظهر مواهبهم وتتزايد عبقرياتهم . ستكون قوي الجذب هي ارتفاع الدخل وانخفاض الضرائب والمناخ الحر الخالي من القيود التي تثمر فيه الموهبة وتشحذ فيه الهمة وتتولد فيه الأفكار وتزدهر ، وتكون من أهم العوامل لزيادة رقي المجتمع الذي اجتذبها .

**أولاً :. جوانب التنمية البشرية :**

أشار التقرير الأول للتنمية البشرية في عام 1990 إلي أن التنمية البشرية تنطوي علي جانبين أساسيين :

الجانب الأول: يتمثل في تشكيل وتكوين القدرات البشرية ، مثل تحسين مستوي الصحة وزيادة المعرفة وتنمية المهارات للأفراد

الجانب الثاني : يتمثل في ضرورة انتفاع الأفراد بقدراتهم المكتسبة ، إما في تحقيق ألأهداف الإنتاجية المرغوبة أو في تنمية القدرات الثقافية والتمتع بالحقوق السياسية والاجتماعية أو في التمتع بأوقات الفراغ .

وحتي يكتمل منهج التنمية البشرية يجب أن يكون هناك تكامل بين الجانبين .

كما أشار التقرير الثاني للتنمية البشرية سنة 1991- أن منهج التنمية البشرية يقوم علي أساس أن تكون التنمية للأفراد ومن خلالهم ومن أجلهم في الوقت نفسه ، ويعني ذلك أن التنمية البشرية لكي تتحقق لابد و أن يتحقق الآتي :

أ. تكون التنمية للأفراد : بمعني وجود التزام علي المجتمع بأن يستثمر في التعليم والصحة والتغذية وما يلزم من جوانب تخص المستوي الاجتماعي ، حتي يتمكن الأفراد من أداء دورهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل مجتمعاتهم ، بما يمكن الأفراد من المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي . [1](1)

ب. تكون التنمية من خلال الأفراد :بمعني أن يشترك الأفراد في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية ، من خلال هياكل مناسبة لاتخاذ القرارات مع ضرورة أن توفر هذه الاستراتيجيات فرصا كافية لنمو الدخل والعمالة ، حتي يمكن الاستفادة من القدرات البشرية وتتاح لها الفرصة في التعبير عن قدرتها علي الابتكار .

ج. أن تكون التنمية من أجل الإفراد : بمعني أن تشبع التنمية احتياجات الأفراد وأن تكون فرص الإشباع متاحة للجميع .

وأن مفهوم التنمية البشرية يعتبر أكثر مفاهيم التنمية اتساعا فهو يحتوي علي كل الجوانب التي تضمنتها مفاهيم التنمية السابقة ، إذ يحتوي علي تحليل النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية للجيل الحالي وللأجيال القادمة .

**ثانياً :. تمويل التنمية البشرية :**

يتطلب تحقيق التنمية البشرية حجم معين من الإنفاق يختلف من دولة لإخري ، ويحتاج إلي تدخل الحكومات بتمويل المجالات الاجتماعية والضمان الاجتماعي والإسكان والمياه النظيفة والصرف الصحي .

وتختلف نسبة المخصصات الاجتماعية المطلوبة من دولة إلي أخري ، فما يعتبر ذو أولوية في دولة ما قد لا يعتبر كذلك في دولة أخري ، ففي مجال الإنفاق علي التعليم نجد أن الدول التي حققت تقدما في مجال محو الأمية للكبار تري أن الأنفاق علي التعليم العالي ذو أولوية .

في حين أن الدول التي ترتفع فيها نسبة الأمية يجب أن يكون لبرامج محو الأمية أو التعليم الأساسي الأولوية ألكبري في مجال اهتمامها بالتعليم . ولذا، فإن الهدف ليس في زيادة الأنفاق الاجتماعي فقط ، ولكن في فعالية هذا الإنفاق ومدي قدرته علي تحقيق أهداف التنمية البشرية ،

(1)الدكتور/محمدعبدالعزيزعجيمة وآخرون0التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق:ص90-91

ولذلك يستخدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أربع نسب لتحديد مدي فعالية الأنفاق العام الحكومي للخدمات الاجتماعية ، وتتمثل هذه النسب فيما يلي :

أ. نسبة الأنفاق العام : أي النسبة المئوية لما يمثله الأنفاق العام من الدخل القومي .

ب. نسبة المخصصات الاجتماعية : أي النسبة المئوية لما يمثله الأنفاق علي الخدمات الاجتماعية [1]من الأنفاق العام .

ج. نسبة الأولويات الاجتماعية : أي النسبة المئوية للأنفاق علي الأولويات البشرية بالنسبة للأنفاق الاجتماعي . (1)

د. نسبة الأنفاق البشري : وتمثل النسبة المئوية للأولويات البشرية إلي الدخل القومي وهو محصلة النسب الثلاثة السابقة .

ولاشك أن تحقيق أهداف التنمية البشرية يستلزم إنفاقا ضخما إضافيا يقدر بنحو 30 إلي 40 بليون دولار سنويا علي مستوي العالم ، وفي مصر وحدها يتطلب تحقيق هذه الأهداف اعتمادات إضافية تتراوح ما بين 30 إلي 40 مليون دولار سنويا .

وقد أقر مؤتمر القمة الاجتماعي في عام 1995 أتفاق عرف باسم اتفاق وينص هذا الاتفاق علي أن تخفيض الدول النامية 20% من ميزانياتها للأنفاق علي الأولويات البشرية ، في مقابل تخصيص 20% من معونات الدول الصناعية لنفس الأغراض. فالدول النامية لا تخصص حاليا سوي 13% من ميزانياتها لأولويات التنمية البشرية ، وبما يقدر بنحو 57 بليون دولار سنويا ، وفي نفس الوقت يوجد أمامها مجال لتحقيق وفورات من مصادر متعددة مثل الأنفاق العسكري ورفع كفاءة المؤسسات العامة ، التي تحقق خسائر والمشروعات التي تتفق علي إقامتها من أجل كسب مكانة لا أكثر . ويقدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أنة يمكن عن طريق تحقيق الوفورات السابقة رفع النسبة المخصصة لأولويات التنمية البشرية إلي 20% وبما يعادل 88بليون دولار سنويا .

وفي نفس الوقت ، فإن الدول المانحة للمعونات لا تواجه سوي 7% فقط من معوناتها للجوانب البشرية ذات الاولويه ، بالأضافه إلي مشكلة توزيع المعونة علي القطاعات الاجتماعية المختلفة . ففي مجال التعليم الابتدائي يخصص له نحو 20% من المعونات ، وفي مجال إمدادات المياه والصرف الصحي يوجه أقل من 20% فقط للمناطق الريفية . ولذلك يوجد مجال أمام مانحي المعونات بإعادة تخصيص المعونات وا ٍعطاء قدر اكبر للمجالات ذات الاولويه في مجال التنمية البشرية ، وا ٍعادة التخصيص للميزانيات الوطنية والمعونات الرسمية بنسبة تعني أن

( 1 ) نفس المصدر :ص91-92

نحو 75% من الأموال الإضافية اللازمة لتحقيق التنمية البشرية في الدول النامية ، سيأتي من الدول المتقدمة في حين تتحمل الدول النامية 25% من هذه الأموال.( [1])

## ا لمبحث الثاني

## إدارة الموارد البشرية وتاريخها ونشأتها وتطويرها:

أول بدايات إدارة الموارد البشرية كانت بتشكيل نقابات لمجموعات من الحرفيين؛ وذلك من أجل تحسين ظروف عملهم حيث كانت هذه النقابات الممهد الأولي لما يعرف بـ Trade Union أو (اتحاد العمال)، وقد تم ظهور دور إدارة الموارد البشرية بشكل أكبر في نهاية القرن الثامن عشر؛ وذلك بسبب الثورة الصناعية وفي هذه الفترة، حيث لم يعد هناك اتصال مباشر بين أصحاب المال والموظفين كما كان؛ وذلك لانشغال أصحاب المال، وكذلك بسبب تعيين مدراء ليقوموا بهذا الدور.ونتيجة للتطور التكنولوجي، ظهر دور النقابات العمالية مما كان له الأثر الفعال في بيئةالعمل وظهور إدار ة شؤون الموظفين حيث بقي الحال في تلك الإدارة على دور محدود لغاية الستينات من القرن الماضي.

صبحت إدارة الموارد البشرية في الوقت الحالي جزء أساسي في المؤسسات فتطورت وتوسعت لتصبح إدارة كاملة للموارد البشرية بدلاً من موظف واحد وأصبحت تساهم في المكانة التنافسية للمؤسسة وكذلك في ربحيتها.

## جوانب إدارة الموارد البشرية:

وتهدف إدارة الموارداالإستراتيجية إلى إيجاد قوة عمل حقيقية، مؤهلة تأهيلاً عالياً ، وفعالة وقادرة على تحمل مسؤوليات وتبعات الأعمال داخل المنظمة، ومن ثم تكون قادرة على تحقيق متطلبات وطموحات الإستراتيجية العامة للمنظمة ككل.

وفيما يلي أهم الجوانب التي يجب أن تغطيها ممارسات إدارة الموارد البشرية من أجل صنع بيئة عمل مثالية:

## الجانب الأول: دور الموارد البشرية:

تؤدي إدارة الموارد البشرية Human Resource Managementالتي يرمز لها بالاختصار "HRM"في المنشآت دوراً مهماً في رفع الكفاءة الإنتاجية للمنظمة، وبالتالي في تحسين وتدعيم العلاقات الإنسانية. (1)

إن القوة العاملة وا إدارتها من أصعب ما تواجه المنظمة على الإطلاق، فالإنسان هو عنصر التغيير والتطوير، ولهذا توضع له الأهداف والسياسات والبرامج التي يقوم بتحقيقها من خلال

(1)مصدرسابق:ص93-94

[1]الآلات والمعدات، فالمنظمة بأكملها ترتكز على العنصر الإنساني من قمة هرمها التنظيمي إلى قاعدتها.

فالإنسان بطبيعته عنصر التغيير والتطوير، وهو المسؤول الأول أيضاً عن صياغة الأهداف والخطط والسياسات والبرامج التي يقوم بتنفيذها بمعاونة الآلات والمعدات، لهذا فإن هذا العنصر له أهميته على مستوى المنظمة وعلى المستوى الاقتصادي ككل.

ومن هنا يمكن القول أن بيئة العمل المثالية هي البيئة التي تعرف خلالها الموارد البشرية دورها والأهداف المناطة بها جيداً، وأهم أهداف الموارد البشرية ما يلي:

1. استقطاب وتعيين أفضل موارد بشرية متاحة.
2. تدريب وتطوير الموارد البشرية لدى الشركة.
3. الحفاظ على الموارد البشرية لدى الشركة وعدم فقدها.
4. تهيئة المناخ الملائم لإيجاد نوع من العلاقات الجيدة والفعالة بين الموظفين والتي تتيح اتصالات مباشرة فيما بينهم.
5. جعل سياسات إدارة الموارد البشرية جزءاً من خطط العمل، وإعادة تشكيل ثقافة المنظمة للتوافق مع تلك السياسات.
6. تكوين بيئة يتم فيها إطلاق العنان للإبداع المستتر، وطاقات العاملين.
7. الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.

## إستراتيجية إدارة الموارد البشرية:

هي خطة معاصرة طويلة المدى، تشتمل على ممارسات وسياسات تتعامل من خلالها المنظمة مع المورد البشري في العمل، وتتفق وتتكامل وتتناسق هذه الخططُ والممارسات والسياسات مع الإستراتيجية العامة للمنظمة، وتعمل على تحقيق رسالتها، وغايتها، وأهدافها، في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل من خلالها المنظمة، والتي من أهمها المنافسة الحادة بين المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية.

## أهمية الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية:

تستمد الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية أهميتها من المزايا التالية:

ربط تحركات إدارة الموارد البشرية بما تهدف إليه المنظمة، ويعني هذا قيام إدارة الموارد البشرية بمساعدة المنظمة في تحقيق أهدافها.

---

1. http://ar %D8%AF%D9%8A%D8%A9

ضمان التنسيق و التعاون بين إدارة الموارد البشرية والإدارة العليا بالمنظمة وتبادل التأثير لكل طرف منها على الأخر.

ضمان توجيه موارد المنظمة (ما يمس الموارد البشرية) إلى تحقيق أهداف المنظمة.

ضمان أخذ الإدارة العليا نقاط القوة والضعف في الموارد البشرية في الحسبان عند تحديد وتنفيذ استراتيجيات المنظمة. ضمان توجيه أنشطة إدارة الموارد البشرية في نفس الاتجاه التي تسير فيه أنشطة المنظمة.

مثال على إستراتجية الموارد البشرية:

ولتوضيح مثال على إستراتيجية الموارد البشرية نذكر ما جاء في الخطة الإستراتيجية الرئيسة في شركة أرامكو السعودية لأجل سعودة موظفي المقاولات حيث جاء كالتالي:

(الخطة الإستراتيجية الرئيسة هي المحرك الكبير لخطوات الشركة تجاه سعودة موظفي مقاوليها، وقد عُرضت هذه الخطة أول مرة على اللجنة الإدارية في أرامكو السعودية عام 2005م ولاقت دعماً كاملاً، ويقوم قسم سعودة موظفي المقاولين في الشركة بتنسيق أعمال تنفيذ الخطة الرئيسة ويحدثها حسب الحاجة، وتشتمل الخطة الإستراتيجية الرئيسة على ما يلي:

## عناصر الإدارة الفعالة للموارد البشرية:

وهي مجموعة من العناصر لكي نحقق ممارسات فعالة من أجل إدارة الموارد البشرية بما يسهم في إيجاد بيئة عمل فعالة ومثمرة، ومن أهمها ما يلي:

1. التدريب والتطوير.

**2. الرواتب والأجور.**

**3. إدارة الأداء.**

**4**. التوظيف واختيار الموظفين.

5. علاقات الموظفين.

6. تقنية

## :تعريف الموارد البشرية: -

" إن الموارد البشرية هي المحور الأساسي الذي تدور حوله التنمية في كل المستويات و الوسيلة المحركة التي تحقق أهدافها " .

تعتبر الموارد البشرية موردا و استثمارا بالنسبة إلى المنظمة ، و لكي تستطيع استخدام و استغلال و تنمية هذا الاستثمار فعليها تسييره ، بمعنى أنه يتطلب تخطيط و تنظيم و توجيه و تقييم مثلما يتطلب ذلك استخدام العوامل المادية للإنتاج .

إن الموارد البشرية كما سبق القول يجب تخطيطها و تنظيمها و تقييمها ، بمعنى أنه يجب تسييرها .

و قد تعني الموارد البشرية جميع سكان الدولة المدنيين منهم و العسكريين ، و يدخل في حكم ذلك الذين يعملون لقاء اجر و المرأة غير العاملة و المحالون على المعاش و ذوي العاهات و المتعطلون ( القادرون و الراغبون و المستعدون للعمل ) لكن لا يجدون عملا ، و الأطفال و جميع من تضمهم مراحل التعليم المختلفة .

**1.الأفر اد المختلفون :**

بمعنى أنه إذا توجهنا للعمل و نظرنا إلى الناس لوجدناهم مختلفون في الظاهر و الباطن ، الظاهر يشير إلى أننا مختلفون في ملامحنا و أعمالنا و خبراتنا و تعليمنا و جنسنا ، و الباطن يشير إلى أننا مختلفون في قدراتنا العقلية و طريقة فهمنا و إدراكنا للأمور و في طريقة تعلمنا و اكتسابنا للقدرات و المهارات ، و في مشاعرنا و حتى في اتجاهاتنا النفسية و تفضيل الأشياء ، فهذه الاختلافات كلها توضح كيف أن سلوكنا مختلف عن بعضنا البعض ، و يختلف الناس أيضا في صفاتهم و تكويناتهم الشخصية و مزاجهم ، حتى في الاهتمامات و الميول المهنية نلمس الفروقات كذلك ، و في تفضيلهم للعمل ، كما نجد أيضا اختلاف في الدوافع فالبعض مدفوع ماليا و البعض الآخر اجتماعيا ، و الآخر نحو الشعور بالتقدير و تحقيق الذات ، و كذلك يمكن القول أن مهارات الاتصال الحديث ، المناقشة ، التفاوض ، الإقناع و الابتكار و التأثير في الآخرين تختلف جميعا من شخص لآخر .

**الوظائف المختلفة :**

تختلف الوظائف من حيث طبيعة النشاط ( إدارية ، مالية ، تسويقية ،... ) ، و تختلف أيضا من حيث النوعية ، الحجم و عظم المسؤولية الملقاة على عاتقها ، و كذلك من حيث المواصفات المطلوبة لأدائها : التعليم ، الخبرة ، المهارة ، التدريب ، ... الخ ، و تختلف أيضا ظروف أدائها من حيث ظروف العمل المادية ، من إضاءة و حرارة و رطوبة و غيرها . فمنها من يناسب أشخاصا معينين و منها من يناسب أشخاص آخرين و بالتالي يتطلب الأمر تحليل الوظائف قبل شغلها بالإفراد .

و تعددت التعاريف المقدمة في الموارد البشرية ، و نذكر منها .

" هي دراسة السياسات المتعلقة بالاختيار و التعيين و التدريب و معاملة الأفراد في الأفراد في جميع المستويات و العمل على تنظيم القوى العاملة في المؤسسة ، و زيادة ثقتها في عدالة الإدار ة و خلق روح تعاونية بينها للوصول بالمؤسسة إلى أعلى طاقاتها الإنتاجية "الذي من شانه أن يدفع إلى بذل أقصى طاقاتهم داخل المنظمات " المتخصصة بكل الأمور المرتبطة بالعنصر البشري في المنظمات ، من البحث عن مصادر القوى البشرية و اختيارها ، تصنيفها و

تدريبها ، و تهيئة المناخ الإنساني الملائم " هي الإدارة " وظيفتها تتمثل في اختيار العاملين ذوي الكفاءات المناسبة و تسيير جهودهم و توجه طاقاتهم و تنمي مهاراتهم و تحفز هؤلاء العاملين و تقييم أعمالهم و تبحث مشاكلهم و تقوي علاقات التعاون بينهم بين زملائهم و رؤسائهم و بذلك تساهم في تحقيق الهدف الكلي للمنظمة من حيث زيادة الإنتاجية و بلوغ النمط المطلوب للأعمال و الأفراد الموارد البشرية اليوم بجانب كبير من الأهمية نظرا لقربها من جميع أوجه النشاط الإنساني ، فالإدارة تعمل على تحديد و تحقيق الأهداف و بالتالي تقوم بالتجميع الفعال لمهارات و كفاءات الأفراد ، مع استخدام كافة الموارد المادية ، فهي تطبق على الجماعة و ليس على الفرد **0**

**أولا: خطوات في تزويد المنظمة بالموارد البشرية :**

يتبع المسيرون أربع خطوات متتالية من أجل تزويد المنظمة بالموارد البشرية لتعبئة الوظائف الشاغرة, وهذه الخطوات : ( أ- الاستقطاب. ب- الاختيار. ج- التكوين. د- تقييم الأداء)

1. الاستقطاب : هو عملية اكتشاف مرشحين محتملين للوظائف الشاغرة الحالية أو المتوقعة في المنظمة .
2. الاختيار : هو عملية تتكون من سلسلة من الخطوات المرتبة ترتيبا منطقيا لتنتهي بتعين أفضل المرشحين للمناصب الشاغرة .
3. التكوين : هو عملية تعلم سلسلة من السلوك المبرمج والمحدد مسبقا .
4. تقييم الأداء : تقييم الأداء هو قياس أداء الفرد لوظيفة في المنظمة.

**- إدارة الموارد البشرية -Management Human Resources**

تعتبر إدارة الموارد البشرية من أهم وظائف الإدارة لتركيزها على العنصر البشري و الذي يعتبر أثمن مورد لدى الإدارة و الأكثر تأثير ً ا في الإنتاجية على الإطلاق. إن إدارة وتنمية الموارد البشرية تعتبر ركناً أساسياً في غالبية المنظمات حيث تهدف إلى تعزيز القدرات التنظيمية، وتمكين الوزارات والمنظمات الحكومية و الأهلية من استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية. و لا عجب عندما نسمع أن ارتفاع أرباح شركة ما و نزول أرباح أخرى كان بسبب الموارد البشرية في هذه الشركة أو تلك. فالموارد البشرية يمكن أن تساهم وبقوة في تحقيق أهداف و ربح للمنظمة و يمكن أن تكون عبء مالي على المنظمة كما هو الحال في أغلب المنظمات الحكومية في العالم النامي. إن إدارة الموارد البشرية تعني باختصار الاستخدام الأمثل للعنصر البشري المتوفر و المُتوقَع. على مدى كفاءة، و قدرات،

وخبرات هذا العنصر البشري وحماسه للعمل تتوقف كفاءة المنظمة ونجاحها في الوصول إلى تحقيق أهدافها. لذلك أهتم علماء الإدارة بوضع المبادئ و الأسس التي تساعد على الاستفادة القصوى من كل فرد في المنظمة من خلال إدارة الموارد البشرية. هذه الأسس تبدأ من التخطيط و الاختيار والتدريب و الحوافز و التقييم و كل ما له صلة بالعنصر البشري.

## نشأةُ وتطور وظيفة الموارد البشرية:

إنَّ تاريخ وظيفة الموارد البشرية يرجعُ إلى قرنين من الزمان تقريباً، إلى عصر الثورة أو النهضة الصناعية، إذ بدأ التفكير في أهمية العنصر البشري، فبدأت الشركات والمنظمات الصناعية بإنشاء إدارات خاصة بالموظفين، تبحث في شؤونهم وتعتني بكل ما يتعلق بهم.. وسميت هذه الإداراتُ بمسميات مختلفة؛ منها: إدارة شؤون العاملين، إدارة شؤون الموظفين،ادارةالافراد...الخ

ومع اختلاف النظرة إلى العنصر البشري باختلاف تطور النظريات والمدارس الإدارية على مر العقود الزمنية، إلا أن هذا الاختلافَ لم يمنعِ التطورَ الموازيَ في الاهتمام بالعنصر البشري.. حتى ظهر مصطلحُ إدارة الموارد البشرية في بداية الستينيات من القرن العشرين، وظهور هذا المصطلح مـَ ثَّل نقطة البداية لظهور مدرسة الموارد البشرية..! ومع ذلك استقر على تسمية الإدارة التي تهتم بالموظفين "إدارة الأفراد".. حتى عام 1980م تقريباً فغير مسمى "إدارة الأفراد" إلى "إدارة الموارد البشولةإنَّ هذا التغييرَ لم يكن في المسمَّى فقط، ولكن كان في المضمون أيضاً، فدور إدارة الأفراد كان محصوراً في تنفيذ سياسات الموارد البشرية التي تضعها الإدارةُ العليا في المنظمة، أما دور إدارة الموارد البشرية فقد امتد إلى التخطيط والتنفيذ معاً في آن..! وبهذا أصبح لإدارة الموارد البشرية استراتيجيةٌ تخطيطية وتنفيذية خاصة بها.. تعمل من خلالها على تحقيق الاستراتيجة الأم للمنظمة، وأصبح مدير إدارة الموارد البشرية أحدَ أعضاءِ بل من الأعضاء المؤثرين الإدارة العليا، الذين يرسمون السياسات، ويتخذون القرارات الاستراتيجية في المنظمة.

وأصبح الأفرادُ العاملين في إدارة الموارد البشرية من المتخصصين، فهم إخصائيون لهم دراساتخاصة، وقد احترفوا العملَ في مجال إدارة الموارد البشرية، وكان لتغير الدور بين إدارة الأفراد وا ٍدارة الموارد البشرية الأثرُ الكبيرُ في توجه العديد من الجامعات الكبرى آنذاك إلى تغيير مسمى إدارة الأفراد إلى "إدارة الموارد البشرية".

## التطور التاريخي لإدارة الموارد البشرية:

إدارة الموارد البشرية بشكلها الحديث ليست وليدة الساعة إنما هي نتيجة لعدد من التطورات التي يرجع عهدها إلى بداية الثورة الصناعية ،تلك التطورات التي ساهمت في إظهار الحاجة إلى وجود إدارة موارد بشرية متخصصة ترعى شئون الموارد البشرية في المنشأة, فهناك أسباب عديدة

تفسر الاهتمام الزايد بإدارة الموارد البشرية كوظيفة متخصصة وكفرع من فروع الادارة ،ومن هذه الأسباب:

1-التوسع والتطور الصناعي في العصر الحديث،ساعد على ظهور التنظيمات العمالية المنظمة،حيث بدأت المشاكل بين الإدارة والموارد البشرية مما أدى إلى الحاجة لإدارة متخصصة ترعى وتحل مشاكل الموارد البشرية في المنشأة.

2-التوسع الكبير في التعليم وفرص الثقافة أمام العاملين مماا أدى إلى زيادة الوعي نتيجة ارتفاع مستواهم الثقافي والتعليمي،مم أدى للحاجة إلى وجود متخصصين في إدارة الموارد البشرية ووسائل حديثة للتعامل مع النوعيات الحديثة من الموارد البشرية.

3-زيادة التدخل الحكومي في العلاقات بين العمال أصحاب العمل بإصدار قوانين وتشريعات عمالية،مما أدى إلى ضرورة وجود إدارة متخصصة تحافظ على تطبيق القوانين لتجنب وقوع المنشأة في مشاكل مع الحكومة.

4-ظهور النقابات والمنظمات العمالية التي تدافع عن الموارد البشرية وتطلب الأمر ضرورة الاهتمام بعلاقات الإدارة بالمنظمات العمالية،مما أدى إلى أهمية وجود إدارة متخصصة لخلق التعاون بين الإدارة والمنظمات العمالية.

**و أهم المراحل التاريخية التي مرت بها إدارة الموارد البشرية من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن هي:**

•**المرحلة الأولى**: تطورت الحياة الصناعية بعد الثورة الصناعية قبل ذلك كانت الصناعات محصورة في نظام ا لوظئف المتخصصة حيث كان مثلا الصناع يمارسون صناعتهم اليدوية في المنازل بأدوات بسيطة. ومن ناحية إدارة الموارد البشرية كانت الثورة الصناعية بمثابة البداية لكثير من المشاكل الانسانية حيث:

نظرت إلى العامل باعتباره سلعة تباع وتشترى بعد ان اعتمدت الإدارة على الآلة أكثر من اعتمادها على العامل.

نشأة كثير من الأعمال المتكررة التي لا تحتاج إلى مهارة بسبب نظام المصنع الكبير. وعلى الرغم من ذلك فان الثورة الصناعية حققت زيادة هائلة في الإنتاج والسلع.

**المرحلة الثانية:ظهور حركة الإدارة العلمية:**

من التطورات التي ساهمت في ظهور أهمية إدارة الموارد البشرية هي انتشار حركة الإدارة العلمية بقيادة تايلور الذي توصل إلى الأسس الأربعة للإدارة وهى:

1-تطوير حقيقي في الإدارة: ويقصد تايلور بذلك استبدال الطريقة التجريبية أو طريقة الخطأ والصواب في الإدارة بالطريقة العلمية التي تعتمد على الأسس المنطقية والملاحظة

المنظمة وتقسيم أوجه النشاط المرتبطة بالوظيفة ثم تبسيط واختصار الأعمال المطلوبة اعتمادا على أعلى المواد والمعدات المستخدمة.

2-الاختيار العلمي للعاملين: ويعتبره تايلور الأساس في نجاح إدارة الموارد البشرية،فبد ان نتأكد من قدراتهم ومهاراتهم اللازمة لتحمل عبء الوظيفة-يتم اختيارهم.

3-الاهتمام بتنمية وتطوير الموارد البشرية وتعليمهم: حيث يؤكد تايلور ان العامل لن ينتج بالطاقة المطلوبة منه إلا بعد ان يكون لديه استعداد للعمل،وتدريب مناسب على العمل وهو أمر جوهري للوصول إلى المستوى المطلوب من العمل.

4-التعاون الحقيقي بين الإدارة والموارد البشرية: حيث يؤكد تايلور انه بالامكان التوفيق بين رغبة العامل في زيادة أجره وبين رغبة صاحب العمل في تخفيض تكلفة العمل وذلك بزيادة إنتاجية العامل بأن يشارك في الدخل الزائد لارتفاع معدل إنتاجيته. وقد أكد تايلور على معايير العمل وقوبل بهجوم وركز هذا الهجوم على مطالبته للعمال بأداء معدلات إنتاج دون ان يحصلوا على اجر بنفس الدرجة،كما أهمل الجانب الانسانى.

**•المرحلة الثالثة: نمو المنظمات العمالية:**

في بداية القرن العشرين نمت وقويت المنظمات العمالية في الدول خاصة في المواصلات والمواد الثقيلة، وحاولت النقابات العمالية زيادة أجور العمال وخفض ساعات العمل،وتعتبر ظهور حركة الإدارة العلمية (التي حاولت استغلال العامل لمصلحة رب العمل)ساعدت في ظهور النقابات العمالية.

**•المرحلة الرابعة:بداية الحرب العالمية الأولى:**

حيث أظهرت الحرب العالمية الأولي الحاجة إلى استخدام طرق جديدة لاختيار الموظفين قبل تعيينهم مثل (ألفا وبيتا)وطُبقت بنجاح على العمل تفاديا لأسباب فشلهم بعد توظيفهم. ومع تطور الإدارة العلمية وعلم النفس الصناعي بدأ بعض المتخصصين في إدارة الموارد البشرية الظهور في المنشآت للمساعدة في التوظيف والتدريب والرعاية الصحية والأمن الصناعي ،ويمكن اعتبار هؤلاء طلائع أولى ساعدت في تكوين إدارة الموارد البشرية بمفهومها الحديث. وتزايد الاهتمام بالرعاية الاجتماعية للعمال من إنشاء مراكز للخدمة الاجتماعية والإسكان؛ويمثل إنشاء هذه المراكز بداية ظهور أقسام شئون الموارد البشرية واقتصر عمله على الجوانب السابقة وكان معظم العاملين بأقسام الموارد البشرية من المهتمين بالنواحي الإنسانية والاجتماعية للعامل.

ثم أُنشئت أقسام موارد بشرية مستقلة وأُعد أول برنامج تدريبي لمديري هذه الأقسام عام 1915 وقامت 12 كلية بتقديم برامج تدريبية في إدارة الموارد البشرية عام 1919 وعام 1920 أُنشئت كثير من إدارات الموارد البشرية في الشركات الكبيرة والأجهزة الحكومية.

**المرحلة الخامسة:مابين الحرب العالمية الأولى والثانية:**

شهدت نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من هذا القرن تطورات في مجال العلاقات الإنسانية حيث أُجريت تجارب هوثورن بواسطة التون مايو،وأقنعت الكثيرين بأهمية رضاء العاملين عن عملهم وتوفير الظروف المناسبة للعمل.

**المرحلة السادسة:ما بعد الحرب العالمية الثانية و حتى الآن:**

في هذه المرحلة اتسع نطاق الأعمال التي تقوم بها إدارة الموارد البشرية حيث شملت تدريب وتنمية العاملين ووضع برامج لتحفيزهم وترشيد العلاقات الإنسانية وليس فقط حفظ ملفات الموارد البشر ية وضبط حضورهم وانصرافهم والأعمال الروتينية.

مازالت الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية تركز على العلاقات الإنسانية والاستفادة من نتائج البحوث لعلم النفس والانثروبولوجيا وكان نتيجة ذلك تزايد استخدام مصطلح العلوم الإنسانية حيث أنه أكثر شمولا لأنه يضع في اعتباره جميع الجوانب الخاصة ببيئة وظروف العمل والعامل وأثرها على سلوكه،ويجب التأكد من ان العلوم السلوكية ماهى إلا مجرد أداة معاونة للإدارة في الكشف عن دوافع السلوك الانسانى للعاملين واثر العوامل على هذه السلوك ،وتضيف نوعا من المعرفة الجديدة التي يُ ستفاد منها في مجالات إدارة الموارد البشرية مثل سياسة التحفيز والتنظيمات غير الرسمية.

و مستقبلا يمكن النظر إلى إدارة الموارد البشرية على أنها في نمو متزايد لأهميتها في كافة المنشآت نتيجة التغيرات السياسية والتكنولوجية،وهناك تحديات يجب ان تتصدى لها إدارة الموارد البشرية مثل: الاتجاه المتزايد في الاعتماد على الكمبيوتر والاتوماتيكيات في إنجاز كثير من الوظائف التي كانت تعتمد على العامل. وأيضا الضغوط السياسية والاقتصادية والتغير المستمر في مكونات القوى العاملة من حيث المهن والتخصصات،ويجب التأكيد على استخدام المفاهيم الجديدة مثل هندسة الإدارة والجودة الشاملة في مجال إدارة الموارد البشرية

**الموارد البشرية**

1." إن تسيير الموارد البشرية هو التسيير الذي يقوم بشؤون الاستخدام الأمثل للموارد لبشرية على جميع المستويات بالمنظمة , قصد تحقيق أهداف هذه الأخيرة "

وتوجيهها لتحقيق غاية عليا مشتركة .2. إن بقاء أي منظمة يتطلب وجود مسيرين وأفراد متمكنين يقومون بتنسيق جهودهم

- إن الحصول على الموارد البشرية وتنميتها وتحفيزها وصيانتها يعتبر ضروري لإنجاز أهداف المنظمة

- -الإشراف على موازنة الأجور المرتبات والحوافز والمكافآت والعلاوات .
- -العمل على حل مشاكل الأفراد في كافة مجالات العمل ، وتقرير و تنفيذ لسياسة التسيير في مجال شؤون الأفراد .
- -اعتماد عقود العمل والأوامر الإدارية الخاصة بالجزاءات في حدود اللوائح المعمول بها -التنسيق مع كافة المنظمات في قطاعات العمل الأخرى ، فيما يتعلق بتسيير العنصر البشري ورعايته اجتماعيا وصحيا ومهنيا , بما يكفل تكوين قوة عمل راضية ومنتجة.
- -تطبيق إجراءات الإعلان عن الوظائف الشاغرة , وكل ما يتعلق بعمليات الاختيار ، التعيين وتكوين الأفراد .
- -تلقي شكاوى ومقترحات الأفراد ، ودراستها والرد عليها .
- -الاعتراف على تنفيذ القرارات المتعلقة بالترقيات و تنظيم عمليات حضور وانصراف الأفراد ، و على إعداد وتنظيم النماذج والسجلات المرتبطة باستخدام الأفراد وتقدير كفاءاتهم .

-القيام بالدراسات الخاصة بتحليل سياسات تسيير الموارد البشرية ولوائح استخدامها والخاصة ببحوث الأفراد بما يساعد على :

- تنسيق التنظيم وتحديد تفصيلات الهيكل التنظيمي .
- اكتشاف وسائل أفضل لرفع القدرة الإنتاجية للمنظمة , وتحقيق أهدافها في مجال الأرباح

## الأهداف والعوامل المؤثرة على تسيير وظيفة الموارد البشرية

### أهداف تسيير الموارد البشرية

تتمثل أهم أهداف تسيير الموارد البشرية فيما يلي :

- أولا : التعرف على حاجات و رغبات الأفراد والعمل على إشباعها, بما يولد لديهم الحافز على الإنتاج , و يتطلب ذلك ما يلي :
- معرفة احتياجات الأفراد و رغباتهم قبل التخطيط لإدخال التغيرات في المنظمة .
- مشاركة الأفراد للمنظمة في تحمل المسؤولية و مواجهة مشكلات العمل الحقيقية وحلها
- ثانيا : الارتفاع بكفاية أداء الأفراد ، كالإلزام المعنوي اتجاههم ومسؤولية اجتماعية للمنظمة.

- ثالثا : تنمية الفهم والمهارة الأساسية في العلاقات الإنسانية لدى المسيرين , بما يساعد على تحقيق التناسق في الأداء وتنمية العمل الاجتماعي كفريق .
- رابعا : تقدير وتدبير احتياجات المنظمة من القوى العاملة و تطبيق سياسات تسيير الموارد البشرية من اختيار وتعيين وتكوين و أجور ومرتبات , ووضع نظم الحوافز , وتقييم كفاءة الأفراد حتى يتحقق الاستخدام الأمثل الموارد البشرية .
- خامسا : تخطيط التنظيم بما يكفل تحقيق أهداف المنظمة والأفراد وفقا لمرحلة النمو التي تمر بها ، وفتح فرص الترقية أمام الأفراد.
- سادسا : تنمية مهارات المنظمة في مجال المحافظة على العنصر البشري ، و التأثير الإيجابي في سلوك الأفراد .
- سابعا : ممارسة العلاقات العامة وتنمية الصلة ة الترابط بين الأفراد و المنظمة من خلال البرامج الترفيهية و الخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية المختلفة .
- ثامنا : بحوث الأفراد , وتقييمها يرفع الروح المعنوية لديهم .

**1.العوامل الاقتصادية :**

إن حالة الاقتصاد الوطني والظروف المحيطة به تؤثر على الموارد البشرية , لأن المنظمات تتجه إلى التوسع في الانشطة الخاصة بتسيير الموارد البشرية في فترات الرواج , وتقلصها فترات الكساد.

ونجد من ناحية أخرى أن الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة في المجتمع , كان له تأثير كبير على الممارسات الخاصة للموارد البشرية ,بالذات من ناحية تطور مداخل الأفراد .

**2.العوامل القانونية :**

إن النصوص القانونية والأحكام القضائية والقرارات الإدارية كان لها جوهريا على تسيير الموارد البشرية .

إن تسيير الموارد البشرية انتقلت من مجال يحكمه مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر" إلى مجال آخر مقيد بالقوانين , كالحد الأدنى للأجور , والحد الأقصى لساعات العمل , وكل السياسات المتعلقة باستقطاب الأفراد ومقابلتهم واختيارهم , وتكوينهم , وتقييمهم .

**3 . العوامل الاجتماعية**

إن المجتمع قد تعرض لتطور كبير فيما يتعلق بتركيبه الطبقي والاتجاهات والقيم السائد فيه ,وكذلك بأحداث رئيسية غير ت من مجريات الأمور داخل المجتمع .

لقد تعرض المجتمع خلال القرن العشرين لتغيرات جوهرية في أسلوب معيشته , وأسلوب تفكيره فيما يخص توسيع فكرة دور الحكومة بتسيير شؤون أفرادها.

**4. العوامل التكنولوجية**

إن التقدم التكنولوجي الذي حدث كان مذهلا , فقد وصف التقدم الذي حدث والتغيرات الجذرية للموارد البشرية كنتيجة لتغير حاجات ومتطلبات المنظمة والتوسيع المستمر في التكنولوجيا وزيادة الاعتماد على الحسابات الكترونية

**اهم التعريفات لإدارة الموارد البشرية لبعض الكتاب:_**

فرنش:هي عملية اختيار واستخدام وتنمية وتعويض الموارد البشرية بالمنظمة.

SIKULA:هي استخدام القوى العاملة بالنشأة ويشتمل ذلك على:عمليات التعيين وتقيم الأداء والتنمية والتعويض والمرتبات وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية للعاملين وبحوث الأفراد.

GLUECK.W:هي تلك الوظيفة في التنظيم التي تختص بإمداد الموارد البشرية اللازمة ويشمل ذلك تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة والبحث عنها وتشغيلها والاستغناء عنها

SHERMAN & CHRUDEN:إدارة الموارد البشرية تشتمل على عمليات أساسية يجب أداؤها وقواعد يجب إتباعها،والمهمة الرئيسية لمدير الأفراد هي مساعدة المديرين في المنشأة وتزويدهم بما يحتاجوه من رأى ومشورة تمكنهم من إدارة مرؤوسيهم بفعالية أكثر.

GRANT.J&SMITH .G:هي مسئولية كافة المديرين في المنشأة وترصيف لما يقوم به الموارد البشرية المتخصصون في إدارة الأفراد. ([1])

و يتضح من التعريفات السابقة ان إدارة الموارد البشرية تمثل إحدى الوظائف الهامة في المنشآت الحديثة التي تختص باستخدام العنصر البشرى بكفاءة في المنشآت.

**الأنشطة الرئيسية لإدارة الموارد البشرية:**

1-توصيف الوظائف.

2-تخطيط الموارد البشرية.

3-تدريب وتنمية الموارد البشرية.

-4البحث والاستقطاب للموارد البشرية.

5-تقييم الوظائف وتحديد المرتبات و الأجور.

6-قياس كفاءة أداء الموارد البشرية.

7-الاختيار والتعيين للموارد البشرية.

8-توفير الرعاية الصحية للعاملين.

9-الأعمال الروتينية كحفظ ملفات العاملين والترقيات والنقل.

10-تدقيق الموارد البشرية.

11-تقييم الأداء للعالمين بالمنظمة او التشكيل الإداري.

---

([1]) http://ar %D8%AF%D9%8A%D8%A9

**التكامل في إدارة الموارد البشرية:**

هناك تكامل بين إدارة الموارد البشرية وبين الإدارات الأخرى في المنشأة،فهي ليست إلا إدارة مساعدة للإدارات الأخرى حيث تساعدها على تدبير احتياجاتها من الموارد البشرية والترقية والنقل وتقييم الأداء

**المبحث الثالث**

**دور التدريب وألتخطيط في تنمية القدرات البشرية: -**

المنظمة وحدة فنية إنسانية تتكون من مجموعة من الأدوار المتداخلة اللازمة للوصول إلي هدف مفضل، وهو إنتاج سلعة أو تقديم خدمة أو ترويج فكرة تشبع بعض حاجات الناس . ويقوم بأداء هذه الأدوار والأنشطة المتداخلة عدد من الأفراد ذوي كفاءات وقدرات ومعلومات وخبرات متنوعة، يساهمون بها في الوصول إلي الهدف المطلوب .وكما يعطي الأفراد كفاءاتهم ومهاراتهم للعمل علي تحقيق أهداف المنظمة التي يعملون فيها ، فهم أيضا يكتسبون كفاءات ومهارات جديدة .. فالدور بما يحتوي من أعباء ومسئوليات، وما يتضمنه من توقعات يحملها الآخرون تجاه لاعبه ، يعتبر مصدرا لعدد من الخبرات المتنوعة ، تؤثر علي أفكار الفرد واتجاهاته وتطور معلوماته ، وتعيد تشكيل دوافعه وقيمه ن وتغير مستوي طموحه وتؤثر علي بضع خصائص وجوانب من شخصيته .ومن جهة أخري فإن الفرد بما لديه من صفات وقدرات وذكاء ودوافع ، فانه يؤثر علي الدور الذي يلعبه والأنشطة والوظائف التي يؤديها . فهو يعطيها من وقته وجهده ، ويبذل فيها أفكاره ومعلوماته . علي أن هذه العلاقة المستمرة ذات التأثير المتبادل بين الفرد والعمل الذي يؤديه تحتاج إلي تنشيط وتجديد . فهي أن تركت تدور في نفس الحلقات أو الدائرة فقد يترتب علي ذلك تقادم معلومات الفرد وعدم صلاحيتها ، وتجمد خيراته ومهاراته عند حد معين ، وربما تقلصها وانكماشها وعجزها عن مقابلة ما يستجد من تطورات . كما يمكن أن يتجمد الدور والأنشطة التي يتضمنها ، وتتكرر أعباؤه وتفقد جانب التحدي فيها . وبذلك يتقادم الطرفان ، فلا يتطلب الدور شيئا جديدا يضيفه إلي وظيفته . وهنا يبرز دور التدريب والتنمية ن فالتدريب يقدم معرفة جديدة ، ويضيف معلومات متنوعة ويعطي مهارات وقدرات ويؤثر علي الاتجاهات ويعدل الأفكار ، ويغير السلوك ويطور العادات والأساليب . وهو بذلك يعمل علي التطوير الذاتي للفرد ، فيرفع مستوي طموحه ، وينمي دوافعه ويجدد نظرته للدور الذي يلعبه ، ويحسن معدلات أدائه . ويستفيد الفرد من ذلك فتزيد الإنتاجية وترتفع كفاءة بلوغ الهدف . كما أن الفرد يستطيع أن يطور أنشطة دوره فيضيف عليها ويعدل فيها . وعلي هذا فإن التدريب يخدم كلا من الشخص والدور الذي يلعبه ، ويطور العلاقة بينها ويرفع كفاءتهما ويزيد من فعاليتهما .

فإذا نجح المتدريب في مهمته واستطاع أن ينمي الأفراد ويطورهم ، وا ذا أستطاع الأفراد أن يطبقوا ما يتعلمونه عن طريق التدريب من معرفة وما يكتسبونه من مهارات ، [1] فإن المنظمة تفيد من ذلك ، لأنها تتكون من مجموعة من الأدوار المتداخلة كما قدمنا إذا ارتفعت كفاءة هذه الأدوار وازدادت إنتاجيتها ، فإن الكفاءة والفعالية الكلية للمنظمة تزداد وتصبح المنظمة قادرة علي بلوغ الأهداف التي تسعي لتحقيقها في المدى القصير والطويل ، وتصبح كذلك عضوا نافعا في المجتمع، قادرة علي أداء الدور الذي تتحمل مسئولية القيام به في هذا المجتمع ويسهل بعد ذلك أن نتصور أن المجتمع الكبير يمكن أن يثري من ٍ ٍ ٍ التدريب ويفيد منه فائدة عظيمة . وذلك إذا نجح التدريب في تكوين الأفراد المناسبين ، وتهيئتهم للأعمال التي سيتولونها ن وصقل مهاراتهم وتعميق أفكارهم وتنمية دوافعهم وزيادة الحماس ولتنافس بينهم . إذ يترتب علي ذلك نضوج الثروة البشرية واحتواؤها علي العناصر المناسبة والكفاءات اللازمة لاستغلال الموارد المادية المتاحة وتنميتها ورفع إنتاجيتها . وبذلك يتوصل المجتمع في المدى القصير والبعيد إلي أهدافه المتنوعة – الاقتصادية والاجتماعية ، والتي يجمعها هدف كبير وهو الرفاهية الإنسانية لكل أفراد المجتمع

علي أنه من جهة أخرى يجب أن نأخذ في الاعتبار أن التدريب رغم الدور الهائل الذي يلعبه في حياة الأفراد والمنظمات والمجتمعات ، إلا أنه واحد فقط من سياسات الإفراد يتكامل مع بقية سياسات ألأفراد ويتأثر بها ويؤثر فيها . وهي الاختيار والتعيين والتحفيز والإشراف ونظم الاتصالات وتقويم ألأداء والخدمات الاجتماعية والطبية ونظم النقل والترقية ولوائح التأديب ، وغيرها مما يؤثر علي إنتاجية الفرد ورضاه واستقراره الوظيفي وعطائه للمنظمة . وسياسات الأفراد هذه مجتمعة – بما فيها التدريب – تتكامل بدورها مع بقية السياسات الإدارية والتنظيمية الأخرى وتتأثر بها وتؤثر فيها ، كسياسة التمويل والإنتاج والتسويق والشراء والتخزين والصيانة والعلاقات العامة . وهذه السياسات جميعها تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية للمنظمة وتؤثر فيها. مثل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية والتعليمية والطبيعية والتكنولوجية. فلا يغيب عن الأذهان إذن أن التدريب رغمدراستنا التفصيلية له هنا وتحليلنا له كنظام متكامل ، هو في نفس الوقت جزء من كل .

ربما أختلف الكتاب والباحثون حول تعريف التدريب عموماً والتدريب الإداري بوجه خاص ولكن تعريفاتهم تتفق جميعاً في أنها تشير إلي التغيير أو التحسين أو التطوير ، فنجد جونسون مثلاً يفرق بين التدريب والتعليم والتنمية . فيذكر أن الأول هو اكتساب مهارات وأساليب معينة ، بينما

---

( 1 ) 0الدكتور/ محمدعبدالوهاب واخرون0 ادارة الموارد البشريةا كلية التجارة عين الشمس0 2011 -2012 م ص201

يتضمن التعليم معلومات عامة واسعة .وأما التنمية فهي تحسين وا ٍنماء قدرات الناس ووجهات نظرهم وصفاتهم الشخصية.

(غير أنه يري في نفس الوقت أن هذه الجوانب الثلاثة تؤدي إلي شئ واحد هو تطوير الأفراد.

ويري كتاب آخرون أن التدريب يتطلب من الشخص تغيرات سلوكية معينة ، إذ ينمي ويطور نمازج التفكير وأنماط الأفعال . كما يؤكد جونسون أن وظيفة التدريب هي تغيير سلوك المتدرب لسد الثغرة بين الأداء الفعلي والمستوي المطلوب . ويستعمل دوبرين لفظة التنمية الإدارية وتنمية المدير ، بنفس المعني ويستخدم تعريف هاوس لتنمية المدير وهو أنها أية مجهودات مخططة لتحسين الأداء الحالي أو المستقبل للمدير من خلال طرق ومناهج وأساليب توجه إلي التعليم أو التدريب أو تغيير السلوك . ويشرح كامبل وزملاؤه أن التدريب الإداري والتنمية هما عملية تعلم تخططها المنظمة لأفرادها لترفع مستوي قدراتهم ومهاراتهم ودوافعهم واتجاهاتهم ، في سبيل الوصول إلي أهدافها . ونحن نري أن التدريب مفهوم مركب يتكون من عدة عناصر فهو في جملته يعني تغيراً إلي شئ أحسن ، أو تطويراً للشخص في مجموعة ، معلوماته وقدراته ومهاراته وأفكاره . فإذا أخذنا التدريب الإداري نجده يشتمل علي عناصر كثيرة . خذ القدرات مثلاً تجدها تتضمن القدرة الفنية مثل القدرة علي استخدام الأدوات المتاحة لخدمة ألإدارة – كالتحليل المالي والإحصاء ونظم المعلومات . والقدرة الذهنية مثلاً ألإفادة من هذه ألأدوات في اتخاذ القرارات وحل المشكلات . وخذ المهارات تجدها تحتوي علي المهارات السلوكية مثل فهم الناس وكيفية التعامل معهم وتحفيزهم . والمهارات الذهنية كالتفكير ألإبداعي والقدرة علي فهم الظواهر وتحليلها ، والمهارات الشخصية كالمرونة والتكيف والقدرة علي التغير و التغيير . فإذا أخذنا هذه العناصر وغيرها في ألاعتبار ، نجد أن المفاهيم الإخري مثل التعليم والتنمية تقترب من الأذهان لتكون مع التدريب صورة أو نسيجاً واحداً ، وهو تطوير الفرد والرقي به – وليس فقط في جانب واحد أو جزئية واحدة منه ولكن في مجموعه ، وليس بشكل عابر أو عرضي أو مؤقت ، وا ٍنما عن طريق خطة مدروسة تضع في اعتبارها مستقبل الفرد وعمله ، والصورة التي يجب أن يكون عليها الطرفان في المستقبل . فالتدريب إذن عملية منظمة مستمرة محورها الفرد في مجمله تهدف إلي إحداث تغيرات محددة – سلوكية وفنية وذهنية ، لمقابلة احتياجات محددة حالية أو مستقبلة ، يتطلبها الفرد والعمل الذي يؤديه والمنظمة التي يعمل فيها والمجتمع الكبير .

**التنمية الكلية للمنظمة :-** يراد بالتنمية الكلية للمنظمة أن تحقق في أعمالها وأنشطتها جانبين . الكفاءة والفعالية . فأما الكفاءة فهي الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة – مادية وفنية وبشرية أي أن الكفاءة تنصب علي حسن تشغيل الإمكانات المتاحة([1]) ،

علي ما قد يكون فيها من قلة أو ندرة أحياناً . المنشآت تنقصها ألأموال وأخري تنقصها ألأيدي العاملة الخبيرة ، وبعضها لا تتوفر لديه تكنولوجيا حديثة . ولكن المطلوب هو أن يتم تشغيل ما يتاح من إمكانات وموارد تشغيل أمثل يضمن ألإفادة من كل ما في هذه الموارد من طاقات وقدرات ويضمن عدم ألإسراف في أي جزء منها أو ضياعه أو إتلافه .وأما الفعالية من جهة أخرى فهي قدرة المنظمة علي تحقيق ألأهداف التي تم تحديدها سلفاً ، والوصول إلي النتائج التي تريدها ، حسب المعايير التي وضعت في الخطة أي أن الفعالية تتعلق بتحقيق المنشأة لأهدافها وغاياتها ، في حين تتعلق الكفاءة بالوسيلة التي تتبعها المنشأة لتحقيق هذه الغايات باستخدام موارد وا إمكانات معينة .

ورغم أن الكفاءة والفعالية ليستا بالضرورة متلازمتين . أو أنهما توجدان في ذات المنظمة بنفس الدرجة .. فقد تكون منشأة علي درجة عالية من الكفاءة ولكنها لاتحقق أهدافها ، أو أن منشأة أخري تصل إلي نتائجها وتكون علي درجة قليلة من الكفاءة ..ولكن رغم ذلك فإن توفر العنصرين معاً – الكفاءة والفعالية – أمر لازم للمنشأة لتتم تنميتها الكلية ، وحتى تتمكن من تنمية مواردها المختلفة – وعلي رأسها العنصر البشري – وتؤدي وظائفها بنجاح وتحقق أهدافها بدرجة عالية .

## كيف يسهم التدريب في هذه التنمية ؟

قلنا أن العلاقة المستمرة ذات التأثير المتبادل بين الفرد والعمل الذي يؤديه تحتاج إلي تنشيط وتجديد . ويعمل التدريب علي تحقيق ألأهداف التالية التي تؤدي في المدى القريب والبعيد إلي التنمية الكلية للمنظمة .

1. تطوير الفرد :- وذلك من كافة النواحي ، ألأداء والسلوك والعلاقات ، وكذلك ألاتجاهات أي نظرة الفرد لوظيفته ومستويات أدائه وألاهداف التي يطمع في أوروبا .
2. تطوير الوظيفة :- حيث تزيد إنتاجيتها في مقابل الوظائف الأخرى .
3. تطوير جماعة العمل :- ويتحقق ذلك عندما يطور ألأفراد الذين يعملون في فريق واحد . فتجد الجماعة تخطو في تناسق وفعالية نحو ألأهداف المناطة بها .

[1] مصدرسابق: ص203

4. تطوير ألإدارات والأقسام :- حيث أن هذه ألإدارات والأقسام والوحدات تتكون من جماعات العمل .وعندما تكون ألأخيرة علي المستوي المطلوب من المهارات والخبرات والمعلومات ، فإن ألأولي تتقدم نحو أهدافها بنجاح .

**5.** التطوير الكلي للمنظمة :- لاشك أن السلسلة السابقة إذا تمت بنجاح فإنها تساعد علي زيادة الكفاءة والفعالية الكلية للمنظمة[1] .

**أهم خصائص التدريب :**

يجب أن نعلم أولاً التدريب نشاط مستمر لا ينتهي طالما كان ألأفراد في وظائفهم يؤدون أدوارهم ويقيمون علاقاتهم مع ألأفراد ألآخرين ويتولون مسئولية تحقيق نتائج معينة . علي أن هذا الاستمرار لا ينعي جمود التدريب أو تكراره علي نمط تقليدي ، وا ٍنما يتميز التدريب أيضاً بأنه نشاط متجدد متغير. وذلك لأنه يقابل احتياجات محددة لدي ألأفراد والأعمال والإدارات والأقسام . تلك الاحتياجات التي تتجدد وتتغير مع مرور الوقت ، وبسبب التطورات التي تستجد في مجال المعدات والآلات أو الطرق والأساليب ، وحسب التغيرات التي تحدث في المنشأة ، في أهدافها أو أنشطتها أو الإمكانات المتوفرة لديها . لذلك فإن التدريب لتنمية العنصر البشري يتطلب مقومات كثيرة هي :

1. وجود أهداف محددة
2. وضع سياسات وقواعد واضحة
3. تحديد الاحتياجات التدريبية بشكل واضح وقابل للقياس
4. توفر الإمكانات البشرية والفنية والمادية الملازمة للتدريب
5. وضع البرامج التدريبية الملائمة لمقابلة الاحتياجات المحددة وذلك من حيث: الموضوعات والمواد التدريبية وأساليب ووسائل التدريب ، والزمان والمكان الذي يعقد فيه التدريب واختيار المدربين والمتدربين، وتحديد طرق تقييم فعالية التدريب .
6. وضع معايير سليمة دقيقة لقياس نتائج التدريب والتعرف علي العائد الذي يحققه للأفراد وللوظائف ، وللمنشأة في مجموعها .
7. المبادئ العامة التي يجب الاسترشاد بها في تنمية العنصر البشري عن طريق التدريب:

أ. أن التدريب عملية مستمرة ، وكذلك التنمية التي تترتب عليها ، ولكن درجات هذه التنمية تختلف عند ألإفراد .

ب. كل شئ قابل للتعليم – فمن اللغة إلي المعلومات والمهارات ، والقيم والصفات الشخصية والاتجاهات .

---

[1] مصدرسابق0ص204 -2063

ج. التنمية عملية ذاتية ، أي أن الشخص هو المسئول الأول عن تنمية نفسه بالاستفادة مما يقدم له من تدريب[1] .

1 كل أنواع التدريب تنتج تنمية ذاتية للأفراد ، ذلك لأنها تتكامل مسع بعضها فالنواحي الفنية تكمل الجوانب السلوكية والأخيرة تكتمل بالجوانب الذهنية .

2 يمكن أن ينقل التعليم من نشاط لآخر، فالأنشطة الإدارية والمالية والفنية يمكن أن تشترك جميعاً في الإفادة من التدريب .فإذا أتقن المدير عملية اتخاذ القرارات مثلاً يمكن أن يكون ذلك في اتخاذ قرار إداري أو مالي .

3التدريب نشاط ايجابي ، يلعب فيه المتدرب دوراً رئيسياً ، لذلك فإن عنصر الرغبة ، ووجود الدوافع القوية للتعليم ، أمر بالغ الأهمية ز

4 يتم التعلم علي كل المستويات الإدارية ، من أعلاها إلي أدناها علي درجات واختلاف في التدريب الذي يعطي لكل مستوي .

5 التدريب مسئولية كل مدير وهي جزء من الخطة المتكاملة للمنشأة كما أنه جزء من التنمية الكلية للمنشأة[(2)] .

**تحديد الاحتياجات التدريبية :**

**1.لماذا تحدد الاحتياجات التدريبية ؟**

أي نشاط تقوم به الإدارة لا بد أن يكون مخططاً ومدروساً وقائماً علي أساس علمي وعملي وذلك حتى يحقق الهدف المطلوب منه . وبما أن التدريب أحد ألأنشطة الهامة التي تؤديها إدارة الموارد البشرية وتخصص لها مبالغ مالية كثيرة وأجهزة فنية متخصصة وتنفق فيها كثيراً من الوقت والجهد ، وبما أنه يشمل أعداداً متزايدة من ألأفراد -رؤساء ومرؤوسين فنيين وا ٍداريين .

**.مفهوم الاحتياجات التدريبية :**

يتعلق مفهوم ألاحتياجات التدريبية ببعدين زمنيين الحاضر والمستقبل أو بعبارة أخري للوضع الحالي ، وما يجب أن يكون عليه في فترة زمنية مقبلة عاجلة أو بعيدة المدى . فأما الوضع الحالي فيعبر عن :

أ. نواحي معرفة أو معلومات أو اتجاهات أو مهارات ، ناقصة يراد تكملتها

ب. ضعف في الأداء والعلاقات التي يراد علاجه أو تفاديه

مشكلة محددة (تنظيمية ، إنسانية ....) يراد حلها أما فيما يتعلق بما يجب أن يكون عليه الحال في المستقبل فهو تكملة هذه الجوانب أو تعديلها أو تغييرها . وبهذا المعني تكون ألاحتياجات التدريبية هي الفرق بين المستوي المعرفي أو المهارى المطلوب لأداء عمل معين وذلك المستوي

[1] مصدرسابق0 ص206 -207

[2] 0مصدرسابق0ص207 -208

الواجب توافره عند الفرد الذي يؤدي هذا العمل . وذلك في عنصر واحد أو أكثر من عناصر ألأداء الوظيفي كالاستعداد النفسي أو القدرات الأبداعيه أو تحمل المسئولية . كما قد تصب الجوانب المذكورة من القصور والمشكلات علي المستقبل أيضا فتكون محتملة الوقوع عند نقطة زمنية معينة ويراد تفاديها أو ألإعداد لمواجهتها إذا حدثت . علي أن الاحتياجات التدريبية لا تقتصر فقط علي جوانب الخلل أو القصور ولكنها تمتد أيضا إلي جوانب تطويرية معينة . فهي بذلك تعني معلومات أو مهارات أو اتجاهات يراد تنميتها في شخص أو عدد من ألأشخاص أو يراد صقلها أو تغييرها وتعديلها وذلك استعدادا لترقية شخص أو مواجهة تغيرات متوقعة – تنظيمية أو تكنولوجية أو غير ذلك من نواحي التطوير التي تخطط لها المنظمة وتعد العدة لاستقبالها وسلامة تنفيذها، لذلك فإن الاحتياجات التدريبية متجددة ومستمرة وهي تظهر في أحوال ومراحل كثيرة في حياة المنظمة وعملياتها – مثل هذه الأحوال والمراد ما يلي :أ/الإعداد والتمهيد والتقديم للأفراد الجدد عند تعيينهم في وظائف المنظمة ب/النقل والترقية والندب والإعارة ج/تغيير المسار المهني أو الوظيفي للأفراد والنقل من عمل لآخرد/إدخال تغيرات تكنولوجية – في الآلات والمعدات والاجهزة0

### 3 تخطيط القوي العاملة (Manpower Plannine )

يقصد بتخطيط القوي العاملة التنسيق بين الموارد البشرية بحيث يتم دراسة متطلبات الخطة الاقتصادية من الأيدي العاملة (كماً ونوعاً ) ومدي المتاح منها بما يكفل ملائمة عرض القوي العاملة مع الطلب عليها .

تعتبر قدرة وكفاءة القوي العاملة من أهم العوامل لتحقيق التقدم الاقتصادية ، ويعد تخطيط القوي العاملة أداة هامة تهدف بجانب معرفة هيكل الموارد البشرية في الدولة إلي دراسة التغيرات الفنية والإنتاجية والتنظيمية المتوقعة لفترة زمنية مستقبلية من أجل إعداد هيكل العمالة المناسب بالإعداد والنوعيات المطلوبة (التنبؤ بالعرض والطلب) . هذا التحليل ينعكس بصورة مباشرة علي المناهج والسياسات التعليمية والتدريبية مما يتطلب ترشيد السياسات لتلاقي أي اختناقات في سوق العمل في المستقبل .

**من أهداف تخطيط القوي العاملة :-**

1 تحقيق الاستخدام الأمثل للقوي العاملة – أي رفع مستوي التوظيف
2 التوزيع الرشيد للقوي العاملة بين قطاعات الاقتصاد القومي وأقاليمه المختلفة
3 رفع مستوي الكفاءة الإنتاجية للقوي العاملة بإتباع أسلوب التدريب المهني
4 المحافظة علي مستويات المعيشة من كافة الجوانب (اقتصادية ، اجتماعية ، صحية) . الأمر الذي يساعد علي زيادة الإنتاجية

5 رسم سياسة الأجور والمكافآت والحوافز (مادية ، معنوية) مما يؤدي إلي رفع مستوي إنتاجية العمل ويخلق التوزيع الأمثل للقوي العاملة علي مستوي قطاعات الاقتصاد القومي

6 تحليل آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية – ذات الصلة – علي سوق العمل

7 هذا وتتم عملية تخطيط القوي العاملة علي المستوي القومي علي أساس الخطوات التالية [1] :

أ. تقدير الاحتياجات من الموارد البشرية خلال سنوات الخطة

ب. تقدير المعروض منها خلال سني الخطة (1)

ج. التنسيق بين الاحتياجات المقدرة خلال فترة الخطة والمعروض منها

ومن المعلوم أن مقدار الأيدي العاملة خلال سنوات الخطة يعتمد علي مستوي النشاط الاقتصادي واتجاهات عمليات التحديث والتطوير .هذا ويمكن تقدير إجمالي القوي العاملة عن طريق إجمالي الاستثمارات الإضافية والنسبة الحدية لرأس المال إلي العمل .[(2)]

وتمثل هذه النسبة قيمة رأس المال اللازم لتوظيف فرد إضافي (الاستثمارات اللازمة لزيادة الأيدي العاملة بمقدار عامل واحد) . وهذه النسبة تختلف من قطاع لآخر بحسب مستوي التكنولوجيا المستخدمة في كل قطاع ، ويمكن الحصول علي احتياجات القطاع المعين من القوي العاملة عن طريق قسمة حجم الاستثمار المخططة علي النسبة الحدية لرأس المال/العمل وبما أن احتياجات كل قطاع من قطاعات الاقتصادية تختلف عن القطاعات الاخري ، فإن تقديرات الطلب تكون أكثر دقة إذا ما تم تقدير احتياج كل قطاع بحسب المهن والمختلفة (عمالة فنية ، إدارية ، عمالة ماهرة ، غير ماهرة ).

كما يمكن تقدير الاحتياجات علي مستوي المشروع علي أساس أن المشروع هو الوحدة الأساسية للاقتصاد .

وبإتباع هذه الطريقة يمكن الوصول إلي احتياجات القوي العاملة اللازمة علي مستوي الاقتصاد عن طريق تقدير احتياجات المشاريع المختلفة .

كذلك من مقتضيات تخطيط القوي العاملة الاهتمام بتقديرات العرض والطلب من الأيدي العاملة في كل إقليم من أقاليم الدولة واتخاذ الإجراءات الاقتصادية والتنموية التي تشجع علي حركة وانتقال العمال إلي الأقاليم ذات العجز.

ثم تأتي بعد ذلك خطوة تقدير المعروض من القوي العاملة ويتم ذلك بحصر فعلي للمعروض من القوي العاملة في الفترة السابقة مع إجراء نوع من التنبؤ بالمعروض من أعداد

---

طلعت الدمرداش ابراهيم0لتخطيط الاقتصادى فى اطارالیات السوق0 مكتبة الزقازيق0 مصر0ص222

(1)نفس المصدر :ص223

الأيدي العاملة حسب تصنيفات المهن المختلفة ، والمصادر الأساسية لعرض العمل هي التعليم بمستوياته وتخصصاته المختلفة والتدريب وكذلك الفاقد التربوي لأولئك الذين لم يلحقوا ببرامج تدريبية (قوي عاملة غير ماهرة) .

والخطوة ألأخيرة عبارة عن التنسيق الاحتياجات المطلوبة وبين المعروض من القوي ويتم عن طريق إعداد ميزان القوي العاملة (بطالة) أم أن هناك عجز في القوي العاملة وعلي النتيجة التي يظهرها الميزان تتحد السياسات الكفيلة بتحقيق التوازن. (1)

**دور ألأجور في تخطيط القوي العاملة :**

من ألإجراءات التي تتخذ في الفترة القصيرة هي سياسة ألأجور لمواءمة العرض مع الطلب والتي لها دور هام في تحقيق كفاءة توزيع العمالة ، كما أن لها أثر علي ألإنتاجية والتضخم .

إن مساهمة العمل في ألإنتاج يمكن قياسها بإنتاجية العامل ، ومقياس ألإنتاجية هو ألإنتاجية المتوسطة عن طريق قسمة ألإنتاج الكلي علي عدد العمال المساهمين في العملية ألإنتاجية ،ومن الضروري ألا تزيد ألأجور بمعدل يفوق معدل الزيادة في ألإنتاجية حتى تتمكن الصناعة من النمو والتقدم عن طريق القيام بعمليات التجديد والتوسع في الطاقة ألإنتاجية .

أما فيما يختص بالأجور والتضخم عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار ، وتحدث الزيادة والتضخم في ألأسعار نتيجة ارتفاع الطلب بمعدل يفوق العرض من السلع والخدمات ، وا ن مستوي الدخل هو العامل الرئيسي المحدد للطلب ، فلاشك أن زيادة الدخول غير المصحوبة بزيادة في ألإنتاج السلعي والخدمي تؤدي إلي ارتفاع ألأسعار وأن ارتفاع ألأجور يؤدي إلي ارتفاع مستوي ألأسعار ، أي أن ألأجر النقدي قد زاد بمعدل يفوق الزيادة في ألإنتاجية مما يترتب عليه ظهور الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومي. [1]

**: تحليلقو ي العمل :**

يتم التنبؤ بتركيب القوي العاملة المطلوبة عن طريق تحليل عبء العمل المشار إليه سابقا وكذلك تحليل قوة العمل – وذلك لاستنباط اتجاهات ومعدلات التغير في القوة العاملة لأهميتها الكبيرة في حساب أعداد القوي العاملة الكلية لتأدية العمل المطلوب . والنتائج التي يظهرها عبء العمل من أعداد القوي العاملة لا يعني توفرها كلها بل لابد من مقارنتها بالموجودات فعلا من القوي العاملة داخل المنظمة وطرح ذلك من العدد الإجمالي الذي استخرج بواسطة عبء العمل . ويقصد بتحليل العمل الدراسة الدقيقة المنظمة الشاملة لكل مهام العمل وواجباته ومسئولياته بالإضافة إلي المهارات والقدرات والمعلومات التي يحتاجها الفرد لانجاز ذلك العمل بكفاءة تامة ، وتحليل العمل من النشاطات الاداريه المهمة التي يجب إنجازها بشكل علمي ومنظم قبل

(1)صدر سابق ، ص ص74-75

النشاطات الاخري ، فهو بجانب أهميته في تخطيط القوي العاملة يساعد في عمليات إدارية أخرى مثل : (1)

1. اجتذاب القوي العاملة Recruitment 2. اختيار القوي العاملة Selection
3. مكافأة القوي العاملة Compensation 4.التدريب والتكيف Training & Orientation
5. تقييم ألأداء Performance Appraisal 6. تقييم الإعمال Job Evaluation 1 0

ولكي نحلل وندرس عبء العمل ونتنبأ بتركيب القوي العاملة وكم وكيف القوي العاملة المطلوبة للمنظمة وحركتها مزوا إلي المنظمة فلابد لنا من دراسة ما يعرف بدوران العمل ، وأخذه في الاعتبار عند تحديد الأعداد اللازمة لتسيير عمل المنظمة في فترة معينة ، ويمكن دراسته بثلاثة طرق نستعرضها في الآتي :([1])

**دوران العمل:**

عن طريق الملتحقين بالمنظمة خلال فترة التخطيط السابقة :

$$\frac{\text{عدد العاملين الملتحقين خلال مدة معينة}}{\text{متوسط عدد العاملين الكلي خلال المدة المعنية}} \times 100$$

أما الطريقة الثانية عن طريق التاركين :

$$\frac{\text{عدد العاملين التاركين خلال مدة معينة}}{\text{متوسط عدد العاملين الكلي خلال المدة المعنية}} \times 100$$

ويتضمن عنصرين

أما الطريقة الثالثة فهي الجمع بين الطريقتين السابقين من حيث خلال الالتحاق والترك

$$\frac{\text{متوسط عدد العاملين الملتحقين والتاركين خلال مدة معينة}}{\text{متوسط عدد العاملين الكلي خلال المدة المعنية}} \times 100$$

ودوران العمل لن يعطي صورة دقيقة عن حركة العاملينالتار كين أو الملتحقين، ولكن عن طريق قراءة هذه المعادلات وتحليلها يمكننا معرفة الوظائف غير المرغوب فيها وأسباب تركها باستمرار ، هل هي شديدة الصعوبة في التنفيذ أم ظروف سيئة ، أم هنالك أسبابا أخرى لتركها مثل ضالة أجرها وغيره، وهذا يساعد كثيرا في تخطيط القوي العاملة داخل المنظمة / المنشأ . ويساعد كذلك في حل مشاكل العمل الأخرى .

من الإشارة إلي أهمية تكوين اللجنة التي تقوم بعملية تخطيط القوي العاملة نفسها ، والتي يري الباحث أن تتكون من عنصرين من الإدارة العليا في المنظمة لبلورة أهدافها ووضع برامج التغيير

---

([1]) مصدرسابق ، ص ص76

أو التحوير إن وجدت لتضمن في عمليات التخطيط . كذلك لابد من وجود ممثل لوحدة التدريب لربط عملية التدريب بتخطيط القوي العاملة ومدير شؤون العاملين ،

وهو المتابع والملم بعمليات تقويم أداء العاملين وقياس الإنتاجية لكل العاملين في الوحدات المختلفة داخل المنظمة ، وممثل لوحدة التخطيط العام يساعد تلك اللجنة ويمدها بالمعلومات والإحصاءات الاساسيه المبرمجة في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، أما مركز المعلومات في المنظمة وهو البنك الحافظ لإعداد العاملين والمعلومات التي ترتبط بعملية تقويم أداء العاملين وقياس ألإنتاجية والتدريب لهم والذي يساعد اللجنة المكلفة بالتخطيط للقوى العاملة([1]).

# الفصل الخامس

## الدراسة الميدانية

### اجراءات البحث والتحليل :-

يتناول هذا المبحث الإجراءات والخطوات المنهجية التي أتبعت في الدراسة الميدانية المتعلقة بالرياضة الجماهيرية لتعزيز ثقافة السلام (النزاعات وأثرها علي التنمية البشرية بولاية غرب دارفور). في الفترة (2003 م . 2014م).

([1]) مصدرسابق ، ص ص74-75

**مجتمع الدراسة:**

يقصد به جميع مفردات أو وحدات الظاهرة موضوع الدراسة1، وهو مصطلح علمي منهجي يراد به كل ما يمكن أن تعمم عليه نتائج البحث طبقاً للمجال الموضوعي للمشكلة، ولطبيعة هذه الدراسة كان مجتمع الدراسة من مفردات ذات صلة بالمشكلة وقد بلغ عدد المبحوثين 200شخص حيث تم توزيع الاستبيان وإجراءالدراسة عليهم وهم:-

1- متخصصين فى مجال التنمية والتنمية البشرية.

2- العاملين والباحثين في مجال دراسات السلام.

3-اساتذة وطلاب و إدارة أهلية.

4-الجمهور العام عشوائياً .

استهدفت العينة لعدد (200 ) شخص تم اختيارهم عشوائياً لقياس آرائهم حول دور النزاعات وأثرها على التنمية البشرية - دراسة حالة ولاية غرب دارفور. تم توزيع الإستبيان وا إجراء الدراسة عليهم بناءاً على نسب مئوية تتوافق مع حجم العينة التقديري.

**إعداد البيانات:**

يعرف الإستبيان بأنه أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف إستشارة المبحوثين بطريقة منهجية ومقنعة لتقديم حقائق وأراء وأفكار معينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات2.وللقيام بالتحليل قام الباحث بإختيار الإستبيان كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وذلك لما له من قدرة على تجميع عينات كبيرة في فترة زمنية قصيرة كما أنه يقلل من فرص التحيز سواء عند الباحث أو المبحوثين.

**تصميم صحيفة الإستبيان:**

[1] - محمد أنهر السماك وآخرون – أصول البحث العلمي – مطبعة جامعة صلاح الدين – 1989م – ص15.

[2] - محمد عبدالحميد – البحث العلمي في الدراسات الإعلامية – الطبعة الأولى القاهرة – عالم الكتب – 2004م – ص353.

تم وضع الإستبيان بعد مراجعة البروفيسور المشرف على الدراسة وفق مناهج البحث العلمي، ومن ثم عرضها على محكمين (Vidicts) لإجازتها والوقوف على شموليتها حتى تغطي الأغراض الأساسية للبحث حول دور النزاعات وأثرها على التنمية البشرية في غرب دارفور ، والوقوف على ملاءمتها للمبحوثين ومدى صلاحيتها لقياس ما يجب قياسه، ويعتبر المحكمون من أهل الإختصاص في مناهج البحث العلمي ودراسات السلام.

**خطوات تصميم صحيفة الإستبيان:**

لتصميم صحيفة الإستبيان قام الباحث بالخطوات التالية:

تحديد كمية ونوعية المعلومات المطلوبة عن طريق المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه.

تحديد الهيكل العام من خلال تقسيم المعلومات وتصنيفها وتبويبها وترتيبها بطريقة منطقية.

صياغة الأسئلة وفقاً للأسس العلمية التي حددتها مناهج البحث العلمي.

عرض الصحيفة على لجنة المحكمين لإجازتها.

**تجربة الإستبيان ما قبل الطباعة:**

ذلك لمواجهة أي عيوب قد تطرأ على الإستبيان فيما يخص التصميم أو طول الأسئلة وقصرها، إلى جانب التأكد من مدى سلامتها وعدم غموضها وتعقيدها فضلاً عن مدى تغييرها وما سيتبعها من مشكلة البحث وحلولها المحتملة، ولقد وجد الباحث فائدة كبيرة من هذا التجريب تمثلت في التعرف على مدى قياس السؤال للعنصر المطلوب قياسه وعلى مشكلات العمل الميداني.

**العمل الميداني:**

قام الباحث بتوزيع الإستبيان على مجتمع البحث عن طريق التوزيع الشخصي المباشر والإستعانة بمعاونين ذوي مصداقية وأمانة علمية ومحل ثقة بالنسبة للباحث وقد تم إستلام الإستبيان بعد الإجابة عليه، وتمت مراجعته وفحص البيانات وا ٍستبعاد الإستبيانات غير الكاملة من قبل الباحث.

**أساليب المعالجة الإحصائية:**

تم التحقق من مصداقية الدراسة لضمان الحصول على نتائج حقيقية وعلمية ذلك بإستخدام معامل (ألفا كرمباخ) ومن ثم قام الباحث بالإعتماد على النسب المئوية لجميع محاور إستبيان الدراسة حيث تمت معالجة البيانات إحصائياً بواسطة الحاسب الآلي، وبالتحديد برنامج Statistical Package for Social Sciences
(SPSS) للتحليل الأحصائي والذي يستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، وله قدرة فائقة على معالجة البيانات وتوافقها مع معظم البرمجيات المشهورة كما يعتبر أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.

**تحليل الدراسة:**

بعد جمع الإستبيان ومراجعته من قبل الباحث وتفريغ البيانات وا إدخالها الحاسب الآلي للمعالجة الإحصائية تم إستخلاص بعض الحقائق المهمة التي تساعد فى الوصول الي نتائج البحث0

**اولا مصداقية الدراسة :-**

**Reliability**

```
Method 1 (space saver) will be used for this  ******
****** analysis

_

R E L I A B I L I T Y  A N A L Y S I S  -  S C A L E
( (A L P H A
```

**Reliability Coefficients**

**N of Cases = 120.0 N of Items = 20**

**Alpha = .7404**

يتضح من اعلاه ان مصداقية الدراسة باستخدام معامل ( الفا كرمباخ ) ان المصداقية تساوى 74% حسب قيمة الفا (0.74) مما يدلل على معقولية الاستبانه ومصداقية المعلومات حيث ان معامل الفا اكبر من 60% ( الحد الادنى للمصداقية ) .

**الجدول رقم (5 -1 ) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين**

| الرقم | الحالة الاجتماعية | لتكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | متزوج | 62 | %31 |
| 2 | اعزب | 48 | %24 |
| 3 | ارمل | 34 | %17 |
| 4 | مطلق | 56 | %28 |
| 5 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر : المسح الميداني 2003 – 2014م

**شكل رقم ( 5 – 1 ) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين**

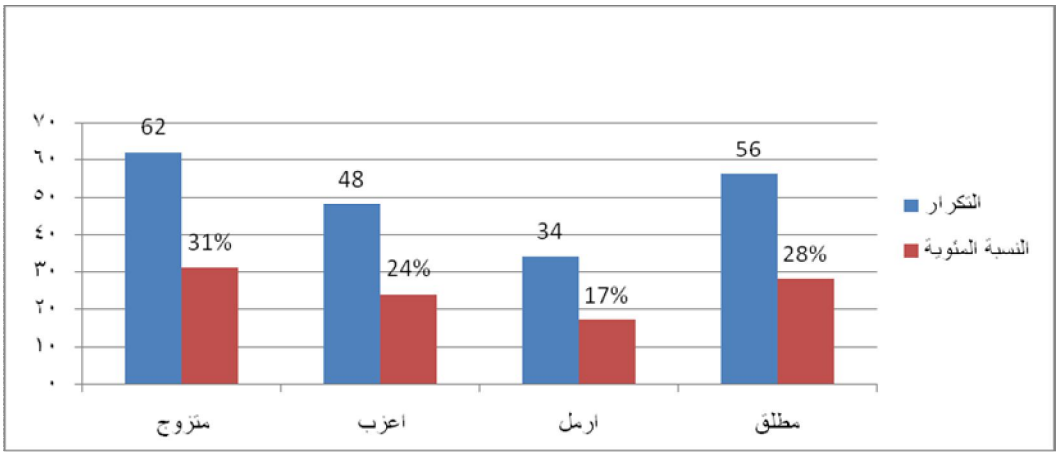


**المصدر : المسح الميداني 2003 – 2014م**

الجدول رقم يوضح اعداد النسب المئوية للعينة(5-1) فقد وجدت الدراسة ان حوالى 31 %من المبحوثين متزوجون يحتاجون لدعم اجتماعى وتقديم مساعدات واعانات 0 وان حوالى 24% من المبحوثين غيرمتزوجين والذين يرغبون فى الزواج عند تحسين الظروف الاقتصادية والتي تاتي بتوفير الخدمات وفرص العمل 0وان حوالى17%من المبحوثين ارمل0 وان حوالى 28%من المبحوثين مطلق وهذا يدل على التهرب من المسئولية بسبب العطالة و لعدم وجود امكانيات لتوفير متطلبات الحياة المعيشية الكريمة 0 إن اثر الحالة الاجتماعية على النزاعات فإن الحالة عادة في حالات النزاعات تكون صعبة لقلة مصادر الدخل وذلك لعدم وجود عمل ، حيث ان المتزوجون يعانون من شظف العيش ومعهم عدد كبير من الاطفال وتكثر أعداد الأرامل و معرضون لمشاكل نفسية لفقدان الزوج والمطلقات يشعرن بالحزن .. وعليه فإن الحالة الإجتماعية في حالات النزاع غير مستقرة ومتعبة و مكلفة.

**جدول رقم ( 5 – 2 ) يوضح متوسط اعمار المبحوثين**

| الرقم | فئة العمر ية0السنة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | اقل من 25 | 40 | % 20 |
| 2 | اقل من 26- 36 | 80 | % 40 |
| 3 | اقل من 37 - 46 | 50 | % 25 |
| 4 | اقل من 47 - 56 | 30 | %15 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 5 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر: - المسح الميدانى 2003 – 2014م

**شكل رقم (5 - 2 )يوضح متوسط اعمار المبحوثين0**

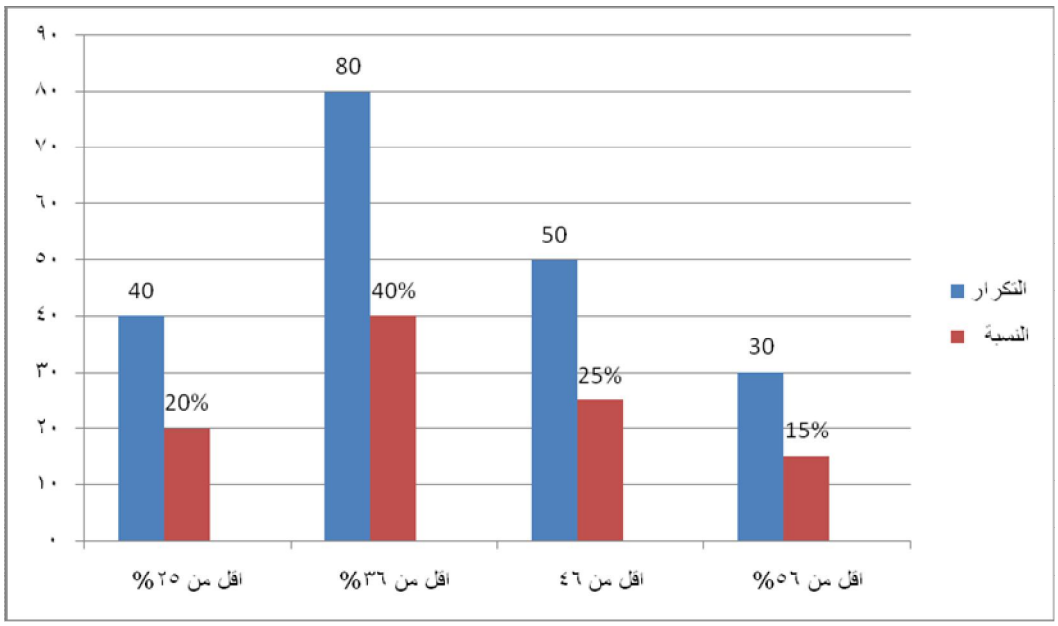


**المصدر/ المسح الميدانى/ 2003 -2014 م**

بعد تحليل الفئة العمرية وجد ان نسبة 20% من المبعوثين يمثلون الفئة العمرية اقل من 26 سنة ووجدان معظم افراد العينة من المبعوثين في منطقةالدراسة يتركزون فى الفئات العمرية بين 26 الى 36 سنة حيث تمثل 40 % مما يعكس التركيبة الشبابية للمجتمع ويحتاجون الى توفيرفرص عمل وفرص تدريب وتاهيل0وايضاً وجد ان نسبة 25%من المبعوثين يمثلون الفئات العمرية بين 37 الى46سنة0 وان نسبة 15% من المبعوثين يمثلون الفئة العمرية بين47الى56سنة 0وهذا يدل علي ان كلما ارتفعت الفئات العمرية كلما قل الانتاج 0 نجد أن نسبة الشباب القادرين على العمل كبير جداً وهؤلاء يمثلون طاقة جبارة في عملية الإنتاج وتوفر معينات العمل لهؤلاء فإن الشباب أكثر المتضررين من النزاعات. إن النزاعات لها علاقة عكسية في حالة الحرب بالنسبة للفئة الشبابية المنتجة.قلة ألانتاج وعلاقة طردية في حالة السلام للفئة الشبابية لزيادة الانتاج.

**الجدول رقم (5- 3) يوضح النوع/ الجنس**

| الرقم | النوع | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | زكور | 130 | %65 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2 | اناث | 70 | %35 |
| 3 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر / المسح الميدانى/ 2003-2014 م**

الشكل رقم( 5 -3 )يوضح المبعوثين من العينة0النوع/الجنس

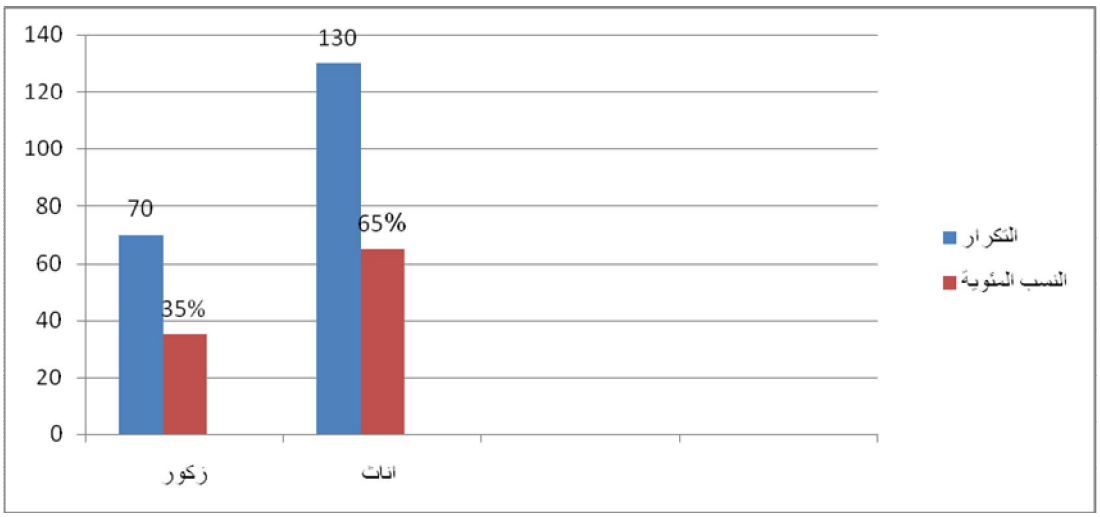


**ا لمصدر/ المسح الميدانى/ 2003 -2014 م**

الجدول رقم يوضح اعداد النسب المئوية للعينة (3 -3 ) نجد إن نسبة الدكور تمثل 65 % من نسبة الاناث 0بينما تمثل نسبة الاناث 35 % من المبعوثين وهذا يدل علي مشاركةالرجال اكثر من النساء و ان 0 أن مواليد النساء في تزايد مستمر وهذا بدوره يؤدي الى أزمة في الحياة الإقتصادية ويحتاج الى تدخل عاجل وتوفير مساعدات وا عانات حتى لا يتضررالاناث و أن النساء موجودات داخل المعسكرات،ولأن الرجال معظمهم قضوا نحبهم في الحروبات القبلية وأ الاثنية أوالحركات المسلحة. و أن كثيرا من الرجال عاطلون عن العمل وهذا يحتاج منا الى تدخل سريع لحل مشكلة دارفور نهائياً لاستيعابهم في المشاريع التنموية بالولاية

**04المستوى التعليمى للمبعوثين جدول رقم (5 -4)**

| الرقم | المستوى التعليمى | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | امى | 50 | %25 |
| 2 | خلوة | 44 | %22 |
| 3 | اساس | 52 | %26 |
| 4 | ثانوى | 20 | %10 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 5 | الجامعى | 28 | %14 |
| 6 | فوق الجامعى | 6 | %3 |
| 7 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر / المسح الميدانى/ 2003 – 2014م**

**الشكل رقم (5- 4 ) يوضح المستوي التعليمي للمبحوثين في العينة**

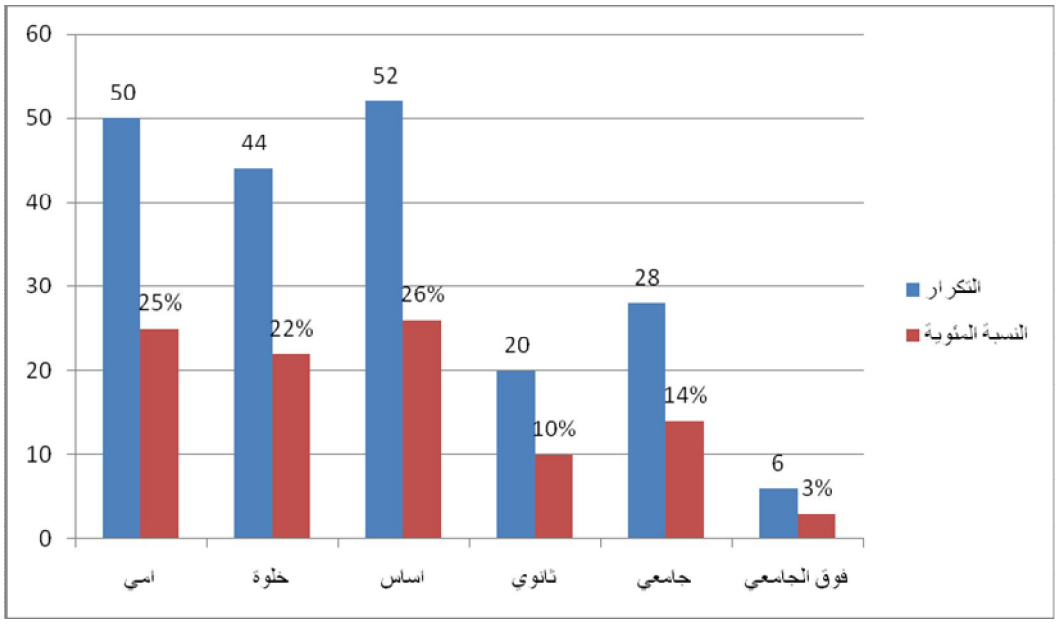


**المصدر : المسح الميداني / 2003- 2014م**

من الشكل رقم اعداد النسب المئوية للعينة (5-4) نجد ان الأمية ما زالت مرتفعة وان نسبتهم تمثل 25% من المبحوثين الا ان هذا لا يعني وجود عدد من الناس ملمين بالقراءة والكتابة كما نجد ان معدلات الامية في الاناث اكثر من الذكور وهذا يدعونا الي الاهتمام بتعليم الذكور دون الاناث وهذا يرجع الي سيادة قيمة تفضيل الذكور عن الاناث التي تعد من الملامح البارزة في ولاية غرب دارفور وان معدلات الامية مرتفعة وهذا من معوقات التنمية البشرية ، وان نسبة 22% من المبحوثين تلقو تعليما في الخلوة بأن التعليم في الخلوة يزيد من مقدرة الطالب علي الحفظ والفهم والادراك ، وان نسبة 10% من المبحوثين من العينة تلقو تعليماً ثانوياً وتركو المدرسة لظروف اسرية واصبحو يعانون من آثار النزاعات ويعملون في أعمال هامشية مثل تنظيف الاحذية ( الاورنيش ) وبيع المساويك ،و ان نسبة 14% تلقو تعليمهم الجامعي ، وان نسبة 3% من المبعوثين تلقو تعليم ما فوق الجامعي ويعانون من عدم وجود فرص عمل لاستيعابهم0/نجد أن الأمية مرتفعة من حيث النتائج ومناقشتها ويحتاج المجتمع الى تدريب وتعليم اكاديمي وفني في كل المجالات لأن هنالك مصدر قلق كبير في

ازيادة الأمية يجب الاهتمام بثورة التعليم للرجال و النساء وهذا بدوره يمثل قمة التنمية البشرية في المجتمعات،وبسبب النزاعات ترك معظم الطلاب والطالبات فصول الدراسة لظروف مادية واصبحوا مشردين0

**الجدول ادناه (5 -5) يوضح مكان السكن للمبعوثين**

| الرقم | مكان السكن | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | الجنينة | 46 | %23 |
| 2 | سربا | 38 | %19 |
| 3 | كرينك | 26 | %13 |
| 4 | بيضة | 20 | %10 |
| 5 | كلبس | 18 | %9 |
| 6 | هبيلا | 16 | %8 |
| 7 | جبل مون | 14 | %7 |
| 8 | فوربرنقا | 22 | %11 |
| 9 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر / المسح الميدانى/ 2003 – 2014م**

**الشكل ادناه (5 -5) يوضح مكان السكن للمبعوثين**

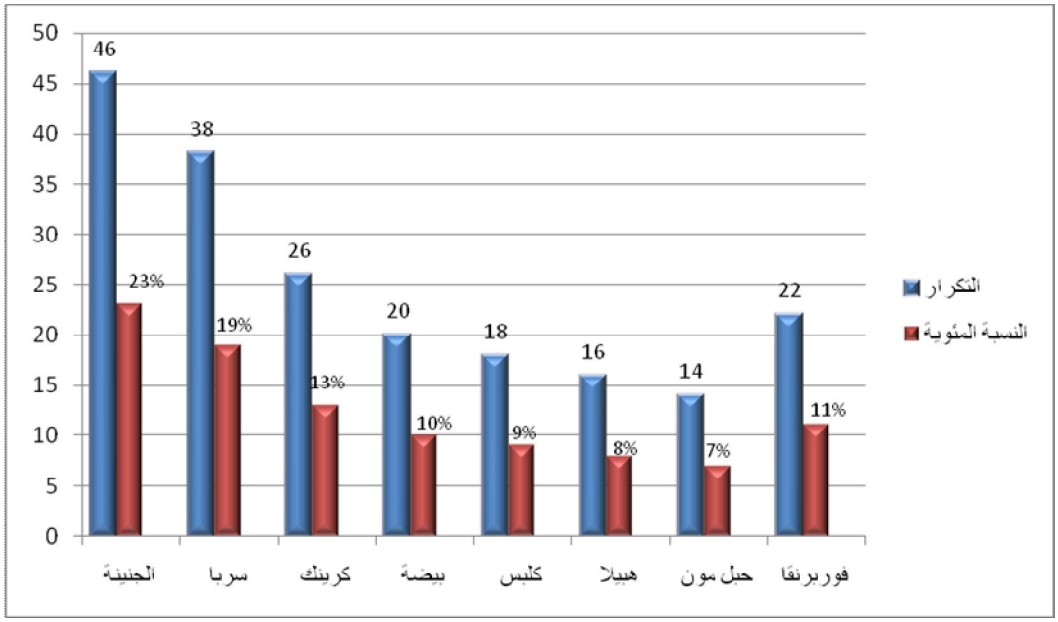


**المصدر / المسح الميدانى/ 2003 – 2014م**

من الجدول ( 5 – 5 ) نجدان نسبة 23% من المبعوثين من العينة بسكنون مدينة الجنينة التي يتوفر فيها خدمات صحية وتعليمية ويعملون كمعلمين ومهندسين واطباء ، وان نسبة نسبة 19% من العينة يسكنون في محلية سربا وذلك جلهم يعملون في الزراعة والرعي،وإن نسبة 13% من المبحوثين يسكنون في محلية كرينك ويعملون في الزراعة والرعي، وان نسبة 10% من المبحوثين يسكنون في محلية بيضةويعملون في الزراعة والر عي ، وان نسبة 9% من المبحوثين يسكنون في محلية كلبس ،ويعملون في الزراعة والرعي وان نسبة 8% من المبحوثين من العينة يسكنون في محلية هبيلا ويعملون في الزراعة والرعي ، وان نسبة 11% من المبحوثين من العينة يسكنون في محلية فور برنقا ويعملون في الزراعة والرعي ويزاولون نشاطات متعددة كالتجارة. نجد إن الذين يسكنون بمدنية الجنينة عددهم كبير جداً وذلك لتوفيربعض فرص العمل و الخدمات في المجالات الصحية والتعليمية والأعمال التجارية لوجود الأمن النسبي هناك. أما من يسكنون في المحليات الأخرى تقل فيها الخدمات هما إما مزارعون أو رعاة أونازحون يسكنون في المعسكرات وحياتهم المعيشية صعبة لعدم وجود مهن ثابتة وهؤلاء يحتاجون للتدريب والتاهيل في المجالات المختلفة وذلك لاعتمادهم على أنفسهم0

**6 /** جدول رقم (5 – 6 ) يوضح اثر النزاع على التنمية البشرية بولاية غرب دارفور

| الرقم | الاجابات | تكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 84 | %42 |
| 2 | لا | 50 | %25 |
| 3 | الى حد ما | 66 | %33 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر:- المسح الميدانى0 2003- 2014 م**

**شكل رقم (5-6 )يوضح اثر النزاع على التنمية البشرية بولاية غرب دارفور**

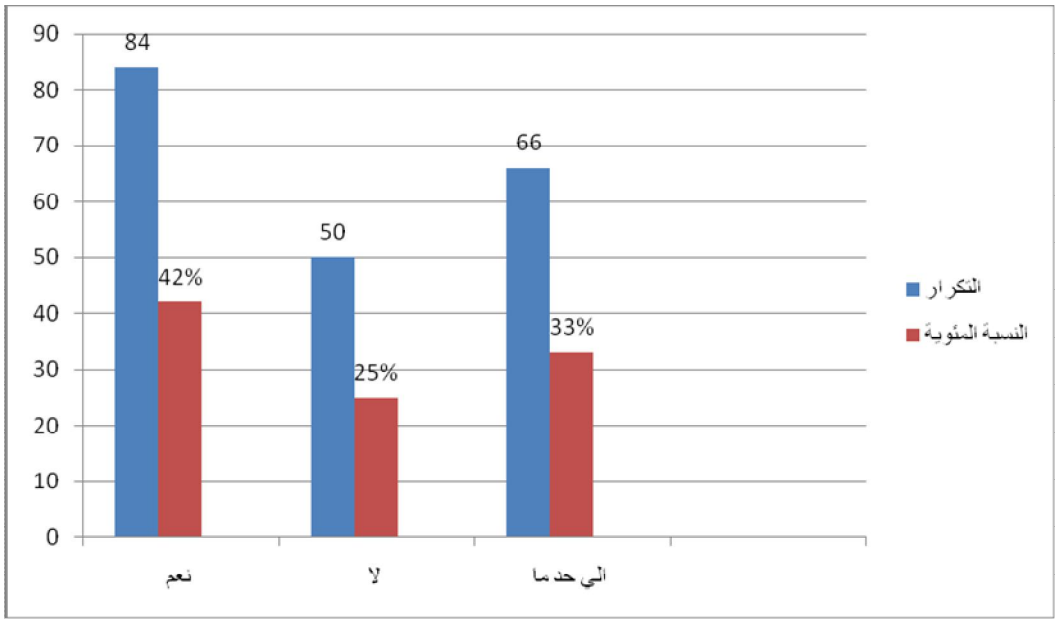


**المصدر :المسح الميدانى / 2003-2014 م**

من الجدول ( 5 -6 ) نجد ان حوالى 42%ن البحوثين قالو ا ان النز اع اثر على التنمية البشرية وذلك من خلال ظهور العطالة و وتدهور الاقتصاد والبنية الحتية وظهور الامراض 0 بينما ذكر 25 % من المبحوثين من العينة لم يوثر النزاع على التنمية البشرية 0 وذلك لم يكن هنالك خدمات مقدمة للمجتمع وتلبية مطالبه ،نجد ان نسبة 33% من البحوثين من العينة قالوا ان النزاع أثر الى حدما على التنمية البشرية لانهم يرون قد طرأ تحسن طفيف على التنمية البشرية كالتدريب وغيرها من الخدمات0والاهتمام بتنمية القدرات0

**7 /الجدول رقم (5 -7) يوضح معنى التنمية البشرية للمبعوثين فى العينة0**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | الكفاءة | 50 | %25 |
| 2 | الخبرة | 46 | %23 |
| 3 | التجارب | 42 | %21 |
| 4 | كلما ذكرصحيح | 62 | %31 |
| 5 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر 0المسح الميدانى 2003 - 2014م

**الشكل رقم (5 -7 ) يوضح نعنى التنمية البشرية المبحوثين فى العينة0**

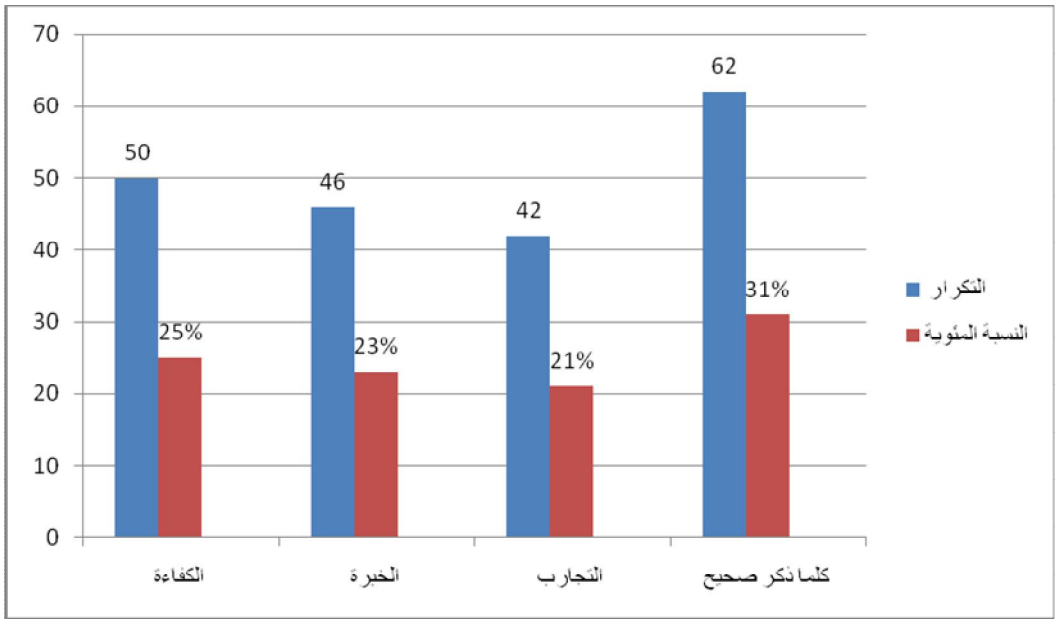


**المصدر: المسح الميدانى/ 2003 -2014 م**

الجدول رقم( 5-7) نجد ان حوالى 25% من عينة الدراسة اجابو ا ان التنمية البشرية تعنى الكفاءة 0بينما نجد ان حوالى 23%من عينة الدراسة اجابوا بان التنمية البشرية تعنى الخبرة 0وبينمانجد ان حوالى 21% من عينة الدراسة اجابوا بان التنمية البشرية تعنى التجارب0بينملجد ً ان حوالى 31% اجابوا بان التنمية البشرية تعنى الكفاءة والخبرة والتجارب حتى يكون الفردملماً بالمهارات الفكرية والمهارات المتعلقة بالعلاقات الانسانية 0

**/8 جدول رقم (5-8) يوضح اثر النزاعات على المجتمعا ت البشرية 0**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | التشرد | 36 | %18 |
| 2 | النزوح | 40 | %20 |
| 3 | الفقر | 30 | %15 |
| 4 | اللجوء | 38 | %19 |
| 5 | كل ما ذكر صحيح | 56 | %28 |
| 6 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر: المسح الميدانى/ 2003 - 2014 م

**الشكل رقم (5 -8 ) يوضح اثر النزاعات على المجتمعات البشرية0**

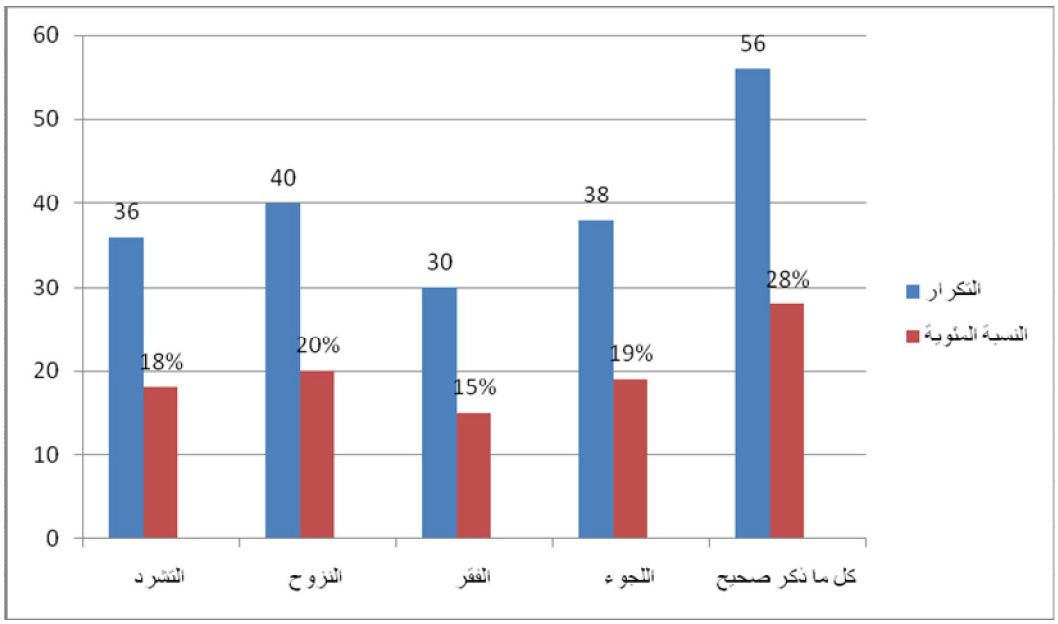


المصدر: المسح الميدانى/ 2003 -2014 م

من الجدول رقم (5 -8 ) فقد وجدت الدراسة ان حوالى 18%من المبعوثين من عيتة الدراسة قالوا ان النزاعات تسبب التشرد 0 بينما ذكر نسبة 20% من المبعوثين أجابواان النزاعات تسبب النزوح والسكن فى المعسكرات وضياع الوقت0 وقد وجدت الدراسة ان نسبة 15 %من المبحوثين ذكروا ان النزاعات تسبب الفقر 0بينما ان نسبة 19 %من المبحوثين قالوا ان النزاعات تسبب اللجؤ ء الى دول الجوار او المهجر0بينما اذكر يضاً ان نسبة 28 % من المبحوثين من عينة الدراسة 0 قالو ان النزاعات 0 تسبب التشرد والنزوح و الفقر واللجؤ ء وهذا هو سبب تاثير النزاع على المجتمع او السكان0 لا بد من صناعة سلام وبث روح التكاتف وا ٍعطاء كل ذي حق حقه ورد المظالم وفرض الدولة هيبتها والعدالة

القانونية ليعيش المواطن الدارفوري مستقرا فى وطنه وبين اهله وتقدم له الخدمات0

**9/جدول رقم (5 - 9 )يوضح اهتمام الجهات المعنية فى تنمية الموارد البشرية0**

| الرقم | الاجا بات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 40 | %20 |
| 2 | لا | 90 | %45 |
| 3 | الى حد ما | 70 | %35 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر0المسح الميدانى2003 – 2014 م

**الشكل رقم (5- 9 )يوضح إهتمام الجهات المعنية فى تنمية الموارد البشرية0**

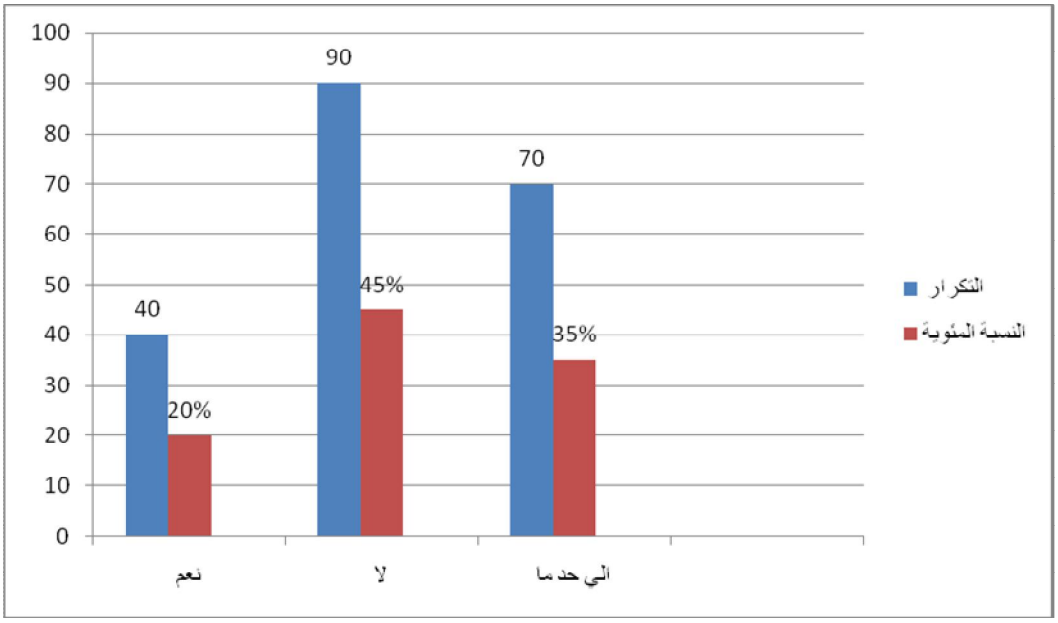


المصدر: المسح الميدانى/ 2003 -2014 م

من الجدول رقم (5-9) نجد ان حوالى 20%من المبحوثين من افراد عينة الدراسة أجابوا بوجود امل بسيط فى تنمية الموارد البشرية من الجهات المعنية بينما نجد ان نسبة 45%من المبحوثين من افراد العينة أجابوا لا يوجد اهتمام من الجهات المعنية 0 وهذا يدل على عدم وجود تنمية حقيقية فى المنطقة 0بينما نجد 35% المبحوثين من افراد العينة أجابوا يوجد هنالك بعض الاهتمام فى تنمية الموارد البشرية 0غير أنه لا يوجد اهتمام مباشر من الجهات المعنية في تنمية الموارد البشرية وذلك لعدم وجود تخطيط سليم للموارد البشرية والمادية وهذا بدوره يؤدي الى نتائج عكسية في تأجيج النزاعات.واستمراريتها

**10/ جدول رقم (5 – 10 )يوضح الاهداف الرئيسية للتنمية البشرية فى المنطقة 0**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | تنمية القدرات | 38 | % 19 |
| 2 | تنمية المهارات | 42 | %21 |
| 3 | رفع الكفاءات | 50 | %25 |
| 4 | كل ما ذكر صحيح | 70 | %35 |
| 5 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر 0المسح الميدانى2003 – 2014 م

**الشكل رقم (5 -10 ) يوضح الاهداف الرئيسية للتنمية البشرية فى المنطقة 0**

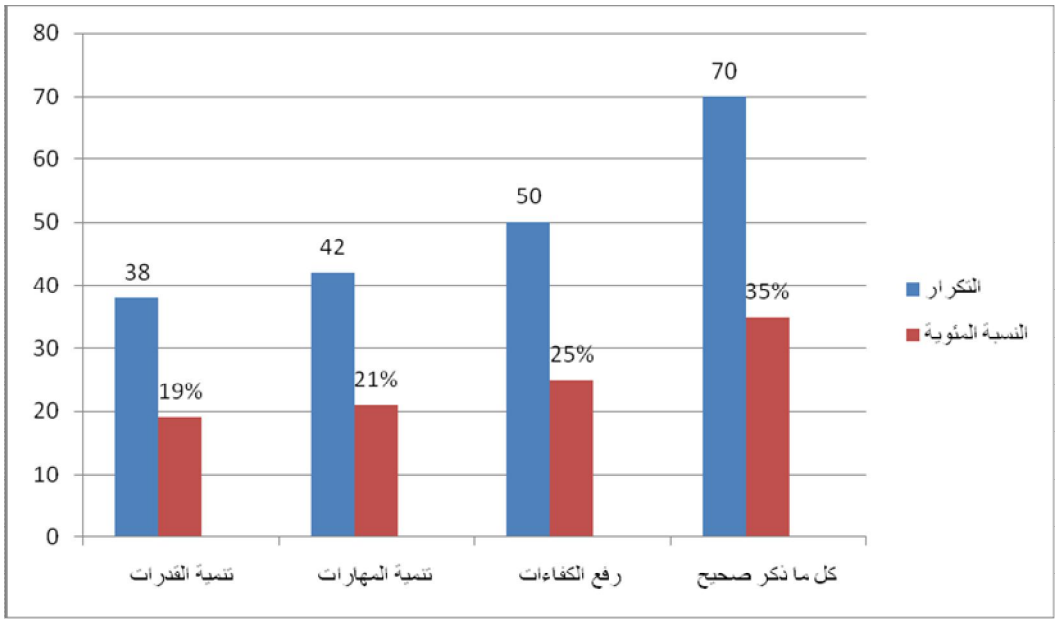


**المصدر: المسح اليدانى/ 2003 – 2014 م**

من الجدول رقم (5 -10 ) فقد وجدت الدراسة ان حوالى 19 %من المبحوثين من عينة الدراسة اجابوا بان الاهداف الرئيسية للتنمية البشرية هى تنمية القدرات 0 بينما نجد ان 21% من المبحوثين من عينة الدراسة اجابوا ان من اهداف التنمية البشرية هى تنمية المهارات 0بينما نجد ان25%من المبحوثين من عينة الدراسة اجابوا ان من اهداف التنمية البشرية هي تاهيل الكفاءات0بينما نجد ان35%من المبحوثين من عينةالدراسة اجابوا ان من اهم اهداف التنميةالبشرية هى تنمية القدرات وتنمية المهارات وتنمية الكفاءات ،حتى يتطورالمجتمع من مستهلك الى منتجومدخر ر0وقادر علي العطاء والبدل**0**

**11/ جدول رقم (5- 11 ) يوضح تطوير المجتمعات البشرية يعتمد على0**

| الرقم | الاجا بات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | الدولة | 50 | %25 |
| 2 | لافراد | 36 | %18 |
| 3 | الجماعات | 48 | %24 |
| 4 | كلما ذكر صحيح | 66 | %33 |
| 5 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر0 المسح الميدانى 2003 -2014م**

**الشكل رقم (5-11) يوضح ان تطوير المجتمعات البشرية يعتمد على0**

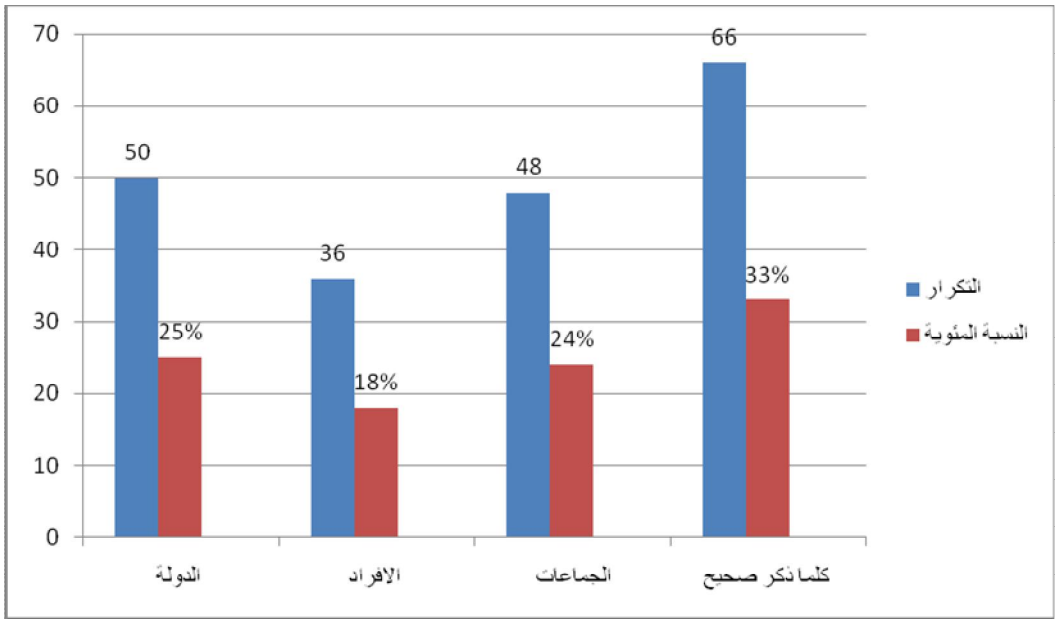


**المصدر المسح الميدانى/ 2003- 2014 م**

من الجدول رقم ( 5 – 11) فقد وجدت الدراسة ان حولى 25 % من افراد عينة البحث قالوا ان الدولة هى المسئول عن تطوير االمجتمعات 0 بينما نجد ان نسبة 18 % من افراد العينة من المبحوثين قالوا ان الافراد هم المسئولين عن تطوير المجتمعات 0 بينما نجد ان 24 % من عينة المبحوثين قالو ا ان الجماعات هى المسئولة عن تطوير المجتمعات 0و بينما نجد ان نسبة 33% من المبحوثين اى افراد العينة قالوا ان تطوير المجتمعات يتم عبر الدولة والافراد والجماعات وهو عمل تضامني ومشاركة عن طريق التدريب والتعليم وتهيئةظروف العمل وتوفير مدخلات الانتاج والارتقاء بالكفاية الانتاجية ورفع الوعى الاجتماعى0بين

المجتمعات0 ان الدولة لها دور كبير في تطوير المجتمعات وذلك بتوفير مستوى لائق من التعليم والتدريب وا ٍتاحة الفرص الي كافة الافراد للمشاركة في القرارات التي يتخذها المجتمع،وا ٍن الأفراد لهم دور كبير في تطوير المجتمع وذلك من خلال المشاركة وفريق العمل الواحد،و أن الجماعات لا بد أن تطور نفسها وذلك بالعمل الجماعي والمشاركة الجماعيةو لا بد للدولة والجماعات والافراد مشاركة فاعلة في التدريب ورفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي بين السكان.

**12/ جدول رقم ( 5 – 12 ) يو ضح هجرة الكفاءات العلمية والكوادر الى الخارج0**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 98 | %49 |
| 2 | لا | 50 | %25 |
| 3 | الى حد ما | 52 | %26 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر/ المسح الميدانى/ 2003 – 2014 م

**الشكل رقم ( 5 -12) يوضح هجرة الكفاءات العلمية والكوادر الى الخارج0**

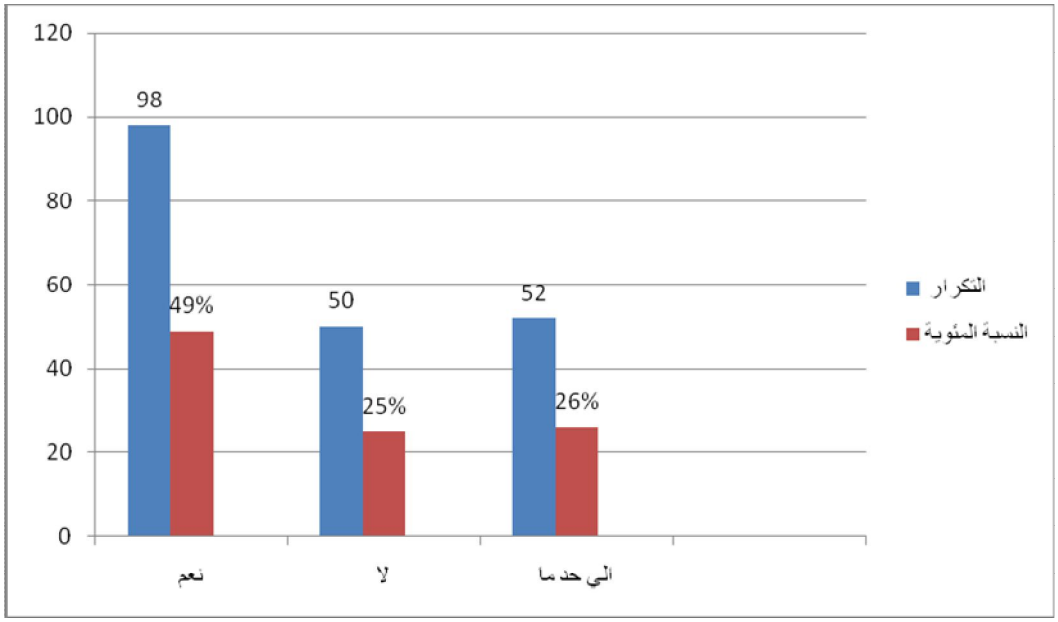


**المصدر: المسح الميدانى/ 2003 -2014 م**

من الجدول رقم ( 5 -12 ) فقد وجدت الدراسة ان حوالى 49 % من المبحوثين من افراد العينة قالو ا ان هجرة العلماءو الكفاءات والكوادر الى الخارج سبب أزمة ونقص حاد في العلماء و و أدي بدوره الي ضعف المستوى التعليمى للطلاب والطالبات لان هذه الكفاءات من ذوى المؤ هلا ت العلمية النادرة في التخصصا ت المختلفة 0 وان نسبة 25 %قالوا لاتوجد تاثيرفى هجرة الكفاءات وذلك لوجود فائض من الكفاءات والكوادر بدون عمل (عطالة)0 بينما نجد ان نسبة 26 %من المحوثين من العينة المستهدفة قالوا بان هنالك الى حدما وجود هجرة للكفاءات والعلماء مما نأر سلبا على المجتمع و التنمية البشرية, عليه لا بد من توفير معينات العمل للكفاءات والمتخصصين حتى يستقروا في أوطانهم. وتوفير سبل الحياة المعيشةالكريمة 0لكي يؤدوا واجبهم بأكمل وجه في سبيل تطوير المجتمع

**13/ جدول رقم (5-13) يوضح هل توافق ان التنمية البشرية هى تقوية مقدرات المجتمع فى الانشطة المختلفة0**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 88 | %44 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2 | لا | 52 | %26 |
| 3 | الى حد ما | 60 | %30 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر / المسح الميدانى/ 2003 - 2014م

**الشكل رقم ( 5 – 13 ) يوضح هل توافق ان التنمية البشرية هى تقوية مقدرات االمجتمع فى الانشطة الختلفة0**

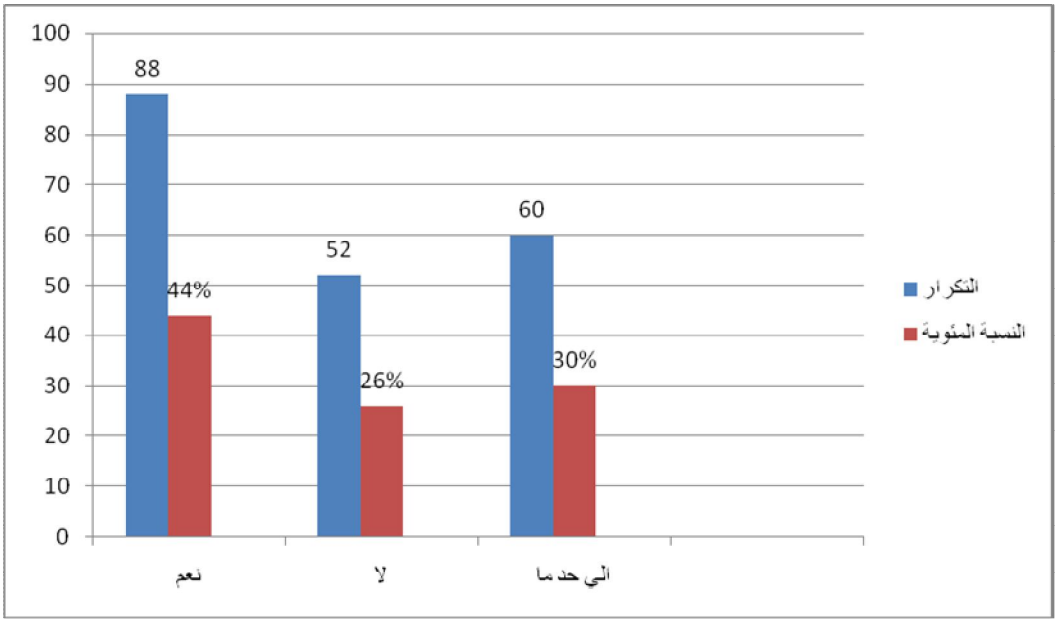


ا **لمصدر: المسح الميدانى / 2003- 2014 م**

من الجدول رقم (5 -13 ) ان حوالى 44 % من المبحوثين من عيتة الدراسة قالوا ان مقدرات المجتمع كلها تبنى على المقدرة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وعدم تبديدها في غير محلها لأنها تساهم في عملية تنمية وتقوية المقدرات المالية والعلمية والثقافية والاجتماعية وبدوره يؤدي الى تطوير المجتمع نحو التطلع الى المستقبل الواعد المشرق0

بينما نجد أن نسبة 26 % من المبحوثين قالوالا تمثل لانها لم تستغل الامكانيات و بينما نجد اننسبة 30 % من المبحوثين من عينة الدراسة قالوا الي حد ما لان مقدرات المجتمع لابد لها من ترشيد وتوظيفها0

**/14** جدول رقم ( 5 – 14 ) يوضح التعليم الاكاديمى و والتعليم الفنى0

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | التعليم الاكاديمى | 108 | %54 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2 | التعليم الفنى | 92 | %46 |
| 3 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر: المسح الميدانى/ 2003 - 2014م**

الشكل رقم ( 5 -14 ) يوضح التعليم الاكاديمى والتعليم الفنى0

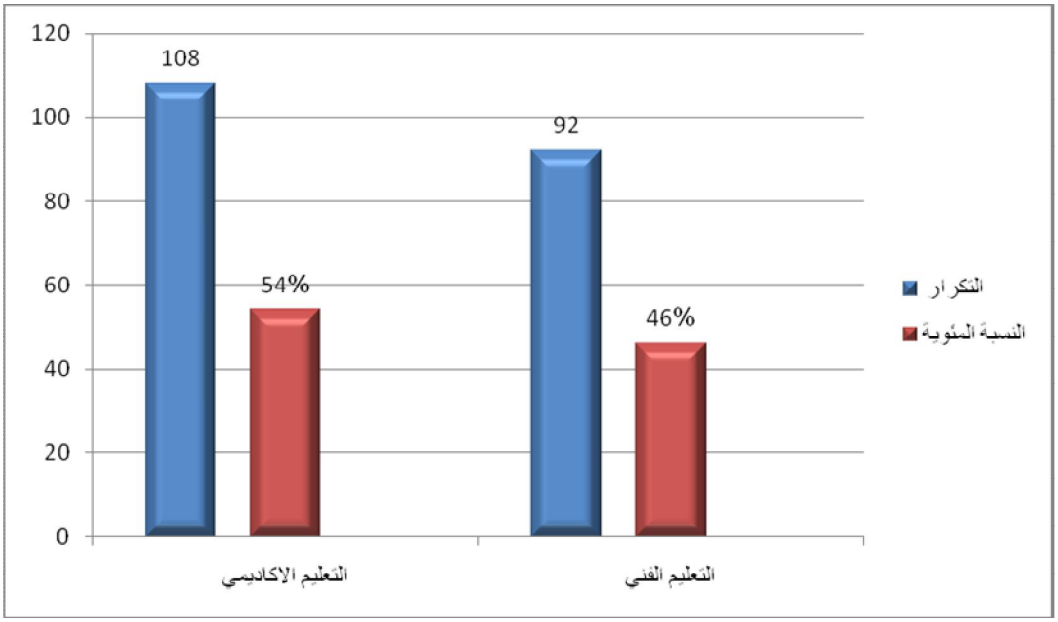


**المصدر: المسح الميدانى/ 2003 -2014 م**

من الجدول رقم (5- 14) وجدان حوالي 54% من المبحوثين من عينة الدراسة اجابو بأنهم يريدون التعليم الاكاديمي بالرغم من ان الخرجين اكثر من طلبات سوق العمل وهذا بدوره يؤدي الي عدم وجود وظائف في سوق العمل بينمانجدان نسبة 49% من المبحوثين من عينة الدراسة قالو انهم يريدون التعليم في المجال الفني وذلك لوجود فرص عمل للفنيين أن الذين أجابوا بأنهم يحبذون التعليم الأكاديمي دون التعلم الفني لانهم يميلون الى تطويرالعلم النظري نسبة لسهولته . أما الذين يميلون الى العلم التقني حجتهم أنهم يميليون الى العلم التطبيقي لانه يطور المجتمع صناعياً وبأقل فترة زمنية اي الدول الصناعية الكبرى(الثورة الصناعية) تقدمت بالعلم الفني والتقني 0

014/ الجدول رقم (5 – 15) يوضح اسهام التدريب بشقيه العملي والفني التقني في رفع مستوي الافراد والجماعات والمؤسسات .

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 110 | %55 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2 | لا | 36 | %18 |
| 3 | الى حد ما | 54 | %27 |
| 4 | المجموع | 200 | 100% |

المصدر المسح الميدانى/ 2003 - 2014

لشكل رقم (5 – 15 ) يوضح اسهام التدريب بشقيه العملي والفني التقني في رفع مستوي الافراد والجماعات والمؤسسات .

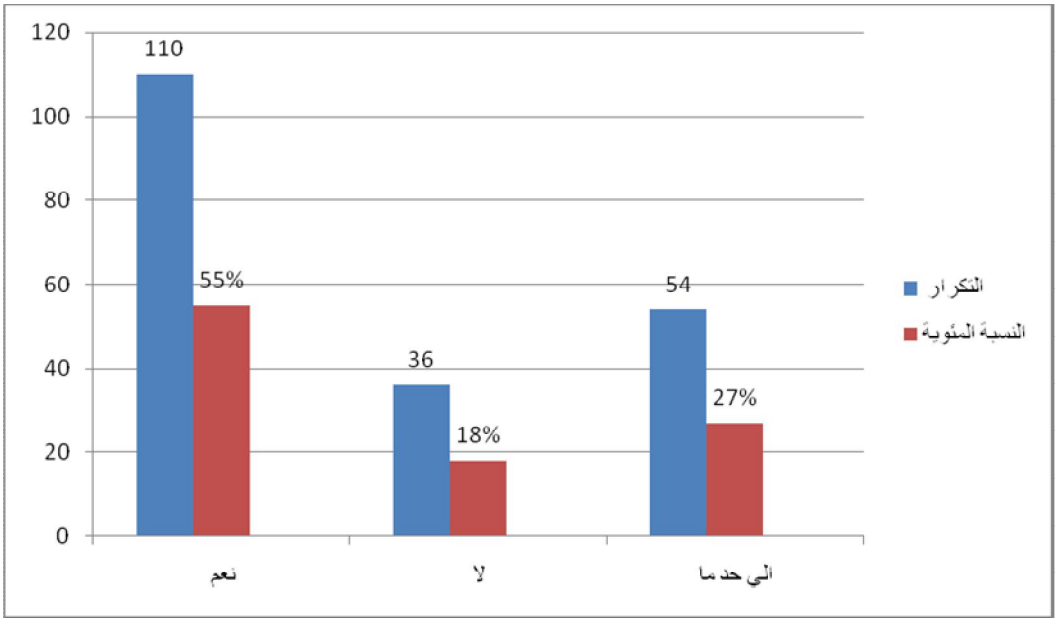


**المصدر المسح الميدانى/ 2003 - 2014م**

من الجدول رقم (5 – 15 ) ان نسبة 55% من المبحوثين من عينة الدراسة قالو بأن التدريب والتأهيل يحسن من اداة العمل التقني و الفني ويرفع من كفاءة الافراد والجماعات والمؤسسات . بينما نجدان نسبة 18% من المبحوثين اجابو بلا وذلك لعدم معرفتهم بفائدة التدريب واهميته، وان نسبة 27% من المبحوثين من عينة الدراسة اجابو الي حد ما وهم يرون ان التدريب ساهم ولكن لم يحقق الهدف المطلوب .

**16 /جدول رقم (5- 16 ) يوضح تناقص اعداد القوي البشرية العاملة في حالات النزاع**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 98 | %49 |
| 2 | لا | 48 | %34 |
| 3 | الى حد ما | 54 | %27 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر المسح الميدانى/ 2009 - 2012م

**شكل رقم (5- 16 ) يوضح تناقص اعداد القوي البشرية العاملة في حالات النزاع**

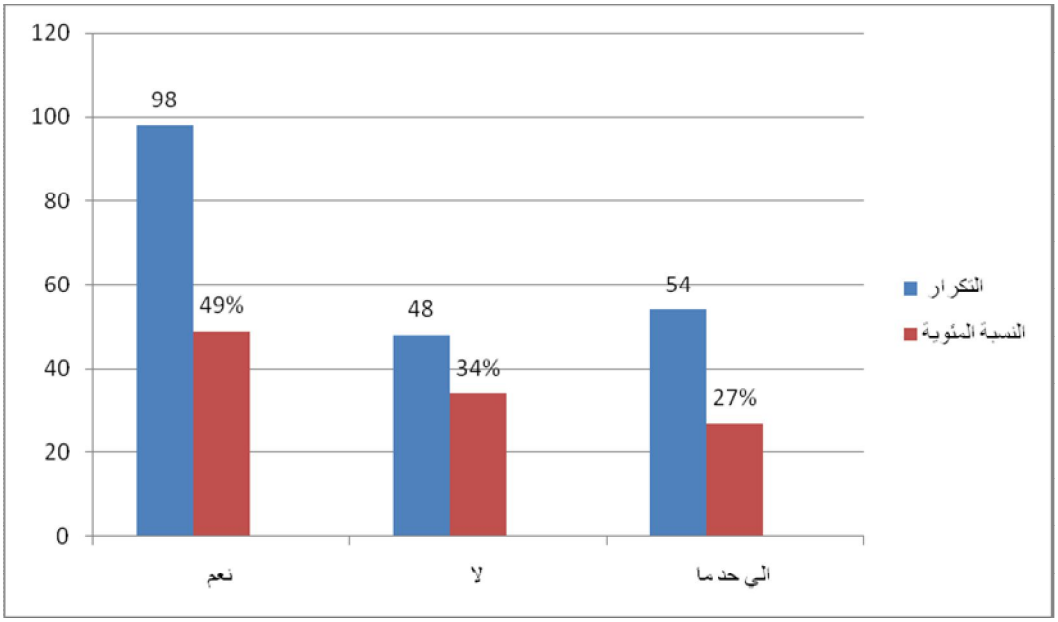


المصدر المسح الميدانى/ 2003 - 2014م

من الجدول رقم (5 – 16) نجد ان حوالي 50% من المبحوثين قالوا بان هنالك تناقص في اعداد القوي البشرية العاملة وذلك لتأثير النزاعات عليها مما تسبب في ندرة او صعوبة في الحصول علي العمال او العمل .بينما نجد ان نسبة 23%من المبحوثين اجابوا بلا وذلك لعدم وجود عمل اصلاً ، بينما وجد ان نسبة 27% من المبحوثين من عينة الدراسة اجابوا الي حد ما تتناقص اعداد القوي البشرية في حالات النزاع و عدم وضوح الرؤى المستقبيلة وقلة في عدد العمال أو العاملون المطلوبين لانجاز عمل ما، مما يجعل المخططين والمنفدين ليس لهم معرفة بالتنبؤات وتحديد المخاطر لانجاح العمل0

**17/ جدول رقم (5- 17 ) يوضح تأثير النزاعات علي المراة والطفل .**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | المرا ة | 60 | %30 |
| 2 | الطفل | 48 | %23 |
| 3 | ا وب | 92 | %46 |

**المصدر :المسح اليدانى/ 2003 - 2014م**

الشكل رقم (5- 17 ) يوضح تأثير النزاعات علي المراة والطفل .

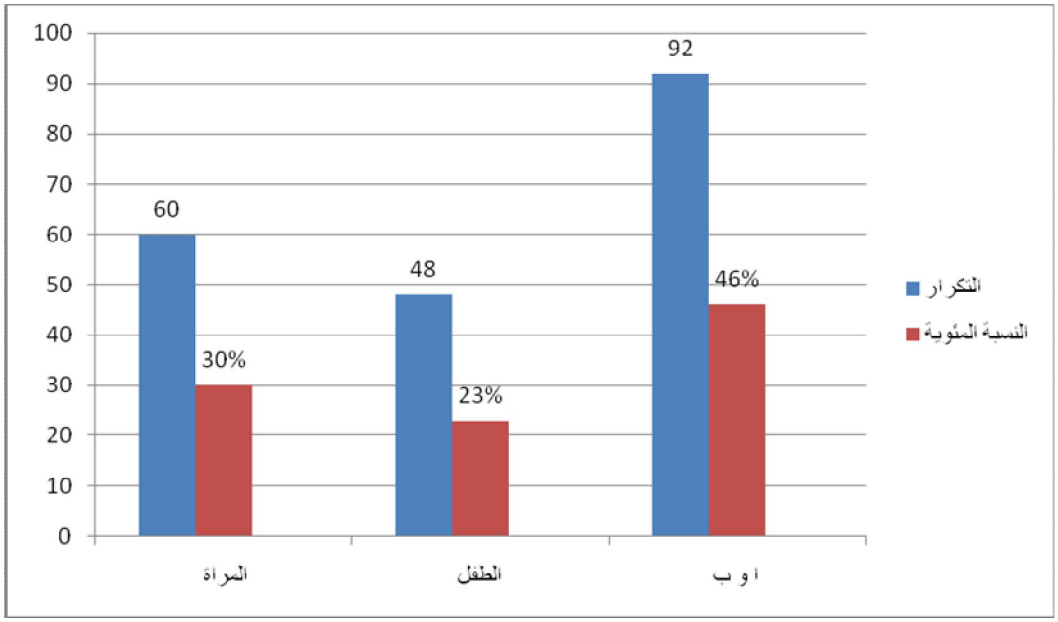


المصدر المسح الميدانى/ 2003 - 2014م

من الجدول رقم (3 – 17 ) ونجد أن نسبة 30% من المبحوثين من عينة الدراسة أجابوا بأن المراة تأثرت بالنزاعات لان المراة فقدت الزوج والابن والشقيق والاب وهى التي ترملت وهي التي تعرضت لمشاكل نفسية للفقدان والشعور بالحزن والوحدة و تقع علي عاتقها مسئولة تربية ألاطفال وتوفير المعيشة لهم ، وان نسبة 23% من المبحوثين من عينة الدراسة قالوا ان الطفل فقد الاب او الام او الاثين معاً وفقد المستقبل والامل واصبحيتيماً لاجئياً ونازحاً لايدري ماذا يعمل، وان نسبة 46% من المبحوثين من عينة الدراسةقالوا المراة والطفل تأثران بالنزاعات معاً وبنفس الاسباب أن أكثر المتضررين من النزاعات هما المرأة والطفل وخروج المرأة للعمل في الأعمال الشاقة التي لا تليق بمقام المرأة. عليه أنه لا بد من توفير مساعدات مادية وتقديم ألاعاناتبصورة أكبر لها ولأسرتها وتوفير سبل التعليم للأطفال ورعايتهم.

**18/ جدول رقم (5 -18) يوضح للنزاعات اثر علي البنية التحتية في المنطقة .**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 94 | %47 |
| 2 | لا | 46 | %23 |
| 3 | الى حد ما | 60 | %30 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر المسح الميدانى / 203 - 2014م**

**الشكل رقم (5 -18) يوضح للنزاعات اثر علي البنية التحتية في المنطقة .**

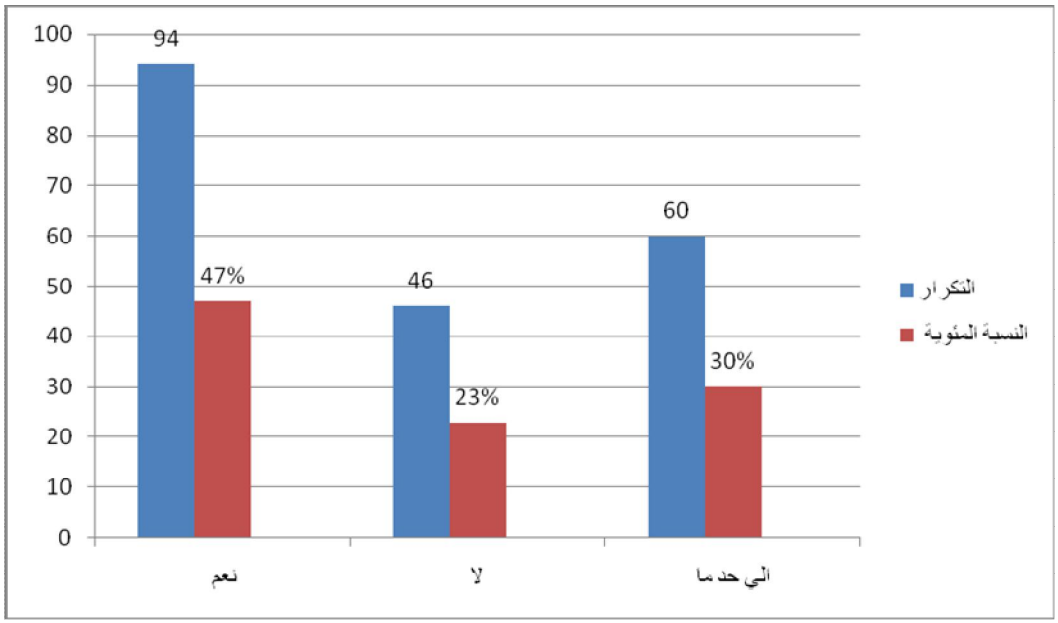


**المصدر :المسح الميدانى / 2003- 2014م**

من الجدول رقم ( 5 – 18 ) نجد ان حوالي 47% من المبحوثين من عينة الدراسة قالوا ان للنزاعات اثر علي البنية التحتية وذلك دمرت المنشآت والمستشفيات والمدارس والمؤسسات وتعطل التنمية والمشاريع التنموية في حالات النزاعات ، بينما نجد ان 23% من المبحوثين من عينة الدراسة قالوا لم تتأثر البنية التحتية من النزاعات لعدم وجود بنية تحتية اصلاً في المنطقة ، بنما نجد ان نسبة 30% من المبحوثين من عينة الدراسة قالوا تأثرت البنية التحتية من النزاعات الي حد ما و ان النزاعات تعمل خلل في البنية التحتية والعلاقات الاجتماعية والنسيج الإجتماعي 0

**19 /الجدول رقم (5 – 19 ) يوضح اسهام المنظمات الطوعية الانسانية في تدريب المجتمعات البشرية**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 74 | %37 |
| 2 | لا | 60 | %30 |
| 3 | الى حد ما | 66 | %33 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

المصدر المسح الميدانى/ 2003-2014م

لشكل رقم (5 – 19 ) يوضح اسهام المنظمات الطوعية الانسانية في تدريب المجتمعات البشرية

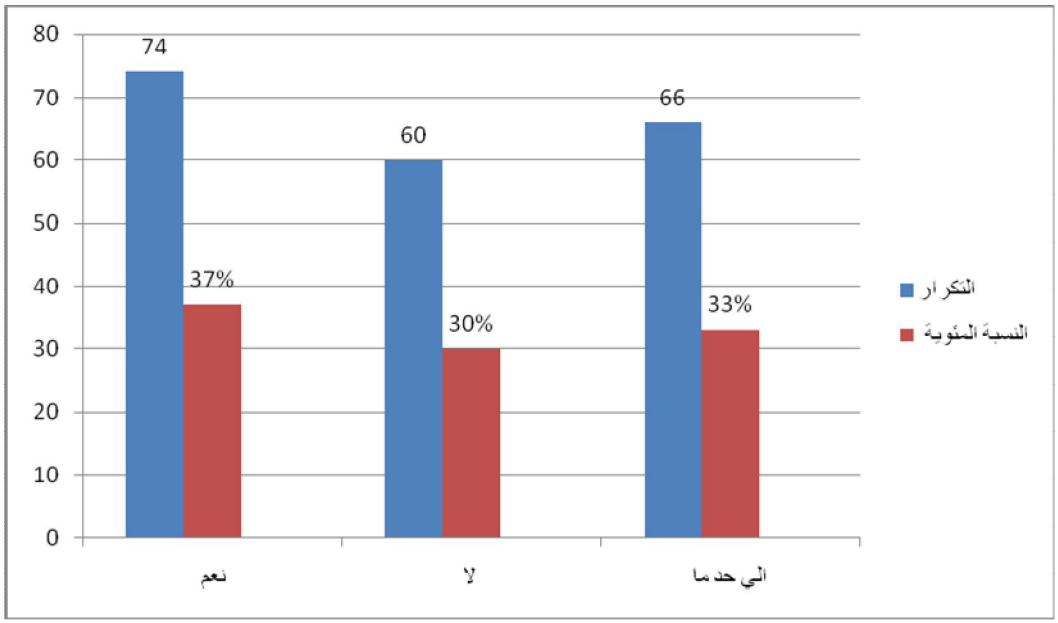


المصدر المسح الميدانى/ 2003-2014م

ومن الجدول رقم (5 – 19 ) و جدان حوالي 37% من المبحوثين من عينة الدراسة قالو ان المنظات الطوعية الانسانية ساهمت في تدريب المجتمعات البشرية في زيادة المعرفية والاعتماد علي النفس وبناء القدرات والمهارات ، فقد وجد الدراسة ان حوالي 30% من المبحوثين اجابوا بلا وذلك علي حسب رايهم لم يجدو اي نوع من التدريب في المناطق التي يسكنون فيها ولم تقدم لهم المنظمات الطوعية اي نوع من التدريب، بينما نجدان نسبة 33% من المبحوثين اجابوا الي حد ما يوجد تدريب للمنظمات الطوعية وذلك لمحدودية فائدته ومردوده .

يري البحث أن المنظمات الطوعية ساهمت في تدريب المجتمع وذلك من خلال فض النزاعات وقبول الآخر.

**/20** جدول رقم (5 -0 2) يوضح دور للمسئولين بالمنطقة في دفع عملية التنمية البشرية نحو الافضل

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 50 | %25 |
| 2 | لا | 60 | %30 |
| 3 | الى حد ما | 90 | %45 |
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر/ المسح الميدانى/ 2003 - 2014م**

الشكل رقم (5-20) يوضح دور للمسئولين بالمنطقة في دفع عملية التنمية البشرية نحو الافضل

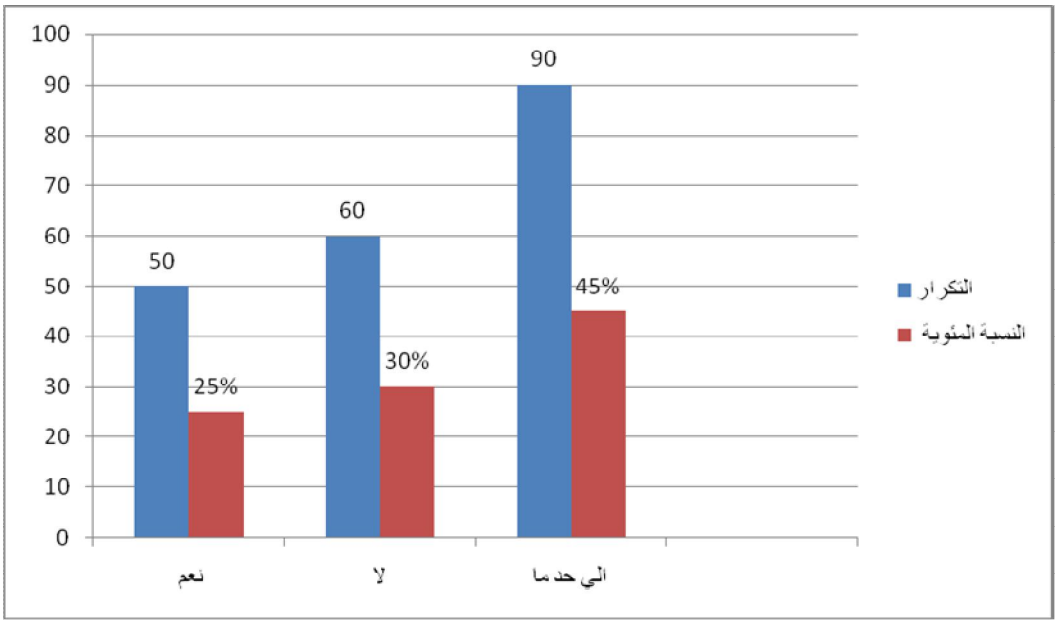


**المصدر/ المسح الميدانى/ 2003 - 2014م**

من الجدول رقم ( 5 – 20 ) فقد وجدت الدراسة ان حوالي 25% من المبحوثين قالوا ان هنالك دور للمسئولين في المنطقة في دفع عملية التنمية البشرية نحو الافضل ، بينما وجدت الدارسة ان حوالي 45% من المبحوثين قالوا لا يوجد اي دور للمسئولين في عملية دفع التنمية البشرية وذلك لعدم وجود دور ملموس او واضح في المرافق ألخدمية والانتاجية ، فقد وجدت الدرسة ان حوالي 30% اجابوا بانه يوجد الي حد ما تقديم بعض الخدمات المقدمة القليلة للمسئولين في المنطقة في دفع عملية التنمية البشرية نحو الافضل 0نجد أنه لم يكن هنالك اي دور للمسئولين في تقديم خدمات للمجتمع المحلي و الولائي وذلك لان اختيار المسؤول في العمل التنفيذي أوالاداري اختيارا قبلبياً إثنياً أدى الى ضعف المستوى التنفيدى والاداري واهمال الكفاءات وعدم اشراكها في العمل التنفيذي والتخطيطي والإداري مما ادى الى التقصير في كل المرافق والخدمات الإنتاجية.لابد من أن تكون التنمية وفق الإستراتيجيات والأهداف والخطط لخلق الطفرة التنموية المنشودة

**21 /جدول رقم (5-21) يوضح العلاقة بين التنمية البشرية والسلام**

| الرقم | الاجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | نعم | 92 | %46 |
| 2 | لا | 56 | %28 |
| 3 | االى حد ما | 52 | %26 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 4 | المجموع | 200 | %100 |

**المصدر / المسح الميدانى 2003-2014م**

**الشكل رقم (5 -21) يوضح العلاقة بين التنمية البشرية والسلام**

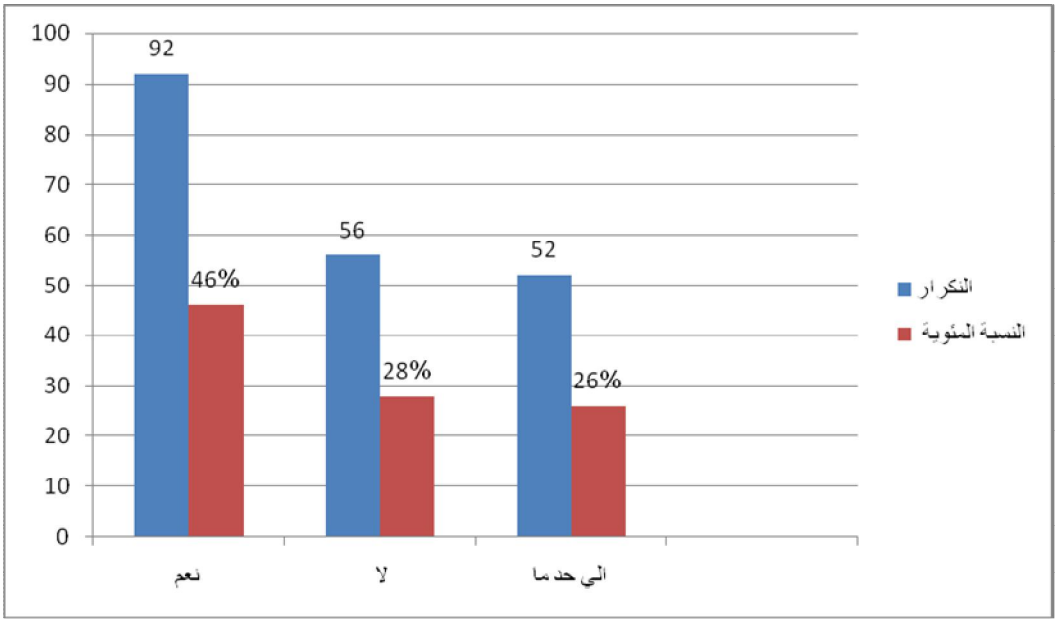


**المصدر / المسح الميدانى 2003-2014م**

و من الجدول رقم ( 5 – 21) فقد وجدت الدراسة ان حوالي 46% من المبحوثين قالو وجود علاقة بين التنمية البشرية والسلام وذلك لحدوث الاستقرار الامني والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، بينما نجد ان حوالي 28% من المبحوثين اجابوا بلا وذلك مما أحدثته النزاعات من تدمير في المباني وتفكيك الاسر والمجتمع وسيادت علاقات الكراهية والغبن بين الناس ، لقد وجدت الدراسة ان حوالي 26% من المبحوثين اجابوا الي حد ما وذلك لوجود علاقة بين التنمية البشرية والسلام في بعض المناطق المستقرة و لابد من فرض سلام وامن واستقراربين الجماعات المتصارعة والمتنازعة 0

**5-22-هل للنزاعات أثرعلى عدم توازن القوى البشرية؟**

لقد اجابوا نسبة 88% من المبحوثين من عينة الدراسة للنزاعات اثر على توازن القوى البشرية نسبة لهجرة السكان من مناطق الاستقرار الى مناطق اللجوء او النزوح داخل الوطن فى اطراف المدينة اوخارجه 0و أن النزاعات اثرت في توازن القوى البشرية في المنطقة وذلك لنزوح المواطنين الى مناطق بعيدة من مناطق الإنتاج ، مما أدى إلى تكدس العمال في

مناطق لا توجد فيها عمل وبالتالي أدى الى نقص في العمالة وفي خلق عدم توازن إداري أو عملي، 0وبالتالي اتر علي الانتاج0

**5-23 ماهى اهم ظو اهر التنمية البشرية التى تراها ضرورية بالمنطقة؟**

لقد اجابو ا نسبة 85% من المبحوثين من عينة الدراسة ان من اهم ظواهر التنمية البشرية هى التدريب والتاهيل 0وتوفير الامن والتعليم والصحة والكهرباء والماء الصالح للشرب للانسان والحيوان0واختيار الرجل المناسب فى المكان المناسب0و أن من اهم ظواهر التنمية البشرية وتوفير سبل العيش السهل بدون عناء ولا مشقة لأنها تساعد على والهدوء والاستقرار.

**5-24فى رايك ماهى معوقات التنمية البشرية؟ا**

لقد اجابوا نسبة 75% من المبحوثين من عينة الدراسة 0من اهم معوقات التنمية البشرية هى ضعف الخدمات وضعف هيبة الدولة وعدم تطبيق القانون0 ومن معوقات التنمية البشرية هى الحروبات والصراعات والنزاعات القبلية والإثنية.

معوقات ذات صلة بتنمية الزراعة والمناطق الريفية عموماً

عدم وجود مشروعات تنموية كبيرة تحقق الإكتفاء الذاتي للفرد أو الجماعة.

هجرة العقول والكوادرالى الخارج ووجود العطالة و وقلة الدخل 0

عدم وجود تخطيط للقوى العاملة وعدم وجود عمال مهرة ومدربة.

. معوقات مرتبطة بقطا ع الثروة الحيوانيةوالزراعية وكيفية تطويرها.

.معوقات ذات صلة بالبيئة وما اصابها من تدهور وما تعرض له من سوء استغلال.

.معوقات ذات صلة بموقع الولاية ودرجة ارتباطها باطرا ف السودان الاخرى.

.معوقات متمثلة فى ضعف الانتاج وعدم استقراره وازيادة عدد السكان0

عدم وجود ترتيبات مؤسسسية التى تساعد علي نموا هذه الامكانات الانسانية والبشرية التدخلات الدولية والخارجية.فى الشئون الداخلية للسودان ولابد من ازالة هذه المعوقات حتي يعم السلام0

**5-26-ما هى الوسائل التى تراها ضرورية فى تنمية الموارد البشية؟**

ان حوالى 96%من المبحوثين من عينة الدراسة اجابو ا ان تبصط الدولة هيبتها وان تتطبق العدالة القانونية بين المجتمع وتغرس التعايش السلمى بين السكان والسلام الاجتماعى 0وتنمية المشاريع التنموية وفض النزاعات 0وفرض السلام0وتنمية القدرات والتدريب 0وزيادة فرص التعليم فى المجالات الختلفة0 حتي تتحقق التنمية المستدامة

**5 -27هل يمكن ان تكون التنمية االبشرية من العوامل الداعمة فى عملية احلال السلام فى االنمطقة؟**

ان حوالى 85% من المبحوثين من عينة الدراسة أحابوا ان من العوامل الداعمة هى تنمية المجتمع فى شتى المجالات حتى يكون المجتمع قادر على العمل والعطاء وزيادة الانتاج0 و من العوامل الداعمة عملية إحلال السلام و أن تكون هنالك تنمية مستدامة تحقق للمواطنين الدخل والاستقرار الأمني والسلام والمصالحة وبناء ثقافة السلام هما من اهم دعائم التنمية في دارفور ،وذلك لتوجيه المجتمع الى البناء والإنتاج ونبذ العنف والتطلع الي المستقبل الزاهر الذي يؤدي بدوره الى التقدم والتطور وينعم انسان دارفور بالاستقرار والأمن والسلام.

**5-28 هل توجد هنالك بحوث ودراسات ورسائل علمية فى مجال التنمية البشرية وهل بالامكان ( اي بمقدورنا ) الاستفادة منها وتوظيفها ؟ وضح ذلك**

الذين اجابوا نسبة 92% من المبحوثين من عينة الدراسة ان نستفيد من البحوث نتائجها فى التخطيط والتنفيذ 0و ان يقوم الباحثون والدارسون والمعنيون بتطبيق البحوث العلمية على أرض الواقع بزيادة المشروعات الإنتاجية وزيادة فرص التعليم المختلفة لكافة افراد المجتمع علماً بأن كل الدول المتقدمة استفادت من البحوث التجريبية والتطبيقية والدراسات التحليلة للوصول الى مطاف الدول المتحضرة علمياً وثقافيا واجتماعياً وحضريا.

**5-29 فى حالات النزاعات كيف يكون الوضع الصحى للمجتمعات البشرية ؟ 0**

ان حوالى 86% من المحوثين من عينة الدراسة اجابوا بان الوضع الصحى متردي وتتعرض مناطقهم الي الامراض المعدية وأمراض تلوث البيئة اذا لايوجد الاهتمام بالنظا فةو اصحاح البيئية والعلاجو المياه الصالحة للشرب للانسان والحيوان0 لابد من توفير مياه صالحة للشرب

ونقية وخالية من الجراثيم والكائنات الحية وتوفير مستشفيات علاجية ومسكن مريح وتوفير مواصلات مع توفير فرص عمل للقادرين عليه وتوعية السكان باهمية الصحة وخطورة الامراض0

**المقابلات الشخصية:**

المقابلة الشخصية هي أداة من ادوات البحث العلمي لجمع المعلومات وهي محادثة أومكالمة مباشرة بين فردين بهدف الوصول الى بيانات وأدلة وثيقة الصلة بموضوع البحث ولمعرفة بعض الحقائق الثابتة والمعلومات الحقيقية والمفيدة0

**المقابلةالأولى**:

**اسم المنظمة:منظمة المد للسلام والتنمية**

**المدير: يحي عوض أحمد راشد**

**العمر: 38 سنة**

**الدرجة العلمية: بكلاريوس آداب**

**الحالة الإجتماعية : عازب.**

**العنوان: ولاية غرب دارفور – الجنينة.**

منظمة خيرية غير حكومية وغير ربحية تأسست فى العام 2009بواسطة مجموعة من الناشطين والمتطو عين المهتمين بتقديم العون الانسانى والاسهام مع الجهات التى تهتم بتقديم الدعم المادى والنفسي للمتضررين من النزاعات والحروب والمتأثرين بالكوارث الطبيعية، وتباشر المنظمة اعمالها من رئاستها بالخرطوم واعتماد المكاتب الولائية فى جنوب دارفور وغرب دارفور والنيل الازرق كمكاتب لتنفيذ البرامج والمشروعات وتسعى المنظمة لأفتتاح مكاتب بكل ولايات السودان

**المبادئ التى تعمل من أجلها المنظمة :**

- المشاركة فى التحطيط والتنفيذ والادارة
- الوعى بالحقوق والواجبات
- الحفاظ على حياة الانسان وكرامته

**الأهداف التى تسعى المنظمة لتحقيقها :**

- نشر ثقافة السلام وارساء دعائم التعايش السلمى وفض النزاعات
- تقديم المؤن والاغاثات للمجتمعات المتضرره جراء الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة
- توفير المعينات الاساسية للنازحيين واللاجئين والرحل ومتضررى الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة
- دعم خدمات التعليم وتقديم العون لبرامج محو الامية
- الاهتمام بصحة الانسان واصحاح البيئه وصيانتها ومقاومة الكوارث البيئية ومكافحة التصحر
- توفير مياه الشرب وحماية مصادر المياه وصيانتها
- التركيز على رفع الوعى من اجل احداث التنمية ومحاربة العادات الضارة
- الاهتمام بالبيئة واستزراع المراعى وتحسينها
- الحفاظ على الثروات الطبيعية والحيوانية
- تطوير التراث الحضاري والثقافى وتعزيز التنوع الثقافى واحياء التراث الوفاقى دعما للتعايش السلمى
- رعاية المبدعيين وتوفير المناخ المناسب من أجل الاستفادة من انتاجهم
- محاربة الفقربالتركيز على برامج التدريب والتأهيل لتوفير فرص عمل وزيادة الدخل
- تقديم الخدمات الاساسية للرحل لأختلاف نمط حياتهم عن المجتمعات المستقرة

**الوسائل التى تنفذ المنظمة اهدافها من خلالها ...:**

- التنفيذ المباشر من قبل المنظمة للمستهدفيين
- الندوات والحملات وورش العمل واللقاءات العامة والمقابلات واجراء المسوحات والبحوث والاستبيانات واستطلاعات الراى ....الخ
- عمل شراكات مع المانحينرداعمى المشروعات والبرامج
- الاستفادة من امكانيات كوادر اعضاء المنظمة والاستعانة ببيوتات الخبرة والخبراء والمختصيين لتنفيذ المشروعات والبرامج

- تفعيل الشراكات التى ابرمتها المنظمة مع المؤسسات الدولية المختصة فى البرامج المراد انفاذها (منظمات الامم المتحدة ،المنظمات الدولية ، المنظمات الوطنية، الحكومية ،....الخ)
- الاستعانة بالمستفيديين وقيادة المجتمع المستهدف فى الاستشارة والتقييم والتنفييذ
- الالتزام بمبدأالمشاركة فى التخطيط والتنفيذ والادارة من قبل كل الشركاء

**أين تعمل المنظمة الأن وماذا تعمل ...؟**

منذ تأسيسها فى العام 2009 انجزت المنظمة عدد من المشروعات والبرامج سواء كان ذلك منفردا او مع شركاء،الا ان المشروعات الماثل تنفيذها الأن تعتبر نقلة فى اداء المنظمة فقد اصبحت المنظمة شريكا اساسيا لاكبر المؤسسات الدولية المنظمات العالمية وتطور العمل من خلال اكتساب الخبرات لكوادرها ،ومن اهم هذه الشراكات:

- توزيع الغذاء الموسمى مع برنامج الغذاء العالمى وقد بدأت هذه الشراكة منذ العام2010بولاية جنوب دار فور ولا زالت، وتمثل دور المنظمة فى هذا المشروع فى اجراء المسوحات وتحديد المستهدفيين وحصر المحاور المستهدفة والاشراف على التوزيع وعمل التقارير بذلك ،اصبح عدد المستفيديين 50000نسمة فى عدد 30 منطقة بمحلية بلبل.
- صاحب تنفيذ هذا المشروع بعض الانشطة التى تمثل اهم اهداف المنظمة ، فقد اقيمت عدة ورش وندوات عن التعايش السلمى ودوره فى التنمية ،لايزال هذا المشروع مستمرا الأن فى عدد من المناطق من الولاية
- فى ولاية غرب دارفور اصبحت المنظمة واحدة من اليات تنفيذ مشروع البنك الدولى المعروف ب SUDAN PEACE BUILDING & DEVELOPMENT PROJECTوالذى هو عبارة عن شراكة بين حكومة السودان والبنك الدولى ويشارك في تنفيذه عدد من المؤسسات الحكومية والمنظمات الوطنية ويستمر المشروع حتى العام 2015
- مع منظمة الصحة العالمية تعد المنظمة لأنفاذ حملات صحية بمحلية سربا ولاية غرب دارفور

- فى ولاية النيل الازرق تعمل المنظمة مع الهلال الاحمر السودانى لتقديم الدعم للنازحيين والمتضرريين من الحرب هناك.

**المقابلة الشخصية الثانية:**

**اسم المنظمة: منظمة هانو الخيرية**

**العنوان: كل ولايات السودان**

**رئيس المنظمة: د. حسين عبد الله جبريل**

**الحالة الإجتماعية: متزوج واب لأطفال**

**العمر: 57 عام**

هي منظمة تطوعية غير حكومية ليس لها انتماء سياسي أو جهوي او عرق وتسمى منظمة هانو الخيرية وتكون لها شخصية اعتبارية بموجب قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة 2008م. وحق التفاوض باسمها.

الأهداف:

1. تنمية وتطوير القطاع الرعوي وقطاع الرحل بصفة خاصةز
2. الاهتمام بشئون المرأة والطفل عموما والمرأة الظاعنة بصفة خاصة.
3. تقديم الخدمات الصحية واصحاح البيئة العامة.
4. تنمية وترقية الخدمات الاجتماعية الأخرى للمواطنين جميعاً .
5. مساعدة الفقراء والمساكين ومحدودي الدخل بوسائل الإنتاج والتدريب على جميع الوسائل الحرفية والمهنية.
6. المساهمة في إعادة توطين النازحين واللاجئين والمتأثرين بالحرب
7. تدريب الفاقد التربوي ومحو الامية
8. نشر ثقافة السلام ورتق النسيج الغجتماعي بين الرعاة والمزارعين وكافة المواطنين.

**الوسائل:**

1. إقامة ورش العمل والسمنارات والندوات والمعارض.
2. اجراء الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة باهداف المنظمة.

3. تسيير القوافل بمختلف المجالات.
4. توظيف التعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق أهداف المنظمة.
5. إقامة المشاريع المختلفة ذات الصلة بأهداف المنظمة وفقا للقانون.
6. استقطاب الدعم من الخيرين داخل وخارج السودان لإشتراكات الاعضاء
7. أي وسيلة أخرى قانونية تؤدي الى تحقيق اهداف المنظمة.

**المقابلة الشخصيةالثالثة**

***اسم المنظمة : منظمة المسار الخيرية لتنمية الرحل وحماية البيئة***

**العنوان: ولاية غرب دارفور**

**رئيس المنظمة: د. طه عبدالرحمن محمد**

**الحالة الإجتماعية: متزوج واب لأطفال**

**العمر: 37 سنه**

**تاريخ المقابلة 2015/3/10م**

تأسست في العام 2000

سجلت في مفوضية العون الانساني (هاك) في العام 2001

اهدافنا

1-تلتزم المسار بتحقيق الاهداف المرتكزة على المفاهيم والخدمات التالية:

2-السلام: التقليل من الصراعات والنزاعات.

3-التعليم: زيادة معدلات القبول والاحتفاظ بالأعداد المقبولة لأطفال الرحل والرعاة في منظومة التعليم العام.

4-الصحة: تذليل كافة صعوبات وصول الرحل والرعاة لمراكز الرعاية الصحية الأولية.

5-الجندر: تمكين مشاركة المرأة في التنمية المستدامة من خلال زيادة الوعي وتوفيرالانشطة المدرة للدخل.

5-البيئة: ادارة وتأهيل المراعي.

6-المياه: تحسين امداد وادارة موارد المياه

7-الثروة الحيوانيه: تحسين صحة الحيوان وزيادة الانتاج

المقابلة الشخصية الرابعة

الاسم: يعقوب عبد الرحيم فضل.

المهنة: مدير ديوان الزكاة - محلية الجنينة
الحالة الاجتماعية: متزوج واب لأطفال.
تاريخ المقابلة: 2014/2/1م

سؤالنا للسيد يعقوب عبد الرحيم فضل بخصوص اهداف مكتب ديوان الزكاة قال: أن ديوان الزكاة هو شعيرة من شعائر الإسلام وهو الركن الثالث من اركان الإسلام و الركن المادي.
ومن اهداف ديوان الزكاة:

1. تقديم المساعدات للمحتاجين والاصناف الشرعية.
2. تقديم مساعدات مالية للعجزة والمسنين.
3. تقديم مساعدات مالية وعينية لابن السبيل.
4. تقديم مساعدت عينية ومالية للغارمين وفي سبيل الله.وابن السبيل0
5. تقديم استحقاقات مرتبات العاملين عليها ويقوم ديوان الزكاة باخذ الزكاة من المكلفين وتوريدها الى حسابات ديوان الزكاة، ثم يقوم الديوان بصرف الاستحقاقات للاسناف الشرعية والعاملين عليها

أقول بصراحة أن النزاعات أدت إلى صعوبة الجباية في بعض الأحيان مما تسبب في زيادة حدة الفقر في المنطقة وقلة الجباية.
لابد من فض النزاعات و الرجوع الى الله سبحانه وتعالى ورد الحقوق الى اصحابها والعفو عند المقدرة حتى تعود دارفور الى سيرتها الأولى ويعيش الناس أخواناً متحابين متعاونين فيما بينهم.

لائحة **تفسير :0**في هذا القانون ما لم يقتضي السياق معنى آخر.

الوزير: يقصد به الوزير الاتحاد المسئول عن ديوان الزكاة

الديوان: يقصد به ديوان الزكاة المنشأ بموجب أحكام المادة (4)

المجلس: يقصد به المجلس الأعلى لأمناء الزكاة.

رئيس المجلس: يقصد به رئيس المجلس الأعلى لامناء الزكاة

الأمين العام: يقصد به الأمين العام لديوان الزكاة المعين وفقا لأحكام المادة (9).

الأمين : يقصد به أمين الزكاة باي ولاية من ولايات السودان المعين وفقا لأحكام المادة (15)

الزكاة: يقصد بها الحصة المقدرة من مال المسلم وفقاً لأحكام المادة (17).

الصدقة: يقصد بها كل مال سوى الزكاة يدفع تطوعاً للديوان وتشمل الأموال التي تصرف على أوجه الخير تطوعاً .

المال العام: يقصد به كل مال تملكه الدولة بشرط ألا يكون معداً للاستثمار كالاسهم والحصص في اي شركة أوهيئة أومؤسسة.

المال المستفاد: يقصدبه منفعة جديدة تبلغ قيمتها النصاب تجب فيه الزكاة حين الاستفادة ويزكي ثمنه من قبضة ما لم تكن المنفعة لحاجة اصلية ولم تتحقق فيه علة النماء.

الركاز: يشمل كل كنز من ذهب أو فضة او غيرها من المعادن يوجد مدفوناً في الأرض أو يبرز إلى سطحها أو ينحسر عنه الماء.

المعدن: يقصد به كل ما تولد عن الأرض وكان من غير جنسها بما يتفق مع المفاهيم العلمية.

عروض: التجارة: يقصد مال للاتجار غير المحرم شرعاً وتشمل الأراضي والعقارات ومنافعها والزروع والثمار والأنعام والدواجن والغابات إذا ملكت للتجارة.

المسكين: هو الذي لا يملك قوت يومه ويشمل العاجز عن الكسب لعاهة دائمة والمريض الذي يعجز عن نفقات العلاج وضحايا الكوارث.

العاملون عليها:يقصد بها العاملون بالديوان ديوان الزكاة الولائي والمتعاونون معهم رمسياً وشعبياً بحسب الحال.

المؤلفة قبولهم: يقصد بهم من اعتنقوا الإسلام حديثاً أو الذين يرجى اعتناقهم للإسلام أو تتحقق بإعطائهم مصلحة للإسلام والمسلمين.

فك الرقاب: يقصد به فك الاسرى.

الغارمين: الغارم يقصد به من مترتب بذمته ديون بحجة مشروع وعجز عن سداده عند حلوله ولا تشمل الشخص الاعتباري.

في سبيل الله: يقصد به نفقات الدفاع عن الدين والوطن ويشمل نشر الاسلام والدعوة.

ابن السبيل: يقصد به المسافر المنقطع الذي لا يجد ما يبلغه مقصده

شخص: يقصد به الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري

**المقابلة الشحضية الخامسة**

**الاسم: د. علي عبد الرحمن محمد**

**موقع العمل: المنظمة الإنسانية للتدريب وتنمية القدرات.**

**الولاية: ولاية غرب دارفور - الجنينة**

**تاريخ الميلاد:1975م**

**المهنة: المدير المالي للمنظمة**

**تاريخ المقابلة: 2014/6/6م**

1/ إن المنظمة الإنسانية للتدريب وتنمية القدرات: هي منظمة انسانية تقدم العون والمساعدة للمجتمع المراد تقديم المساعدةوتقوم بتقدم عمل طوعي انساني بدون مقابل في شكل خدمات

2/ تدريب الافراد في شتى المجالات الخدمية والإنتاجية وتقوم المنظمة بوضع خطط مستقبلية ولها مشاريع تنمية كبيرة ساهمت في الاستقرار بالولاية منها مشاريع المياه ومشاريع الصحة ومشاريع التعليم وقامت المنظمة بتدريب عدد من المدربين في مجالات عدة وهؤلاء يقومون بتدريب آخرين مما يؤدي الى تجويد الأداء وهي مساهمة كبيرة في ترقية أداء العاملين ودعم يحقق التنمية البشرية في تنمية القدرات في الافرادالمنطقة.

النزاعات تعيق عملية التدريب لأن النزاع يسبب نزوح كبير للسكان من منطقة الى مناطق أخرى. حيث يترك العامل عمله والمزارع زراعته والراعي مرعاه وان تنمية القدرات يحتاج الى استقرار ذهني لتجويد الأداء ولكن بالرغم من ذلك قمنا بتدريب بعض افراد المجتمع في بعض المجالات حتى يكون الفرد مواكب ،لخلق فرص عمل كثيرة بين النازحين والمقيمن وان المتدربين قد موا الكثير من الاستشارات وان التدريب عملية مستمرة .

في رأيي يتم فض النزاعات بالرجوع الى بناء السلام والمصالحاتوقف النز اعات والاتجاه النزيادة المشاريع الإنتاجية والتنموية والخدمية وذلك من خلال تأهيل الطرق والكباري وتحسين بيئة العمل وتحسين المستوي المعيشي والتعليم والاهتمام بالعلماء والكوادر لأن بالعلم يرتقي المجتمع .

**المقابلة الشخصيةالسادسة**

**الاسم: محمد أحمد باشا مكاوي**

**السكن: ولاية غرب دارفور - الجنينة**

**المهنة: أعمال حرة**

**تاريخالميلاد: 1975م**

**تاريخالمقابلة: 2014/7/19م**

السيد محمد أحمد باشا مكاوي

أعمل في التجارة الحرة من زمن بعيد والحمد لله الحالة مستورة. والرزق واجد بحمد الله على ذلك وأعول أسرة تتكون من سبعة افراد منهم الطلاب واعجزة ومسنين. التجارة سابقاً قبل الحرب أحسن من الآن لان الحرب اللعينة سببت لنا خطورة في العمل التجاري ونحن نعاني من قطاع الطرق والنهب المسلح ولم نشعر في اي يوم من الايام بأمان لأنك في اي زمن يمكن أن تقابل قطاعين الطرق أو الحرامية. ويسلب راس مالك0 ونتمنى من الله أن يأتي بالسلام في دارفور ونعيش في رخاء ويسر ، لأن دارفور أرض زراعية بكرة وثروة حيوانية كبيرة يكتفي منها المواطن بالداخل ويصدرها للخارج. ومنطقة تجارية

اطلب من الدارفوريين أن يتركوا الحرب ويتجهوا الى البناء حتى يعيشوا في سلام وأمان واقول للمسئولين أن يفرضوا هيبة الدولة بتكوين قوة تحمي المواطن الضعيف. ونقول للحركات كفانا حرب0 أتركوا الحرب لأن الحرب دمار وخراب ليس فيها مستفيد لأنها ازهقت الارواح وازداد فيها الأيتام والارامل. وامطلقات والمعلقات0

وفي اثاء النزاعات تتحرك العرباب في شكل مجموعات كبيرة من امدرمان الي ولايه غرب دارفو وبها حرس يحرس العربات من قطا ع الطرقواللصوص وتستفرغ الرحلة شهرين حتي تصل البضاعة ولاية غرب دارفووهدا التاخير وبدوره يؤدي الي ارتفاع في الاسعار0

**المقابلة الشخصيةالسا بعة**

**لاسم: الطيب حمزة آدم**

**المهنة: مشرف إدارة**

**الموقع: ديوان الزكاة – ولاية غرب دارفور – الجنينة**

**تاريخ الميلاد: 1964م**

**تاريخ المقابلة: 2015/3/8م**

اقدم لك هذه الاسئلة ونرجو الإجابة عليها.

لقد تم تقديم اسئلة في هذه المقابلة بالنسبة لي وانا موظف مدير إدارة ديوان الزكاة ولاية غرب دارفور متخصص في إدارة المكاتبات الصادرة والواردة وتدوينها والاشراف العام وإن الإدارة هي فن القيادة وأقوم بحقظ الملفات ومراقبة العمال والسائقين والفراشات. و النزاعات التي دارت في ولاية غرب ددارفور سببت ضررا على العمل الإداري ، حيث يعيش العمال يائسون عن العمل وبعض المكاتب تكون خالية من الموظفين لانها في مناطق نزاع. ونتيجة لهذا التسيب في اثناء النزاع تؤثر على عملية التنمية البشرية وتقل فرص التدريب لزيادة الكفاءة والفعالية . وهنالك علاقة كبيرة بين السلام والتنمية حيث يكون السلام ركن مهم في عملية التنمية والإدارة هي فن القيادة الرشيدة والفاعلية حتى يكون لها دورفعال حينما يكون هنالك سلام تكون الإدارة إدارة تخطيط ورقابة وتقييم العمل لمعرفة موقع الضعف والقوى حتى تقوم السياسات التخطيطية للمؤسسات.

**أهداف الديوان:**

يعمل الديوان على تحقيق الأهداف الآتية:

- يكون الديوان مسئولا عن تحصيل الزكاة وإدارتها وتوزيعها ومع عدم الاخلال بعموم ما تقدم تكون تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية:

أ/ تنظيم الشئون الإدارية والمالية وسائر مناشط الديوان.

ب/ تعيين العاملين بالديوان وتحديد شروط خدمتهم وفق هيكل تنظيمي ولائحة خدمة يجيزها مجلس الأمناء طبقا لما يتطلبه العمل في الديوان من أهمية.

ج/ تحصيل الزكاة المستحقة بالطرق التي تحددها اللوائح.

د/ طلب وقبول اقرارات دافعي الزكاة واعتمادها.

هـ/ دخول الأمكنة والمعاينة والاطلاع على المستندات بغرض تحديد المقدار الصحيح للزكاة.

و/ الحجز على الأموال بانواعها بالقدر الذي يضمن الوفاء بالزكاة التي لم تدفع في وقتها دون عذر مقبول ، وبيعها بالمزاد العلني وفق ما تحدده اللوائح.

ز/ ايداع أموال الزكاة في بنك السودان او المصرف الذي يحدده المجلس أو مجلس أمناء الولاية بحسب الحال.

ح/ تشكيل لجان للتفتيش على أعمال ديوان الزكاة بالولاية.

ط /تشكيل لجان للمظالم لم تحدد اللوائح عددها واختصاصاتها وسلطاتها

ي/صرف الزكاة على المصارف المقررة شرعاً بناء على الأسس التي يضمها المجلس.

ك/ العمل على تمليك الفقراء والمساكين وسائل للكسب ما أمكن ذلك حتى يستغنوا عن الزكاة.

ل/ المساهمة في الخطط والبرامج لتخفيف وطأة الفقر والمعاناة.

م/ ممارسة اي اختصاصات او سلطات أخرى لتحقيق أهداف الديوان.

**الأمين العام:**

يكون للديوان أمين عام يعينه رئيس الجمهورية بتوصية من الوزير ويحدد المجلس مخصصاته.

**اختصاصات الأمين العام:**

يتولى الأمين العام المسئولية التنفيذية بالديوان ويكون مسئولا امام المجلس عن تنفيذ أعمال الديوان وقرارات المجلس ، مع عدم الاخلال بمعموم ماتقدم تكون له الاختصاصات والسلطات الآتية:

أ/ اقتراح السياسات وخطط العمل ورفعها للمجلس لاجازتها.

ب/ الإشراف على الشئون الإدارية والمالية وكافة مناشط الديوان.

ج/ إعداد الموازنة السنوية والحساب الختامي ورفعها للمجلس.

د/ الإشراف العام على دواوين الزكاة بالولايات.

هـ/ إعداد تقرير سنوي عن أداء الديوان ورفعه للمجلس.

و/إبرام العقود وفقاً لتفويض المجلس.
ز/ التصرف في اي مبلغ وفقا للضوابط الشرعية والقانونية.
ط/ الاشراف على زكاة السودانيين العاملين بالخارج وإنشاء لجان الزكاة خارج السودان.

يرى الباحث أنه من خلال أجوبة المبحوثين يرى أن الأجوبة تصب في خانة لا بد من فض النزاعات وتوقفها حتى يزدهر انسان دارفور بالأمن والاستقرار واستقلال موارده الطبيعية والبشرية في حياته. ويتم فض النزاعات بالرجوع الى بناء السلام والمصالحات ووقف النزاعات والاتجاه الى زيادة المشاريع الإنتاجية والتنموية والخدمية وذلك من خلال تأهيل الطرق والكباري وتحسين بيئة العمل وتحسين المستوي المعيشي والتعليم والاهتمام بالعلماء والكوادر لأن بالعلم يرتقي المجتمع

**اهم النتائج:**

ثوصلت الدراسة الي أ هم النتائج من خلال أجوبة المبحوثين: -

1/وجودتاثير اتـمباشر ة للنزاعات علي التنمية البشرية المتمثلة في التعليم والصحة والتنمية المستدامة0

2/وجود تاثير اتـمباشر ة للنزاعات على البنية التحتية المتمثلة في المشروعات الخدمية والانتاجية الطرف والكباري والمشتشفيات والمدارس وصحة الانسان والحيوان

3/ عادة البناء والتوطين والتدريب وتنمية القدرات

4/ نشوب النزاعات فى اى وقت من دون سابقة انذار مع عدم متابعة المشروعات المنفذة ورصدها وتقييمها و معرفة مواقع الضعف والقوي في المشروعات الكبيرة0

5/ التشرد واللجوء والنزوح وتفكك المجتمع وفقدان الامل0

6/ عرف المجتمع دارفوروتوجهت المنظمات الدولية والطوعية الي الولاية وتدفقت رؤس الاموال واستوعبت الشباب العاطلين والايدي العاملة في الوظائف مع تغييرنمط الحياة التقليدية في تنمية وتطوير القدرات التدريبية والبشرية وارتفاع دخل الفرد0

**7**/ قلة الامكانيات المادية والبشرية0وعدم وجود خطط تنموية

8/إستمرارية النزاعات وتوقف المشروعات التنموية بالولاية

**الخاتمة :-**

بحمد الله وتوفيقه لقد تم كتابة هذا البحث و هو بعنوان النزاعات واثرها علىالتنمية البشر ية دراسة حالة ولاية غرب دارفور. والذى اشتمل على تحديد المشكلة وايجاد طرق حلها وايضا هنالك الاثار السالبة للنزاعات على التنمية البشرية لابد من ازالتها لانها تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعبة والتعليمية والصحية والثقافية 00الخومن حيث الحدود الزمانية تم تحديد فترة الدراسة للعام 2003الى 2014م للوصول الي اهداف البحث0

فقد ذكر الباحث ان النزاعات اثرت تا ثيراً مباشر ا على التنمية البشرية وان السلام الاجتماعى هو اهم عنصر من عناصر التنمية البشرية لانه يحقق الاستقرار والامن ويساعدعلي تضافر الجهود الشعبية والرسمية لتنمية الولاية وبناء ثقافة السلام والمصالحة وان خطة البحث تتضمن عدد من الفقرات هى المقدمة وخطة البحث ، والدراسات السابقة ، اما الفصل الاول يشمل0 طبغرافيا ولاية غرب دارفور واسباب أزمة دارفوروسرتفاقمها و افاق الخروج من ازمة دارفور ويشمل الفصل ويشمل الفصل الثالث: مفهوم للتنمية و التنميةالاجتماعية و التنمية البشرية 0اما الفصل الربع :يشمل عوامل التنمية ودوافعها و ادارة الموارد البشرية وتاريخها ونشأ تهاوتطويرها ودور التدريب والتخطيط فى تنمية القدرات البشرية 0

0وفى الفصل الخامس :تمت معالجة البيانات إحصائياً بواسطة الحاسب الآلي، وبالتحديد برنامج Statistical Package for Social Sciences (SPSS) للتحليل الأحصائي والذي يستخدم عادة في جميع البحوث العلمية التي تشتمل على العديد من البيانات الرقمية، وله قدرة فائقة على معالجة البيانات وتوافقها مع معظم البرمجيات المشهورة كما يعتبر أداة فاعلة لتحليل شتى أنواع البحوث العلمية.

واخير ا ان هذا البحث يتناول نتائج الدراسة بالعرض والتحليل والمناقشة محاولاً فى النهاية معرفة المقترحاتوالتوصيات فى ضوء نتائج الدراسة وابراز اهم القضايا التى اثارتها هذه الدر اسة وفي الختام لابد من وجود فرص للسلام لتحقيق الامن والرفاهية اوصي الباحث بقيام دراسات بحوث في مجال التنمية البشرية وباحداث تنمية شاملة لتطوير المجتمعات البشرية0

**التوصيات:**

1/ انشاء منظمة قومية للتدريب الفنى والمهنى0

2/ضرورة وضع استراتيجيةللتنمية البشر ية بالسودان0

3/ضرورة تشجيع تمويل البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا وزيادة موارها 0

4/تكامل التنمية بمعنى صياغة البرامج التنموية على اساس تكاملى0

5/المواكبة والتكيف مع الحدث وخاصة في عصر العولمة

6 /تطوير المشروعات الزراعية والحيوانية وذلك الي إحداث التطور النوعي والكمي في عملية زيادة الإنتاج.

7. الإستفادة من الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة والإعتناء بها وتوفير سبل الراحة وتقديرها وتوفير العيش الكريم لهاودعمها مادياً .

8. تأهيل الطرق البرية والجوية والمائية لربط المناطق مع بعضها البعض.

9 0 إلزامية ومجانية التعليم وتأهيل المعلم. .وبناء المدارس وتأهيلها.

10. تأهيل وبناء المستشفيات والمراكز الطبيةوالصحية وتوفير الأخصائيون.

11. تأهيل المراكز البيطرية والإهتمام بصحة الإنسان والحيوان.مع توفير المياه الصالحة للشرب0

12. إنشاء الطرق والكباري لربط الولاية مع بعضها البعض.

13 تدريب المرأة في المجالات المختلفة حتي تساهم في ثقافة السلام

**14/**الاستفادة من المتخصصين فى دراسات السلام والتنمية0

15/ ضرورة تفعيل دور الاعلام فى نشر تثقافة السلام والتعايش السلمى الاجتماعي

16/حل مشكلة والزراعة والرعي وفتح المسارات وقفل زرائب للهو اء

17/ضرورة تحقيق الاستقرار والحد من الهجرة

18/ -توجيه المزيد من الموارد المتاحة لتنمية دارفورو تطبيق مفهوم التنمية الريفية المتكاملة

**ألمقترحات**:0

يقترح الباحث الاهتمام واتباع الخطواط الاتية وهي:-

1. إيقاف الحرب والجنوح للسلم والحواروتلبية طلبات إنسان الولاية من تنمية وخلافها.

3. إحترام الآراء ووقف الإعتداءات المتكررة من الجانبين. وفرض هيبة الدولة0

4. فتح المسارات وتحديد زمن الطلقات (طلقات المزارع). وحل مشاكل الحواكير وذلك من خلال الرجوع إلى الجودية( الرواكيب) عن طريق التفاهم المشترك والتراضى.بين الاطراف

6. الرجوع إلى ما درج عليه آباؤنا وأجدادنا من تعاون وتصالح لحل المشكلة بالطرق السلمية.

7. وأن تحل المشكلة داخلياً وعدم الإعتماد على الحلول المستوردة والرجوع إلى العقل.

8. تدخل الخيرين والعلماء وذوي الخبرة ومشاركتهم فى حل المشكلة0

9. عدم إطالة أمد الحرب. لانها تدمر البنية التحتية0

10-و ان تقيم برنامج ومشروعات التنمية البشرية على المستوى المحلى او الاقليمى او القومى

11-بناء السلام الاجتماعى بين مكونات المجتمع 0

12-الاهتمام والاعتماد على البحوث العلمية فى رسم السياسات والخطط التنموية ودعم المؤسسات الاكادمية والبحثية لتعين على ذلك0

13توفير وتنويع مصادرالطاقة وجذب الاستثمار الي الولاية

14/ضرورة الاهتمام بتحقيق الامن الغذائي بالولاية لما تملكه الولاية من مساحات واسعة من الاراضي الصالحة للزراعة0

15 / ان معدل النموا السكاني بالولاية فلابد من ا لتخطيطالاسترتيجي له علي المديين الطويل والقصير لتوفير الخدمات الضرورية والاساسية المتاحة لجميع سكان الولاية0

16/في قطاعات الانتاج الرئيسية خاضة الزراعة والانتاج الحيواني ينبغي التفكير في ايجاد الطرق الملائمة لتحسين انماط الانتاج0

17-تحسين مستوي المعيشة وزيادة الدخل

18-المحافظة علي الموارد الطبيعية وتنميتها

**المصادر والمراجع**

**أولاً : القرآن الكريم**

**ثانيا: الكتب والمراجع والمصادروالمنشورات والانترنت**


1. 0بروفيسور احمدابراهيم ابوسن0ادارة المواردالبشرية0الطبعة التانية0الخرطوم 2008م.
2. ادم الزين واخرون،التنمية مفتاح السلام فى دار فور،2003م).
3. 0الدكتور/عوض ابراهيم عبدالرحمن الحفيان : اسس التنمية الريفية ودور الزراعة فى السودان ( 1995 م)
4. اسماعيل صبرى عبد الله: نحو نظام عالمى جديد. دراسة قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية.
5. اسماعيل صبري عبد الله واخرين : استراتيجية التنمية في مصر، ابحاث ومناقشات في المؤتر الثاني للاقتصاديين المصريين.
6. بير بالوالدين : التنمية الاقتصادية : ترجمة جرانت اسكندر, القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر .
7. / بهاء الدين مكاوي قبلي - تسوية النزاعات في السودان– د الخرطوم 2006م مطابع السودان للعملة.
8. الدكتور/محمد عبدالعزيز عجيمة. واخرون -التنمية الاقتصادية بين االنظرية والتطبيق :.كلية التجارة جامعة الاسكندرية.
9. الدكتور/ عثمان مجمد بابكر الجزولى/ ورقة بعنوان /النزاعات وطرق تسويتها 0جا معة زالنجي فرع الجنينة .
10. د. فتحى ابوالفضل وآخرون -دور الدولة والمؤسسات فى ظل العولمة..مكتبة الاسرة.2004م .
11. سامى السيد واخرون0 (1999 م) النظرية الاقتصادية. القسم الاول .
12. سمير امين : التراكم على الصعيد العالمى , نقد نظرية التخلف : بيروت : دار بن خلدون , 1978.
13. السيد الحسيني : دراسات في التنمية الاجتماعية .
14. السيد الحسيني وآخرين: دراسات في التنمية الاجتماعية.
15. السيد الحسينى: التنمية والتخلف.
16. السيد/ الحسيني واخرون: دراسات في التنمية , ط1, القاهرة , دار المعارف 1994م
17. شارل بتلهيم : التخطيط والتنمية , ترجمة, اسماعيل صبرى عبد الله : القاهرة : دار المعارف 1966.
18. منى محمد ايوب -الصراعات بين المزارعين والرعاة فى ولاية غرب دارفور محاضر بكلية الاقتصاد جامعة الخرطوم 2001م.

19. صلاح فضل/مشكلة دارفوروالسلام فى السودان.
20. طلعت الدمرداش ابراهيم0 لتخطيط الافتصادى فى اطارالیات السوق0
21. عبد الباسط المعطى : الوعى التنموى العربى : ممارسة بحثية , القاهرة : درا الموافق العربى 1982 .
22. عبد الرحمن محمد دويدي – وصايا معلم متقاعد – وزارة التربية – غرب دارفور – إدارة الأساس بتاريخ 2011/10/17م الجنينة.
23. عبد المنعم بدر: دراسات فى النميةالر يفية , القاهرة , 1979 .
24. عبد المنعم شوقى : تنمية المجتمع : القاهرة الحديثة , 1969م.
25. عبد الهادى والى : التنمية مدخل لدراسة المفهومات الاساسية.
26. على الكاشف : التنمية الاجتماعية : المفاهيم والقضايا , القاهرة :عالم الكتب 1985م.
27. علية حسن حسين : التنمية نظريا وظبيقياً , القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ,1977م.
28. عمر عبيد حسن – النظم التعليمية الواحدة في أفريقيا – قراء في البديل الحضاري – كتاب الأمة العدد33 السنة الثانية للعام 1419هـ.
29. عمر محى الدين ، التخلف والنتمية . القاهرة : دار النهضة العربية 1971 م .
30.عمر عبدالرحمن محمد اغبش النزاع واثرهـ على عوامل الانتاج – ما جستيرفى دراسات السلام والتنمية0جامعة زالنجى ، 2006 -2008 م.
31. فؤاد موسى : محاولة لتحديد المفهوم المادى للتنمية الاقتصادية فى علم الاجتماع , درسة نظرية فى تنمية وتحديث المجتماعات النامية , الاسككندرية : درا المعرفة الجامعية , 1891م.
32. فواد مرسى : التخلف والتنمية دراسة التطور الاقتصادى , بيروت دار المستقبل العربى , 1982 م.
33. لويس مألوف : المنجل الطبعة 13 , بيروت , المطبعة الكاثوليكية 1951.
34. لويس معلوف : المنجد ,ط13 , بيروت , المطبعة الكاثولوكية , 1951.
35. محمد الجوهرى :علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث , اللقاهرة : دار المعارف ,1928م.
36. محمد الكردى : التخطيط للتنمية الاجتماعية , دراسة لتجربة التخطيط الاقليمى فى اسوان , القاهرة : درا المعارف ,1977م.
37. محمد سيد محمد : الاعلام والتنمية.

38. محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى ، الدار العربية للطباعة والنشر / 1965 م .
39. محمدعبدالوهاب واخرون0 ادارة الموارد البشريةا 0 كلية التجارة عين الشمس0 2011 -2012 م.
40. محمود الكردى : التخلف ومشكلات المجتمع المصرى , ط1 , القاهرة : دار المعارف , 1979 م.
41. مستعبل الحضارة الانسا نية 0الدكتور/ محمد صادق صبور0الطبعة الاولى0القاهرة 2001م.
42. الدكتور/زكى البحيرى: مشكلةدارفور0الجزورالتاريخية،الابعادالاجتماعية0التطوراات السياسية0 0مكتبة مدبولى0القاهرة 2006م.
43. 0منى محمد طه ايوب : مهددات التعايش السلمى فى دارفور /الخرطوم/ب /ت/.
44. 0أ/ د /حاج ابا ادم الحاج ، 2009م :مفهوم ثقافة السلام 0 جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا مركز دراسات السلام وثقافة السلام.
45. مقابلة مع مديري المدارس و رئيس المجلس التربوي –وزارة التربية 2007م
46. منهج المهارات الحياتية – منظمة طفل الحرب الكندية وحدة ادارة النزاع 0(2009 م) .
47. نادر السيوفي – حروب الموارد في إفريقيا – مكتبة الشريف الإدارية – الخرطوم 2008م
48. د/حسن مكى محمد احمد0النازحون او الهروب الي الهامش: 1992 م .

**ثالثاً : المراجع باللغة الانجليزية:**

1. A. S. Makhov and A.S. Frish , ***Society and Economic Relations*** , Translated by Leo Lempert , Printed in the Union of Sevier Socialist Republics First Printing 1969 , p 201 .
2. A. S. Makhov and A. S. Fisher, ip. Cit, pp.200-205
3. A. Schoff; ***The Marxist Theory of Social Development in Social Development*** , UNISCO , 1963, pp 141-143.
4. Anderson. N. Uroban community, a world perspective, London, 1960, p.p 977-978

5. B. Dahrendof: ***class and Class Conflict in Industrial Society***. Sabford University. Press 1959, p16.
6. Bendix, R, Max Weber , in intellectual portrai, New York, 1967, p p 119-121, 13, 211
7. Berstcicn , underder dvorlopment and development , London, op cit p p 25,62,28,30
8. Bert, F, Hoselitzy, Social stratification and economic development Op, Cit, p p 97-177-178
9. Colen, M. L. Renewing owt cities twenticth century, Fund, New York, 1963, pp 163
10. E. Mandel, the law of Unevendevelopment , New York, 1970 , p p, 37, 99-101, 302 – 303-, 311
11. Earl H. Bell: ***Social Foundation of Human Behavior,*** Harper & Brothers publishers, N. Y. 1961, p369
12. Edger F. Borgtta & Henry J. Mayer: ***Sociological Theory,.*** Present Day Sociology from the past, edited by Alfred A. Knoph, N. Y, 1956. P 158
13. Emery S. Bogardus, ***Sociology*** , The Mecmillan Co; N.Y, 1654, p.31.
14. Francis E. Merrill: ***Society and Culture,.*** Prentice – Hâll Inc. Englewood Cliffs, New Jersey, 1962, p.22
15. Frank A. G , Latin America Under development or revolution press, 1969 , pp. 117-119
16. George Simpson, ***Conflict and Community – A Study in Social Theory*** T.S Simpson, N. Y, 1937, p.24
17. Gladys Sellew, ***Sociology and Its Uses in Nursing Service,*** W. B Suuders Co. London, 1962, p.p 238-240
18. John Rex, ***Social conflict*** , Published in the United States of America. By Longman Inc., New York, 1981, pp.76-79.

19.Jon Boxborough: ***Theories of Underdevelopment,*** printed in Great Brain by Redwood burn limited, Trowbridge & Esher, 1979. P159

20.Karl Mannheiu,: ***Systematic Sociology, an Introduction to The Study of Society,***. edited by J. S. Eros & W. A. C. Stewart, Routledge & Kagan, Paul, London, 1954, p. 103.

21.Karl Marks: ***The Poverty of Philosophy***. Third Press, Progress Publishers, Moscow 1966, p.149.

22.K. Bounding, Conflict and Defense – A General Theory Harper & Brothers, N. Y, 1963, p.167

23. L. A. Coser, The Sociology of Poverity, Social Problems, New York, 1965, p p 311-319, 327-328

24. lOng osker < Econamic Devolopment planning and inter national cooperation

25.Lundberg and otlicrs, Sociology, New York, 1963, p.p. 975, 977, 979

26.Lwuis Riesberg: ***Social Conflict.*** Prentice – Hall, Inc, Englewood Cliffs, N. J. Second Edition 1982, pp42-45

27. M Weber – The protestntant – Ethic, Op. Cit, p. p. 215-217, 266, 281

28.Mannlieim Karl: ***Freedom Power and Democratic Planning***. Routledge & Kegnn Paul L.T.D, London, Third impression. 1968, pp.26-27.

29.Marx k, and Engels, F., on colonialism, progress publishers, Moxcow, 1968, p.p 57-63, 65-66

30.Moore – W. E: ***Socialictange,*** prentice Hall, New Jersy, 1963, p.p. 89-90

31. N. J, smelser , Toward theory of modernization, New York, 1969, pp 187- 188, 191

32.D. Lekachman .a.R, Devolopment and society , press ,New York 1964,p,p 7-8

33. Novace.d.lekachmam.ar.devolopmnt.and.society.press.newyourk. 1964.pp7-8.

34. Paul B . Horton .c . hester . hunt , socloglogy ,fifth education ,london

35.Paul Harrison: ***Inside the Third World,*** printed in Great Britain, by Richard Clay (The Ghauser Press) Ltd. Bongary, Safiolic, Second Edition, 1982, p338

36.Robert L Sutherland,: ***Introductory Sociology.*** N. Y , 1961, p98

37. S. M. Lipset, social structure and mobility in Economic development, New York, 1964, p p 32, 33, 167, 181-182

38.T. parsons, social class and class conflict in the light of Rweent sociological theory the free press, 1957, p p, 324 -325, 327

39. T. Parsons, Socities, Evolutionary Inomprative Parspactive, Hall 1960, pp, 11-19, 51-53

40.Tucker, R., Philosophy and Myth in Karl Marx, cambridge press 1971 , p p 211-213, 232

41.Weber. M. The protestantethic and the spirit of capitalism, New York, 1930, p p , 37-39, 41-43

42.Werren, Rolend: Types of purposive, social change, at the community level , London , p 165. pp 178-179

43. Zeitlin, I , ideology and the development of sociological theory printice Hall, in , 1968, p.p 111 – 115-117-119.

44.Berstcicn, underder dvorlopment and development , London, op cit p p 25,62,28,30

45.Paul B . Horton .c . hester . hunt , socloglogy ,fifth education ,London

46.IoLg osker < Econamic Devolopment planning and inter national cooperation

47.Novace .D. Lekachman .a.R, Devolopment and society , press ,New York 1964,p,p 7-8

**Antrent**-

48.http://ar %D8%AF%D9%8A%D8%A9

**رابعاً : المنشورات والمجلات والكتب والانترنت**

49. كتاب الأمة ، السنة العاشرة العدد الربع – 1427هـ

50. ورشة التعليم ورقة قضايا التعليم دقة قضايا التعليم – إدارة تعليم الأساس في مايو 2011م

51. ياسر – ورقة بعنوان النزاعات – مركز دراسات السلام و التنمية – الجنينة 2008م

52. وجدان علي : صحيفة التغييرالسودانية .الخرطوم. في العدد الصادر رقم [3] بتاريخ 2013/10/3م.

**ثبت الرواة :-**

1/ اسم المنظمة:منظمة المد للسلام والتنمية المدير: يحي عوض أحمد راشد0العمر: 38 سنة 0الدرجة العلمية: بكلاريوس آداب 0الحالة الإجتماعية :عازب. العنوان: ولاية غرب دارفور – الجنينة 0تاريخ المقابلةض2015/2/3م

2/المقابلة الثانية:اسم المنظمة: منظمة هانو الخيرية 0العنوان: كل ولايات السودان 0رئيس المنظمة: د. حسين عبد الله جبريل0الحالة الإجتماعية: متزوج واب لأطفال 0العمر: 57 عام ياريخ المقابلة 2015/3/6م

3/المقابلة الثالثة0اسم المنظمة : منظمة المسار الخيرية لتنمية الرحل وحماية البيئة0العنوان: ولاية غرب دارفور0 رئيس المنظمة: د. طه عبدالرحمن محمد
الحالة الإجتماعية: متزوج واب لأطفال 0العمر: 37 سنة
تاريخ المقابلة 2015/3/10م

4/المقابلة الشخصية الرابعة:الاسم: يعقوب عبد الرحيم فضل. المهنة: مدير ديوان الزكاة - محلية الجنينة0الحالة الاجتماعية: متزوج واب لأطفال.تاريخ المقابلة: 2014/2/1م

5/المقابلة الشحضية الخامسة0لاسم: د. علي عبد الرحمن محمد 0موقع العمل: المنظمة الإنسانية للتدريب وتنمية القدرات.الولاية: ولاية غرب دارفور - الجنينة

العمر:43 سنة0لمهنة: المدير المالي للمنظمة

تاريخ المقابلة:1014/9/15م

6/المقابلة الشخصيةالخامسة0الاسم: محمد أحمد باشا مكاوي 0السكن: ولاية غرب دارفور - الجنينة0المهنة: أعمال حرة 0العمر: 38 سنة0تاريخ المقابلة: 2014/7/19م

7/لمقابلة الشخصيةالسادسة:لاسم: الطيب حمزة آدم0المهنة: مشرف إدارة الموقع: ديوان الزكاة ولاية غرب دارفور الجنينة0تاريخ الميلاد: 1964م تاريخ المقابلة: 2015/3/8م

## الملاحق

### ملحق رقم ( 1 ) اسئلة المقابلات الشخصية:0

1/ماهي المنظمة : بالرغم من وجود منظمات متعددة بهذه الولاية

2/ما هي أهداف المنظمة؟ علماً بان هتالك اهداف متعددة ومتنوعة الاغراض ظاهرة وباطنة0

3/ما هو اثر النزاعات على التنمية البشرية في المنطقة؟ مع وجود اثار متعددة

4/كيف يتم فض النزاعات؟ مع وجود آليات متعددة لفض النزاعات

5/ ماذا تعرف عن النزاعات؟ بالرغم من وجود تعريفات كثيرة0

6/وما هو اثر النزاعات على الإدارة؟ عدداثر النزاعات علي الادارة

7/وما هي علاقة السلام بالتنمية البشرية؟ علما بان السلام يسبب الاستقرار

8/وكيف ندير المؤسسة في اثناء النزاعات أو الأزمات بالرغم من وجود صعوبات

9/ هل للنزاعات اثر على التدريب وتنمية القدرات؟ بالرغم من ان التدريب عملية مستمرة وقابلة للتطور

10/ما معني التفسير في قانون ديوان الزكاة للعام 2001 م مالم يقتضي السياق معني اخر؟ وما هي اهداف الديوان 0الامين العام واختصاصات للامين العام وسلطاته

**ملحق رقم ( 2 ) تحكيم الإستبيان :-**

**لجنة المحكمين :**

قام بتحكيم الإستبيان الآتية أسماؤهم :

1. بروفيسور / سليمان يحيى محمد– أستاذ مناهج البحث بكلية الموسيقى والدراما ومركز دراسات السلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

د . عاطف آدم محمد عجيب – أستاذ مساعد ، بمركز دراسات السلام بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا0

**ملحق رقم(3)** **إستمـارة إستبـيان**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**

**كلية الدراسات العليا**

---

**إستمـارة إستبـيان**

**الغرض:- بحث لنيل درجة الدكتوراة**

**الباحث :-عمر عبدالرحمن محمد اغبش**

**الاستبانة:-**

هذه الاستبانة التي بين يديكم يقصد منها جمع بيانات فى اطروحة0بعنوان: (النزاعات وأثرها علي التنمية البشرية بولاية غرب دارفورفى الفترة من (2003 -2014 م ) وهي دراسة معدة لاستكمال المتطلبات لنيل درجة الدكتوراة فى دراسات السلام وهى فقط لاغراض البحث العلمى0

ضع علامة (✓) فى القوس حول الاجابة التي تراها مناسباً :-

**أجب عن الاسئلة المفتوحة ما امكن :-**

**1. الحالة الاجتما عية :-**

أ/متزوج ( ) ب/أعزب ( ) ج/ أرمل ( ) د/مطلق( )

**2. العمر:-** ( )

3. **النوع/الجنس :-** أ/ ذكر ( ) ب/انثي ( )

4. المستوي التعليمي :- أ/امي ( ) ب/ خلوة ( ) ج/ اساس ( )

د/ ثانوي ( ) هـ/ جامعي ( ) و/فوق الجامعي ( )

5/أذكر مكان السكن0000000000000000000000000000

6/هل للنزاع اثر على التنمية البشرية بولاية غرب دارفور؟

أ/نعم ( ) ب/لا ( ) ج/ الي حد ما ( )

7/تعنى بالتنمية البشرية هي:

أ/الكفاءة ( ) ب/الخبرة ( ) ج/ التجارب ( ) 2/ كل ما ذكرصحيح ( )

8/هل للنزاعات أثرعلى عدم توازن القوى البشرية في المنطقة؟ وضح ذلك

.....

9/ من اهم اثر النزاعات على المجتمعات البشرية:.

أ/ التشرد ☐ ب/ النزوح ☐ الفقر ☐ د/ ☐ هـ/ كل ما ذكرصحيح

10 /هل يوجد لللك اهتمام من الجها ت المعنية فى تنمية الموارد البشرية ؟

أ/نعم ☐ ب/لا ☐ ج/ الي حد ما ☐

11 / ما هى الاهداف الرئيسية للتنمية البشرية فى المنطقة ؟

أ/ تنمية القدرات ☐ - ب/ تنمية المهارات ☐ ج/ رفع الكفا ءات ☐ – كل ما ذكر صحيح ☐

12 / ان تطوير المجتمعات البشرية يعتمد اعتمادا كلياً على أ/ الدولة ☐ – ب/ الافراد ☐ – ج/ الجماعات ☐ - د/ كلما ذكر صحيح ☐

13 /ماهى اهم ظواهر التنمية البشرية التى تراها ضرورية فى المنطقة؟ وضح ذلك0.....

14/ فى رايك ماهى معوقات التنمية البشرية؟ .....

15 /هل للنزاع أثر على هجرة الكفاءات العلمية والكوادر الى الخارج ؟

أ/نعم ☐ -- ب/لا ☐ -- ج/ الى حد ما ☐

16/ ما هى الوسائل التى تراها ضرورية فى تنمية الموارد البشرية؟ وضح ذلك-

.....

17/ هل يمكن أن تكون التنمية البشرية من العوامل الداعمة فى عملية احلال السلام فى المنطقة؟ وضح ذلك.....

18/هل تواقف أن التنمية البشرية هى تقوية مقدرات المجتمع فى الانشطة المختلفة؟ أ/ نعم ☐ - ب/ لا ☐ الى حد ما ☐

19/التعليم الاكاديمى والفنى هما من اهم دوافع التنمية البشرية ايهما تفضل ؟

أ/التعليم الاكاديمى ☐ - ب/ التعليم الفنى ☐

20/هل ساهم التدريب بشقيه العملى والفنى فى رفع مستوى الافراد والجماعات والمؤسسات ؟

أ/ نعم - ب/لا ☐ -- ج/ الى ما ☐

21 / هنالك بحوث ودراسات علمية فى مجال التنمية البشرية هل بالامكان ( اى بمقدورنا ) الاستفادة منها وتوظيفها ؟ وضح .....

22 /ما هو دور المؤ سسات التعليمية فى ترقية وتاهيل المجتمعات البشرية وضح ذلك

.....

23 / هل تتناقص اعداد القوى البشرية فى حالات النزاعات؟

أ/ نعم ☐ -- ب/ لا ☐ - ج/ الى حد ما ☐

24 / هل توافق بان اكثر المتأثرين بالنزاعات هما ؟

أ/ المرأة ☐ -- ب/ الطفل ☐ -- ج/ أ و ب ☐

25/ هل للنزاع اثر على البنية التحتية فى المنطقة ؟

أ/نعم ☐ ب/ لا ☐ ج/الى حد ما ☐

26/فى رأيك هل ساهمت المنظمات الطوعية الانسانية فى تدريب المجتمعات البشرية؟

أ/نعم☐ ب/لا ☐ ج/الى حد ما ☐

27/هل يوجد هنالك دور واضح للمسئولين بالمنطقة فى دفع عملية التنمية البشرية نحو الافضل؟ أ/☐ ب/لا☐ج/الى حد ما ☐

28/فى رأيك هل توجد علاقة بين التنمية البشرية و السلام؟

أ/نعم ☐ب/لا ☐ ج/الى حد ما ☐

29/فى حالات النزاعات كيف يكون الوضع الصحى للمجتمعات البشرية؟. وضح ذلك:.....

والله الموفق

**ملحق رقم(4) خريطة دولة السودان(توضح الولايات)**

المصدر: albrkal.com

**ملحق رقم(5)**

**مستشفي الجنينة قسم الحوادث 0 يقدم الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين**

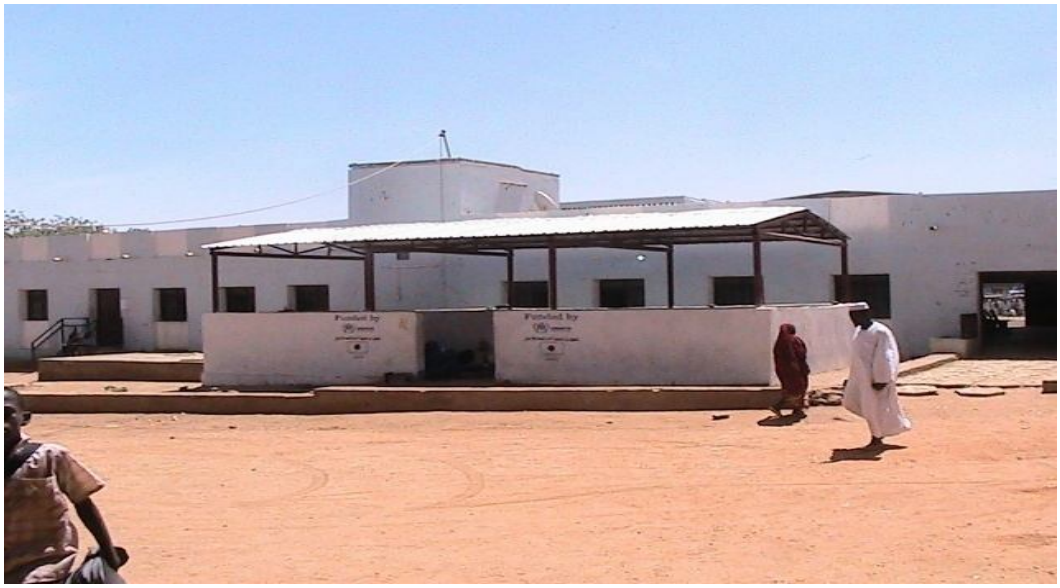

المصدر :المسح الميداني 2003 - 2014م

**ملحق رقم(6)**

**المركز النموذجي للتامين الصحي (الجنينة) يقدم الخدمات الصحية والعلاجية والطارئة للمواطنين0**

المصدر :المسح الميداني 2003 - 2014م

**ملحق رقم(7)**

**كبري وادي كجا(الجنينة) يربط الولاية ببعض الولايات أثناء فصل الخريف**

المصدر :المسح الميداني 2003 -2014م

**ملحق رقم(8)**

**محطة توليد كهرباء الجنينة تمد الولاية بالكهرباء باستمرار**

المصدر :المسح الميداني 2003-2013م

**ملحق رقم(9)**

**المجمع الجراحي للتأمين الصحي بالجنية 0ستقبال المرضي واٍجراء العمليات**

المصدر :المسح الميداني 2003-2014م

**ملحق رقم(10)**

**جامعة الجنينة0مرفق تعليمي هام**

المصدر :المسح الميداني: 2003-2014م